

# المراجعة الإلكترونية فى اسواق المال

مراجعة حسابات شركات السمسرة - مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار

د. شحاتة السيد شحاتة

استاذ المحاسبة المساعد

قسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

د. عبد الوهاب نصر على

استاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية



**دار التعليم الجامعى**

الشارع: شادى عبد السلام - برج زهرة الأنوار - ميامى - الإسكندرية - ج.م.ع

تليفاكس: ٠٣/٥٥٦٣٩١١ موبايل: ٠١٨٣١٧٩١ ٠٠٢/٠

٠٠٢/٠١١٩٩٩٥٠٠٩ Email : daralemg@yahoo.com











# المراجعة الإلكترونية فى اسواق المال

مراجعة حسابات شركات السمسرة - مراجعة حسابات صناديق و شركات الاستثمار

**د. شحاتة السيد شحاتة**

استاذ المحاسبة المساعد  
قسم المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

**د. عبد الوهاب نصر على**

استاذ المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

٢٠١٤



**دار التعليم الجامعى**

٢١ ش شاذى عبد السلام - برج زهرة الأنوار - ميامى - الإسكندرية - ج.م.ع.

تليفاكس: ٠٠٢-٠٥٦٣٩٦١-٠٠٢ موبایل: ٠٠٢/٠١٠٠١٨٣١٧٩٦

٠٠٢/٠١١١٩٩٩٥٠٠٩ Email: dartalemg@yahoo.com







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





من المتفق عليه أكاديمياً ومهنياً أن مراجعة الحسابات خدمة مهنية تصديقية تقدم تأكيداً مهنياً إيجابياً من خلال إبداء الرأي الفني المحاييد على القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها، فتساهم بذلك في تخفيض خطر المعلومات الذي يواجه متخذي القرارات مستخدمي القوائم المالية للمشروع.

من أجل ذلك وجد باستمرار طلب اقتصادي من جانب أصحاب المصلحة في المشروع، أو الطرف الثالث، على مراجعة الحسابات. بل وينمو هذا الطلب دوماً، خاصة كلما زاد المردود الاقتصادي لمراجعة الحسابات من وجهة نظر أصحاب المصلحة في المشروع، وبخاصة المساهمون والمستثمرون المحتملون والمقرضون.

ومن المتفق عليه أكاديمياً ومهنياً أيضاً أن مراجعة الحسابات كأحد العلوم الإنسانية تمثل نظاماً للمعلومات يتصف بأنه إنساني من متفاعل مع متغيرات بيئة الأعمال والممارسة المهنية تفاعلاً ثنائياً إيجابياً ولذلك فإن مراجعة الحسابات كنظام إنساني للمعلومات مثلما تؤثر في سلوك أصحاب المصلحة في المشروع، فإنها تتأثر بالضرورة بمتغيرات بيئة الأعمال.

ويجد القارئ والدارس والمتابع والمهتم جيداً لبيئة الأعمال في مصر في مطلع القرن الحادي والعشرين أن السمة العامة لهذه البيئة تتركز في تحول الاقتصاد المصري بقوة متسارعة نحو اقتصاد السوق وخصخصة العديد من شركات قطاع الأعمال العام بغرض زيادة كفاءتها، الأمر الذي انعكس عليه. وتعبير عنه بعض المتغيرات أهمها، خصخصة وحدات قطاع الأعمال العام وبعض الهيئات العامة، دعم وإعادة تنظيم وتطوير سوق المال والسير في اتجاه تحرير التجارة الخارجية وصدور العديد من القوانين الاقتصادية، والتمهيد التقني والتشريعي للتحول نحو ممارسات التجارة الإلكترونية.



وإيماننا منا بدورنا الإيجابي الضروري كأكاديميين وممارسين لمهنة المراجعة فقد عقدنا العزم وإتجهنا نحو الأخذ بأسباب المساهمة الأكاديمية والمهنية في تطوير مراجعة الحسابات علماً وعملاً بما يحقق هدفها في التفاعل مع المتغيرات البيئية السابقة.

وبحمد الله أثمر جهدنا عن عرض ومناقشة بعض القضايا العلمية والمهنية تضمنها مؤلفنا عام 2003 بعنوان "مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات". ونأمل أن يوفقنا الله في هذا الجهد الجديد بما يمكننا من استكمال جهدنا السابق والتمهيد لما ننوي إن شاء الله تقديمه في مؤلفنا القادم.

ويستهدف المؤلف الحالي دراسة ومناقشة ثلاث موضوعات نراها حيوية في مجال مراجعة الحسابات، يتعلق الموضوع الأول بقضايا مراجعة الحسابات والتجارة الإلكترونية وخصصنا له الفصول الأربعة الأولى، حيث يتناول الفصل الأول "المراجعة وتكنولوجيا المعلومات باستخدام الحاسب الآلي"، ويتناول الفصل الثاني "المراجعة المستمرة في ظل التجارة الإلكترونية"، ويتناول الفصل الثالث "التأكيد المهني على الثقة في مواقع الشركات عبر شبكة الإنترنت " Web Trust، أما الفصل الرابع فقد خصصناه لموضوع "مراقب الحسابات والتأكيد على الثقة في نظم المعلومات الفورية" Sys. Trust.

ويتعلق الموضوع الثاني بقضايا مراجعة الحسابات وسوق المال وقد خصصنا له فصلان، حيث يتناول الفصل الخامس "مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار"، بينما يتناول الفصل السادس "موضوع مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية".

أما الموضوع الثالث والأخير فيتطرق بقضايا مراجعة الحسابات والخصخصة، وخصصنا له ثلاثة فصول، حيث يتناول الفصل السابع التوصيف المهني لخدمات مراقب الحسابات في مجال الخصخصة، ودور مراقب الحسابات في تقييم الشركات لأغراض الخصخصة، أما الفصل الثامن فيتناول مراجعة القوائم المالية التقديرية لخدمة متخذي القرارات. ويتناول الفصل التاسع العديد من الخدمات الحديثة غير التقليدية لمراجع الحسابات في بيئة الخصخصة.

ولقد حرصنا على تذييل كل فصل من فصول الكتاب بمجموعة وافية من الأسئلة والحالات التطبيقية مصحوبة بإجابات نموذجية عليها، لأغراض تبسيط الأفكار والتدريب على معالجة بعض القضايا العملية والعملية من منظور مهني.

وإننا إذ نحمد الله ونشكر فضله على أن أنعم علينا ووفقنا ببذل هذا الجهد المتواضع، لندعو الله أن ينفعنا به يوم لقائه، وأن يكون فيه نفع لمن يقرأه.

المؤلفون  
أ.د/ عبد الوهاب نصر على  
د/ شحاته السيد شحاته





# الفصل الأول

---

المراجعة وتكنولوجيا المعلومات

يستخدم الحاسب الآلي





## الفصل الأول

### المراجعة وتكنولوجيا المعلومات باستخدام الحاسب الآلي

سوف نتناول في هذا الفصل مفهوم المراجعة الخارجية وأركانه الرئيسية ثم نوضح مدى ملائمة هذا المفهوم للمراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات. كما نتناول أيضا مدى ملائمة معايير المراجعة العشر المتعارف عليها للمراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات، مع التركيز بدرجة أكبر على معايير الفحص الميداني بصفة عامة ومعييار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسب في تشغيل نظام المعلومات المحاسبي بصفة خاصة، ولذلك فسوف نركز الدراسة على النقاط الرئيسية التالية (1) :

- مفهوم المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات.
- معايير المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات.
- أهم مشاكل الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات.
- إجراءات المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات.

(1) Donald A. Waine and Peter B.B. Turney, *Auditing EDP systems* (Englewood Cliffs: N.J. Prentice Hall, Inc. 1984), pp 88-126

- د. عبد الوهاب نصر، د. شحاته السيد، مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003).

- د. عبد الوهاب نصر، على، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال - المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002).



## أولاً : مفهوم المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات

وفقاً لمفهوم المراجعة الخارجية فإنها عملية منظمة لجمع وتقييم موضوعي للأدلة الخاصة بمزاعم الإدارة بشأن نتائج الأحداث والتصرفات الاقتصادية للمشروع لتحديد مدى تمشي هذه النتائج مع المعايير القائمة وتوصيل النتائج إلى مستخدميها المعنيين بها.

يتضح لنا أن هذا المفهوم يحتوى على عدة عناصر ومفاهيم فرعية أهمها ما يلي :

### 1- المراجعة عملية منظمة

وذلك لأنها نشاط ذو هيكل مرن يتم من خلال مجموعة من الخطوات المنطقية والمتتابعة، تبدأ بقبول التكليف وباستكشاف بيئة المراجعة وتنتهى ببلورة نتائج المراجعة وإعداد التقرير وإبداء الرأي. ومن الصعب فى ظل مراجعة نظم المعلومات المستخدمة للحاسب أن تتم المراجعة من خلال تتابع الخطوات كما هو الحال إذا تم مراجعة حسابات العميل حيث يتم تشغيل النظام المحاسبى يدوياً، لأن مراجع الحسابات فى ظل استخدام الحاسب لا يستطيع ملاحظة تشغيل العمليات مادياً أو محتوى الملفات.

وكنتيجة لذلك، فإن المدخل العشوائى غير المخطط للمراجعة فى ظل الحاسب قد ينتج عن عدم فحص عمليات أو مراحل معينة من النظام والملفات الخاصة بها.

### 2- جمع وتقييم الأدلة :

إن جوهر عملية المراجعة الخارجية هو جمع وتقييم الأدلة الخاصة بمزاعم الإدارة بالقوائم المالية كنتائج لتصرفات وأحداث اقتصادية قام بها العميل.

وعادة يهتم المراجع فى ظل الحاسب بالنتائج المرتبطة بكل من الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية والملفات الناتجة عن تشغيل الحاسب، وسيتم جمع الأدلة من خلال اختبارات مدى الالتزام لتحديد ما إذا كان هيكل الرقابة الداخلية يعمل كما تم تصميمه، وكذلك من خلال الاختبارات الجوهرية للتفاصيل لتحديد ما إذا كانت محتويات ملفات الحاسب توضح مبادلات وعمليات منشأة العميل بصورة سليمة.

### 3- تحديد مدى تمشى مزاعم الإدارة مع المعايير القائمة

تتضمن عملية المراجعة تحديد مدى تمشى المزاعم التى تتضمنها القوائم المالية لمنشأة العميل مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما ومعايير المحاسبة المصرية وقواعد المحاسبة الخاصة بنشاط العميل إن وجدت والقوانين واللوائح السارية. ولا تختلف هذه العملية فى حالة المراجعة فى ظل استخدام العميل للحاسب، وإن كانت ستكون أكثر صعوبة وتعقيدا. ويرجع تشابه العملية فى حالة التشغيل اليدوى والآلى لنظام معلومات منشأة العميل إلى أن مدى تمشى النتائج مع المعايير القائمة مسألة تتطلب حكم شخصى من المراجع، بشأن أسباب عدم الالتزام الجوهرى فى هيكل الرقابة الداخلية أو الأخطاء الجوهرية فى أرصدة الحسابات. أما تعقيد عملية تحديد مدى تمشى النتائج مع المعايير القائمة فى ظل استخدام الحاسب فترجع إلى أن هيكل الرقابة الداخلية سيكون أكثر تعقيدا، ولأنه من الصعب على المراجع تحديد ما إذا كانت برامج وملفات الحاسب المقدمة له هى نفسها المستخدمة فعلا أم أنها مجرد نسخ مزيفة لا يستخدمها العميل فعلا فى تشغيل النظام.

### 4- توصيل النتائج لمستخدميها

يعتبر مراجع الحسابات مسئولا عن توصيل نتائج المراجعة إلى مستخدمي القوائم المالية وتقريره، خاصة المساهمون بسواء، كان يقوم بالمراجعة فى ظل الحاسب أو فى ظل التشغيل اليدوى لنظام المعلومات



المحاسبى. ولكن مستخدمي نتائج المراجعة في ظل الحاسب يشتملون أيضا أعضاء فريق المراجعة الذين يلزمهم جمع نتائج مراجعة الحاسب مع نتائج الجوانب الأخرى للمراجعة، كما يعتبر العميل من مستخدمي نتائج المراجعة في هذه الحالة.

وفي الحالتين الأخيرتين فإن عملية توصيل النتائج تكون معقدة بسبب صعوبة وعدم شيوع مصطلحات التشغيل الآلى لنظام المعلومات المحاسبى من ناحية ودرجة التعقيد الزائدة في جمع وتكامل نتائج الفحص. ويرجع مدى تعقد عملية تجميع وتكامل نتائج المراجعة إلى أن كلا من تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية للنظام المستخدم للحاسب وأرصدة الحسابات المحتفظ بها في الحاسب يجب أخذهما معا في الحسبان مع تقييم مدى إمكانية الاعتماد على الهيكل الكلى للرقابة الداخلية وأرصدة الحسابات المحتفظ بها يدويا.

ونخلص مما سبق إلى أن مفهوم المراجعة الخارجية في ظل الحاسب لا يختلف عنه في ظل التشغيل اليدوى لنظام المعلومات المحاسبى بصفة عامة وإن كان استخدام العميل للحاسب في تشغيل النظام المحاسبى يؤثر بالضرورة على تتابع خطوات عملية المراجعة، وجمع وتقييم الأدلة، وتحديد مدى تمشى النتائج مع المعايير القائمة، وأخيرا توصيل نتائج المراجعة لمستخدميها المعنيين بها، حيث تصبح هذه العمليات أكثر صعوبة وتعقيدا.

## ثانياً : معايير المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات

يجب أن يلم مراقب الحسابات في ظل الحاسب بمعايير المراجعة الأساسية العشر المتعارف عليها وأي إصدارات بمعايير إضافية أخرى، والمفاهيم المرتبطة بالمراجعة في ظل استخدام العميل للحاسب في تشغيل النظام المحاسبي. ويجب أن يلتزم مراجع الحسابات في ظل الحاسب بمعايير المراجعة العشر مع مراعاة ما يلي :

### 1- المعايير العامة

لا تتأثر هذه المعايير كثيراً في ظل استخدام العميل للحاسب، لأنها معايير ترتبط بشخصية مراجع الحسابات في المقام الأول، ولكننا يجب أن نلاحظ ما يلي :

#### أ- بخصوص معيار التأهيل العلمي والتدريب العملي

يتطلب التزام مراجع الحسابات بهذا المعيار في ظل الحاسب أن يجتاز برامج تأهيل وتدريب ذات طابع خاص، تركز على الإلمام بمفاهيم الحاسبات والبرمجة وتنظيم وحفظ الملفات وتنظيم العمل في إدارة الحاسب وتكنولوجيا المعلومات وكيفية تجهيز وإدارة البيانات وتشغيلها على الحاسب ونشرها على شبكة الإنترنت في حالة الإفصاح الفوري، وتحليل وتفسير النتائج. ومعنى ذلك أن مراجع الحسابات في ظل الحاسب يجب أن يكون مؤهلاً ومدرّباً ولكن إجراءات التأهيل والتدريب هي التي تختلف عن إجراءات تأهيل وتدريب مراجع الحسابات العادي.

#### ب- معيار الاستقلال والحياد

يجب أن يكون مراجع الحسابات في ظل الحاسب مستقلاً ومحياداً في الواقع وفي الظاهر، ولكن لأنه عادة ما يختلف تشكيل فريق المراجعة عنه في ظل المراجعة العادية فيجب أن ينسحب مفهوم الاستقلال بشقيه الفعلي

والظاهرى على كل أعضاء الفريق، خاصة من هم من خارج مكتب المراجعة، مثل خبير النظم، والإنترنت والاتصال عن بعد.

### ج- معيار بذل العناية المهنية الكافية

يجب أن يبذل مراجع الحسابات فى ظل الحاسب العناية المهنية الكافية والملائمة. ويتطلب الأمر منه أن يفى بمسؤوليته القانونية والمهنية، مع مراعاة أنه وفريق المراجعة مطالبون ببذل عناية مهنية أكبر، خاصة عن أداء عملية المراجعة أو تطبيق معايير العمل الميدانى كما سنوضح فيما بعد.

### 2- معايير العمل الميدانى

من المعروف أن معايير العمل الميدانى الثلاث هى المعايير التى تحكم سلوك مراجع الحسابات فى تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة. من خلال تخطيط وتقسيم العمل والإشراف على المساعدين وتقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية وجمع وتقييم الأدلة الكافية والملائمة. ويختلف كيفية الالتزام بهذه المعايير بصورة كبيرة فى حالة المراجعة فى ظل الحاسب عنها فى ظل التشغيل اليدوى لنظام المعلومات المحاسبى، وذلك على النحو التالى

أ- فيما يتعلق بمعيار التخطيط السليم للعمل وتقسيمه والإشراف الملائم على المساعدين

من المؤكد أن مهام تخطيط وتقسيم العمل وتعيين وتخصيص المساعدين والإشراف عليهم، فى حالة المراجعة فى ظل الحاسب، ستكون من أصعب وأكثر تعقيداً وذلك للأسباب التالية :

- يواجه المراجع عند وضع الخطة الإستراتيجية العامة للمراجعة ضرورة تقييم واختبار أنواع من الرقابة لا توجد فى حالة المراجعة فى ظل التشغيل اليدوى لنظام المعلومات المحاسبى.



- قد تتطلب عملية المراجعة مساعدين لا يتواجدون بالمكتب مما يضطر المراجع للاستعانة بخبرات وتخصصات من خارج المكتب، أو إعادة تأهيل وتدريب بعض المساعدين الموجودين بالمكتب.

- صعوبة الإشراف على المساعدين من المحاسبين والمراجعين.

- صعوبة مراقبة تشغيل المساعدين وآدائهم لمهام كثيرة على الحاسب الآلي نفسه.

ب- فيما يتعلق بمعيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية

يعتبر هذا المعيار على وجه الخصوص من أكثر معايير المراجعة تأثراً باستخدام العميل للحاسب الآلي في تشغيل النظام المحاسبي، لما لذلك من أثر كبير على خطة وبرنامج المراجعة النهائي. وسنولى هذا المعيار اهتماماً كبيراً في الصفحات التالية.

ج- فيما يتعلق بمعيار جمع الأدلة الكافية والملائمة

يتطلب وفاء المراجع بهذا المعيار إدراك أثر استخدام العميل للحاسب على نوع الأدلة من ناحية وإجراءات جمع هذه الأدلة من ناحية أخرى. فقد تتغير أنواع الأدلة الواجب جمعها بسبب عدم وجود مستندات المصدر والمستخدم من الأشرطة الممغنطة كمستندات لدفاتر اليومية والأستاذ. كما قد تتغير وسائل جمع الأدلة ربما بسبب أن المراجع قد يضطر لإحلال الحاسب الآلي وبرنامج تشغيله لأغراض الفحص المادي الذي يؤديه في ظل النظام اليدوي. هذا وسنعاود دراسة أثر الحاسب على إجراءات المراجعة في الصفحات التالية.

3- معايير التقرير :

لا تختلف معايير التقرير باختلاف طريقة تشغيل العميل لنظامه المحاسبي وتوصيل المعلومات المحاسبية، لأن التقرير هو المنتج النهائي

لعملية المراجعة حسبما تم تخطيطها وتنفيذها ولذلك يلزم أن يعد مراجع الحسابات في ظل الحاسب تقريره ملتزماً بالمعايير الأربعة للتقرير وهي :

أ- أن يشير في تقريره إلى ما إذا كانت القوائم المالية وإيضاحاتها قد أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية.

ب- أن يشير في تقريره إلى الظروف التي لم يراعى فيها الاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية.

ج- أن يفترض كفاية الإفصاح ما لم يشر في تقريره إلى غير ذلك.

د- أن يبدى رأيه على القوائم المالية كوحدة واحدة أو الإشارة إلى عدم إمكانية ذلك وسببه.

**ثالثاً : أهم مشاكل الرقابة الداخلية فى ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات**

دون أدنى إخلال بمفاهيم وأهداف وأنواع وأهمية تقييم الرقابة الداخلية فى ظل أى وسيلة لتشغيل النظام المحاسبى فإن مراجع الحسابات فى ظل الحاسب مطالب بدراسة وتقييم أنواع عديدة من الرقابة مرتبطة بتشغيل الحاسب على وجه الخصوص. وتشمل هذه الأنواع الأخرى من الرقابة كلاً من الرقابة العامة ورقابة التطبيق. وسوف نتناول فى هذا المجال النقاط الفرعية التالية :

- هيراركية الرقابة الداخلية فى حالة التشغيل الإلكتروني لنظام المعلومات.

- آثار التشغيل الآلى لنظام المعلومات على الرقابة المحاسبية.

- أدوات المراجعة فى ظل الحاسب.

- الرقابة العامة ورقابة التطبيق.

- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

**1- هيراركية الرقابة الداخلية فى ظل التشغيل الآلى لنظام المعلومات**

يتكون هيكل الرقابة الداخلية فى ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات من شقين رئيسيين، هما الرقابة الإجرائية والرقابة المحاسبية كما يلى :

**1/1- الرقابة الإجرائية : وتشمل :**

أ- خطة التنظيم.

ب- أساليب وإجراءات الكفاءة التشغيلية.

ج- الالتزام بالسياسات والأساليب والإجراءات الإدارية.

**2/1- الرقابة المحاسبية : وتشمل :**

أ- خطة التنظيم.

ب- أساليب وإجراءات حماية الأصول.



ج- دقة وإمكانية الاعتماد على طرق وإجراءات البيانات المحاسبية.

د- الخصائص الأساسية وتشمل :

- كفاءة العاملين.

- الفصل بين المهام.

- تنفيذ العمليات كما تم عتادها.

- التسجيل الصحيح للعمليات.

- مراقبة حيابة الأصول.

- المقارنة الدورية بين الأصل وسجل الأصل.

هـ- الرقابة على التشغيل الآلى للبيانات وتشمل :

- الرقابة العامة.

- رقابات التطبيق.

## 2- أثر التشغيل الآلى للبيانات على الرقابة المحاسبية

للتشغيل الآلى للبيانات آثار عديدة على نظام تشغيل البيانات المحاسبية، لأن التشغيل الآلى للبيانات يحدث تغييرات عديدة فى النظام المحاسبى وهذه التغيرات تؤثر بدورها فى خصائص الرقابة الداخلية المحاسبية. وأخيراً فإن التغيرات فى النظام المحاسبى وخصائص الرقابة الداخلية المحاسبية تؤثر بالتالى فى إختبارات المراجعة.

ونوضح فيما يلى أثر التشغيل الآلى للبيانات على النظام المحاسبى والرقابة الداخلية.

### 1/2- أثر الحاسب على النظام المحاسبى

يؤدى استخدام الحاسب فى تشغيل النظام المحاسبى إلى تغييرات عديدة فى هذا النظام من أمثلتها ما يلى :

أ- أن كثير من الأنشطة كانت غير مركزية يؤدىها عديد من الموظفين يمكن أن تتم الآن مركزياً فى برنامج واحد للحاسب

الآلى، مما يعنى عدم الحاجة للرقابة الداخلية من خلال الفصل بين المهام. وعلى سبيل المثال فإن برنامج الأجور يمكن أن ينفذ العديد من أنشطة موظفى قسم الأجور التى كانوا يقومون بها، لحساب إجمالى وصافى الأجور باستخدام بيانات الموظفين والعمال وعدد ساعات العمل ومعدل أجر الساعة والمرتب الأساسى والاستقطاعات من المرتب ثم إعداد كشف المرتبات والأجور الشهرى أو حتى الأسبوعى، وتسجيل الأجور والمرتبات فى الدفاتر ثم مراجعة العمليات السابقة.

ب- إن نقص التوثيق المستندى يعتبر من أهم المشاكل المصاحبة لاستخدام الحاسب. فبدون توثيق ملائم فسوف تختفى وسيلة المراجعة وقد يجد المراجع أنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تتبع تشغيل البيانات لعملية معينة أو أكثر.

ج- إن تخزين إجراءات أو برامج تشغيل البيانات نفسها على سجلات أو ملفات الحاسب يعنى أن المراجع يجب أن يعتمد على الحاسب والبرنامج للكشف عن خطوات تشغيل البيانات، والبيانات نفسها.

د- بالرغم من أن شركات كثيرة قد توصلت إلى أن إجمالى عدد الموظفين يتزايد مع إدخال الحاسب، فما زال هناك تناقص فى اهتمام الإنسان بالتشغيل الفعلى للبيانات المحاسبية. ويؤدى نقص الاهتمام الإنسانى هذا إلى عدم وجود الضبط المادى لاكتشاف الأخطاء أثناء تشغيل البيانات كما كان الحال فى ظل التشغيل اليدوى للبيانات.

هـ- بالرغم من محاولتنا المستمرة للتغلب على الأخطاء العشوائية فى النظم اليدوية، فإننا يجب أن نؤهل أنفسنا لمواجهة الأخطاء المنظمة فى ظل استخدام الحاسب، والتى تنتج من استخدام نفس البرنامج لتشغيل عمليات متشابهة.

و- غالبا ما يتم تشغيل قسم الحاسب بواسطة موظفين ذوي معرفة متخصصة وأصبح هذا الوضع يحتاج من المراجع أن يكون كفئاً وفعالاً في مراجعة عمليات تشغيل البيانات، التي يقوم بها هؤلاء المتخصصون باستخدام الحاسب.

ز- لأن العديد من أوجه الرقابة المحاسبية التي يعتمد عليها المراجع يجب أن يتضمنها برنامج الحاسب فإن المراجع في ظل الحاسب يجب أن يهتم كثيراً بالمراحل المبكرة لتصميم النظم.

ح- إن التغيرات السابقة التي أوجدها الحاسب الآلي تؤثر في التشغيل الآلي للبيانات والأقسام ذات الصلة بهذا التشغيل، ولكن المشاكل والصعوبات التي يواجهها المراجع في ظل التشغيل الآلي للبيانات غالباً، ما تتناسب عكسياً مع حجم الحاسب المستخدم. وعلى سبيل المثال، فإنه من الصعب تحقيق الفصل بين المهام في ظل الحاسبات الصغيرة بسبب نقص الأفراد المتخصصين والذي غالباً ما يؤدي إلى تخفيض جودة التوثيق والبرمجة وإجراءات التشغيل.

## 2/2- أثر الحاسب على الرقابة الداخلية

يجب على المراجع أن يعد التحقق من الخصائص الأساسية للرقابة الداخلية المحاسبية في حالة إدخال الحاسب لتحديد ما إذا كانت هذه الخصائص تحقق أهدافها أم لا كما يلي :

أ- بالنسبة لخاصية الفصل بين المهام على سبيل المثال، فإن المد-هام التي تم الفصل بينها في ظل النظام اليدوي قد يتم جمعها في برنامج واحد للحاسب. ويمكن أن يكون الموظف المسئول عن هذا البرنامج وملفات البيانات الخاصة به قادراً على عمل تغييرات في البرنامج والملفات يصعب إكتشافها كجزء من خطة إختلاس مهينة.



ب- هناك خاصية جوهرية أخرى قد تسبب الكثير من المشاكل للمراجع فى ظل الحاسب وهى أن يتم تنفيذ العمليات كما تم الموافقة عليها. ولأن معظم نظم الحاسبات يتم برمجتها لتنفيذ العمليات آلياً، مثال ذلك توزيع عمليات فحص حسابات الموردين على أساس تواريخ السداد السابق تحديدها، فقد يتم برمجة الحاسب بهدف الاختلاس.

ج- هناك خاصية أخرى تتعلق بالتسجيل الصحيح للعمليات وهذه قد تتأثر بدورها عكسياً بإدخال الحاسب فى النظام المحاسبى، لأن الأخطاء فى منطق البرمجة قد يؤدي إلى التسجيل أو الحذف الخاطئ كلية للعمليات، بينما أن مثل هذه العمليات يمكن الاستفسار عن صحتها فى ظل النظام اليدوى:

د- هناك خاصية القيود على حيازة الأصول وهذه يمكن التحايل عليها بسهولة فى نظام الحاسب إذا استطاع الأفراد المسئولين عن تشغيل الحاسب، مثلاً، أن يعطوا تعليمات للحاسب لإصدار تعليمات شحن المخزون بدون فحص قبل الخروج.

هـ- أن المقارنة الدورية بين الأصل وسجل الأصل كخاصية رقابية يمكن التحايل عليها أيضاً إذا استخدم الحاسب فى عمل هذه المقارنات بالمبالغة فى حصر الوجود المادى للأصل، أو بإدخال وحدات صورية، أو إخفاء الاختلافات بين الأصل وسجل الأصل:

### 3- مسار المراجعة فى ظل التشغيل الآلى للبيانات

يمكن تعريف مسار المراجعة بأنه عبارة عن السجلات التى تساعد على تتبع العملية من مصدرها للأمام وحتى تلخيصها كما تظهر فى القوائم المالية، أو هى مستند آخر يساعد على تتبع مبلغ معين مجمع والخلف خلال السجلات وحتى مصدره، وتشمل هذه السجلات، مستندات المصدر، دفاتر اليومية العامة، دفتر الأستاذ، أوراق العمل، والسجلات الأخرى فى النظام

اليدوى، ومن ناحية أخرى فهي تشمل البطاقات المثقبة والأشرطة والأسطوانات المغنطة ومخرجات نظام الحاسب.

وبالرغم من أن وسيلة المراجعة يستخدمها المراجع ابتداءً عندما يتتبع العمليات خلال النظام عند قيامه بإداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية، فإنها تخدم الإدارة أيضاً في التشغيل العادى للمشروع. فوسيلة المراجعة تساعد الإدارة في الرد على أسئلة وإستفسارات العمال والصلاء والموردين والجهات الحكومية بشأن الأجور والمرتبات ومواعيد شحن البضاعة وغيرها من الأمور. ويمكن القول بأن نظام التشغيل الآلى للبيانات يؤثر في وسيلة أو مدخل المراجعة بالطرق التالية :

أ- بمجرد تجهيز مستندات المصدر لتكون صالحة للإدخال في الحاسب سيكون من المحتمل إعداد ملفات لها بصورة تجعل من الصعب حيازة هذه المستندات مرة أخرى. وعلى سبيل المثال فإن الشركة قد تستخدم النظام اليدوى الذى يقضى بإرسال كل بطاقات الزمن إلى مكتب مركزى بالشركة لإعداد كشف الأجور. ولكن إذا استخدمت الحاسب فسوف يتم تغذيته بمحتوى المستندات الأصلية ويتم التشغيل وتكوين الملفات دون وجود المستندات الأصلية متاحة للإطلاع عليها.

ب- إن ملخصات دفتر الأستاذ قد يتم إحلالها بالملفات الرئيسية والتي لا تظهر المبالغ التى أوصلتنا إلى القيم الملخصة.

ج- فى بعض النظم يمكن الاستغناء عن مستندات المصدر التقليدية واستخدام وسائل إدخال مباشرة، ويمكن مثلاً إدخال محتويات أمر البيع للحاسب وتشغيله دون الحاجة إلى استكمال دورة أمر البيع اليدوية إذا تستكمل على الحاسب.

د- إن دورة تشغيل البيانات لا تؤدي بالضرورة إلى سجل أو يومية عمليات، ولتوفير هذا السجل يلزم إجراء تصرفات معينة بتكلفة ما.

هـ- في بعض الأحيان قد لا يلزم إعداد نسخة من السجلات التاريخية ويمكن الاحتفاظ بالملفات والتقارير المعدة فقط في الحالات الاستثنائية بواسطة الحاسب.

و- إن الملفات المحتفظ بها في وسيلة منقطة لا يمكن قراءتها إلا باستخدام الحاسب وبرنامج الحاسب. وعلى سبيل المثال، فإن ملف المخزون والمحتفظ به في شريط مغنط يتطلب استخدام الحاسب والبرنامج لطبع أو تحليل محتويات الملف.

ز- من الصعب ملاحظة تتابع السجلات وأنشطة التشغيل لأن معظم البيانات والعديد من الأنشطة تكون موجودة داخل نظام الحاسب.

#### **4- الرقابات العامة ورقابات التطبيق**

طالما تم استخدام الحاسب في تشغيل البيانات المحاسبية فإن رقابات محاسبية إضافية سوف تصبح مهمة دون الإخلال بالرقابات المحاسبية في ظل التشغيل البدوي للبيانات. وعادة تظهر الرقابات المحاسبية الجديدة كرد فعل أو كنتيجة منطقية لأثر التشغيل الآلي للبيانات على النظام المحاسبي. وعادة يطلق على الرقابات المحاسبية الجديدة الرقابة العامة ورقابة التطبيق.

#### **1/4- الرقابات العامة**

تعرف الرقابات العامة بأنها الرقابة ذات الآثار الحافزة، بمعنى إذا كانت ضعيفة أو غير موجودة فإنها ستوقف آثار رقابة التطبيق وقد لا يكون المراجع قادراً على الاعتماد على أي من نوعي الرقابة.

ووفقاً لمعيار المراجعة الخاص بآثار التشغيل الآلي للبيانات على دراسة وتقييم المراجع للرقابة الداخلية، فإن الرقابات العامة تشمل :

- أ- خطة التنظيم وعملية نشاط التشغيل الآلي للبيانات.
- ب- إجراءات توثيق وفحص واختبار والموافقة على النظم والبرامج وآية تغيرات فيها.



ج- الرقابات الموجودة في جهاز الحاسب نفسه بمعرفة المصنع،  
أو رقابة الجهاز.

د- الرقابات على حيازة الجهاز وملفات البيانات.

هـ- البيانات والرقابات الإجرائية الأخرى التي تؤثر على عمليات التشغيل  
الآلى للبيانات.

#### 2/4- رقابات التطبيق

تعرف رقابات التطبيق بأنها الرقابات المرتبطة بمهام محددة يؤديها  
الحاسب، مثل تطبيقات الأجور وتطبيقات المخزون وتطبيقات النقدية بالبنك.

5- دراسة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسب :

بالرغم من أن المدخل العام لدراسة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية في  
ظل التشغيل الآلى للبيانات هو ذات المدخل في ظل التشغيل اليدوى للبيانات،  
إلا أن تحليل العلاقات المتداخلة بين الحاسب ومستخدمى القوائم المالية  
والجوانب الأخرى للنظام المحاسبى يمكن أن تكون مهمة معقدة بدرية كبيرة.

ويتضمن المدخل العام لدراسة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية فحص  
النظام، اختبارات مدى الالتزام، وتقييم النظام. وإتجاز هذه الخطوات وتحقيق  
أهداف الفحص والاختبارات والتقييم فيجب على المراجع تقييم الرقابة الأخرى  
غير الخاصة بالحاسب نفسه. وبمعنى آخر فإن المراجعة فى ظل الحاسب  
تتميز بخاصية فريدة وهى أنها لا تقتصر على أنشطة التشغيل الآلى للبيانات  
فقط. وسوف نركز هنا على مفاهيم الرقابة حول الحاسب، ونظم الرقابة  
المحاسبية الفرعية، وخطوات تقييم الرقابة الداخلية المحاسبية.

#### 1/5- الرقابة المحاسبية حول الحاسب

ويمكن القول بأن مراجع الحسابات فى ظل الحاسب مطالب بتقييم  
أوجه الرقابة المحاسبية فى مجالين رئيسيين خارج نطاق الحاسب كالتالى :

أ- يجب أن يقيم المراجع الرقابات المحاسبية في كل التطبيقات الهامة والتي تتحقق من خلال النظم اليدوية الثنائية ونظم التشغيل الآلى للبيانات. وعلى سبيل المثال فقد يبدأ نظام المبيعات والمتحصلات من العملاء خارج الحاسب بالإعداد اليدوى لأوامر البيع، ويستمر بالإعداد شبه الآلى للفواتير حيث يتم إعداد شريط ورقي مثقب كمنتج فرعى، وتنتهى الإجراءات بشريط ورقي مثقب يستخدم لتعديل وتحديث الملف الرئيسى لحسابات العملاء المحتفظ به فى الحاسب. ويجب أن يشمل تقييم الرقابة المحاسبية الأجزاء اليدوية وشبه الآلية من النظام كعنصر من عناصر تقييم التشغيل الآلى للبيانات.

ب- يجب أن يقيم المراجع فى ظل الحاسب الرقابات المحاسبية بين قسم التشغيل الآلى للبيانات والأقسام المستخدمة لمخرجات التشغيل.

وسوف يشمل هذا التقييم تقييم الرقابات المحاسبية على التشغيل الآلى للبيانات، والرقابات المحاسبية على مستخدمى المعلومات ونوعى الرقابة معاً.

## 2/5- نظم الرقابة المحاسبية الفرعية

يقصد بالرقابات المحاسبية على التشغيل الآلى للبيانات تلك الرقابات التى يقوم بها موظفى قسم التشغيل الآلى للبيانات أو الحاسب نفسه على المدخلات، والتشغيل والمخرجات. بينما يقصد بالرقابات المحاسبية لمستخدمى المعلومات تلك الرقابات التى يقوم بها القسم مستخدم المعلومات. ونفس الرقابة يمكن أن تكون رقابة محاسبية على التشغيل الآلى للبيانات أو رقابة محاسبية لمستخدم المعلومات أو كليهما.

وعلى سبيل المثال فإن سجل عدد من عمليات الأجور التى يجب تشغيلها يمكن الاحتفاظ به بواسطة القسم المستخدم للمعلومات وموظفى التشغيل الآلى للبيانات ويدخل الحاسب لكى يتم فحصه فحصاً داخلياً.

وتكون مهمة المراجع تحديد مدى اعتماده على الرقابات المحاسبية على التشغيل الآلى للبيانات أو الرقابة المحاسبية لمستخدمي المخرجات أو مزيج من هذه الرقابات.

3/5- خطوات تقييم مدى إمكانية الاعتماد على الرقابة الداخلية في ظل الحاسب

تمر عملية تقييم مراجع الحسابات في ظل الحاسب لمدى إمكانية الاعتماد على الرقابات الداخلية المحاسبية بالمراحل التالية :

أ- مرحلة الفحص المبدئي

وهي المرحلة التي تستهدف جمع المعلومات وتقييم مدى فعالية الرقابة المحاسبية داخل التشغيل الآلى للبيانات وعلاقته بنظام الرقابة المحاسبية الكلى. وكنتيجة لهذا التقييم يجب على المراجع أن يحدد مدى فحص الرقابة المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات.

ب- نتيجة الفحص المبدئي

يعتبر التحديد المبدئي لمدى إمكانية الاعتماد على الرقابة المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات هو الأساس في تحديد التصرف التالى للمراجع والذي يأخذ ثلاث صوراً - أو بدائل :

البديل الأول : قد يستنتج المراجع أن الرقابة المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات يمكن الاعتماد عليها بدرجة كافية كأساس لتدنية مدى الاختبارات الجوهرية.

عندئذ سوف يكمل المراجع فحصه لهذه الرقابات، ويؤدي اختبارات مدى الالتزام ويصمم الاختبارات الجوهرية اعتماداً على نتائج تقييم هذه الرقابات.

البديل الثانى : قد يستنتج المراجع أن الرقابات المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات ضعيفة جداً بحيث لا يمكن الاعتماد عليها. وقد يصل المراجع إلى هذه النتيجة إما أثناء التقييم فى نهاية الفحص المبدئي أو أثناء التقييم عند استكمال مرحلة الفحص النهائى. ولأن المراجع يكون قد قرر عدم



الاعتماد على هذه الرقابات، فلن يؤدي اختبارات مدى الالتزام عليها، وبدلاً من ذلك فسوف تستخدم وسائل أخرى لتحقيق أهداف المراجعة، مثل الاختبارات الجوهرية.

البديل الثالث : قد يستنتج المراجع أنه يمكنه الاعتماد على الرقابات المحاسبية للتشغيل الآلي للبيانات ولكنه لن يفعل ذلك لأنه يرى أن اعتماده على هذه الرقابات ليس فعالاً من الناحية التكاليفية، وعلى سبيل المثال فإن مجهود المراجعة المطلوب لإكمال الفحص وأداء اختبارات مدى الالتزام قد يفوق تخفيض المجهود في مرحلة الاختبارات الجوهرية التي يمكن أدائها باعتماد على هذه الرقابات.

#### ج- مرحلة تقييم رقابة التشغيل ورقابة المستخدم

أيما كان قرار المراجع بشأن مدى إمكانية الاعتماد على الرقابات المحاسبية للتشغيل الآلي للبيانات فإنه سوف يقيم الرقابة المحاسبية لمستخدمي مخرجات التشغيل والعلاقة المتداخلة بين الرقابات المحاسبية لمستخدمي المخرجات والرقابة المحاسبية للتشغيل الآلي للبيانات، لكل تطبيق من تطبيقات الحاسب على حدة.

وفي حقيقة الأمر هناك أسباب عديدة تبرر لماذا قد يقرر المراجع أن يعتمد على الرقابات المحاسبية لمستخدمي المخرجات. ومن أهم هذه الأسباب:

- قد يستنتج المراجع أن الاعتماد على هذه الرقابات مجدي تكاليفياً بالمقارنة بحالة اعتماده على الرقابات المحاسبية للتشغيل الآلي للبيانات.

- قد يعتمد المراجع على هذه الرقابات بعد ما يتوصل إلى أن الرقابات المحاسبية للتشغيل الآلي للبيانات ضعيفة ولا يمكن الاعتماد عليها.

- قد يستنتج المراجع أن خليط من رقابة مستخدمي المخرجات والتشغيل معاً هو أفضل المداخل لتحديد مدى إمكانية الاعتماد الكلي على النظام.

#### رابعاً : إجراءات المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات.

لاشك أن استخدام الحاسب في تشغيل نظام المعلومات المحاسبي لدى العميل يؤثر في خطة وبرنامج المراجعة، وبالتالي تتأثر إجراءات المراجعة، سواء كانت إجراءات اختبارات مدى الالتزام أو إجراءات الاختبارات الجوهرية للتفاصيل وإجراءات الفحص التحليلي. وسوف نتناول في هذا الفصل إجراءات المراجعة الملائمة في ظل استخدام العميل للحاسب في تشغيل النظام المحاسبي لديه من خلال النقاط الرئيسية التالية :

- أثر التشغيل الآلي للبيانات على إجراءات المراجعة.
- أداء اختبارات المراجعة في ظل استخدام العميل للحاسب.
- أداء اختبارات مدى الالتزام في ظل الحاسب.
- أداء الاختبارات الجوهرية في ظل الحاسب.
- الاختبارات ثنائية الهدف في ظل الحاسب.
- دور المراجع والحاسب في أداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية.

#### 1- أثر التشغيل الآلي للبيانات على إجراءات المراجعة.

يجب أن يكون مراجع الحسابات ملماً بأساليب المراجعة في ظل التشغيل اليدوي للبيانات وكذلك في ظل استخدام الحاسب، وأن يكون قادراً على اختيار أسلوب المراجعة الأكثر ملاءمة لأداء عملية المراجعة بجودة مرتفعة دون الإخلال باعتبارات التكلفة. وعلى سبيل المثال، فإن تدفق المستندات خلال النظام الذي يعمل بالحاسب يتم جيداً من خلال الفحص اليدوي لخريطة تدفق النظام. ومن ناحية أخرى فإن تحديد محتويات سجل شريط ممقط يحتاج نوعاً من الأساليب باستخدام الحاسب.

ونظراً لأن التشغيل الآلى للبيانات يؤثر فى إجراءات المراجعة فإن المراجع يضطر دائماً لاستخدام الأساليب الآلية بجانب الإجراءات اليدوية. وعادة تستخدم الإجراءات اليدوية فى مرحلة الفحص كمرحلة من مراحل المراجعة، بينما يمكن استخدام خليط من الإجراءات اليدوية والآلية فى أداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية كالتالى :

#### 1/1- مرحلة الفحص :

عندما يحدد المراجع فى ظل الحاسب ما هى الرقابات السابق وصفها فى نظام الرقابة الداخلية فإنه يستخدم الإجراءات اليدوية فى مرحلة الفحص. وتشمل الإجراءات التى يعتمد عليها فى تحديد هذه الرقابات، مناقشة موظفى العميل والاعتماد على ملف الإجراءات، توصيف المهام والوظائف، خرائط التدفق، جداول القرارات وصور أخرى من التوثيق. وتعتبر هذه الإجراءات اليدوية صالحة للاستخدام فى النظم اليدوية وشبه الآلية والإلكترونية. ومع ذلك فى ظل الحاسب سوف يستخدم المراجع هذه الإجراءات للبحث عن أنواع الرقابة غير الموجودة فى النظام اليدوى أو شبه الآلى. ومن أمثلة الرقابات المرتبطة بنظم الحاسب تلك الرقابات التى تكتشف الأخطاء الإلكترونية فى ذاكرة الحاسب.

#### 2/1- مرحلة اختبارات مدى الالتزام

يستخدم المراجع فى ظل الحاسب خليط من الإجراءات اليدوية والآلية لتحديد كيف تعمل تلك الرقابات التى قرر اختبارها. وإذا ما تركنا تأثير الإجراءات اليدوية باستخدام الحاسب جانباً فإنها تستخدم بطريقة مشابهة مع استخدامها فى ظل التشغيل اليدوى وشبه الآلى للبيانات، لأن الأساليب الإلكترونية خاصة بالمراجعة فى ظل الحاسب فقط.



وعلى الرغم من استخدام نظام الحاسب فما زال المراجع يؤدي الإجراءات اليدوية. وعلى سبيل المثال لكي يحدد المراجع ما إذا كان الفصل بين المهام، كمطلب للرقابة الداخلية قائماً، فإنه لابد وأن يلاحظ مباشرة الأفراد بنفسه ليتأكد من أن تلك المهام منفصلة عن بعضها البعض عند أدائها.

ومع ذلك فإن أداء اختبار مدى الالتزام لتحديد ما إذا كانت الرقابات التي يتضمنها برنامج الحاسب يتم ممارستها بطريقة سليمة يتطلب أن يستفيد المراجع تلقائياً من الأساليب والوسائل الإلكترونية، وعلى سبيل المثال قد يقوم المراجع بعمل اختبار بيانات برنامج ما لتحديد ما إذا كانت المعلومات غير الصحيحة يتم رفضها كما كان مخططاً.

### 3/1- مرحلة الاختبارات الجوهرية

سوف يستخدم المراجع في ظل الحاسب خليط من الإجراءات اليدوية والآلية لأغراض أداء الاختبارات الجوهرية. ويتشابه الإجراءات اليدوية مع الإجراءات المستخدمة لفحص واختبار أنواع مختلفة من الأنظمة. بينما لا يمكن استخدام الأساليب الإلكترونية في غير مراجعة الحاسب.

وعلى سبيل المثال، عند أداء الاختبارات المباشرة لأرصدة حسابات العملاء يمكن استخدام كلا من الأساليب الإلكترونية واليدوية. كما أن المصادقات التي ترد من العملاء، مع تطبيقاتهم عليها، يتم فحصها والنظر فيها يدوياً بمعرفة المراجع. ومع ذلك فقد تكون المصادقات نفسها قد تم طبعها باستخدام برنامج مراجعة معين بهدف تحديد أسلوب العينة المستخدم، اختيار العينة، ثم طبع المصادقات تمهيداً لإرسالها بالبريد.

### 2- اختبارات المراجعة في ظل استخدام العميل للحاسب

سبق أن أوضحنا أن أهداف المراجع لا تختلف إذا استخدم العميل الحاسب. وما زال المراجع حريصاً على الالتزام بمعايير المراجعة عند دراسة وتقييم الرقابة الداخلية وجمع الأدلة. ويلتزم المراجع بهذين المعيارين عن

طريق أدائه لإختبارات مدى الالتزام والإختبارات الجوهرية بعد إستكمال فحص النظام ومع ذلك سوف تختلف الإجراءات المستخدمة فى أداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية عندما يتم استخدام الحاسب كالتالى :

أ- أصبح من المطلوب إجراءات جديدة لأداء إختبارات مدى الالتزام لأن المراجع يجب أن يختبر رقابات غير موجودة فى النظم اليدوية.

ب- وأصبح من المطلوب أيضا إجراءات جديدة لأداء كل من إختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية، عندما يضطر المراجع للاعتماد على الحاسب للحصول على معلومات لا يمكن الحصول عليها من خلال الإجراءات اليدوية.

### 3- أداء اختبارات مدى الالتزام فى ظل الحاسب

تتشابه مرحلة أداء إختبارات مدى الإلتزام فى مراجعة الحاسب معها فى حالة النظم اليدوية وشبه الآلية لأن الهدف تحديد ما إذا كانت الرقابات السابق وضعها يتم تنفيذها عمليا. ومع ذلك يختلف أداء الاختبارات فى ظل الحاسب بسبب الإجراءات المحددة اللازمة لاختبار الرقابة الموجودة فى نظم التشغيل الآلى للبيانات، أى الرقابات العامة للنظام ورقابات التطبيق. وتعمل هذه الرقابات الإضافية على توسيع دور اختبارات مدى الالتزام حيث تتطلب أداء إجراءات يدوية وآلية عديدة، كما يلى :

#### 1/3- إختبارات مدى الإلتزام بالرقابات العامة

عند اختبار مدى الإلتزام بالرقابات العامة يعتمد المراجع بقوة على الإجراءات اليدوية. وعلى سبيل المثال، وكما سنوضح فى الجدول التالى، فبين الإجراءات اليدوية تلام إختبار الرقابات أ، ب، هـ، ويستطيع المراجع أن يلاحظ على الطبيعة الفصل بين المهام ( كما فى الرقابة أ )، ويفحص يدويا أحد السجلات لأغراض تحديد الموافقات على تغييرات النظام (رقابة ب)،

أو يحدد مدى فحص المراجعين الداخليين وتقييمهم لنشاط التشغيل الآلى للبيانات (رقابة هـ).

### جدول الرقابات العامة وإجراءات المراجعة

الرقابات العامة	إجراءات المراجعة
أ- خطة التنظيم وعمليات التشغيل الآلى للبيانات.	أ- يدوية
ب- إجراءات التوثيق والفحص واختبار نظم الموافقة أو البرامج والتغير فيها.	ب- يدوية
ج- الرقابات الموجودة في الحاسب بواسطة المصنع.	ج- إلكترونية بالحاسب
د- الرقابات على حيازة الحاسب وملفات البيانات.	د- يدوية وإلكترونية.
هـ- البيانات والرقابات الإجرائية الأخرى المؤثرة في التشغيل النهائي الآلى للبيانات.	هـ- يدوية

ومن ناحية أخرى عادة يتطلب اختبار الرقابة (جـ) أسلوب إلكترونى وعلى سبيل المثال يجب أن يستخدم المراجع الحاسب لى يحدد ما إذا كان النظام سيكتب على ملف شريط يعطى إنذار حماية ملف أم لا. أضف إلى ذلك أن اختبار الرقابات على حيازة الحاسب وملفات البيانات (د) قد يتطلب إجراءات يدوية وأخرى إلكترونية. وعلى سبيل المثال لتحديد ما إذا كانت هناك قيود على الأفراد بشأن حيازة الحاسب يمكن أدائها يدوياً فإن اختبار كلمات السر Passwords المفيدة لحيازة الملفات تتطلب استخدام الحاسب.



### 2/3- اختبار مدى الالتزام برقابة التطبيق

على عكس الرقابات العامة فإن أداء اختبارات مدى الالتزام برقابات التطبيق يعتمد على الأساليب الإلكترونية. وعلى سبيل المثال يستخدم الأسلوب الإلكتروني لاختبار رقابة التطبيق لضمان أن المدخلات الرقمية رقمية فعلاً. ويستخدم الأسلوب الإلكتروني كذلك لاختبار التشغيل الصحيح للرقابة التي تمنع الاختبار الفردي للمرتبات من تجاوز حد معين. ومع ذلك فإن بعض رقابات التطبيق قد تتطلب اختبارات يدوية للتأكد من إنها تعمل بطريقة سليمة. وعلى سبيل المثال الرقابة بهدف ضمان توزيع المخرجات على مستخدميها المستهدفين يتم اختبارها يدوياً.

### 4- أداء الاختبارات الجوهرية في ظل الحاسب

بغض النظر عن طريقة تشغيل البيانات المحاسبية فإن الاختبارات الجوهرية تتكون من عنصرين وهما اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة واختبارات الفحص التحليلي على المعلومات المالية، كما يلي :

### 1/4- اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة

يختلف مدخل ونطاق اختبار تفاصيل العمليات والأرصدة حسب درجة تعقيد نظام المعلومات. فإذا استخدم العميل الحاسب لإسكاف الدفاتر وأداء عمليات النظام اليدوي فإن الاختبارات الجوهرية لن تختلف عنها في ظل وسيلة تشغيل أخرى - وعلى سبيل المثال قد يستخدم الحاسب نفس الأشكال لإعداد وطبع اليومية، والأستاذ المساعد والأستاذ العام كما في النظام اليدوي. وفي هذه الحالة قد لا يجد المراجع صعوبة في تتبع مستندات المصدر للقيود في هذه اليوميات أو الدفاتر، وبالعكس.

فإذا افترضنا أن العميل استخدم الحاسب بصورة معقدة، مثال ذلك ان يستخدم لإصدار أوامر البيع والصرف وتحديد حدود الائتمان عند البيع الآجل للعملاء، عندئذ لن توجد دفاتر يومية توجد دفاتر أستاذ مساعد العملاء فقط

على شريط ممغظ أو ملف. وقد يحتوي الأستاذ العام فقط على أرصدة العملاء دون أية تفاصيل تشرح هذه الأرصدة. وكنتيجة لما سبق ستختلف الاختبارات الجوهرية حيث لا يمكن تجاهل وجود الحاسب. ومن المفروض أن يستخدم المراجع الحاسب والبرامج في مثل هذه الحالات على الأقل للوصول إلى أرصدة حسابات دفتر الأستاذ المساعد والأستاذ العام.

وتصبح الاختبارات الجوهرية في ظل الحاسب أكثر تعقيداً إذا أراد المراجع أن يصل لما هو أبعد من رصيد الحساب. ومن أمثلة الاختبارات الإضافية تتبع العمليات وتشغيلها خلال نظام الحاسب أو فحص محتوى الملفات المحتفظ بها على وسائل ممغظة. ولإنجاز مثل هذه الاختبارات قد يعتمد المراجع بقوة على الحاسب وبرامج المراجعة المعقدة.

#### 2/4- إجراءات الفحص التحليلي.

لا يختلف دور إجراءات الفحص التحليلية كاختبار جوهري للتفاصيل في ظل الحاسب عنه في ظل النظم اليدوية وشبه الآلية. والهدف أساساً من أداء إجراءات الفحص التحليلي إكتشاف العلاقات غير العادية بين المعلومات أو البيانات المالية. ويمكن أن توجد هذه العلاقات كنتيجة للأخطاء أو التلاعبات في تشغيل البيانات المحاسبية. ومن أهم صور إجراءات إكتشاف هذه العلاقات تحليل النسب المالية وتحليل الاتجاه. وبالرغم من إمكانية استخدام الحاسب لأداء مثل هذه الاختبارات إلا أن هذا الاستخدام ليس قضية جوهرية في مراجعة الحاسب.

إن معظم إجراءات الفحص التحليلي تتكون من مقارنة مجموعات من المعلومات المالية مثل :

أ- الأرصدة الظاهرة بالقوائم المالية هذا العام مع مثيلاتها عن العام أو الأعوام السابقة.

ب- النتائج القطعية هذا العام مع النتائج المخططة، أو التي سبق التنبؤ بها لهذا العام.

ج- النسب المالية للقوائم المالية للعميل مع مثيلاتها لمتوسطات الصناعة التي ينتمي إليها نشاط العميل مثل نسبة رأس المال العامل أو نسبة الربح إلى المبيعات.

وحتى في ظل النظم المستخدمة للحاسب تماما فإن معظم العمليات الحسابية والمقارنات السابقة يمكن إعدادها يدويا وباستخدام الآلات الحاسبة، أو بتشغيل برنامج الجداول الإلكترونية على الحاسبات الصغيرة. وبالرغم من أن التحليل التفصيلي مثل مقارنة المبيعات، التكاليف، والمصاريف لخطوط إنتاج كثيرة يمكن عمله باستخدام الحاسب والتفاصيل الموجودة على الملفات الممغنطة إلا أن هذا الأمر لا يكون ملائما من ناحية التكلفة دائما.

وهناك إجراءات فحص تحليلي أخرى مثل تحديد العلاقة بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية المرتبطة بها يجب آدائها يدويا أو باستخدام الآلة الحاسبة، ولأن المعلومات لا تكون موجودة في قاعدة بيانات الحاسب. وعلى سبيل المثال فإن نصيب كل فرع من فروع الشركة من المساحة المخصصة لنشاط التسويق مقاسة بالقدم المربع، وهي معلومات ملائمة لتحليل المبيعات، قد يصعب تخزينها على الحاسب.

#### 5- الاختبارات ثنائية الهدف في ظل الحاسب.

حتى نوضح أهمية الاختبارات ثنائية الهدف فسوف نعرض لمفهومها ثم تبين أهميتها وكيفية أداء المراجع لها على النحو التالي :

#### 1/5- مفهوم الاختبارات ثنائية الهدف

وفقا لمعايير المراجعة يجب على مراجع الحسابات أن يقوم أولا باختبارات مدى الالتزام ثم يقوم ثانيا بأداء الاختبارات الجوهرية وفقا لنتائج اختبارات مدى الالتزام. ومع ذلك فإن هذه المعايير لا تستبعد أن يقوم المراجع



بأداء نوعي الاختبارات في آن واحد. ولذلك يمكن القول بأن الاختبارات ثنائية الهدف هي الاختبارات التي يقوم بها المراجع لتحديد مدى الالتزام بمقومات الرقابة الداخلية وأداء الاختبارات الجوهرية للتفاصيل في نفس الوقت.

## 2/5- أهمية الاختبارات ثنائية الهدف

يقوم المراجع بأداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية في آن واحد بهدف استخدام وقته بفعالية. ويمكن تحقيق هذه الفعالية إذا استخدم الإجراءات اليدوية بجانب الإجراءات بالحاسب في نفس الوقت. وكمثال عند مراجعة فواتير المبيعات، في ظل المراجعة اليدوية يؤدي المراجع إجرائيين، وهما اختبار مدى الالتزام والاختبار الجوهرى، عند اختبار كل فاتورة تم تحديدها لكي يتم فحصها حيث :

أ- قد يفحص المراجع عمل الموظف المسئول لكي يختبر كل فاتورة من حيث صحة كتابتها، تصنيفها الصحيح في دفتر يومية المبيعات، والتوثيق المستندى. وقطعاً فإن المراجع هنا يركز على مدى الالتزام بالرقابة الداخلية على فواتير المبيعات.

ب- يؤدي المراجع أيضاً الاختبارات الجوهرية عندما يفحص الدقة في كتابة الفاتورة وصحة توصيفها في يومية المبيعات وسلامة توثيق التسجيل الدفترى للفاتورة. وقطعاً سيكون غير كفاء إذا فحص الفاتورة مرة للتحقق من الصحة الكتابية والشكلية لها، ومرة أخرى يفحصها للتحقق من الرقابة الداخلية السليمة عليها.

## 3/5- الاختبارات ثنائية الهدف عند استخدام الحاسب في الفحص

يمكن إجراء الاختبارات ثنائية الهدف أيضاً عند أداء الاختبارات باستخدام الحاسب بالنسبة لفاتورة البيع. فيمكن أن يتضمن برنامج الحاسب اكتشاف الفواتير التي تزيد قيمتها عن 10000 جنيه. وقد يكون هذه الفواتير فقط نتيجة لبعض الأخطاء في إدخال أسعار وكميات المبيعات. ويمكننا عمل اختبارات مدى الالتزام بتخصيص مجلات خاصة لفواتير المبيعات أكثر من

10000 جنيه كما يمكننا عمل اختبارات جوهرية للتحقق من قيمة المبيعات باستخدام الحاسب لتجميع حاصر ضرب كميات وأسعار المبيعات.

#### 6- دور المراجع والحاسب فى أداء اختبارات المراجعة

ركزنا فى الأجزاء السابقة من هذا الفصل على كيفية أداء مراجع الحسابات الاختبارات الجوهرية واختبارات مدى الالتزام فى ظل استخدام العميل للحاسب فى تشغيل نظامه المحاسبى. أما الآن فإننا سوف نتناول الموضوع من زاوية أخرى وهى كيف يستخدم المراجع الحاسب نفسه عند أداء إجراءات معينة للاختبارات السابقة. وسوف نعرض لهذا الموضوع من خلال طرح ثلاثة أسئلة نبحث عن إجابتها وهى :

- من هو المراجع الذى يقوم بعمل هذه الاختبارات ؟
- ما هى الأساليب المتاحة أمام المراجع لعمل هذه الاختبارات ؟
- ما هو مجال المراجعة باستخدام الحاسب ؟

ونتناول هذه النقاط ببعض التفصيل على النحو التالى :

#### 1/6- المراجع الذى يستخدم الحاسب فى اختبارات المراجعة

المراجع الذى يستخدم الحاسب فى عمل اختبارات المراجعة هو أى مراجع سواء كان مراجعاً خارجياً أو داخلياً وسواء كان له مكتب خاص أو مراقب حسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات كمراجع مستقل. وتشمل الإجراءات التى يؤدىها المراجع باستخدام الحاسب معظم إجراءات المراجعة بالإضافة إلى إجراءات قياس الأداء، مثل تحديد مدى كفاءة استخدام العميل للحاسب.

وبينما يركز مراجع الحسابات على استخدام الحاسب فى أداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية فإن المراجع الداخلى يستخدم الحاسب لأداء اختبارات أكثر لمصالح التنظيم، مثل اختبارات قياس فعالية الرقابة الداخلية والاختبارات المباشرة لأرصدة بعض الحسابات.

وخلاصة القول أنه يمكن لكل المراجعين استخدام الحاسب لأداء اختبارات على التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية.

## 2/6- أساليب استخدام الحاسب في أداء اختبارات المراجعة

توجد العديد من أساليب استخدام المراجع للحاسب في أداء اختبارات المراجعة، ومع ذلك فإن اختيار أسلوب دون غيره يناسب مهمة المراجعة يعتبر مسألة غاية في الصعوبة، تحكمها مجموعة من العوامل يجب أن يأخذها المراجع في الحسبان أهمها :

### 1/2/6- المراجعة حول ومن خلال وبالحاسب

قد يستخدم المراجع أو لا يستخدم الحاسب في إنجاز عملية المراجعة. ولكي يقرر ما إذا كان سيستخدم الحاسب لهذا الغرض عليه أن يختار بين المراجعة حول الحاسب، المراجعة من خلال الحاسب أو المراجعة مع الحاسب، استناداً إلى كثير من العوامل في ظل كل مدخل من هذه المداخل.

أ- المراجعة حول الحاسب: تؤدي المراجعة حول الحاسب عن طريق فحص ومضاهاة مدخلات الحاسب مع مخرجاته. ويمكن أن تكون عملية المضاهاة هذه سهلة أو صعبة. وعلى سبيل المثال، فإن رصيد إجمالي العملاء في نهاية الفترة يجب أن يتساوى مع رصيدهم أول الفترة مضافاً إليه الحركة المدينة ومطروحاً منه الحركة الدائنة في الحساب. ولكن المراجعة حول الحاسب لبند المرتبات مثلاً عادة ما تمثل صعوبة للمراجع خاصة فيما يتعلق بالتأكد من أن صافي المرتبات صحيحاً بدون فحص يدوي لعمليات حسابية عديدة خاصة بالاستقطاعات.

ويقصد بالمراجعة حول الحاسب أن المراجع يعمل خارج الحاسب. وهذا الأسلوب قد يكون مقبولاً في حالات معينة، وغير مقبول في حالات أخرى. فهو أسلوب مقبول إذا كان الحاسب يستخدم كأداة عملاقة لإمساك الدفاتر حيث يسهل مضاهاة المخرجات بالمدخلات. أما إذا كان من الصعب تسهم العلاقة



بين المدخلات والمخرجات، بدون فحص التشغيل الوسيط للحاسب، فإن هذا الأسلوب سيكون غير مقبول. والحالة الأخيرة هي حالة عدم وجود وسيلة ملموسة للمراجعة. ومن المتفق عليه أنه لا يمكن تبرير استخدام أسلوب المراجعة حول الحاسب إذا كان المراجع ينقصه فهم نظام الحاسب. وغنى عن القول أن المراجع الذي ينقصه الكفاءة الفنية فسي نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات لن يلتزم بمعايير المراجعة المتعارف عليها، إذا استخدم الحاسب في عملية المراجعة.

**ب- المراجعة من خلال الحاسب :** يقصد بالمراجعة من خلال الحاسب أن الحاسب وبرامج الحاسب سوف ينظر لها كهدف للمراجعة، بمعنى أن المراجع يركز على الحاسب وبرامجه مباشرة وليس فحص نتائج التشغيل مثل المخرجات أو الملفات. وفي ظل المراجعة من خلال الحاسب يكون هدف المراجع أداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية على الحاسب وبرامج الحاسب، سواء كانت برامج تشغيل الحاسب أو برامج التطبيق. وعلى سبيل المثال يؤدي المراجع اختبارات مدى الالتزام لكي يحدد ما إذا كان نظام التشغيل يتيح تخزين ونسخ الملفات والأشرطة الممغنطة بطريقة صحيحة أم لا. ويمكنه أداء الاختبارات الجوهرية لتحديد مدى صحة العمليات الحسابية لعدد المرتبات مثلاً.

**ج- المراجعة بالحاسب :** ويقصد بالمراجعة بالحاسب أن الحاسب وبرامجه تستخدم كأداة من أدوات المراجعة. وفي ظل المراجعة بالحاسب ينظر المراجع للحاسب وبرامجه كمساعدين أو محاسب تحت التمرين عند أداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية، وعلى سبيل المثال عند فحص حساب العملاء يمكن أن يستخدم الحاسب لفحص سجلات العملاء على الشريط الممغنط لعمل اختبارات مدى الالتزام، لتحديد ما إذا كان كل سجل يحتوي على المعلومات الصحيحة لحد الائتمان

المسموح به للعميل. كما يمكن استخدام الحاسب لإعداد مصادقات العملاء لأغراض أداء الاختبارات الجوهرية لحسابات العملاء.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يستبعد أن يستخدم المراجع أى أسلوب من الأساليب الثلاثة السابقة، المراجعة حول أو من خلال أو بالحاسب أو حتى مزيج منها فى آن واحد، ولكن الأمر فى النهاية قرار وحكم شخص للمراجع تحكمه عدة اعتبارات أهمها :

- مدى إلمام المراجع بعلم وفن الحاسب.
- مدى مقدرة المراجع على فهم علم وفن البرمجة.
- نوع جهاز الحاسب والبرنامج الذى يستخدمه العميل.
- التكلفة والعائد المرتبطين بكل أسلوب من هذه الأساليب.
- كم ونوع وخبرات مساعدى المراجع.
- مدى كفاءة إدارة المراجعة الداخلية لدى العميل فى استخدام الحاسب والبرمجة.

## 2/2/6- المراجعة مع أو بعد تشغيل البيانات

يواجه مراجع الحاسب ضرورة تحديد متى يؤدى إجراءات المراجعة. وأمامه فى هذا الصدد خياران إما أداء إجراءات المراجعة أثناء تشغيل الحاسب أو بعد إنتهاء تشغيل الحاسب، والعبرة بدرجة تعقيد النظام عند تحديد المدخل المستخدم.

- أ- المراجعة المتزامنة مع التشغيل : ويقصد بها أن المعلومات تتاح للمراجع أثناء تشغيل البرنامج بحيث يمكنه أداء إجراءات المراجعة. وعلى سبيل المثال يمكن للمراجع طبع معلومات أوامر البيع لكل عملية بيع تزيد عن مبلغ معين لمنتج معين للعميل معين. ولأداء عملية المراجعة مع التشغيل سيكون لدى المراجع خيارات، أن يحدد ما يسمى المعلومات المطلوبة مقدماً بحيث يمكن إدراج وسائل الحصول عليها

ضمن النظام، أو يكون لديه وسائل الاستفسارات عن النظام، بالنسبة لمحتويات ملف معين أو خطوة من خطوات تشغيل البرنامج.

ب- المراجعة بعد التشغيل : ويقصد بها أن المراجع يؤدي إجراءات المراجعة بعد انتهاء تشغيل برنامج الحاسب. وعلى سبيل المثال، بعد الانتهاء من تشغيل برنامج العملاء يمكن للمراجع طبع بيان بأسماء العملاء وأرصدة الأستاذ المساعد الموجودة في الشريط الممغنط.

### 3/2/6- مراجعة مراحل أو نتائج التشغيل

يجب أن يحدد المراجع أين يستخدم أسلوب المراجعة وفي أي مرحلة من دورة التشغيل، هل أثناء التشغيل أو بعد التوصل لنتائجه. وعموماً فإن مراجعة الأشكال والمراحل أو مراجعة النتائج لها مسألة تحكمها أهداف إجراءات المراجعة.

أ- مراجعة مراحل التشغيل : يقصد بهذه المراجعة دراسة وتقييم الرقابة الداخلية حسبما يتطلب معيار العمل الميداني الثاني، وبما في ذلك تقييم الرقابات العامة ورقابة التطبيق.

ب- مراجعة النتائج : ويقصد بمراجعة نتائج التشغيل تجميع الأدلة تطبيقاً لمعيار العمل الميداني الثالث، حيث يكون تركيز هذه المراجعة على الاختبارات المباشرة لأرصدة الحسابات.

ويتوقف اختيار المراجع لمراجعة مراحل التشغيل أو مراجعة نتائجه على الهدف من إجراءات المراجعة. فإذا كان الهدف أداء اختبارات مدى الالتزام فسوف يكرس المراجع معظم جهوده نحو مراحل التشغيل، أما إذا كان الهدف أداء الاختبارات الجوهرية فسوف توجه هذه الجهود نحو نتائج التشغيل.



### 3/6- مراجعة البرامج والملفات والنظام

يجب أن يقرر المراجع ما هو الجزء الذي سيراجعه من النظام، لأن أساليب المراجعة يمكن تطبيقها على برامج أو ملفات الحاسب أو حتى الحاسب ككل. وقطعاً يتوقف الأمر على أهداف ومدخل المراجعة ووسيلتها كالتالي :

#### 1/3/6- مراجعة برامج الحاسب

يمكن أن تشمل مراجعة برامج الحاسب كلا من اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية. وعادة توجه أساليب مراجعة البرامج نحو اختبار مدى الالتزام، أما الاختبارات الجوهرية فتشمل التحقق من دقة تشغيل برنامج الحاسب للعمليات والمبادلات.

#### 2/3/6- مراجعة ملفات الحاسب

يمكن أن تشمل مراجعة ملفات الحاسب أيضاً كلا من اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية، فيمكن فحص الملفات للتحقق من الالتزام بالرقابات أو دقة البيانات التي تحتويها، أضف إلى ذلك أن أساليب مراجعة الملفات تكون موجهة أساساً نحو الاختبارات الجوهرية للأرصدة في هذه الملفات.

#### 3/3/6- مراجعة نظم الحاسب

تشمل مراجعة نظم الحاسب أداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية على النظام كوحدة متكاملة. ونعني بالتكامل هنا أشياء عديدة أهمها:

- أ- ضم الاختبارات المنفردة للبرامج والملفات في اختبار واحد.
- ب- استخدام خليط من الأساليب لإتجاز أهداف اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية وضم النتائج في تقييم شامل للنظام ككل، أو لتطبيق معين من تطبيقاته.

ج- معاملة نظام الحاسب وبرامجه وملفاته كوحدة واحدة تستقبل مدخلات، وتنتج مخرجات، ويمكن مراجعته من حوله عن طريق فحص المدخلات والمخرجات.

#### 4/3/6- محددات إجراءات مراجعة البرامج أو الملفات أو الحاسب

تحدد إجراءات مراجعة البرامج والملفات والنظام ككسل بكل من أهداف المراجعة وطبيعة مدخل أو مسار المراجعة كالتالي :

أ- أهداف المراجعة : إذا أراد المراجع اختبار كيفية تشغيل الرقابة على المدخلات مثلاً فيمكنه أداء اختبارات مدى الالتزام على برنامج معين. ولكي يتحقق من دقة التشغيل فيمكنه أداء الاختبارات الجوهرية على ملف معين. وأخيراً يمكن أداء اختبارات مدى الالتزام للجهاز كله عن طريق تشغيل بيانات الاختبار خلال الجهاز والقيام بفحص الأخطاء المرفوضة بواسطة البرنامج ومحتويات الملفات لأغراض جمع الدليل على الرقابة، مثل حدود منح الائتمان للعملاء مثلاً.

ب- طبيعة مدخل أو مسار المراجعة : تحدد طبيعة مدخل ومسار المراجعة الإجراءات التي يؤديها المراجع. وعلى سبيل المثال يمكن أن يقرر المراجع تتبع عمليات معينة خلال النظام الكلي للحاسب. وما لم يكن هناك مسار للمراجعة محدد فإن المراجع ربما يقرر أن يقوم بعمل اختبارات جوهرية مكثفة على ملفات الحاسب.





**أسئلة الفصل الأول**

**والإجابة عليها**



## السؤال الأول :

حدد أفضل إجابات من الإجابات التالية :

1- من الصعب أداء عملية المراجعة الخارجية في ظل الحاسب بنفس تتابع

خطواتها كعملية منظمة، ويرجع ذلك إلى :

أ- لا يستطيع المراجع ملاحظة التشغيل العادي للعمليات أو محتوى الملفات.

ب- صعوبة ملاحظة محتوى الملفات.

ج- احتمال عدم فحص عمليات أو مراحل أو ملفات معينة.

د- الإجابة الصحيحة ( أ + ج ).

هـ- كل ما سبق عدا ( د ).

2- ترجع صعوبة التزام المراجع بمعايير العمل الميداني الأول في حالة

المراجعة في ظل الحاسب للعديد من الأسباب ليس من بينها :

أ- تتطلب خطة المراجعة تقييم واختبار أنواع من الرقابة لا توجد في ظل التشغيل اليدوي للبيانات.

ب- لا يوجد إلزام للمراجعة بهذا المعيار حرفياً.

ج- قد تتطلب عملية الفحص كفاءات وخبرات فنية غير متاحة بالمكتب.

د- صعوبة الإشراف على المساعدين ومراقبة أدائهم.

3- تمثل الرقابة الإجرائية أحد شقى الرقابة الداخلية في ظل التشغيل

الإلكتروني للبيانات ومن أهم أدوات هذه الرقابة ما يلي :

أ- خطة التنظيم.

ب- أساليب وإجراءات الرقابة التشغيلية.

ج- الالتزام بالأساليب والإجراءات الإدارية.

د- كل ما سبق صحيح.

هـ- ليس كل ما سبق صحيح.



4- تعتبر الرقابة العامة أداة حفز لعمل رقابة التطبيق فى ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات. ومن أهم صور الرقابة العامة ما يلى :

أ- الرقابة الإجرائية.

ب- خطة التنظيم.

ج- إجراءات توثيق وفحص واختيار والموافقة على النظم والبرامج.

د- الرقابة على حيازة الحاسب.

هـ- كل ما سبق عدا ( أ ).

و- كل ما سبق عدا ( هـ ).

5- توجد مبررات عديدة لاعتماد مراجع الحسابات فى ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات على الرقابات المحاسبية لمستخدمي مخرجات الحاسب ليس من بين هذه المبررات ما يلى :

أ- لأن الرقابة المحاسبية على مخرجات الحاسب دائماً غير مكلفة.

ب- يمكن أن يجد المراجع أن هذا الاعتماد أقل تكلفة، بالمقارنة برقابة التشغيل.

ج- يمكن أن يقرر المراجع هذا الاعتماد بعد ما يجد صعوبة الاعتماد على رقابة التشغيل.

د- ربما يجد المراجع فى بعض الأحيان أنه من الأفضل أن يعتمد على خليط من رقابة التشغيل ورقابة مستخدمي المخرجات.

6- تتكون معظم إجراءات الفحص التحليلي كنوع من الاختبارات الجوهرية من مقارنات لمجموعة مختلفة من المعلومات خاصة :

أ- أرصدة القوائم المالية هذا العام مع مثيلتها للعام السابق.

ب- النتائج الفطية مع النتائج المخططة لهذا العام.

ج- النسب المالية من واقع القوائم المالية للعصير مع مثيلتها لدى عميل آخر.

د- النسب المالية للعميل مع مثيلاتها لمتوسطات الصناعة التي ينتمى إليها المشروع.

هـ- كل ما سبق عدت (جـ).

و- الإجابة الصحيحة (أ + ب).

7- فى حين يستخدم مراجع الحسابات الحاسب لأداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية إلا أن المراجع يمكنه استخدام الحاسب لعمل اختبارات أخرى خاصة :

أ- قياس فعالية الرقابة الداخلية واختبارات مباشرة لأرصدة الحسابات.

ب- قياس كفاءة الرقابة الداخلية.

ج- عمل اختبارات مدى الالتزام لكل أنواع الرقابة الداخلية.

8- يصعب اعتماد على المراجعة حول الحاسب فى ظل ظروف معينة أهمها على الإطلاق :

أ- عدم إمكانية استخدام الحاسب لغرض إمساك الدفاتر.

ب- عدم فهم المراجع لنظام الحاسب.

ج- صعوبة مضاهاة مدخلات الحاسب مع مخرجاته.

9- إن استخدام المراجع لأسلوب المراجعة من خلال أو حول أو بالحاسب لهو قرار وحكم شخص تحكمه عدة عوامل ليس من بينها :

أ- مدى إلمام المراجع بعظم وفن الحاسب.

ب- نوع الحاسب الذى يستخدمه العميل.

ج- رغبة العميل فى أداء المراجع لحساباته بأسلوب معين.

د- كم ونوع وخبرات مساعدى المراجع.

هـ- مدى كفاءة إدارة المراجعة الداخلية لدى العميل فى استخدام وبرمجة الحاسب.

10- تتخذ إجراءات قيام مراجع الحسابات بمراجعة السبرامج أو الملفات أو

حتى الحاسب كوحدة واحدة بعدة عوامل أهمها :

أ- أهداف المراجعة وطبيعة مسار المراجعة.

ب- أهداف المراجعة التي يقررها المراجع.

ج- مسار المراجعة الذي اعتاده المراجع.

إجابة السؤال الأول :

رقم الحالة	رمز أفضل إجابة
1	د
2	ب
3	د
4	و
5	أ
6	هـ
7	أ
8	ب
9	جـ
10	أ



## السؤال الثانى :

" للتشغيل الإكترونى للبيانات آثار ملموسة على كل من النظام المحاسبى لدى العميل وكذلك خصائص الرقابة الداخلية " .

- أ- هل توافق على هذه العبارة ؟ برر رأيك فى حدود ثلاثة أسطر.
- ب- قارن بين آثار الحاسب على النظام المحاسبى وآثاره على الرقابة الداخلية باستخدام جدول مناسب.

## إجابة السؤال الثانى :

أجب بنفسك بالرجوع للكتاب.

## السؤال الثالث :

حدد أياً من العبارات التالية يعتبر صواباً أو خطأ فيما لا يزيد عن ثلاثة سطور :

- 1- تعتبر مهمة المراجعة فى تحديد مدى تمشى نتائج القياس المحاسبى مع المعايير والمبادئ القائمة فى ظل الحاسب عملية معقدة.
- 2- لا يختلف مفهوم المراجعة الخارجية فى ظل استخدام العميل للحاسب فى تشغيل النظام المحاسبى عنه فى ظل التشغيل اليدوى للنظام.
- 3- يختلف معيار الاستقلال والحياد فى ظل التشغيل الإكترونى للبيانات عنه فى ظل التشغيل اليدوى لها.
- 4- تتناسب المشاكل والصعوبات التى يواجهها المراجع فى ظل الحاسب عكسياً مع حجم وقدرات الحاسب المستخدم.
- 5- لا يختلف مفهوم الرقابة المحاسبية على التشغيل الإكترونى للبيانات عن الرقابة المحاسبية على مستخدمى مخرجات الحاسب.

- 6- ينحصر أثر التشغيل الإلكتروني للبيانات على معيار جمع الأدلة الكافية والملائمة على احتمال تغير نوع الأدلة.
- 7- من آثار التشغيل الإلكتروني للبيانات على النظام المحاسبي من وجهة نظر مراجع الحسابات نقص التوثيق المستندى.
- 8- تتأثر خاصية التسجيل الصحيح للعمليات كأحد خصائص الرقابة الداخلية الجيدة عكسياً باستخدام الحاسب فى تشغيل النظام المحاسبي.
- 9- يمكن استخدام إجراءات المراجعة اليدوية والآلية معاً فى كل مراحل واختبارات المراجعة.
- 10- سوف تكون الاختبارات الجوهرية فى ظل الحاسب أكثر تعقيداً إذا أراد المراجع أن يصل لما هو أبعد من فحص الرصيد.

### إجابة السؤال الثالث :

- 1- العبارة صحيحة : لأن نظام الرقابة الداخلية يكون على درجة عالية من التعقيد ولأنه يصعب على المراجع تحديد ما إذا كانت برامج وملفات الحاسب المقدمة له هى نفسها المستخدمة أم مجرد نسخ مزيفة.
- 2- العبارة صحيحة : وإن كان استخدام العميل للحاسب سيؤثر بالضرورة على تتابع خطوات المراجعة وجمع وتقييم الأدلة وتحديد مدى تمشى النتائج مع المعايير والمبادئ القائمة أضف إلى ذلك صعوبة توصيل النتائج لمستخدميها.
- 3- العبارة خطأ : لأن المراجع فى ظل الحاسب يجب أن يكون مستقلاً فى الظاهر وفى الواقع وإن كان يجب أن ينسحب مفهوم الاستقلال بشقيه على كل أعضاء فريق الفحص خاصة من هم من خارج المكتب.

- 4- العبارة صحيحة : حيث يصعب تحقيق الفصل بين المهام فى ظل الحاسبات الصغيرة لنقص الأفراد المتخصصين والذي غالباً ما يؤدي إلى سوء التوثيق والبرمجة وإجراءات التشغيل.
- 5- العبارة خطأ : لأن الأولى تغطى الرقابات التى يقوم بها موظفى قسم الحاسب نفسه على المدخلات والتشغيل والمخرجات. أما الرقابة الثانية فيقوم بها القسم مستخدم المعلومات.
- 6- العبارة خطأ : إذ يضاف إلى ذلك احتمال تغير إجراءات جمع الأدلة لأن المراجع قد يضطر لإحلال الحاسب وبرامج الحاسب محل الفحص المادى فى بعض الأحيان.
- 7- العبارة صحيحة : لأن نقص التوثيق المستندى الملائم يؤدي إلى اختفاء وسيلة المراجعة وقد يجد المراجع أنه من الصعب بل من المستحيل تتبع تشغيل بيانات عملية معينة.
- 8- العبارة صحيحة : لأن الأخطاء فى منطق البرمجة قد تؤدي إلى التسجيل أو الحذف الخاطئ كلية للعمليات بينما أن مثل هذه العمليات يسهل التحقق من صحتها فى ظل النظام اليدوى.
- 9- العبارة خطأ : عادة يستخدم المراجع الإجراءات اليدوية فى مرحلة الفحص بينما يمكن استخدام خليط من الإجراءات اليدوية والآلية فى أداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية.
- 10- العبارة صحيحة : لأن الأمر يتطلب عندئذ أن يقوم المراجع بعمل اختبارات إضافية لتتبع العمليات وتشغيلها خلال نظام الحاسب، أو فحص محتوى الملفات حسب وسيلة حفظها، وإنجاز مثل هذه الاختبارات قد يعتمد المراجع بقوة على الحاسب وبرامج الحاسب المعقدة.



## السؤال الرابع :

أجب على قدر المطلوب في كل حالة من الحالات التالية على حدة :

1-المراجعة عملية منظمة، تنطوي على تجميع وتقييم الأدلة، تحديد مدى تمشى النتائج مع المعايير والمبادئ، وتوصيل النتائج لمستخدميها. هذه العناصر هي عناصر ومفاهيم فرعية من : ( حدد إجابة واحدة صحيحة ).

أ- علم المراجعة.

ب- نظرية المراجعة.

ج- مفهوم المراجعة.

د- فروض المراجعة.

2-يتكون هيكل الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات من

شقين رئيسيين :

أ- ما هما هذان الشقان.

ب- قارن بينهما.

3- " تختلف السجلات التي تحدد مسار عملية المراجعة وتدفقها في النظام اليدوي عنها في ظل استخدام العميل للحاسب في تشغيل النظام المحاسبي".

أ- عرف المقصود بمسار المراجعة.

ب- قارن بين السجلات المحددة لمسار المراجعة في النظامين اليدوي والإلكتروني.

4- " يمكن القول بأن مراجع الحسابات مطالب بتقييم أوجه الرقابة المحاسبية في مجالين هامين خارج نطاق الحاسب ".

أ- هل توافق على هذه العبارة ؟ برر رأيك في حدود ثلاثة سطور.

ب- ما هما مجالى الرقابة المحاسبية خارج نطاق الحاسب.

5- ما هو التصرف الملائم لمراجع الحسابات، بعد تحديد مدى إمكانية

الاعتماد على الرقابة المحاسبية لتشغيل الإلكتروني للبيانات، في ظل كل

بدائل من البدائل التالية :

- أ- يمكن الاعتماد على الرقابة المحاسبية للتشغيل الإلكتروني للبيانات بدرجة كافية.
- ب- الرقابات المحاسبية على التشغيل الإلكتروني للبيانات ضعيفة ولا يمكن الاعتماد عليها.
- ج- يمكن الاعتماد على الرقابات المحاسبية للتشغيل الإلكتروني للبيانات ولكنه لن يفعل ذلك لأغراض تكاليفية.

### إجابة السؤال الرابع :

- 1- الإجابة الصحيحة (ج-).
- 2- أ- الشقان هما الرقابة الإجرائية والرقابة المحاسبية.
- ب- المقارنة بينهما :

الرقابة المحاسبية	الرقابة الإجرائية	أساس المقارنة
التحقق من وضمان سلامة إجراءات حماية الأصول والممتلكات والمسجلات المحاسبية.	التحقق من وضمان كفاءة وفعالية الإدارة فسي استخدام الموارد والالتزام بالمبادئ.	1- هدف الرقابة
أ- خطة التنظيم. ب- نقية وسلامة البيانات المحاسبية. لخصائص الأساسية : - كفاءة العاملين. - الفصل بين المهام. - تنفيذ الصلاحيات كما نسم اعتمادها. - صحة تسجيل العمليات. - مراقبة حيادية الأصول. - مقارنة دورية بين الأصل وسجل الأصل. د- الرقابة على التشغيل الإلكتروني. - الرقابة العامة. - رقابات التطبيق. هـ- أساليب وإجراءات حماية الأصل.	أ- خطة التنظيم. ب- أساليب وإجراءات الكفاءة التشغيلية. ج- الالتزام بالأساليب والمبادئ والإجراءات الإدارية.	2- أركانها

3- أ- مسار المراجعة هو السجلات التي تساعد على تتبع العملية من مصدرها للأمام حتى تلخيصها في القوائم المالية أو تتبع مبلغ مجمع ملخص للخلف وصولاً لمصدره.

ب- السجلات في النظام اليدوي : مستندات المصدر، دفتر اليومية العامة، دفاتر اليومية المساعدة، دفتر الأستاذ وأوراق العمل.

السجلات في النظام الآلي : البطاقات المثقبة، الأشرطة والاسطوانات المغنطة ومخرجات نظام الحاسب.

4- 1- اوافق على العبارة : لأن المراجعة في ظل الحاسب تتميز بخاصية فريدة وهي أنها لا تقتصر على أنشطة التشغيل الإلكتروني للبيانات فقط بل أن تقييم الرقابة الداخلية المحاسبية يمتد لخارج نطاق الحاسب.

ب- مجالاً للرقابة المحاسبية خارج الحاسب هما :

1- يقيم المراجع الرقابات المحاسبية في كل التطبيقات الهامة والتي تتحقق من خلال النظم اليدوية الثنائية ونظم التشغيل الإلكتروني للبيانات.

2- يقيم الرقابة المحاسبية بين قسم التشغيل الإلكتروني للبيانات، وأقسام مستخدمي مخرجات الحاسب وسوف يشمل هذا التقييم الرقابات المحاسبية على التشغيل الإلكتروني للبيانات والرقابات المحاسبية على مستخدمي المعلومات، ونوعى الرقابة معاً.

5- أ- سيكون في استطاعة المراجع تدنية الاختبارات الجوهرية ولذلك سوف يكمل فحص الرقابات المحاسبية ويؤدي اختبارات مدى الالتزام ثم يصمم الاختبارات الجوهرية اعتماداً على نتائج تقييم هذه الرقابات.



ب- طالما قرر المراجع عدم الاعتماد على هذه الرقابات فلن يؤدي اختبارات مدى الالتزام عليها وبدلاً من ذلك فسوف يؤدي وسائل أخرى لتحقيق أهداف المراجعة مثل الاختبارات الجوهرية الموسعة.

ج- لن يكمل اختبارات مدى الالتزام لأن تكاليف أداء هذه الاختبارات لا يبرر التخفيض المحتمل في مجهود أداء الاختبارات الجوهرية التي يجب أدائها إذ قرر الاعتماد على هذه الرقابات.

### السؤال الخامس :

" يمكن القول بأن طريقة تشغيل العميل لنظامه المحاسبي بصفة خاصة ونظام معلوماته الإداري بصفة عامة سوف تؤثر بدرجة ما على مفهوم ومعايير المراجعة الخارجية لحساباته."

المطلوب :

- 1-وضح وجهة نظرك في هذه العبارة فيما لا يزيد عن خمسة سطور.
- 2-لكل معيار من معايير المراجعة الخارجية حدد مدى تأثيره بالتشغيل الإلكتروني للبيانات.
- 3-حدد باختصار آثار استخدام العميل للحاسب على كل من النظام المحاسبي من ناحية والرقابة الداخلية من ناحية أخرى.
- 4-حدد باختصار كيف يؤثر التشغيل الإلكتروني للبيانات على وسيلة ومسار المراجعة.
- 5-ما هي مجالات الرقابة خارج الحاسب والتي يجب أن يقيمها مراجع الحسابات ؟

## إجابة السؤال الخامس :

1- العبارة صحيحة : لأن مفهوم المراجعة الخارجية وإن كان لن يتغير إلا أن أركان هذا المفهوم ستتحقق بطريقة تلام أسلوب تشغيل العميل لنظام معلوماته، كما أن معايير المراجعة العشر ستظل ملزمة لمراجع الحسابات لكنها قد تحتاج إلى بعض الاعتبارات التي تجعلها تتماشى مع طبيعة عملية المراجعة خاصة معايير الفحص الميداني.

2- معايير المراجعة وعلاقتها بالتشغيل الإلكتروني للبيانات :

المعيار	أثر التشغيل الإلكتروني للبيانات عليه
1- المعيار العامة	- يلزم أن يجتاز المراجع برامج تأهيل خاصة.
أ- معيار التأهيل العلمي والكفاءة المهنية	- يجب أن يلم المراجع بما يلي : • مفاهيم الحاسبات. • مفاهيم البرمجة. • مفاهيم تنظيم وحفظ الملفات. • تنظيم العمل في إدارة الحاسب. • كيفية تجهيز وإدارة البيانات. • كيفية تشغيل البيانات على الحاسب.
ب- معيار الاستقلال والحياد	- يجب أن يجتاز برامج تدريبية متقدمة على الحاسب. - يجب أن يعاود إتمام هذه البرامج كل سنتين مثلاً - يجب أن يظل مستقلاً فسي الظاهر وفسي الواقع. - تؤدي المراجعة عادة بواسطة فريق عمل. - يجب أن ينسحب الاستقلال بشقيه على: • رئيس الفريق (المراجع). • كل عضو من أعضاء الفريق. • أي شخص فني حاسبات يلجأ له المراجع سواء من داخل أو خارج المكتب.
ج- معيار بذل العناية المهنية الكافية	- لا خلاف على أنه يجب أن يفي : • بمسئوليته المهنية. • بمسئوليته القانونية. - ينسحب هذا المعيار على كل أعضاء الفريق.

## 2- معيار العمل الميداني

أ- معيار التخطيط السليم للعمل والإشراف الملائم على المساعدين

- يلتزم المراجع بالمعيار كلية.
- ستكون مهام تخطيط وتقسيم العمل والإشراف على المساعدين أكثر صعوبة وتعقيداً بسبب :
  - يلزم تقييم واختيار أنواع من الرقابات لا توجد في ظل التشغيل اليدوي للبيانات.
  - يحتاج عادة لمساعدين لا يتواجدون بالمكتب.
  - قد يحتاج لإعادة تدريب مساعدين بالمكتب.
  - صعوبة الإشراف على الكثير من المساعدين.
  - صعوبة مراقبة تشغيل وأداء المساعدين لمهام كثيرة على الحاسب نفسه.
- أكثر معايير المراجعة تأسراً باستخدام الحاسب.
- تشغيل نظام معلومات العمل بالحاسب يؤثر على خطة وبرنامج المراجعة.
- تختلف إجراءات وأدوات تطبيق هذا المعيار.
- تختلف ماهية وأنواع الرقابات الداخلية.
- يؤثر استخدام العمل بالحاسب على :
  - نوع الأداة.
  - إجراءات جمع الأداة.
  - قد تتغير أنواع الأداة بسبب :
    - عدم وجود مستندات المصدر.
    - عدم وجود مستندات المستخدم.
    - نحل الأشرطة مستندات مهمل الخسائر المحاسبية.
  - قد تتغير وسائل جمع الأداة بسبب :
    - يضطر المراجع لإحلال الحاسب محل الإجراءات اليدوية.
    - يمكن أن يستخدم برامج الحاسب نفسه بدلاً من الإجراءات اليدوية.
    - كثير من إجراءات جمع الأداة مثل المصادقات لن تلام الوضع هنا.

ب- معيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على الرقابة الداخلية

ج- معيار جمع الأدلة الكافية والملائمة

### 3- معايير التقرير

- |  |  |
|--|--|
| <ul style="list-style-type: none"><li>- أن القوائم المالية أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.</li><li>- تطبيق نفس المعايير.</li><li>- التقرير هو المنتج النهائي للمراجعة.</li><li>- لا يتأثر التقرير بأسلوب تشغيل العميل لنظام المعلومات.</li><li>- يعد المراجع تقريره ملتزماً بنفس المعايير.</li></ul> | <ul style="list-style-type: none"><li>أ- الاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية.</li><li>ب- كفاية الإفصاح ما لم يشير المراجع إلى غير ذلك.</li><li>ج- وحدة الرأي.</li></ul> |
|--|--|

### 3-أولاً: أثر الحاسب على النظام المحاسبي:

- أ- تحول أداء كثير من الأنشطة من عدم المركزية إلى المركزية.
- ب- لم تعد هناك أهمية للرقابة الداخلية من خلال الفصل بين المهام.
- ج- نقص التوثيق المستند للعمليات.
- د- يجب أن يعتمد المراجع على الحاسب والبرنامج لكشف خطوات تشغيل البيانات.
- هـ- نقص اهتمام الإنسان بالتشغيل الفعلي للبيانات المحاسبية.
- و- احتمال وجود أخطاء متزايدة منتظمة.
- ز- زيادة درجة تخصص المسؤولين عن تشغيل الحاسب.
- ح- يتضمن برنامج الحاسب العديد من أوجه الرقابة المحاسبية.
- ط- التأثير في البيانات والأقسام ذات الصلة بالحاسب.



ثانياً : أثر الحاسب على الرقابة الداخلية :

- أ- صعوبة الفصل بين المهام كما هو الحال فى النظام اليدوى.
- ب- صعوبة التأكد من تنفيذ العمليات كما تم الموافقة عليها.
- ج- عدم ضمان التسجيل الصحيح للعمليات.
- د- إمكانية التحايل على القيود على حيازة الأصول.
- هـ- إمكانية التحايل على المقارنة الدورية بين الأصل وسجل الأصل.

4- أثر التشغيل الإلكتروني للبيانات على مسار ووسيلة المراجعة :

- أ- فور تجهيز مستندات المصدر لتكون صالحة للإدخال فى الحاسب سيكون من المحتمل إعداد ملفات لها بصورة تجعل من الصعب حيازة هذه المستندات مرة أخرى.
- ب- تحل الملفات الرئيسية محل ملخصات دفاتر الأستاذ مما يصعب معه معرفة تحليلى هذه الملخصات.
- ج- فى بعض الأحيان يمكن الاستغناء عن مستندات المصدر التقليدية واستخدام وسائل إدخال مباشرة.
- د- لا تؤدى دورة تشغيل البيانات إلى وجود سجل أو يومية عمليات.
- هـ- أحياناً لا يلزم إعداد نسخة من السجلات التاريخية.
- و- صعوبة قراءة الملفات المحتفظ بها إلا من خلال الحاسب والبرنامج المستخدم.
- ز- صعوبة ملاحظة تتابع السجلات وأنشطة التشغيل.

## 5- الرقابة حول الحاسب :

يجب على مراجع الحسابات تقييم أوجه الرقابة المحاسبية خارج نطاق الحاسب في مجالين هما :

أ- الرقابات المحاسبية في التطبيقات الهامة التي تتحقق من خلال النظم اليدوية الثنائية ونظم التشغيل الإلكتروني للبيانات.

ب- الرقابات المحاسبية بين قسم التشغيل الإلكتروني للبيانات والأقسام المستخدمة لمخرجات التشغيل، ويشمل هذا التقييم الرقابات المحاسبية على التشغيل الإلكتروني للبيانات والرقابات المحاسبية على مستخدمي المعلومات ونوعى الرقابة معاً.

## **الفصل الثاني**

---

**المراجعة المستمرة**

**في ظل**

**التجارة الإلكترونية**





## الفصل الثاني

### المراجعة المستمرة في ظل التجارة الإلكترونية

#### مقدمة :

نتناول بالدراسة في هذا الفصل موضوع المراجعة المستمرة باعتبارها مدخلاً جديداً، أو أسلوباً حديثاً لممارسة مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية، حيث تنفذ الشركات معاملاتها عبر شبكات الإنترنت، وتستخدم نظام معلومات محاسبية فوري.

ويتطلب الأمر بداية أن نعرض ببعض التفصيل للمفاهيم الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية، وأيضاً للبعد المحاسبي للتجارة الإلكترونية والبعد الرقابي، ومخاطر المراجعة المصاحبة للتجارة الإلكترونية، وأخيراً سوف نعرض لمداخل مراجعة الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية خاصة مدخل المراجعة المستمرة وذلك كله على النحو الوارد في الصفحات التالية<sup>(1)</sup>:

---

(1) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

-Arens. et al., 2000, Auditing – An – Integrated Approach, N.J., Prentice-Hall Int. 2000, Chap. 11.

-Rezaee. et al., Continuous Auditing: The Audit of The Future, MAJ., Vol. 16, No.3, 2001, pp. 150-158.

- طارق عبد المال حماد، التجارة الإلكترونية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003 / 2002، ص. 699-708.

- د. عبد الوهاب نصر، د. شحاته السيد، مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003.

## 1- المفاهيم الأساسية للتجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات من منظور محاسبي ومهني:

بلا شك فقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين نمواً هائلاً في متغيرات بيئة الممارسة المحاسبية وممارسة المراجعة تبعاً لذلك. وكان من أهم هذه التغيرات ما يعرف بتكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية وما ينطويان عليه من متغيرات فرعية. وكان لهذه التغيرات البيئية تأثير ملموس وجوهري على ممارسات الأعمال ومن ثم على نظام المعلومات المحاسبي وبالضرورة على تشكيلة خدمات مراقب الحسابات.

وقبل استعراض البعدين المحاسبي والمهني لتكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية يجدر بنا أن نستعرض أهم المفاهيم الخاصة بهما في الصفحات التالية.

### 1/1. التجارة الإلكترونية: Electronic Commerce (E.C)

للتجارة الإلكترونية مفهومها الخاص بها، كما أن لها أنواع أو نماذج عملية نوضحها ببعض التفصيل على النحو التالي:

#### 1/1/1. تعريف التجارة الإلكترونية:

التجارة بصفة عامة تعني عمليات تبادل سلع وخدمات بين طرفين على الأقل، سواء كان أحدهما أو كلاهما فرد أو منشأة، وسواء كانت المنشأة شركة أشخاص أو أموال، المهم أنها كيان تنظيمي يمارس الأعمال. ويلزم لإتمام هذا التبادل الاعتماد على وسيلة أو أكثر لإتمامه، وبناءً عليه يمكن تصنيف عملية التبادل، هل هي يدوية أو آلية، ملموسة أو غير ملموسة، ورقية أو غير ورقية وهكذا.

وتعرف التجارة الإلكترونية E.C تبعاً لذلك بأنها عمليات تبادل للسلع والخدمات إلكترونياً، سواء باستخدام التبادل الإلكتروني للبيانات EDI

أو البريد الإلكتروني E.Mail، أو الفاكس، أو التحويلات الإلكترونية EFT وشبكة المعلومات الدولية Internet، أو أي وسيلة إلكترونية أخرى.

وبالنظر لهذا التعريف للتجارة الإلكترونية يمكننا استخلاص ما يلي:  
( أ ) أن التجارة الإلكترونية تقوم على أدوات إلكترونية هي ثمار تكنولوجيا المعلومات.

- ( ب ) أن من أهم أدوات التجارة الإلكترونية ما يلي:
- التبادل الإلكتروني للبيانات Electronic Data Interchange.
  - شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) Internet.
  - التحويل الإلكتروني للأموال Electronic Funds Transfer.
  - وسائل الاتصال الإلكتروني مثل الفاكس والبريد الإلكتروني E.mail.
  - أي وسائل إلكترونية مستحقة.

( جـ ) أن التجارة الإلكترونية تنطوي على تبادل سواء كان هذا التبادل خاص بالسلع أو الخدمات.

( د ) أن التجارة الإلكترونية سيكون لها تأثير حتمي على ممارسات الأعمال، مثل الشراء والبيع والتسويق والتمويل... الخ ومن ثم على نظام المعلومات المحاسبي، وبالتالي على عمل مراقب الحسابات.

#### 2/1/1. أنواع أنظمة التجارة الإلكترونية:

يمكن التفرقة بين نوعين من التجارة الإلكترونية وهما: التجارة الإلكترونية بين الأعمال، والتجارة الإلكترونية بين الأفراد والمستهلك الفردي كالآتي:

##### 1.1/2/1/1. التجارة الإلكترونية بين منشآت الأعمال: ( B 2 B )

ويقصد بها الصفقات التي تتم بين منشآت أعمال أو أكثر، باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات. حيث يكون أطراف الصفقة منشأة أعمال كتنظيم وليس مجرد أفراد.

2/2/1/1. التجارة الإلكترونية بين منشأة أعمال ومستهلك: ( B 2 C )

وهي عبارة عن صفقات بين المنشآت والمستهلكين الأفراد، حيث تعرض المنشأة كبائع مثلاً بضاعتها على موقعها على الإنترنت ومن يرغب من الأفراد في شرائها يتم إبرام الصفقة معه.

وللتوضيح:

افترض معنا أن شركة المحاسب العصري لخدمات الحاسب وتكنولوجيا المعلومات ش.م.م. لها موقع على الإنترنت تعرض فيه المتاح لديها من البرامج الجاهزة في المجالات الاقتصادية والمالية والمحاسبية، وأنها تستورد هذه البرامج من الخارج. في هذه الحالة إذا تقدم مكتب الأستاذ تامر عيسى المحاسب القانوني لشراء برنامج مراجعة الكترونية جاهز من خلال الإنترنت ووافقت له الشركة على ذلك فهذه تجارة الكترونية بين منشأة أعمال (شركة المحاسب العصري) ومستهلك (مكتب الأستاذ تامر عيسى المحاسب القانوني).

أما استيراد الشركة للبرامج الجاهزة من الشركة الأجنبية من خلال موقعها على الإنترنت فهو تجارة الكترونية بين منشأتين أعمال: المنشأة المشترية (شركة المحاسب العصري) والمنشأة البائعة (الشركة الأجنبية).



## 2- التبادل الإلكتروني للبيانات: EDI

التبادل الإلكتروني للبيانات عبارة عن آلية لتنفيذ الصفقات إلكترونياً من خلال التعامل غير الورقي أو الإلكتروني بين الحاسبات وبعضها البعض. وللتوضيح:

إذا قامت منشأة (س) ببيع بضاعة بمبلغ 1000000 جنيه بشيك لمنشأة (ص) تتم عملية البيع من وجهة نظر منشأة (س) والشراء من وجهة نظر منشأة (ص) دون وجود طلب شراء، أو أمر بيع، أو فاتورة مبيعات، أو مستندات شحن البضاعة من المورد إلى المشتري، أو شيكات مكتوبة بمبلغ 1000000 جنيه إذ يتم تبادل كل هذه البيانات آلياً من خلال الربط بين حاسب المنشأة البائعة وحاسب المنشأة المشتري، من ناحية وبين كليهما وحاسب البنك لإجراء التحويل الإلكتروني من ناحية أخرى.

ومن هذا التوضيح يمكن استنتاج أن التبادل الإلكتروني للبيانات يتضمن بالضرورة ما يلي:

أ) ربط تام بين نظم المعلومات الفرعية من ناحية ونظام المعلومات الرئيسي من ناحية أخرى، وكلاهما بنظام التبادل الإلكتروني للبيانات. وللتوضيح:

في الحالة السابقة يجب أن يكون لدى منشأة (س) نظام معلومات فرعي ينتج معلومات عن ويشغل بيانات بيع الصفقة حتى يمكن تبادل بيانات الموافقة والتسعير والتسليم والائتمان والسداد مع المنشأة (ص) أو العميل.

ب) تجميع وتلخيص وتنسيق البيانات المراد إرسالها أو تبادلها إلكترونياً تمهيداً لإرسالها للطرف الآخر.

والتوضيح :

يجب أن تنتهي منشأة (س) البائعة في التوضيح السابق إلى موافقة على بيع الصفقة وشروط البيع والتسليم والالتزام تمهيداً لإرسالها للمشتري (منشأة ص).

جـ) إرسال البيانات أو تبادل البيانات باستخدام أدوات تكنولوجيا معلومات مناسبة.

والتوضيح :

تقوم منشأة (س) البائعة بإرسال بيانات الموافقة على المبيعات إلى عميلها (ص) من خلال البريد الإلكتروني لكليهما.

### 3 - مداخل أداء مراقب الحسابات لخدمة المراجعة لعملائه في ظل التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات:

من المعروف أن الخدمة التقليدية لمراقب الحسابات لعملائه هي المراجعة السنوية للحسابات، والمنضم إليها الآن الفحص المحدود للقوائم المالية التاريخية ربع السنوية، وكذلك اختبار المعلومات المالية المستقبلية.

وأدى ظهور التجارة الإلكترونية من ناحية، واعتمادها على تكنولوجيا المعلومات، خاصة الانترنت، من ناحية أخرى، إلى ظهور نظم معلومات المحاسبة الفورية RTA، وبالتالي فقد لزم الأمر أن يتم تطوير مداخل ممارسة المراجعة الخارجية، وهذا ما تركز عليه الدراسة في هذا الفصل.

#### 1/3. تطوير مداخل ممارسة المراجعة الخارجية:

تطلبت هذه البيئة التجارية الإلكترونية تطوير مداخل ممارسة المراجعة السنوية، وظهر ما يعرف بالمراجعة المستمرة CA الفورية المباشرة باستخدام تكنولوجيا المعلومات أيضاً، وبالطبع منها الانترنت.

#### 2/3- عدم ملائمة مداخل المراجعة الورقية :

من المؤكد أن طبيعة معاملات العملاء في ظل التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات تفرض التحول من المراجعة الورقية إلى المراجعة غير الورقية، وأن نظام المعلومات المحاسبي نفسه أصبح غير ورقي، أو يتم إنتاج وتوصيل المعلومات إلكترونياً، كما سنرى في الصفحات التالية من هذا الكتاب.

#### 4- المراجعة المستمرة: Continuous Auditing

تمثل المراجعة المستمرة مدخلاً لتطوير نموذج مراجعة الحسابات التقليدي الذي يقضي بتخطيط و أداء أعمال مراجعة الحسابات سنوياً من خلال قبول التكليف وتخطيط أعمال المراجعة و أداء هذه الأعمال لجمع الأدلة وأخيراً بلورة النتائج وإعداد التقرير.

ووفق هذا التوصيف فإن للمراجعة المستمرة مفهومها المميز لها وسماتها ومجالاتها ومتطلبات أدائها مهنيًا، وهذا ما سوف نعرض له ببعض التفصيل في الصفحات التالية:

##### 1/4. تعريف المراجعة المستمرة:

تعرف المراجعة المستمرة بأنها عملية منظمة لتجميع الأدلة الإلكترونية للمراجعة كأساس معقول لإبداء رأي فني محايد بشأن مدى صدق التقارير والمعلومات المالية المعدة في ظل نظام معلومات محاسبي فوري غير ورقي.

وبالنظر لهذا التعريف يمكننا ملاحظة ما يلي:

( أ ) أن المراجعة المستمرة مراجعة خارجية وخدمة مهنية تصديقية ثلاثية الأطراف، باعتبارها مجرد مدخل جديد للمراجعة التقليدية الخارجية للحسابات، بمعنى أن الهدف الأولي لمراجعة الحسابات وكذا معايير المراجعة المتعارف عليها لن يتغيران، لكن إجراءات المراجعة هي التي ستتغير بعض الشيء، كما سنرى.

(ب) أن المراجعة المستمرة هي عملية مراجعة، بمعنى أنها ليست مجرد فحص. ولذلك يلزم أن تنتهي بإبداء رأي فني محايد، بجانب ختم بالتصديق المستمر يظهر على موقع الشركة على الانترنت.



(جـ) أن المراجعة المستمرة لكي تنتهي برأي فني محايد من جانب مراقب الحسابات فإنها تنطوي بالضرورة على تجميع وتقييم أدلة إثبات ملائمة وكافية، وإن كانت ستكون بمعنى مختلف عما هو عليه في حالة المراجعة السنوية التقليدية.

(د) أن المراجعة المستمرة عملية منظمة، بمعنى أنها تتكون من مراحل متتابعة متكاملة منطقية، تحتوي بدورها على عدة خطوات متكاملة أيضاً. وأن هذه المراحل تبدأ بقبول التكليف وتنتهي بالتقرير ورأي مراقب الحسابات، مروراً بمرحلتى تخطيط أعمال المراجعة، وتنفيذ هذه الأعمال.

(هـ) أن أدلة الإثبات التي تحتاجها المراجعة المستمرة هي أدلة إلكترونية غير ورقية متسقة مع مجال ونطاق هذه المراجعة، كما سنوضح بعد قليل.

(و) أن المعلومات والتقارير المالية مجال هذه المراجعة هي معلومات مالية أنتجها نظام معلومات محاسبي فوري غير ورقي، مما يعني أنها معلومات وتقارير مالية فورية سيتم نشرها من خلال شبكة المعلومات الدولية، من خلال موقع الشركة على الإنترنت.

(ز) أن جمع أدلة الإثبات الإلكترونية في ظل المراجعة المستمرة سوف يتطلب بالضرورة تخطيط آداء إجراءات غير نمطية للمراجعة، والسبب ببساطة أن معظم المعلومات التي سيتم مراجعتها ستكون موجودة في صورة إلكترونية فقط في ظل نظام المحاسبة الفورية RTA، والذي يتطلب من مراقب الحسابات تطبيق مدخل المراجعة المستمرة.

#### 2/4. الطلب على المراجعة المستمرة:

في حقيقة الأمر تستمد المراجعة المستمرة الطلب عليها، كخدمة مهنية تصديقية، من الطلب على المراجعة الخارجية التقليدية، بصفة أساسية، والذي يرجع إلى حاجة مستخدمي القوائم المالية لتخفيض خطر المعلومات

عند اتخاذهم للقرارات، وذلك من خلال الاعتماد على معلومات موثوق فيها قابلة للاعتماد عليها نتيجة مراجعتها.

ولكن يمكن القول بأن هناك طلب إضافي على المراجعة المستمرة مستحدث من ثورة وتكنولوجيا المعلومات. إذ أن هذه التكنولوجيا المعلوماتية قد أثرت في مداخل وممارسات الأعمال وبالتالي فهي طبيعة تشغيل نظام المعلومات المحاسبي، الذي أصبح ينتج ويوصل معلومات فورية، تحتاج بدورها إلى ما يؤكد على صدقها، ومن ثم تخفيض خطر معلومات متخذ القرار المعتمد عليها.

ومن هذا المنطلق يمكننا بلورة أهم أسباب وأشكال الطلب على المراجعة المستمرة فيما يلي:

#### 1/2/4. حاجة متخذ القرار إلى تخفيض خطر المعلومات:

في ظل الإفصاح الفوري عن المعلومات المالية، من المفترض أن هذه المعلومات تستوفي خاصية الوقتية. ويجب أن تكون هذه المعلومات ملائمة لأغراض اتخاذ القرارات الفورية أو المتسارعة. وبالقسط حتى تكون هذه المعلومات موثوق فيها يجب أن تكون قد تم مراجعتها مراجعة مستمرة، حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات بالاختيار من بين البدائل المتاحة والممكنة وبما يعظم صافي منفعة متخذ القرار.

وللتوضيح:

يمكن القول بأن إفصاح شركة (س) مثلاً عن معلومات مالية فورية من شأنه أن يمد المستثمر في أسهم الشركة بالبورصة بمعلومات فورية. فإين كانت هذه المعلومات تم مراجعتها مراجعة مستمرة، فإنه سوف يستثمر في أسهم الشركة إذا كان الأمر مريحاً بالنسبة له، أو سوف يبيع أسهم الشركة إذا كان ذلك في صالحه. وفي الحالتين فإن المعلومات المالية الفورية التي تم

مراجعتها مراجعة مستمرة قد ساعدته في اتخاذ القرار السليم، أي تجنب خطر عائد القرار الخطأ.

#### 2/2/4. حاجة الملاك للرقابة المستمرة على الإدارة:

إذا كانت رقابة المساهمين على مجالس إدارات الشركات المساهمة حق أصيل لهم باعتبارهم الملاك، فإن هذا الحق لن يختلف في ظل المراجعة المستمرة. بل بالعكس فإن المراجعة المستمرة ستكون أداة للرقابة الخارجية المستمرة من جانب الملاك على مجالس إدارات الشركات. وللتوضيح:

إذا سلمنا بأن المعلومات المالية الفورية أداة للرقابة المالية المستمرة من جانب المساهمين على مجلس الإدارة فإن المراجعة المستمرة تدعم هذه الرقابة، لأن المراجعة المستمرة تحقق قيمة مضافة مستمرة لهذه المعلومات.

#### 3/2/4. الاستجابة للآثار المهنية الجوهرية لتكنولوجيا المعلومات:

تتميز المراجعة المستمرة بأنها جاءت كاستجابة مهنية للآثار الحتمية لتكنولوجيا المعلومات على المحاسبة والمراجعة. كأن هناك طلب على هذه الخدمة المهنية فرضته التطورات المتلاحقة المتسارعة في أدوات تكنولوجيا المعلومات، خاصة ما يلي:

أ) أثرت أدوات تكنولوجيا المعلومات الجديدة، مثل الأنترنت والتبادل الإلكتروني للبيانات وغيرها، على ممارسات الأعمال، بحيث أصبحت كثير من الشركات تنشر قوائمها المالية المرحلية والسنوية عبر الأنترنت، وبصفة مستمرة، الأمر الذي يحتاج إلى مراجعة مستمرة، إذ لم تعد المراجعة التقليدية الورقية السنوية كافية له.

ب) أدى الانتشار المتسارع للغة إعداد تقارير الأعمال المرنة (XBRL) Extensible Business Reporting Language ومساندتها من المنظمات المهنية المحاسبية إلى وجود لغة إلكترونية نمطية تستخدم في

إعداد تقارير الأعمال، من شأنها تسهيل عمليات إعداد ونشر واختبار واستخلاص المعلومات المالية. حيث يتم إدخال المعلومات مرة واحدة ثم يتم عرضها في أي شكل مطلوب؛ مثل القوائم المالية المطبوعة، قاعدة بيانات وموقع الشركة على الإنترنت، واستيفاء متطلبات ملف هيئة سوق المال.

وطالما سيتم تشغيل البيانات والاحتفاظ بالمعلومات في ظل هذه اللغة الإلكترونية فمن المرجح أن يقوم مراقب الحسابات بمراجعتها من خلال مدخل المراجعة المستمرة.

ج) ساعدت تكنولوجيا المعلومات على أن تصبح المعلومات الإلكترونية والرقمية Digital أكثر مرونة وأسهل استحواداً وأيسر على نقلها من طرف لآخر، وأسهل في تخزينها وتلخيصها وتنظيمها، بالمقارنة بالمعلومات الورقية. وبالتالي يجب مراجعتها من خلال مراجعة إلكترونية مستمرة غير ورقية، وهي المراجعة المستمرة.

د) ساعدت تكنولوجيا المعلومات الشركات على أداء معاسلاتها إلكترونياً، وإعداد قوائمها المالية بصفة فورية اعتماداً على نظام معلومات محاسبي فوري. ومن المعروف أنه في ظل نظم المحاسبة الفورية RTA ستكون المعلومات المالية، وكذا أدلة المراجعة، متاحة في صورة إلكترونية، حيث تحل الرسائل الإلكترونية محل المستندات الورقية، والملفات محل البيانات المحاسبية.

والتوضيح:

في ظل تكنولوجيا المعلومات، افترض أن شركة المحلة سوف تطبق نظام المحاسبة الفورية وتفصح عن المعلومات المحاسبية من خلال الإنترنت، وأنها كانت قبل ذلك تطبق نظام المحاسبة الورقي التقليدي. في هذه الحالة:



• سوف تحل رسالة الكترونية من العميل شركة عمر أفندي إلى موقع شركة المحلة على الانترنت لطلب شراء منسوجات محل طلب الشراء المكتوب.

• يحل ملف العملاء (عمر أفندي) على الحاسب محل دفتر أستاذ مساعد العملاء (عمر أفندي).

وبلا شك فإن هذا التغير في ممارسات الأعمال والذي أثر بدوره على صورة وشكل المستندات والبيانات يحتاج إلى مراجعة جديدة غير المألوفة، ولهذا كانت المراجعة المستمرة مطلوبة، كمدخل لآداء أعمال مراجعة الحسابات.

#### 3/4- أهداف المراجعة المستمرة:

باعتبار المراجعة المستمرة مدخلاً معاصراً لتطوير مراجعة الحسابات في شكلها التقليدي فإن الهدف الأساسي من المراجعة المستمرة أن يبدي مراقب الحسابات رأياً فنياً محايداً بشأن مدى صدق المعلومات والتقارير المالية المنتجة في ظل نظام معلومات محاسبي فوري غير ورقي. وكذا منح الشركة ختم التصديق المستمر.

ويشتق من هذا الهدف العام للمراجعة المستمرة الأهداف الفرعية الآتية:

أ) إضفاء الصديق المستمر على الإفصاح الفوري للشركات عبر الإنترنت.

ب) مساعدة أصحاب المصلحة في الشركة، خاصة المتساهلون وهيئة سوق المال، بل وكافة زوار موقع الشركة في ممارسة الرقابة الفورية المستمرة على الشركات.

ج) تحديد مدى كفاءة وفعالية نظم الحاسبة الفورية في حماية الأصول، الحفاظ على موضوعية البيانات، وإنتاج معلومات مالية صادقة يمكن الاعتماد

عليها وموثوق فيها، كما يوضح ختم التصديق المستمر على موقع الشركة وكذا تقرير مراقب الحسابات.

#### 4/4- مزايا المراجعة المستمرة:

وفقاً للمفهوم السابق للمراجعة المستمرة ونظراً للطبيعة المميزة لهذه المراجعة ومقارنة بكل من النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات من ناحية والخدمات المهنية المستحدثة في مواجهة تكنولوجيا المعلومات مثل الخدمات الاستشارية والتأكيد الثقة في موقع الشركة على الأنترنت من ناحية أخرى، فإن المراجعة المستمرة تتميز بما يلي:

( أ ) أن المراجعة المستمرة مراجعة فورية مستمرة للنظم غير الورقية والتبادل الإلكتروني للبيانات.

(ب) المراجعة اليدوية أو المراجعة حول الحاسب غير مناسبة في ظل نظم المحاسبة الفورية حيث مستندات المعاملات إما لم تعد موجودة بالمرة أو يتم تخزينها إلكترونياً.

(ج) تساعد المراجعة المستمرة على تخفيض تكلفة أداء أعمال المراجعة، خاصة عن طريق ما يلي:

- تمكين مراقب الحسابات من اختبار عينة كبيرة من معاملات وبيانات الشركة بطريقة أسرع وأكفاً من استخدام أساليب المراجعة حول الحاسب.
- تخفيض الوقت والتكلفة اللذان كان يستغرقهما المراجعون في الاختبار اليدوي للمعاملات وأرصدة الحسابات.

( د ) تؤدي المراجعة المستمرة إلى زيادة جودة مراجعة القوائم المالية لأنها تسمح لمراقب الحسابات بأن يولي اهتماماً أكبر لكل من الإلمام بطبيعة نشاط وأعمال وصناعة عميله من ناحية، وهيكل الرقابة الداخلية لديه من ناحية أخرى.

هـ) المراجعة المستمرة هي أفضل المداخل لتخطيط وتنفيذ برنامج مراجعة مستمر لمواقع الشركات على الأنترنت، باعتبارها أهم أدوات تكنولوجيا المعلومات استخداماً في توصيل المعلومات المحاسبية الفورية في المستقبل المنظور.

#### 5/4- مجال ونطاق المراجعة المستمرة:

وفقاً لتوصيف المراجعة المستمرة، كمدخل أو آلية جديدة لمراجعة الحسابات، فإن مجال المراجعة المستمرة لا بد وأن يشمل بالضرورة مجال مراجعة الحسابات السنوية مضافاً إليه أية معلومات أو جداول أو مؤشرات أو إيضاحات مالية على موقع الشركة على الأنترنت. أما نطاق هذه المراجعة فتحكمه طبيعتها والهدف منها كما يلي:

##### 1/5/4. مجال المراجعة المستمرة:

حسب المعنى السابق يشتمل مجال للمراجعة المستمرة على ما يلي:

أ) المعلومات والتقارير المالية الفورية؛ سواء الخاصة بالمركز المالي، أو الدخل، أو التدفقات النقدية، أو التغير في حقوق الملاك.

ب) الإيضاحات المتممة للمعلومات المالية الفورية.

ج) كافة المعلومات المالية الجوهرية التي يمكن أن ينتجها نظام المحاسبة الفورية ويتم نشرها بصفة مستمرة وفورية من خلال موقع الشركة على الأنترنت مثل، المؤشرات المالية والتقلبات غير العادية في مؤشرات الأداء وأسبابها.

##### 2/5/4. نطاق المراجعة المستمرة:

مهنياً يجب أن يتسق نطاق المراجعة مع طبيعتها وأهدافها من ناحية وحكم مراقب الحسابات من ناحية أخرى، الذي يبينه في ضوء ما انتهى إليه من أحكام بخصوص الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة في ظل بيئة التجارة الالكترونية.

ويشير نطاق المراجعة المستمرة إلى مشتملات الفحص والاختبار والتحقق المستمر إلكترونياً، باستخدام المراجع نفسه لأدوات تكنولوجيا المعلومات، خاصة البرامج الجاهزة والتبادل الإلكتروني للبيانات وشبكة الإنترنت.

وعموماً فإن نطاق المراجعة المستمرة غالباً سيضم كافة معاملات المنشأة الإلكترونية ونظامها المحاسبي الفوري وكفاءته في إنتاج وتوصيل معلومات فورية مباشرة عبر الإنترنت.

#### 6/4- معايير المراجعة المستمرة:

سبق وأن ذكرنا أن المراجعة المستمرة مراجعة خارجية سيؤديها مراقب الحسابات المكلف بمراجعة القوائم المالية التاريخية السنوية للشركة. ولذلك فالقاعدة أن تظل معايير المراجعة المتعارف عليها GAAS العشر صالحة، بل وملزمة له لأغراض قبول وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة المستمرة وإعداد التقرير وتوصيل الرأي الفني المحايد بشأن مدى كفاءة وفعالية وسلامة نظام معلومات المحاسبة الفورية المباشرة في تحقيق الهدف منه.

وعليه فإننا نعتقد بشأن هذه المعايير ما يلي:

#### 1/6/4. المعايير العامة:

وتتكون من ثلاثة معايير خاصة بالتأهيل والتدريب والاستقلال وبذل العناية المهنية كما يلي:

(1) معيار التأهيل والتدريب:

يعتبر هذا المعيار مناسباً تماماً حسب مفهومه في المراجعة السنوية التقليدية مع مراعاة ما يلي:

- يجب على مراقب الحسابات أن يكون قد سبق له دراسة، والتدريب على، استخدامات تكنولوجيا المعلومات في المحاسبة والمراجعة.



- يجب عليه أن يجتاز برنامجاً تدريبياً في هذا المجال كل سنتين تحت إشراف جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.
- (ب) معيار الاستقلال والحياد:  
يعتبر هذا المعيار مناسباً تماماً حسب مفهومه ومتطلباته في المراجعة السنوية التقليدية مع مراعاة ما يلي:
  - ألا يؤدي نفس المراجع الخدمات الاستشارية لعميله والخاصة بأمن وسلامة المعلومات وتصميم نظام المحاسبة الفوري المباشر.
  - يجوز الجمع بين المراجعة المستمرة وخدمة التأكيد المهني على الثقة في موقع الشركة على الانترنت.
  - (ج) معيار بذل العناية المهنية الكافية:  
يجب أن يبذل مراقب الحسابات العناية المهنية الكافية في قبول التكليف بالمراجعة المستمرة وتخطيط و أداء أعمال هذه المراجعة وإعداد وعرض تقريره، تماماً كما في ظل المراجعة السنوية، مع ملاحظة ما يلي:
    - أنه سيكون أيضاً مسئولاً أخلاقية خاصة عن الحفاظ على أسرار وسمعة عميله بصفة مستمرة إذ سيكون من حقه الدخول باستمرار على قواعد بيانات العميل.
    - أنه سيكون مسئولاً أيضاً عن اكتشاف الغش الإلكتروني.
    - أنه سيكون مسئولاً أيضاً عن اكتشاف أية تصرفات الكترونية غير قانونية من جانب عميله.
    - أنه سيكون مسئولاً كل ثلاثة شهور عن تقييم ما إذا كان هناك شك ميداني في استمرار منشأة العميل.
- 2/6/4. معايير العمل الميداني:  
وتتكون من ثلاثة معايير خاصة بالتخطيط وتقسيم العمل والإشراف على المساعدين، وتقييم هيكل الرقابة الداخلية وجمع الأدلة كما يلي:

(أ) معيار تخطيط وتقسيم العمل والإشراف على المساعدين:

- بداية فالمعيار يعتبر مناسباً حيث سيكون تخطيط أعمال المراجعة المستمرة أسهل وأيسر من المراجعة السنوية بلا شك، كما أن المساعدين سيكونون ذوي خبرات ومهارات مهنية خاصة. وعلى مراقب الحسابات أيضاً:
- أن يحرص على مرونة خطة وبرنامج المراجعة نظراً لقصر مدة المراجعة واستمراريتها أيضاً.
- أن يستعين بمساعدين ذوي خبرة عملية فنية ومهنية في مجال تقييم نظم معلومات المحاسبة الفورية. وتحديد الاستثناءات الجوهرية في المعلومات المالية المستمرة المباشرة.

(ب) معيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية:

- بداية فالمعيار مناسب كما في المراجعة السنوية، ولكن هناك عدة اعتبارات مهنية تفرضها طبيعة وأهداف المراجعة المستمرة ومجالها، أهمها ما يلي:
- أن الهدف النهائي من تقييم هيكل الرقابة الداخلية تحديد مدى وتوقيت وطبيعة الاختبارات الأساسية للمراجعة المستمرة.
  - أن الرقابات الداخلية محل التقييم يجب أن تشمل أيضاً على الرقابة على أمن وسلامة المعلومات وموقع الشركة على الإنترنت وعدم إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات.
  - أن اختبارات رقابية معينة تحتاج لاهتمام متزايد مثل الملاحظة وإعادة الأداء.
  - أن اختبارات الرقابة غالباً ما ستكون مترامنة مع الاختبارات الجوهرية أو الأساسية للمراجعة.

ج) جمع الأدلة الكافية والملائمة:

طالما أن مراقب الحسابات سيقوم بمراجعة مستمرة للنظام المحاسبي الفوري المباشر فهو في حاجة لجمع أدلة إثبات كافية وملائمة، كما في المراجعة السنوية، ولكن مع مراعاة ما يلي:

- أن الأدلة التي يجب جمعها هي أدلة إلكترونية غير ورقية في المقام الأول.
- أن إجراءات جمع هذه الأدلة، رغم أنها تشمل على الإجراءات التحليلية واختبارات التفاصيل، إلا أنها ستؤدي آلياً، بل ومن خلال البرامج الجاهزة وشبكة الانترنت فيما يتعلق بكفاءة نظام معلومات المحاسبة الفورية المباشر في إنتاج وتوصيل هذه المعلومات بكفاءة.
- أن هذه الأدلة يجب أن تساعد في إبداء الرأي بشأن ما إذا كانت هناك استثناءات جوهرية في المعلومات المالية الفورية. واتخاذ القرار بوضع ختم المراجعة المستمرة على موقع الشركة على الانترنت.

3/6/4. معايير التقرير:

من المعروف أن معايير التقرير للمراجعة السنوية التقليدية أربع. وهي؛ الإشارة إلى ما إذا كانت القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة معدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، ومدى كفاية الإفصاح، والظروف التي لم يراعى فيها الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية، وأخيراً وحدة الرأي.

وفي ظل المراجعة المستمرة لن يلتزم مراقب الحسابات بكل هذه المعايير، أو بمعنى آخر لن يكون في حاجة للالتزام بها كلها، كما يلي:

(1) معيار الإشارة إلى مقياس صدق القوائم المالية:

يناسب هذا المعيار حالة المراجعة المستمرة لما يلي:

• لأن مراقب الحسابات وإن كان لن يجمع دليل كاف وملائم بشأن التزام الإدارة بمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية، إلا أنه سوف يشير إلى هذه المعايير عند تحديد ما إذا كانت المعلومات والتقارير المالية خالية من التحريفات الجوهرية.

• لأن مراقب الحسابات سيؤكد بشأن ما إذا كان هناك استثناءات جوهرية في معاملات الشركة يجب فحصها فوراً أو في وقت لاحق.

(ب) معيار الإشارة للظروف التي لم يراعي فيها الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية:

القاعدة في حالة المراجعة السنوية أن يشير مراقب الحسابات في تقريره إلى الظروف التي لم يراعي فيها الثبات في تطبيق المبادئ والمعايير والسياسات المحاسبية.

ويناسب هذا المعيار المراجعة المستمرة بصفة مبدئية ولكن بصيغة أخرى، وهي أن المراجع سوف يشير في تقريره إلى المعاملات الاستثنائية الجوهرية وما إذا كانت ناتجة عن عدم ثبات في تطبيق المعايير والسياسات المحاسبية الفورية.

(ج) معيار افتراض كفاية الإفصاح ما لم يشر المراجع إلى غير ذلك:

القاعدة في المراجعة السنوية أن يفترض مراقب الحسابات كفاية الإفصاح، فإن حدث ولم يكن كافياً، عليه أن يشير إلى ذلك في تقريره، وغالباً سيعدل هذا التقرير.

والمعيار مناسب تماماً لحالة المراجعة المستمرة، إذ القاعدة أنه إذا استنتج مراقب الحسابات عدم كفاية الإفصاح المحاسبي الفوري المباشر فعليه أن يشير في تقريره الفوري إلى ذلك كحالة من حالات الاستثناءات الجوهرية، حسب حكمه المهني بالطبع.



د ( معيار وحدة الرأي:

القاعدة في المراجعة السنوية أن يبدي مراقب الحسابات رأيه على القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة لها كوحدة واحدة.

ولأن مراقب الحسابات في حالة المراجعة المستمرة لن يبدي رأياً فنياً محايداً على مثل هذه القوائم المالية، بل سيبدي رأياً فنياً محايداً على المعلومات والتقارير المالية الفورية المباشرة التي انتجها نظام المعلومات المحاسبي الفوري مباشرة وما إذا كان من حق الشركة الحصول على ختم التصديق المستمر على موقعها، فإن هذا المعيار مناسب بصفة عامة.

7/4- المتطلبات المهنية لقبول وتخطيط وممارسة المراجعة المستمرة:

سبق وأن عرفنا أن المراجعة السنوية التقليدية - حول الحاسب - تتكون بصفة أساسية من أربع مراحل وهي؛ مرحلة قبول التكاليف والتخطيط المبدئي لأعمال المراجعة، مرحلة تخطيط أعمال المراجعة، مرحلة تنفيذ أعمال المراجعة، وأخيراً مرحلة التقرير وبلورة نتائج المراجعة.

وباعتبار المراجعة المستمرة مدخلاً متطوراً لهذه المراجعة فمن المنطقي أن هذا المدخل سيكون له تأثير ما، وبدرجة ما، على العملية المتكاملة لمراجعة الحسابات. ولذلك فإن المتطلبات المهنية لأداء المراجعة المستمرة تشتمل أيضاً على أن يقف مراقب الحسابات على التأثير الضروري للمراجعة المستمرة على عملية مراجعة الحسابات، في سياق استيفائه لكل المتطلبات. وهذا ما سنوضحه ببعض التفصيل على النحو التالي:

1/7/4- تحديد الآثار المهنية للمراجعة المستمرة على عملية مراجعة الحسابات التقليدية:

بداية يمكن التأكيد على أن تأثير المراجعة المستمرة على عملية مراجعة الحسابات تأثير حتمي بلا شك، نظراً لاختلاف بيئة المراجعة، خاصة ما يتعلق بطبيعة ممارسة الشركات لأعمالها في ظل تكنولوجيا المعلومات.

ويمكن بلورة أهم صور هذا التأثير على النحو التالي:

- (أ) في مرحلة قبول التكاليف والتخطيط المبدئي لأعمال المراجعة.
- يجب زيادة معرفة وإلمام مراقب الحسابات بطبيعة أعمال وصناعة عميله وذلك بما يضمن له صدق وملاءمة المستندات الالكترونية.
- يجب أن يتفهم جيداً كيف تتدفق المعاملات وما يرتبط بها من أنشطة الرقابة الداخلية وذلك بما يضمن له صحة وصدق المعلومات في ظل نظام المحاسبة الفورية غير الورقي.

(ب) في مرحلة تخطيط أعمال المراجعة وإعداد برنامج المراجعة المستمرة.

يجب على مراقب الحسابات أن يستخدم مدخل التخطيط الموجه نحو خطر الرقابة، والذي يؤكد مبدئياً على مدى ملاءمة وفعالية أنشطة الرقابة الداخلية لنظام المحاسبة الفورية، مقابل التركيز الأقل على الاختبارات الجوهرية للمستندات والمعاملات الالكترونية.

ويجب الاعتماد على أفضل طريقة لتخطيط أعمال المراجعة المستمرة باستخدام تطبيقات البرامج الجاهزة مثل لغة إعداد تقارير الأعمال المرنة والاستخلاص والتحليل المتفاعل للبيانات.

2/7/4- الربط بين أنشطة المراجعة المستمرة والدورة المحاسبية في ظل نظم المحاسبة الفورية:

يتكون نظام المحاسبة الفورية من ست عمليات على النحو التالي:

- (أ) تحديد أو تعيين المعاملات والأحداث الاقتصادية الأخرى.
- (ب) قياس، الاعتراف، وإعداد التقرير عن المعاملات في ظل نظام معلومات المحاسبة الفورية.

(ج) وجود هيكل رقابة داخلية ملائم وفعال.

(د) تشغيل المعاملات إلكترونياً.

(هـ) وجود دفتر بأرصدة الحسابات العامة والمساعدة بصورة فورية.

(و) إعداد قوائم مالية فورية.

## الفصل الثاني : المراجعة المستمرة في ظل التجارة الإلكترونية.

بينما تتكون المراجعة المستمرة من خمسة مراحل كما يلي:

- ( أ ) تخطيط أعمال التكليف بالمراجعة بما في ذلك الإجراءات التحليلية.
- ( ب ) الأخذ في الحسبان هيكل الرقابة الداخلية لنظام المحاسبة الفورية بما في ذلك أداء اختبارات الرقابة وتقدير خطر الرقابة.
- ( جـ ) أداء الاختبارات الجوهرية المرحلية والمستمرة لتفاصيل المعاملات.
- ( د ) أداء الاختبارات الجوهرية الخاصة بنهاية السنة لأرصدة الحسابات وكذا النتائج الإجمالية بما في ذلك الإجراءات التحليلية.
- ( هـ ) استكمال أعمال المراجعة وإصدار تقرير المراجعة.

ومهنياً يجب أن يكون هناك اتساق بين عمليات نظام المحاسبة الفورية ومراحل عملية المراجعة المستمرة، وأيضاً أنشطة المراجعة ذاتها. ومع الأخذ في الحسبان أن العمليتين الأولى والثانية من عمليات نظام المحاسبة الفورية تهم مراقب الحسابات عند تخطيط أعمال المراجعة، فإن باقي مراحل المراجعة المستمرة تتسق تماماً مع باقي عمليات نظام المحاسبة الفورية، وذلك على النحو الوارد في الجدول التالي:

جدول الاتساق بين الدورة للحاسبة الفورية  
ومراحل وأنشطة المراجعة المستمرة

الفترة الزمنية	أنشطة للمراجعة	للمراجعة المستمرة	نظام للحاسبة الفورية
قوائم مالية مرحلية	<p>( أ ) جمع معلومات مستمرة عن أعمال الشركة.</p> <p>( ب ) جمع معلومات مستمرة عن الصناعة التي تنتمي إليها الشركة.</p> <p>( جـ ) تحديث مستمر لمعرفة المراجعة الخاصة بهيكل الرقابة الداخلية لدى الشركة بما في ذلك:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● بيئة الرقابة.</li> <li>● أنشطة الرقابة.</li> </ul>	1- تخطيط أعمال المراجعة.	<p>(1) المعاملات والأحداث الاقتصادية.</p> <p>(2) نظام معلومات المحاسبة الفورية.</p>

مراجعة الحسابات في بيئة التخصص وأسواق المال والتجارة الالكترونية.

	(د) تصميم استراتيجيات المراجعة والتي تشمل على:		
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تطبيق نموذج خطر المراجعة.</li> <li>● برامج المراجعة المبينة.</li> </ul>		
قوائم مالية مرحلية	<p>(أ) الفهم المستمر لهيكل الرقابة الداخلية.</p> <p>(ب) التقييم المستمر لهيكل الرقابة الداخلية.</p> <p>(ج) أداء الاختبارات الالكترونية للرقابة.</p> <p>(د) تعديل برنامج المراجعة إذا لزم الأمر.</p>	2- الأخذ في الحسبان هيكل الرقابة الداخلية.	(3) هيكل الرقابة الداخلية.
قوائم مالية مرحلية	<p>(أ) اختيار أدوات وأساليب المراجعة الالكترونية المناسبة.</p> <p>(ب) أداء إجراءات المراجعة.</p> <p>(ج) ضمان الاعتماد على وسائل صادقة لجمع أدلة إثبات كافية وملائمة.</p>	3- الاختبارات الجوهرية لتفاصيل المعاملات.	4) معاملات تتم تشغيلها إلكترونياً.
في نهاية السنة	<p>(أ) جمع الأدلة الكافية والملائمة.</p> <p>(ب) تقييم الأدلة من حيث توقيتها وصدقها.</p> <p>(ج) متابعة مدخل المراجعة المستمرة.</p>	4- الاختبارات الجوهرية لأرصدة الحسابات والإجراءات التحليلية.	5) دفتر بأرصدة فورية للحسابات العامة والمساعدة.
في نهاية السنة	<p>(أ) إعداد تقرير المراجعة.</p> <p>(ب) تحسين مدخل المراجعة المستمرة.</p> <p>(ج) اتخاذ قرار بشأن قبول أو الاستمرار في أداء أعمال التكليف بالمراجعة المستمرة.</p>	5- استكمال المراجعة وإعداد تقرير المراجعة.	6) قوائم مالية فورية.

3/7/4- تقدير مخاطر المراجعة في ظل التجارة الالكترونية:

لتخطيط أعمال المراجعة في ظل تكنولوجيا المعلومات فسوف يستخدم مراقب الحسابات مدخل الأهمية النسبية وخطر المراجعة أيضاً. وفي هذا



الصدد فإن تشغيل النموذج التقليدي لخطر المراجعة سوف يحتاج منه لأن يأخذ في الحسبان أنواعاً جديدة من الخطر من ناحية، ومؤشرات جديدة في خطر الرقابة من ناحية أخرى.

وسوف نركز في شرحنا في هذه الفرعية على أهمية وكيفية تقدير مخاطر المراجعة لأغراض تخطيط أعمال المراجعة المستمرة وذلك على النحو الوارد في الصفحات التالية:

1/3/7/4. المفاهيم الأساسية لخطر المراجعة:

من المتفق عليه مهنياً أن نموذج خطر المراجعة نموذج تخطيطي في المقام الأول. وأن الصورة العامة لنموذج خطر المراجعة كالتالي:

$$\text{خطر الاكتشاف DR} = \frac{\text{خطر المراجعة المقبول AAR}}{\text{الخطر المتلازم IR} \times \text{خطر الرقابة CR}}$$

حيث:

(أ) خطر المراجعة:

هو خطر عدم إبداء مراقب الحسابات لرأي معدل على قوائم مالية بها تحريف جوهري. أو بمعنى آخر هو الخطر الناتج عن فشل مراقب الحسابات بدون قصد في تعديل رأيه على قوائم مالية بها تحريف جوهري. ويتكون من الاحتمال المشترك لكل من الخطر المتلازم وخطر الرقابة وخطر الاكتشاف.

(ب) الخطر المتلازم:

يعبر الخطر المتلازم عن قابلية رصيد حساب ما، أو فئة معينة من المعاملات للتحريف، والذي يمكن أن يكون جوهرياً، إما بصفة منفردة أو إذا ما تم جمعه مع تحريفات أخرى في أرصدة حسابات أو معاملات أخرى، مفترضين عدم وجود آليات وسياسات وإجراءات مناسبة للرقابة الداخلية.

(ج) خطر الرقابة:

هو الخطر الناتج من أن تحريفات معينة يمكن أن تقع في رصيد حساب ما، أو فئة معينة من المعاملات، ويمكن أن تكون جوهرية بصفة منفردة أو مجمعة ولا يتم منعها أو اكتشافها في الوقت المناسب عن طريق هيكل الرقابة الداخلية.

(د) خطر الاكتشاف:

هو الخطر الناتج من أن الإجراءات الأساسية التي يقوم بها مراقب الحسابات لن تكشف التحريفات في رصيد حساب ما أو فئة معاملات معينة، والتي لم تكشفها أو تمنعها الرقابة الداخلية.

4/8/4. أداء اختبارات الرقابة الداخلية الملائمة نظام معلومات المحاسبة الفورية:

مما لا شك فيه ان التطورات التكنولوجية قد زادت من أهمية الرقابة الداخلية خاصة وأن عناصر هيكل الرقابة الداخلية الخمس المعروفة قد تأثرت بهذه التكنولوجيا. ولكن لأغراض المراجعة المستمرة لنظم المحاسبة الفورية فإن الفهم الكافي من جانب مراقب الحسابات لهذه العناصر الخمس سوف يساعده بلا شك في تحديد ما إذا كان نظام معلومات المحاسبة الفورية يتضمن في تصميمه أنشطة الرقابة الملائمة.

فإن تبين لمراقب الحسابات وجود إجراءات رقابة داخلية ملائمة سوف يؤدي اختبارات الرقابة لتحديد مدى فعالية إجراءات وسياسات هيكل الرقابة الداخلية في منع واكتشاف وتصويب التحريفات الجوهرية في القوائم المالية. وعليه فإن مستوى خطر الرقابة المقدر سوف يحدد مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية.

1/4/8/4. أهمية تقييم الرقابة الداخلية في ظل نظام معلومات المحاسبة الفورية:

بداية، فإن مراقب الحسابات ملزم بتقييم مدى إمكانية الاعتماد على الرقابة الداخلية في ظل نظام معلومات المحاسبة الفورية، لأنه ينبغي

بمراجعة مستمرة، وسوف يلتزم في ذلك بمعايير العمل الميداني للمراجعة الخارجية التقليدية، ومنها بالطبع معيار العمل الميداني الثاني. ولكن التزامه بهذا المعيار في ظل المراجعة المستمرة له أهمية خاصة، للأسباب التالية:

(أ) يساعد تقييم هيكل الرقابة الداخلية مراقب الحسابات في تقدير مستوى خطر الرقابة الداخلية وتكوين رأي عن مستوى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية لنظام معلومات المحاسبة الفورية.

(ب) أن مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية هو الأساس في تحديد طبيعة ومدى وثوقيت الإجراءات الأساسية للمراجعة التي سيتم أدائها لجمع دليل الإثبات الكافي والملائم.

(ج) إذا كان تتابع إجراءات المراجعة التقليدية يقضي بأن تؤدي الإجراءات الأساسية بعد اختبارات الرقابة. فإن المراجعة المستمرة لنظم معلومات المحاسبة الفورية تتطلب أداء اختبارات الرقابة مترابطة مع الاختبارات الأساسية لتفاصيل العمليات، وذلك لجمع دليل بشأن مدى إمكانية الاعتماد على نظام معلومات المحاسبة الفورية في إنتاج معلومات مالية صادقة موثوق فيها.

وللتوضيح:

افترض معنا أن شركة المنصورة لإنتاج وتعبئة وتصدير الفواكه ومقرها مدينة المنصورة لديها مخزون فاكهة جاهز للتصدير بمخازن الشركة بالمنصورة وبميناء الإسكندرية في تاريخ الميزانية 2002/12/31 قيمته 5000000 جنيه. وأن الشركة أنشأت موقعاً لها على الإنترنت لتسويق إنتاجها عربياً ودولياً فما هو تتابع اختبارات المراجعة في ظل المراجعة التقليدية والمراجعة المستمرة؟

### أولاً: في ظل المراجعة التقليدية:

#### يسير تتابع اختبارات المراجعة كالتالي:

- يقيم مراقب الحسابات مدى سلامة وملاءمة تصميم هيكل الرقابة الداخلية على دورتي المخزون والمبيعات والمتحصلات من خلال أداء اختبارات الفهم.
- يؤدي اختبارات الرقابة لتحديد مدى إمكانية الاعتماد على سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية في هذا الشأن.
- يقدر مستوى خطر الرقابة.
- يحدد مدى وتوقيت وطبيعة الاختبارات الأساسية لعمليات المبيعات وتفاصيل رصيد المخزون.
- سوف تتضمن أهداف التحقق من المخزون التحقق من وجوده، اكتماله، سلامة تقويمه بمبلغ 5000000 جنيه، الإفصاح عنه، وأخيراً ما إذا كان يمثل حقاً للشركة وليس عليه تعهد للغير أم لا.

### ثانياً: في ظل المراجعة المستمرة:

- يقيم مراقب الحسابات مدى سلامة تصميم هيكل الرقابة الداخلية على دورتي المخزون والمبيعات والمتحصلات كما سبق، من خلال أداء اختبارات الفهم.
  - يؤدي اختبارات الرقابة متزامنة مع الاختبارات الأساسية للمخزون والمبيعات لتحديد ما يلي:
- ❖ هل يتبع استلام أوامر الشراء من خلال الانترنت الوقوف فوراً على المتاح من أرصدة المخزون بمخازن الشركة والميناء؟



- ❖ هل يسمح البرنامج بتشغيل أو الشراء فوراً من خلال حسابات العملاء وإدارة منح الائتمان ونظام التحويل الإلكتروني للدفعات من ثمن البضاعة؟
- ❖ هل تقوم كل إدارة بتحديث قاعدة بياناتها بصفة فورية وبما يسمح باستخدام كلمة المرور للدخول على هذه البيانات واستكمال إجراءات تنفيذ عملية البيع؟
- ❖ هل يسمح نظام معلومات المحاسبة الفورية المطبق بالقياس والإفصاح الفوري عن كل من؛ مخزون البضاعة، المبيعات، ورصيد إجمالي العملاء؟

## مصفوفة الرقابة الداخلية في ظل المراجعة المستمرة ونظام معلومات الحاسبة الفورية.

مسابك الرقابة	المسابك الرقابية	وصف العنصر	عنصر الرقابة
<p>• وجود استراتيجيات للأصل بالتمويل نحو نظام معلومات الحاسبة الفورية.</p> <p>• الالتزام به.</p> <p>• حسن إدارة مكسب الشركات المتصل مع الطرف الثالث.</p> <p>• تنفيذ الصفقات مع الشركاء.</p> <p>• رقابة الأمن على الأصل من خلال الانترنت.</p> <p>• مراقبة الشراء وتطوير البرامج الجاهزة للآلة لمسابك الأصل.</p> <p>• الالكترونية.</p>	<p>• وجود طرق جديدة لممارسة الأصل إلكترونياً.</p> <p>• التداخل والاعتماد المتبادل بين القسم وفروع ومركز الشركة.</p> <p>• حدوث تغيرات في دورات الأصل والخساسة للتدخل بينها وفورية وتزامن إجرائها.</p> <p>• هناك تأثير رئيسي لمستوى الحاسب، المستخدم، الفني والتقني.</p>	<p>• يجب أن تحدد الإدارة أثر نظام معلومات الحاسبة الفورية على هيكل الرقابة الداخلية للقسم.</p> <p>• يجب أن تحدد الإدارة آلية ضمان حسن إجرائها للمخاطر الجديدة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات.</p> <p>• يجب أن تحرم الإدارة على حسن إدارة نظام معلومات الحاسبة الفورية.</p> <p>• يجب أن تهتم الإدارة العاملين بالتنظيم ليقول ومستعدة لتحويل نحو نظام معلومات الحاسبة الفورية.</p>	<p>1- بيئة الرقابة.</p>

2- تغيير الخطر	تغير الخطر عليه متعلمة تتضمن تحليل وتحديد وتغير وإدارة الخطر وتشمل هذه الخطر: • ممارسة الأعمال إلكترونياً. • تشغيل المعدات إلكترونياً. • إنتاج قوائم مالية لورية. • إدارة المخاطر نفسها.	• علاقة المخاطر بمزايم معينة في القوائم المالية وما يرتبط بها من أنشطة التسجيل والتشغيل والإعداد الإلكتروني للتكاليف المالية. • المخاطر الداخلية والخرجية وما يحيط بها من ظروف وأحداث. • تقييم أثر نظام المحاسبة للورية على هيكل الرقابة الداخلية لضمان حسن إدارة المخاطر الجديدة المحتملة.	• مراقبة الآلية. • شريطة الخطر لتقول مستوي الخضوضاء. • لتوزيع الإلكتروني. • توزيع مدى الأثر لم. • توزيع الرقابة ذاتية التقييم.
3- المعلومات والاتصال	يشمل نظام المعلومات: • نظام المحاسبة الإلكتروني. • نظام محاسبة لورية مصمم لإنتاج سجلات ومستندات وتقارير مالية إلكترونية. • يشمل الاتصال إعداد ونشر معلومات مالية لورية مباشرة مباشرة. • يتضمن عنصر المعلومات والاتصال أن المعلومات قد تم تحديثها وإلزامها وإبلاغها بمسؤولية وإثبات وغالباً بما يسمح للأفراد بإدارة مسئولياتهم بطريقة صحيحة.	• يجب تصميم رقابات الصحة والمضمونة بما يضمن دقة والتمسك وصحة العمليات. • نظام المحاسبة للورية يجب أن: • ينتج معلومات مالية صالحة. • يمنع التهربات في القوائم المالية. • يوفر مستند عمليات قابل للرجوع ومالك.	• رقابات المحاسبة ضد الإفصاح عن معلومات للطرف غير معتمد. • حوزة المعلومات المحاسبية. • حوصلة نظرية تكسر على الأثر في الشخص لهم بذلك والحصى من حوزة فسر لمخصص لهم لهذه المعلومات. • مراجعة العمليات والقرارات البيئات. • المراجعة المستمرة وبراجعة مدى الأثر لم.

<ul style="list-style-type: none"> <li>• إجراءات الإصدار.</li> <li>• تحديد واعتماد المخططات.</li> <li>• الرقابة على الحساب.</li> <li>• مراقبة التنظيم.</li> <li>• التوثيق والسجلات.</li> <li>• الفصل بين المهام والواجبات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• أنشطة رقابية تهدف منها: <ul style="list-style-type: none"> <li>• عملية المراجعة الجارية والحاسب نفسه</li> <li>• البيانات الالكترونية والسجلات من الإفصاح أو التغيير غير المخصص به، أثناء تخزينها أو نقلها أو الاحتفاظ لملاي بها.</li> <li>• تلك من تطبيق نظم محاسبية لورية كفاءة.</li> <li>• تلك من تطبيق خطط حديثة وشرطية.</li> </ul> </li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تلك للسياسات والإجراءات التي يتم تصويبها لضمان: <ul style="list-style-type: none"> <li>• تحقيق أهداف الشركة.</li> <li>• مدى الالتزام للمالية.</li> <li>• عملية الأصول.</li> <li>• الالتزام بالقوانين والواجب المالية.</li> <li>• تضمن أنشطة الرقابة أن: <ul style="list-style-type: none"> <li>• المخططات قد تم اعتمادها.</li> <li>• واجبات قد تم الفصل بينها.</li> </ul> </li> <li>• المستندات والسجلات المنسوبة تم الاحتفاظ بها.</li> <li>• الأصول والسجلات يتم حمايتها.</li> </ul> </li> </ul>	<p><b>4- أنشطة الرقابة</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• المراجعة خلال النظام.</li> <li>• سؤال المراجعة من داخل النظام.</li> <li>• أسلوب المراجعة المعتمدة على الحساب.</li> <li>• للنظم الآتية للمراجعة.</li> <li>• رقابت للنظم والفحص والمراجعة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• أنشطة المتابعة المستمرة.</li> <li>• توقيتات لورية منفصلة.</li> <li>• مراجعات للنظم ومدى الالتزام بواسطة إدارة المراجعة الداخلية.</li> <li>• مراجعة مستمرة بواسطة مراقبي الحسابات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• عملية لورية أو مستمرة لتقديم كلاً من: <ul style="list-style-type: none"> <li>• مدى موضوعية نظم المحاسبة اللورية.</li> <li>• مدى مدى والوثوق في نظم المحاسبة اللورية.</li> <li>• مدى سلامة وملاءمة هيكل الرقابة الداخلية في ظل نظم المحاسبة اللورية.</li> </ul> </li> <li>• تضمن هذا الفحص ملاءمة وأعلى تحقيق ومسئولية أنشطة الرقابة.</li> </ul>	<p><b>5- المتابعة</b></p>



5/8/4. تصميم وأداء إجراءات المراجعة المستمرة:

بعد أن ينتهي مراقب الحسابات من تخطيط أعمال المراجعة المستمرة وصولاً إلى برنامج لأعمال المراجعة التنفيذية فإنه سوف يبدأ في أداء هذه الإجراءات لجمع الدليل الكافي الملائم بشأن مدى كفاءة وفعالية نظام معلومات المحاسبة الفورية في إنتاج وعرض المعلومات الفورية المباشرة. وتحديد ما إذا كان هناك استثناءات جوهرية في هذه المعلومات.

ومن أهم إجراءات المراجعة المستمرة ما يلي:

( ١ ) استخدام البرامج الجاهزة الفورية:

- من أهم إجراءات المراجعة المستمرة استخدام مراقب الحسابات لبرامج المراجعة الفورية الجاهزة حيث يراعى بشأن هذه البرامج ما يلي:
- مهمة هذه البرامج اكتشاف الاستثناءات الجوهرية في المعاملات التي يتم تشغيلها من خلال نظام المحاسبة الفوري، أو شبه الفوري.
- بعد تحديد البرنامج للمعاملات الشاذة، أو الاستثنائية، يقوم مراقب الحسابات بفحصها فوراً، أو إن رأى غير ذلك يتم طبعها ثم يقوم باختبارها بعد ذلك.
- لكفاءة برامج المراجعة الجاهزة الفورية وشبه الفورية يجب على مراقب الحسابات أن يدخلها ضمن تصميم نظام مراجعة متكامل يعمل على قواعد بيانات الشركة بعد استيفاء إجراءات الترخيص له بالدخول.
- من المفضل مهنياً أن يتم دمج نظام المراجعة الفورية المستمرة باستخدام البرامج الجاهزة في نظامي المعلومات والرقابة لدى الشركة.

وللتوضيح:

افترض أن مدير استثمار صندوق البنك الأهلي للاستثمار يعد يومياً تقريراً عن إحصاءات أداء محفظة استثمار الصندوق، وأوضح هذا التقرير

عن يوم 2003/1/1 أن معدل الزيادة في القيمة العادلة للاستثمارات يبلغ 2% وأن معدل العائد عن هذا اليوم 1.5% وأن هذين المؤشرين أعلى من نظيريهما لبورصة الأوراق المالية نفسها.

فإذا فرضنا أن مراقب الحسابات الأستاذ تامر عبد الوهاب يؤدي مراجعة مستمرة لحسابات صندوق استثمار البنك الأهلي فإنه يمكنه استخدام حاويات ناقل للملفات Modules لبرنامج جاهل لاختبار مدى دقة إحصاءات أداء محفظة استثمار الصندوق لحظياً، ويقارن حسابه لهذين المؤشرين بما أفصح عنه مدير استثمار الصندوق، ويبدى رأياً فنياً عن مزاعم إدارة الصندوق بشأن أداء الاستثمار.

(ب) فحص اتفاقات الشركة مع شركائها:

طالما أن الشركة محل المراجعة المستمرة ستوقع اتفاقاً مباشراً مع عملائها أو مورديها لإتمام صفقات أو معاملات إلكترونية عبر شبكة الانترنت فعلى مراقب الحسابات:

- أن يطلب هذه الاتفاقات تمهيداً لفحصها.
- أن يفحص هذه الاتفاقات من حيث؛ شروطها، مدتها، موضوعها، طريقة تنفيذها، طريقة تسويتها أو سدادها، ومتى.
- أن يحدد ما إذا كان هناك أوجه ضعف جوهرية فني نظام إبرام وتشغيل وتنفيذ وتسوية الإتفاق، وما أثرها إن وجدت على صدق المعلومات الفورية المباشرة.

(ج) أداء الإجراءات الإلكترونية لجمع الدليل الإلكتروني:

من المتفق عليه أن الأدلة الملائمة لإبداء الرأي في حالة المراجعة المستمرة هي أدلة إلكترونية أهمها؛ المصادقات الإلكترونية، المستندات الإلكترونية غير الورقية، التوقيع الإلكتروني، البصمة الإلكترونية، ونظام

الرقابة على أمن وسلامة المعلومات وتشغيل نظام المعلومات المحاسبي الفوري، النصوص، الفيديو، والصوت.

ومن أهم هذه الإجراءات اللازمة لجمع هذه الأدلة - بخلاف ما سبق - ما يلي:

- استخدام البرامج الجاهزة لإعادة تشغيل معاملات الشركة المهمة.
- استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات مثل: الحاسب، الإنترنت، الفاكس، البريد الإلكتروني، والتبادل الإلكتروني EDI في جمع هذه الأدلة.
- اختبار آليات الرقابة الداخلية على، وفي، نظام المعلومات المحاسبي الفوري.

( د ) التحقق من أمن المعلومات:

رقابياً يجب أن تصمم وتشغل الشركة نظام للرقابة على أمن وسلامة المعلومات. ولكي يركز مراقب الحسابات على التحقق من المعاملات الاستثنائية وسلامة مخرجات نظام المحاسبة الفوري يجب عليه:

- أن يطلب ويفحص سياسات وإجراءات أمن موارد تكنولوجيا المعلومات، مثل الأجهزة والبرامج الجاهزة والبيانات.
- أن يتأكد مما إذا كانت هذه الإجراءات والسياسات تحظر على أي شخص استخدام هذه الأدوات ما لم يكن مرخص له بذلك.
- أن يتحقق من وجود إجراءات وسياسات للأمن المادي وأمن البرامج الجاهزة.
- أن يتحقق من أن إجراءات وسياسات أمن المعلومات تمنع إمكانية وجود معاملات صورية أو بيانات خاطئة من الدخول في نظام المعلومات.

#### 6/8/4. تشغيل نظام المراجعة المستمرة:

لأداء الإجراءات السابقة يتم تشغيل نظام المراجعة المستمرة على ثلاث خطوات أو مراحل، وهي مرحلة، جمع البيانات ومرحلة تحليل البيانات وأخيرا مرحلة عرض البيانات وذلك على النحو التالي:

##### 1/6/8/4. مرحلة جمع البيانات:

تمثل هذه المرحلة الحلقة بين نظام المعلومات المحاسبي لدى الشركة ونظام المراجعة المستمرة لدى مكتب المراجع، الذي يحتوى على وظيفة جمع البيانات. ويتم هذه المرحلة على النحو التالي:

(أ) نظام المعلومات المحاسبي لدى الشركة:

يتكون نظام المعلومات المحاسبي الفوري لدى الشركة من وظيفة إنتاج التقارير، ومخزن ذاكرة، وبوابة مرور إلى نظام المراجعة المستمرة. ويتم تشغيل هذه الوظائف كالتالي:

- يقوم نظام المعلومات المحاسبي وبصفة مستمرة بإنتاج وتخزين تقارير وملفات المعاملات في الذاكرة.

وللتوضيح:

من أمثلة التقارير التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي بصفة مستمرة؛ تقرير بالمتحصلات النقدية، ملخص المخزون المستمر، ملخص المدفوعات النقدية، ملخص المشتريات من البضاعة، وملخص المبيعات من البضاعة إلكترونيا. ومن أمثلة الملفات، ملف المشتريات، ملف المبيعات، ملف الموردين، ملف المدفوعات النقدية، وملف المتحصلات النقدية.

- يسترجع معبر أو بوابة نظام المعلومات المحاسبي التقارير وملفات المعاملات من مخزن الذاكرة، ويضيف عليها التوقيعات الرقمية مستخدما المفتاح الخاص بالعميل، ويضعها في منظروف رقمي مستخدما المفتاح العام للمراجع، ثم يقوم بتخزين المنظروف بحيث



يكون متاحا لنظام المراجعة المستمرة الخاص بالمراجع إما لكي يلتقطه مباشرة أو يرسله مباشرة لنظام عملية المراجعة المستمرة.

- يوفر نظام المعلومات المحاسبي أيضا حوائط نارية وخدمات شبكية خاصة مرئية لأداء وظيفة الرقابة على الحياة ومنع التدخل غير المسموح به والمحافظة على سند المراجعة وتسهيل توصيل نظام عملية المراجعة المستمرة بشبكة المعلومات الداخلية للشركة.

(ب) جمع وحيازة المعلومات:

- يتم جمع البيانات بصفة مستمرة الخاصة بالمظروف الرقمي للعميل باستخدام تسهيلات جمع البيانات، ويتم فتح المظروف باستخدام المفتاح الخاص بالمراجع، ويتم اختبار التوقيع الرقمي باستخدام المفتاح العام للعميل.

- بعد ذلك سيتم تخزين الرسائل الأساسية للمظروف - التي تشمل التقارير المالية وملفات المعاملات - في قواعد بيانات المراجعة في مرحلة تحليل البيانات لأغراض اختبارها.

- ولأن التقارير المالية وملفاتاتها هي المدخلات الأساسية لنظام المراجعة المستمرة، فإن آلية النظام لجمع البيانات يجب أن تطبق رقابات المدخلات بما يضمن أن:

- ❖ البيانات المستلمة كانت فعلا من العميل الصحيح، أو المقصود.
- ❖ البيانات المستلمة لم تعدل أو تم الاستحواذ عليها بطريقة غير شرعية أثناء انتقالها عبر الشبكة.

- ❖ العميل لا يستطيع التلاعب في البيانات المنتقلة.

- يقوم جامع البيانات بجمع المعلومات والمستندات الملاحية من الأطراف الخارجية طالما وجدت الحاجة لاختبارها.

2/6/8/4. مرحلة تحليل البيانات:

تتكون هذه المرحلة من قواعد بيانات المراجعة ونظام معرفي للمراجعة وذلك لمساندة عملية تحليل التقارير المالية. حيث تتم هذه المرحلة كالتالي:

أ) بمجرد التحقق من الظروف الرقمي للشركة من حيث سلامته ومحتواه، كما كان في مرحلة جمع البيانات، سيتم تحديد مجالات معينة من التقارير المالية وملفات المعاملات ثم يتم قراءتها في قواعد بيانات المراجعة آليا.

ب) لأن هذه البيانات المسترجعة سيتم اختبارها وتحليلها باستخدام النظام المعرفي وسيتم إعداد تقارير استثناء وتحذيرات alarms تبعاً لذلك إذا ما وجدت أنشطة غير طبيعية، فإن مرحلة تحليل البيانات يجب أن تتضمن إجراءات رقابية معينة وذلك لضمان أن:

- المعاملات التي تعد منها التقارير المالية، وكذا ملفات المعاملات، مكتملة.

- المعاملات التي سبق مراجعتها لن يتم تعديلها بعد ذلك.

جـ) لضمان اكتمال المعاملات وملفات المعاملات من ناحية وعدم الدخول عليها وتعديلها بعد مراجعتها من ناحية أخرى، يتم التأشير على المعاملات التي روجعت فقط، بحيث أن المعاملات التي لم يؤشر عليها بالمراجعة هي التي يتم نقلها لقاعدة بيانات المراجعة لاختبارها بعد ذلك. وإجراء مثل هذا من شأنه أن يسهل أيضا اختبارات التحقق من استقلال الفترات المحاسبية.

وللتوضيح:

افترض معنا أن المراجعة المستمرة ستتم كل 90 يوم. وكانت هناك معاملة بيع بضاعة على الحساب يوم 2003/3/25، معاملة تحصيل من العملاء يوم 3/31 ويوم 4/2 كانت هناك معاملة سداد للموردين.

وعندما يتم مراجعة معاملة يوم 3/25 يؤشر عليها بما يفيد المراجعة. وأما معاملة 3/31 فلم يؤشر عليها ولذلك ترسل فقط مع بيانات المراجعة لمراجعتها آليا. وفي 4/2 سوف ينظر لهذه المعاملة على أنها تخص الفترة الحالية 1/4 - 6/30.

د ( ولضمان اكتمال المعاملات وملفات المعاملات وعدم الدخول عليها ومعالجتها أيضا ينبغي مقارنة ملفات المعاملات المقررة في قواعد بيانات المراجعة مع ملفات المعاملات التاريخية المخزنة فعلا في قواعد بيانات المراجعة منذ آخر مراجعة (بديل ملف أوراق العمل - أو ملف أوراق العمل الإلكترونية).

هـ ( بعد ذلك يتم إعداد تقرير الاختلافات وهو عبارة عن قائمة بالاختلافات في المعاملات المؤشر عليها، ثم يتم إرسال هذا التقرير للنظام المعرفي لكي يتم اختباره أيضا فيما يتعلق بالغش المحتمل.

و ( في حالة إذا ما كان نظام المعلومات المحاسبي لدى العميل يوفر خاصية تحديث المعاملات والملفات التي روجعت (مؤشر عليها) فيجب إعادة استرجاع هذه الملفات وتخزينها في قواعد بيانات المراجعة لمقارنتها بتقرير مراقب الحسابات عن الاختلافات.

ز ( إذا أسفرت الخطوة السابقة عن أي تعارض بين الملفات المحدثة وتقرير الاختلافات الذي أعده المراجع فإن هذا من شأنه أن يقدم دليلا قويا على فعالية الرقابات الداخلية لدى العميل في اكتشاف أية تعديلات غير معتمدة أو غير شرعية في دفتر أستاذ المعاملات.

ح ( باعتبار النظام المعرفي للمراجعة، وما يرتبط به من معرفة، هو محور نظام عملية المراجعة المستمرة، فإن هذا النظام وأيضا قواعد بيانات المراجعة يجب أن يشتمل على ما يلي:

- المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.
- معايير المحاسبة المصرية.
- القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.
- معايير المحاسبة الدولية.
- التقييم الأولي لمخاطر المراجعة كما أنجزه المراجع.
- وصف ممارسات الأعمال حسب كل دورة من دورات العمليات.
- قائمة بملاء وموردي الشركة المعتمدين.
- الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة.
- تطبيقات الإجراءات التحليلية والبيانات التاريخية.
- عقود الشركة طويلة الأجل مع الملاء والموردين والبنوك.
- حدود الأهمية النسبية للحسابات الأساسية في كل دورة من دورات العمليات.
- مظاهر الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية ومكانها.

3/6/8/4. مرحلة عرض البيانات:

تختص هذه المرحلة بعرض نتيجة فحص واختبار ومسح المراجع للملخصات النهائية وما يرتبط بها من معلومات ومستندات محاسبية. وسوف يتم إطلاق التحذيرات وإعداد تقارير الاستثناءات إن حدثت مواقف غير عادية نتيجة مقارنة المعاملات بالمعايير القائمة في مرحلة تحليل البيانات. وللتوضيح:

افترض أن مراقب حسابات شركة المنصورة للإلكترونيات بصدد مراجعة حساب الموردين وكان رصيد ح/ العميل القدس يبلغ 3000000 جنيه وكان حده الأقصى 2750000 جنيه. في هذه الحالة سيتم عرض تحذير alarm على كاشف (متصفح) browser المراجع في هذه المرحلة،



وسيترتب على ذلك أن يرسل المراجع تغذية عكسية إلى لجنة المراجعة لدى شركة المنصورة للإلكترونيات لتوضيح هذا الاستثناء أو إزالته. وبالطبع يمكن أن تكون التغذية العكسية هنا في صورة خطاب الكتروني عن ظرف تستدعي إعداد تقرير عنها Reportable Condition.

#### 9/4. مخرجات المراجعة المستمرة:

بعد أن ينتهي مراقب الحسابات من اختبار تقارير الاستثناء سوف يصل إلى استنتاج بخصوص ما إذا كانت تقارير الشركة وسجلات عملياتها خالية من التحريفات الجوهرية أم لا. وعلى ضوء استنتاجه سوف يختلف محتوى عرض مخرجات عملية المراجعة المستمرة كما يلي:

1/9/4. حالة عدم وجود تحريف جوهري:

إذا خلص مراقب الحسابات إلى عدم وجود تحريفات جوهرية في سجل معاملات الشركة وتقاريرها المالية عندئذ فإنه سيصدر حكمه بإضفاء الصديق على المعلومات المالية التي سوف تفصح عنها الشركة للطرف الثالث عبر الانترنت. وسيتم التعبير عن هذا الصديق أو هذه الثقة بمنح الشركة ختم المراجعة المستمرة للتصديق Continuous Audit Seal of Attestation وهو ختم مشابه لختم مراقب الحسابات بالتأكد على الثقة في الموقع Web Trust Seal of Assurance، كما سنوضح لاحقاً في هذا الشأن.

ومهنياً فهناك عدة أبعاد لهذا المنتج المهني للمراجعة المستمرة نوجزها فيما يلي:

#### 1/1/9/4. المحتوى الإعلامي لختم التصديق من خلال المراجعة المستمرة:

من منظور مهني فإن انتهاء المراجعة المستمرة بمنح الشركة ختماً بالتصديق على المعلومات المالية وسجلات معاملات عبر الانترنت يفصح لأصحاب المصلحة في الشركة عما يلي:

أ) أن مراقب الحسابات قد اختبر وقيم المعلومات المالية الظاهرة على موقع الشركة وذلك وفقاً لمبادئ المراجعة المستمرة.

ب) أن مراقب الحسابات قد أصدر تقرير مراجعة أشار فيه إلى أن هذه المبادئ قد تم إتباعها وبما يتمشى مع معايير المراجعة الإلكترونية المتعارف عليها.

ج) أن مراقب الحسابات يقدم ختم المراجعة المستمرة لمن يهمله هذا الختم.

د) أن الشركة قد حصلت على الختم الظاهر على موقعها.

2/1/9/4. الإفصاح عن الختم والدخول عليه:

وفقاً لنموذج المراجعة المستمرة يتم الإفصاح عن ختم التصديق والدخول عليه وفهم محتواه، كما يلي:

أ) يتم عرض الختم على صفحات المعلومات المالية للشركة مع الربط بتقرير مراقب الحسابات في نفس الوقت.

ب) على من يرغب من مستخدمي موقع الشركة على الإنترنت في التأكد من أن الشركة قد استوفت شروط وضع هذا الختم أن يضغط على الختم نفسه ويذهب مباشرة إلى صفحة موقع الوكيل التكنولوجي (مثلاً NIT) ليتأكد من أحقية الشركة في الحصول على ختم مراقب الحسابات.

ج) على أصحاب المصلحة في هذا المنتج المهني لمراقب الحسابات الأخذ في الحسبان عدة أمور، أهمها ما يلي:

- أنه من الصعب على الشركة أن تفصح عن قوائم مالية كاملة كل يوم أو كل أسبوع، ولذلك فسوف تفصح فقط عن المعلومات المالية الرئيسية (الهامة) على موقعها على الإنترنت.

• أن الإجراءات التي يقوم بها مراقب الحسابات في المراجعة المستمرة قد لا تكون كافية لتمكينه من إبداء رأي فني محايد بشأن صدق كافة عناصر القوائم المالية.

• أن تقرير المراجعة المستمرة يجب أن يحدد، أو يشير إلى، موضوع التقرير، إجراءات المراجعة التي آداها مراقب الحسابات، ويحدد نتائج المراجعة، ويمتنع فيه المراجع عن إبداء الرأي، ويشير إلى أنه لا يغطي القوائم المالية للشركة ككل.

2/9/4. حالة وجود تحريفات جوهرية:

وفقا لطبيعة وأهداف ومجال المراجعة المستمرة، إذا توصل مراقب الحسابات إلى وجود تحريفات جوهرية في المعلومات المالية الأساسية الهامة، أو في سجلات المعاملات، ولم يتم تصويبها من خلال خطابه للإدارة أو لجنة المراجعة، فلن يتم منح الشركة ختم التصديق على هذه المعلومات. وأيما كان التقرير فسوف يكون معدلا، وللمن يرغب من مستخدمي الموقع الخاص بالشركة يمكن الدخول على تقرير مراقب الحسابات عن طريق الوسيط التكنولوجي المستقل NIT مثلا.

10/4. تقرير مراقب الحسابات عن أعمال المراجعة المستمرة:

بالرجوع إلى تعريف ومجال وأهداف المراجعة المستمرة يمكننا الآن توقع كيف يظهر تقرير مراقب الحسابات عن أعمال هذه المراجعة. ويمكن إيجاز أهم سمات ومحتوى هذا التقرير وبدائله على النحو التالي:

1/10/4. بدائل الرأي:

أ ( إذا توصل مراقب الحسابات إلى أن المعلومات المالية المفصّل عنها، وسجلات المعاملات المالية، خالية من التحريفات الجوهرية فسوف يفوض الشركة الخادمة NIT بإظهار ختم التصديق على موقع الشركة محل المراجعة على الانترنت ويبدى رأيا نظيفا.

(ب) أما إذا وجد تحريفا جوهريا في المعلومات المفصّل عنها وسجل المعاملات فسوف يعدل رأيه بإبداء رأي متحفّظ أو معاكس حسب حكمه المهني وأسباب وجوهريّة التحريف. ولا يمنح الشركة ختم التصديق على موقعها على الإنترنت.

(ج) أما إذا فرضت الإدارة قيودا على أعماله أو فقد هو استقلاله فسوف يمتنع عن إبداء الرأي، وبالطبع لن يسمح بوضع ختم التصديق المستند على موقع الشركة على الإنترنت.

2/4/10. النواحي الشكلية ومحتوى التقرير النظيف:

إذا ما قرر مراقب الحسابات إعداد تقرير نظيف برأيه على المعلومات المالية المفصّل عنها فسوف يستوفي هذا التقرير النواحي الشكلية التالية، ويحتوي أيضا على ما يلي:

1/2 /10/4. النواحي الشكلية للتقرير النظيف:

يمكن إيجاز أهم النواحي الشكلية للتقرير النظيف فيما يلي:

( أ ) يعنون التقرير بأنه تقرير مراقب الحسابات عن أعمال المراجعة المستمرة.

(ب) يوجه التقرير إلى مساهمي الشركة ومجلس الإدارة وجهات الرقابة الرسمية كأصحاب مصلحة في الشركة.

(ج) يتكون التقرير من ثلاث فقرات وهي: الفقرة التمهيديّة، فقرة النطاق، وفقرة الرأي.

( د ) يؤرخ التقرير بتاريخ الانتهاء من أداء أعمال المراجعة وهي غالبا كل أسبوع أو 15 يوم.

(هـ) يوقع التقرير من مراقب الحسابات مصحوبا باسم المكتب وعنوانه ورقم س. م. م.



2/2/10/4. محتوى التقرير النظيف:

من ناحية الجوهر يجب أن يشير التقرير في كل فقرة من فقراته إلى ما يتوافق مع عنوانها والهدف منها كما يلي:

(أ) الفقرة التمهيدية:

يجب أن يشير التقرير في الفقرة التمهيدية إلى ما يلي:

- أن مراقب الحسابات مراجع أي لم يختبر ولم يفحص.
- أنه راجع المعلومات والتقارير المالية الرئيسية، التي انتجها نظام معلومات المحاسبة الفورية لدى الشركة والمفصح عنها على موقع الشركة.
- الفترة التي تغطيها هذه المعلومات وهي غالبا يوما أو أسبوعا.
- أن المعلومات والتقارير المالية الرئيسية مسئولية إدارة الشركة.
- أن مسئوليته مراجعة هذه المعلومات والتقارير المالية وإبداء الرأي عليها.

(ب) فقرة النطاق:

يجب أن يشير التقرير في فقرة النطاق إلى ما يلي:

- أن المراجع قام بالمراجعة وفقا لمعايير المراجعة المستمرة المتعارف عليها.
- أن هذه المعايير تتطلب منه تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للوصول إلى تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت المعلومات والتقارير المالية المفصح عنها عبر الانترنت خالية من التحريفات والاستثناءات الجوهرية.
- أنه قام بالتحقق من التقارير والمعلومات المالية المرفقة.

• أنه قام بالتحقق من مدى كفاءة نظام معلومات المحاسبة الفورية في إنتاج هذه المعلومات والتقارير.

• أنه يعتقد أن ما قام به من أعمال المراجعة كاف لإبداء الرأي والتصريح من عدمه بأحقية الشركة في ختم التصديق المستمر.

جا) فقرة الرأي:

من الطبيعي أن تختلف فقرة الرأي في هذا التقرير عنها في حالة التقرير عن أعمال المراجعة السنوية. وذلك بما يتماشى مع طبيعة مجال وأهداف ونطاق الخدمة المهنية في كلتا الحالتين. ويمكن إيجاز أهم ما تشير إله فقرة الرأي في حالة المراجعة المستمرة فيما يلي:

- الإشارة إلى أنه سوف يبدي رأيا.
- الإشارة إلى أن التقارير والمعلومات المالية المفصح عنها على موقع الشركة متماشية مع معايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية.
- الإشارة إلى الفترة المحاسبية (يوم أو أسبوع).

مثال: شركة القدس لتكنولوجيا المعلومات شركة مساهمة مصرية مقيدة بالبورصة. كلفت الجمعية العامة للشركة مكتب الأستاذ تامر عبد الوهاب المحاسب القانوني بمراجعة حسابات الشركة عن سنة 2004 وبعمل مراجعة مستمرة لحسابات الشركة يوميا.

ويوم الأحد 2004/1/11 أفصحت الشركة على موقعها على الإنترنت [www.Alkodstechno.com](http://www.Alkodstechno.com) عن معاملات مبيعات وتحصيل من العملاء، واستثمار في أسهم في بورصة الإسكندرية بمبلغ 2000000، 500000، 1200000 جنيه على التوالي. واتضح لمراقب الحسابات خلو هذه المعلومات والمعاملات من التحريفات الجوهرية، وبالتالي فقد أعد تقريراً نظيفاً، فكيف يظهر هذا التقرير؟

## الحصل

تقرير مراقب الحسابات عن أعمال المراجعة المستمرة

السادة/ مساهمي شركة القدس لتكنولوجيا المعلومات

/ مجلس إدارة الشركة

/ هيئة سوق المال

راجعنا المعلومات والتقارير المالية المرفقة والخاصة بشركة القدس لتكنولوجيا المعلومات عن يوم 2004/1/11 والمتمثلة في معلومات المبيعات والمتحصلات من العملاء والاستثمارات المقننة، وكذا التقارير المالية عن حركة المبيعات والتفسير في قيمة وأداء محفظة الاستثمار في الأوراق المالية. إن هذه المعلومات والتقارير مسئولية الإدارة، ومسئوليتنا إبداء الرأي عليها وتحديد مدى أحقية الشركة بختم التصديق المستمر على موقعها على الانترنت، بناء على مراجعتنا لها.

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المستمرة المتعارف عليها. وتتطلب منا هذه المعايير تخطيط وأداء أعمال المراجعة المستمرة لتحديد ما إذا كانت المعلومات والتقارير المالية الفورية خالية من التحريفات والاستثناءات الجوهرية. لقد قمنا بالتحقق من الاستثناءات الجوهرية في المعلومات والتقارير المالية الفورية كما قمنا بتقييم مدى كفاءة نظام معلومات المحاسبة الفورية في إنتاج وتوصيل معلومات فورية مباشرة قابلة للاعتماد عليها من خلال الانترنت. كما تحققنا من مدى الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية. ونعتقد أن ما قمنا به من أعمال المراجعة كاف لإبداء الرأي وتحديد مدى أحقية الشركة في ختم التصديق المستمر.

ومن رأينا أن المعلومات والتقارير المالية المشار إليها أعلاه خالية، في كل جوانبها الهامة، من التحريفات والاستثناءات الجوهرية وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح ذات الصلة. وأن الشركة من حقها وضع ختم التصديق المستمر على موقعها على الانترنت [www.Alkodstechno.com](http://www.Alkodstechno.com) وفقاً لمعايير المراجعة المستمرة.

مكتب الأستاذ تامر عبد الوهاب عيسى

10 ميدان أم كلثوم

المنصورة

الأحد 2004/1/11

س. م. م: 12308





# **أسئلة وحالات الفصل الثاني**

## **والإجابة عليها**



## السؤال الأول :

أنكر دون أن تشرح :

- 1-أنواع أنظمة التجارة الإلكترونية.
- 2-أهم أدوات التجارة الإلكترونية.
- 3-أهم سمات تعريف المراجعة المستمرة.
- 4-مزايا المراجعة المستمرة.
- 5-الأمور التي يجب مراعاتها في الأدلة الإلكترونية.
- 6-مراحل المراجعة المستمرة.
- 7-خمس من إجراءات التحقق من أمن وسلامة المعلومات.
- 8-أهم ما تشير إليه الفقرة التمهيدية في تقرير المراجعة المستمرة.

## إجابة السؤال الأول :

- 1-أ- التجارة الإلكترونية بين منشأتى الأعمال B2B.
- ب- التجارة الإلكترونية بين المنشأة والمستهلك B2C.
- 2-أ- التبادل الإلكتروني للبيانات.
- ب- شبكة المعلومات الدولية.
- ج- التحويل الإلكتروني للأموال.
- د- وسائل الاتصال عن بعد.

3-أهم سمات مفهوم المراجعة المستمرة ما يلى :

- أ- أن المراجعة المستمرة مراجعة خارجية.
- ب- أن المراجعة المستمرة خدمة تصديقية.

- ج- أن المراجعة المستمرة هي عملية مراجعة.
- د- أن المراجعة المستمرة تنطوي بالضرورة على تجميع وتقييم الأدلة الإلكترونية.
- هـ- أن المراجعة المستمرة عملية منظمة.
- و- أن أدلة الإثبات التي تعتمد عليها المراجعة المستمرة أدلة إلكترونية.
- ز- أن مجال المراجعة المستمرة معلومات مالية فورية.
- ح- أن جمع الأدلة في ظل المراجعة المستمرة يتطلب بالضرورة أداء إجراءات مراجعة غير نمطية.

4- مزايا المراجعة المستمرة ما يلي :

- أ- أنها مراجعة مستمرة تقدم تأكيداً إيجابياً مستمراً.
- ب- أن المراجعة حول الحاسب لم تعد مللّة.
- ج- أنها تساعد على تخفيض تكلفة أداء أعمال المراجعة.
- د- تساعد على اختبار عينة أكبر من معاملات الشركة.
- هـ- تزيد جودة المراجعة.
- و- الأفضل للتعامل مع الإنترنت عند المراجعة.
- 5- ما يجب مراعاته في الأدلة الإلكترونية :
- أ- أنها أدلة غير ورقية.
- ب- أن إجراءات جمعها تؤدي عن طريق البرامج الجاهزة.
- ج- أن الهدف منها تحديد ما إذا كانت هناك إستثناءات جوهرية في المعلومات المالية الفورية.



6- مراحل المراجعة المستمرة :

- أ- تخطيط أعمال التكليف بالمراجعة.
  - ب- أداء اختبار الرقابة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية.
  - ج- أداء الاختبارات الجوهرية المرحلية والمستمرة.
  - د- أداء الاختبارات الجوهرية لأرصدة الحسابات.
  - هـ- استكمال أعمال المراجعة وإعداد التقرير.
- 7- إجراءات التحقق من أمن وسلامة المعلومات :
- أ- طلب وفحص سياسات وإجراءات أمن موارد التكنولوجيا.
  - ب- التحقق مما إذا كانت هذه السياسات والإجراءات تمنع غير المرخص لهم باستخدام موارد التكنولوجيا.
  - ج- التحقق من أن هذه الإجراءات تمنع وجود معاملات صورية.
  - د- التحقق من وجود إجراءات الأمن المادي.
- 8- أهم ما تشير إليه الفقرة التمهيدية في تقرير المراجعة المستمرة:
- أ- الإشارة إلى أن مراقب الحسابات قام بمراجعة.
  - ب- الإشارة إلى مجال المراجعة وهو المعلومات والتقارير المالية الرئيسية.
  - ج- فقرة المراجعة - يوم أو أسبوع.
  - د- أن المعلومات والتقارير المالية مسئولية الإدارة.
  - هـ- أن مسئوليته مراجعتها وإبداء الرأي عليها.

## السؤال الثانى :

حدد المصطلح المهنى المناسب الذى تعبر عنه كل عبارة مما يلى :

1-عمليات تبادل للسلع والخدمات إلكترونياً سواء باستخدام التبادل الإلكتروني للبيانات EOI أو البريد الإلكتروني E. Mail، أو الفاكس، أو التحويلات الإلكترونية وشبكة المعلومات الدولية، أو أى وسيلة إلكترونية أخرى.

2-تلك الصفقات التى تتم بين المنشآت والمستهلكين الأفراد من خلال شبكة الإنترنت.

3-تلك الصفقات التى تتم بين منشآت أعمال أو أكثر باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات.

4- عبارة عن آلية لتنفيذ الصفقات إلكترونياً من خلال التعامل غير الورقى أو الإلكتروني بين الحاسبات وبعضها البعض.

5-عملية منظمة لتجميع الأدلة الإلكترونية للمراجعة كأساس معقول لإبداء رأى فنى محايد بشأن مدى صدق التقارير والمعلومات المالية المعدة فى ظل نظام معلومات محاسبى فوري غير ورقى.

6-هذه الخدمة تنتهى برأى فنى فوري وختم بالتصديق المستمر يظهر على موقع الشركة على الإنترنت.

7-هى أدلة إثبات أيضاً ولكنها غير ورقية متسقة مع مجال ونطاق المراجعة المستمرة.

8-أهم خاصية تستوفىها المعلومات المحاسبية فى ظل نظم معلومات المحاسبة الفورية.

9-الرقابة التى تتحقق من خلال متابعة مستمرة لإدارة الشركة وتعتمد على منتج المراجعة المستمرة، للمالك.

10- جاءت هذه الخدمة المهنية كمدخل جديد لمراجعة الحسابات وإستجابة مهنيين للآثار الحتمية لتكنولوجيا المعلومات على المحاسبة والمراجعة.

11- لغة إلكترونية نمطية تستخدم فى إعداد تقارير الأعمال من شأنها أن تسهل إعداد ونشر وإختبار وإستخلاص المعلومات المالية.

12- إضفاء الصدى على الإفصاح الفورى للشركات عبر الإنترنت ومساعدة الملاك وجهات الرقابة فى ممارسة الرقابة الفورية وتحديد مدى كفاءة وفعالية نظم المحاسبة الفورية.

13- أن يبدى مراقب الحسابات رأياً فنياً محايداً بشأن مدى صدق المعلومات والتقارير المالية المنتجة فى ظل نظام معلومات محاسبى فورى غير ورقى، ومنح الشركة ختم التصديق المستمر.

14- يشتمل على ما تفصح عنه الشركة مباشرة على موقعها من معلومات مالية ومؤشرات مالية وتقلبات غير عادية فى مؤشرات الأداء وأسبابها، سواء كانت هذه المعلومات متعلقة بقائمة المركز المالى أو قائمة الدخل أو قائمة التدفقات النقدية أو قائمة التغير فى حقوق الملاك.

15- يشير إلى مشتملات الفحص والإختبار والتحقق المستمر إلكترونياً من خلال إستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات.

16- يجب أن يكون مراقب الحسابات مؤهلاً ومدرباً فى مجال نظم المحاسبة الفورية وإستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات فى المراجعة، ويجتاز برنامجاً تدريبياً فى هذا المجال تحسب إشراف جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.

17- وفقاً لهذا المعيار يجب ألا يقوم مراقب الحسابات نفسه بأداء خدمات استشارية لهيئته خاصة بأمن وسلامة المعلومات وتصميم نظم المحاسبة الفورية المباشرة.

18- وفقاً لهذا المعيار يجوز لمراقب الحسابات أن يجمع بين المراجعة المستمرة وخدمة التأثير على الثقة في موقع الشركة على الإنترنت، ويظل ملتزماً بهذا المعيار.

19- وفقاً لهذا المعيار سيكون مراقب الحسابات القائم بأداء المراجعة المستمرة مسؤولاً أخلاقياً عن الحفاظ على أسرار وسلامة عمله، واكتشاف الغش الإلكتروني.

20- معايير تخطيط وتقسيم العمل والإشراف على المساعدين وتقييم هيكـل الرقابة الداخلية وجمع الأدلة الإلكترونية للوصول إلى تأكيد مستمر.

### إجابة السؤال الثاني:

1- تعريف التجارة الإلكترونية.

B 2 C-2

B 2 B-3

EDI-4

5- تعريف المراجعة المستمرة.

6- المراجعة المستمرة.

7- الأدلة الإلكترونية.

8- خاصية الوقتية.

9- الرقابة المستمرة.



- 10- المراجعة المستمرة.
- 11- لغة إعداد تقارير الأعمال المرنة.
- 12- الأهداف الفرعية للمراجعة المستمرة.
- 13- الهدف الأساسي لمراجعة المستمرة.
- 14- مجال المراجعة المستمرة.
- 15- نطاق المراجعة المستمرة.
- 16- معيار التأهيل والتدريب في ظل المراجعة المستمرة.
- 17- معيار الإستقلال.
- 18- معيار الإستقلال.
- 19- معيار بذل العناية المهنية الكافية.
- 20- معايير العمل الميداني للمراجعة المستمرة.

### السؤال الثالث :

حدد المصطلح المهني المناسب الذي تعبر عنه كل من العبارات التالية :

- 1- يتكون من ست عمليات تبدأ بتعيين المعاملات والأحداث الإقتصادية وتنتهى بإعداد وتوصيل قوائم مالية فورية.
- 2- تتكون من خمس مراحل تبدأ بتخطيط أعمال التكاليف بالمراجعة بما فى ذلك الإجراءات التحليلية وتنتهى بإستكمال أعمال المراجعة وإعداد التقرير مروراً بتقييم هيكل الرقابة الداخلية لنظام المحاسبة الفورية وأداء الاختبارات الجوهرية المرحلية والمستمرة.
- 3- احتمال فشل المراجع بدون قصد فى تعديل رأيه على قوائم مالية بسها تحريف جوهري.

- 4- توجد علاقة عكسية بين هذا الخطر والإحتمال المشترك للخطر من المتلزم وخطر الرقابة.
- 5- يتكون هذا النظام من ثلاث مراحل وهي : مرحلة جمع البيانات، مرحلة تحليل البيانات، ومرحلة عرض البيانات.
- 6- ذلك الختم الذي تحصل عليه الشركة إذا إنتهت المراجعة المستمرة إلى عدم وجود تحريف جوهري.
- 7- تقرير مراقب الحسابات الذي يشير فيه إلى أن القوائم والمعلومات المالية خالية من التحريفات والإستثناءات الجوهرية وأن من حق الشركة وضع ختم التصديق المستمر على موقعها على الإنترنت.
- 8- الفقرة السابقة على فقرة النطاق في تقرير المراجعة المستمرة.
- 9- الفقرة الثانية في تقرير مراقب الحسابات النظيف عن أعمال المراجعة المستمرة.
- 10- الفقرة الثالثة في تقرير مراقب الحسابات عن أعمال المراجعة المستمرة.

### إجابة السؤال الثالث :

- 1-نظام المحاسبة الفورية.
- 2-المراجعة المستمرة.
- 3-خطر المراجعة الكلى.
- 4-خطر الإكتشاف.
- 5-نظام المراجعة المستمرة.
- 6-ختم المراجعة المستمرة للتصديق.
- 7-تقرير مراقب الحسابات عن أعمال المراجعة المستمرة.

8-الفقرة التمهيديّة.

9-فقرة النطاق.

10- فقرة الرأى.

#### السؤال الرابع:

بإستخدام جدول مناسب قارن بين كل إثنين مما يلى :

1-معايير المراجعة المستمرة ومعايير المراجعة الخارجية التقليدية.

2-مراحل نظام معلومات المحاسبة الفورية ونظام المراجعة المستمرة.

3-شكل تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية وشكل تقريره عن أعمال المراجعة المستمرة.

اجب بنفسك عن هذا السؤال بالرجوع إلى الكتاب.





## الفصل الثالث

---

**التأكيد المهني على الثقة**

**في مواقع الشركات**

**على الإنترنت**

*Web Trust*



## الفصل الثالث

# التأكيد المهني على الثقة في مواقع الشركات

## على الإنترنت

### Web Trust

#### مقدمة :

أثرت التجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات تأثيراً كبيراً على مداخل وأساليب المراجعة الخارجية من ناحية، وعلى تشكيلة خدمات مراقبي الحسابات من جهة أخرى. وتعتبر خدمة التأكيد المهني على الثقة في موقع الشركة على الإنترنت إحدى أهم الخدمات المهنية التي أضيفت لتشكيلة خدمات مراقبي الحسابات منذ منتصف العقد الأخير تقريباً من القرن العشرين، فما هي هذه الخدمة؟ وما مجالها ونطاقها، ومن يقوم بها؟ وما هي متطلبات تخطيطها وتنفيذها، وما شكل منتجها النهائي ولمن يقدم؟ هذا ما سنعرض له ببعض التفصيل على النحو الوارد في الصفحات التالية:

## 1- مفهوم خدمة التأكيد على الثقة في الموقع والطلب عليها:

مثلها مثل أي خدمة مهنية جديدة تحتاج خدمة التأكيد المهني على الثقة في موقع الشركة على الانترنت إلى تعريف محدد يعكس أهدافها في الوفاء بالطلب عليها، كما سنوضح في الصفحات التالية:

### 1/1- مفهوم خدمة التأكيد على الثقة في الموقع:

مهنياً تعرف خدمة التأكيد على الثقة في الموقع على الانترنت بأنها عملية منظمة لتجميع وتقييم الأدلة الخاصة بمزاعم الإدارة بشأن موقع الشركة على الانترنت، لاختبار مدى تمشي هذه المزاعم مع معايير الثقة في الموقع، وتوصيل النتائج إلى أصحاب المصلحة في الموقع، وبصفة خاصة الإدارة وزائري الموقع نفسه.

وبالنظر إلى هذا التعريف يتضح لنا ما يلي:

أ) أن خدمة التأكيد المهني على الثقة في الموقع خدمة تصديقية ثلاثية الأطراف، حيث الإدارة طرف يفصح عن معلومات على الموقع وعن مزاعم بأنها قد استوفت معايير الثقة في الموقع خاصة أمن الموقع وسلامة المعاملات التجارية وإجراءاتها وخصوصية الزائرين للموقع.

أما الطرف الثاني فهو مراقب الحسابات الذي تكلفه الإدارة لاختبار مدى صدق مزاعمها وإبداء الرأي والختم على الموقع. بينما الطرف الثالث هنا سيكون من الشمول بحيث لا يقف فقط عند المسالك والمقرضين والدائنين ونقابات العمال بل سوف يشمل كافة زائري الموقع نفسه.

ب) أن خدمة التأكيد عملية منظمة لأنها تتكون من عدة مراحل وخطوات تبدأ بقبول المراجع للتكليف من الإدارة وتنتهي بإعداد التقرير وإبداء الرأي وختم الثقة على الموقع، مروراً بعملية التخطيط والتنفيذ.



(جـ) أن الأدلة التي يجمعها مراقب الحسابات القائم باختبار مدى صحة مزاعم الإدارة بشأن الثقة في الموقع هي الأساس الذي سوف يبني عليه رأيه الفني من ناحية، ومنع ختم التأكيد على الثقة للموقع من ناحية أخرى.

(د) أن التأكيد المهني على الثقة في الموقع يقدم تأكيداً إيجابياً مثل المراجعة، وليس تأكيداً سلبياً مثل الفحص المحدود، ولذلك فإن هذه الخدمة تؤكد على الثقة في الموقع، أو تضيف لصدق إصاح الإدارة عن مزاعمها بشأن الموقع. ولكنها لا تقدم تأكيدات بشأن جودة السلع والخدمات التي يتم بيعها من خلال الموقع.

(هـ) أن مجال الاختبار في هذه الخدمة هو مزاعم الإدارة بشأن الثقة فيما تفصح عنه على موقعها. وأن معظم هذه المزاعم سيقترن بصفة رئيسية على:

- سلامة المعاملات التجارية.
- سلامة إجراءات تنفيذ المعاملات التجارية.
- ضمان خصوصية الزائرين للموقع.
- ضمان أمن الموقع.

(و) أن مقياس صدق مزاعم الإدارة بشأن الموقع تتكون من المبادئ أو المعايير الخاصة بالثقة في الموقع، مثل الأمن، والإفصاح، والخصوصية... الخ.

(ز) أن المنتج النهائي لهذه الخدمة عبارة عن رأي فني محايد يبيده مراقب الحسابات من خلال تقرير يقدمه للإدارة وأصحاب المصلحة في الشركة وزائري الموقع.

2/1- الطلب على خدمة التأكيد على الثقة في الموقع:

بداية يمكن مهنياً تصنيف هذه الخدمة كواحدة من الخدمات المهنية المستحدثة لمواجهة فائض الطلب - فجوة التوقعات - على تشكيلة خدمات

مراقب الحسابات في نهاية القرن العشرين، وبداية القرن الحادي والعشرين. ويمكن رد الطلب على هذه الخدمة إلى الأسباب الآتية:

( أ ) لزيادة المعاملات التجارية عبر الإنترنت، خاصة التجارية بين الشركات والأفراد، يجب دعم ثقة الأفراد في المواقع على الإنترنت. ولن يتحقق ذلك إلى بختم التأكيد على الثقة في الموقع.

(ب) تؤدي هذه الخدمة إلى زيادة عنصر الأمان في المعاملات التجارية وتنشيطها.

(جـ) زيادة ثقة مستخدمي الإنترنت في مراقب الحسابات في أداء هذه الخدمة، كإمتداد لكفاءته وسمعته المهنية في أداء خدمات مهنية مستقرة، مثل المراجعة والفحص المحدود، ورغبة في عدم ترك سوق الممارسة المهنية لأدعياء المهنة.

( د ) لأن المؤسسات المالية، خاصة البنوك، طرف أصيل في إتمام المعاملات من خلال التجارة الإلكترونية فإنها تريد ما يطمئنها إلى سلامة مواقع المتعاملين التجاريين خاصة عبر الإنترنت، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال قيام مراقب الحسابات بأداء خدمة التأكيد المهني على الثقة في الموقع.

(هـ) أن الكيانات التنظيمية مثل المنشآت التجارية والمستشفيات الخاصة ومنشآت تجارة البرمجيات والكتب وشركات الطيران، وحتى المنشآت صغيرة الحجم، تحتاج لدعم فرصها التسويقية الإلكترونية. والسبيل إلى ذلك طلب خدمة التأكيد على الثقة في مواقعها على الإنترنت.

( و ) حاجة الزائرين للمواقع على الإنترنت والمتعاملين تجارياً مع الشركات من خلال مواقعها يرغبون في التأكد من عدم سوء استخدام بياناتهم الخاصة ودعم أمن وسلامة هذه البيانات، والسبيل إلى ذلك هذه الخدمة المهنية للتأكيد على الثقة في الموقع.

## 2- مجال خدمة التأكيد المهني على الثقة في الموقع:

القاعدة أن مجال خدمة التأكيد على الثقة في الموقع هو مزاعم الإدارة وإفصاحاتها على موقع الشركة عن استيفاء الموقع لمبادئ الثقة فيه. ومن أهم مزاعم الإدارة هذه ما يلي:

- أ ) الإفصاح الكافي عن نشاط الشركة في مجال التجارة الالكترونية.
- ب ) أن المعاملات والصفقات التجارية من خلال الموقع متفقة مع ما تم الإفصاح عنه، في هذا الشأن.
- جـ) أن الشركة صممت ونفذت إجراءات وآليات ونظم رقابية تكفل سلامة واكتمال إثبات وتشغيل طلبات العملاء، وعملاء التجارة الالكترونية.
- د ) أن الشركة صممت ونفذت، وتعاقدت إن لزم الأمر على، وسائل ملائمة وكافية لحماية بيانات العميل من سوء الاستخدام.
- هـ) أن معاملات التجارة الالكترونية مستوفاة لمقاييس الثقة الصادرة عن المنظمات المهنية.

### 3- ختم التأكيد على الثقة في الموقع كمنتج مهني:

كما أشرنا من قبل فإن المستهدف من هذه الخدمة أن يبدي مراقب الحسابات رأياً فنياً محايداً على مزاعم الإدارة بشأن الثقة في موقع الشركة على الانترنت. ويجب أن يتبع إعداد التقرير نتيجة اختبار هذه المزاعم إصدار ختم الثقة على موقع الشركة (العيل) على الانترنت. وفي سبيل الوصول إلى هذا الوضع يراعي ما يلي:

( أ ) نحن نعتقد أنه بدخول مراقب الحسابات في مضر هذه الخدمة يلزم أن تتعاقد جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية - أو وزارة المالية في الوضع الراهن - مع شركة متخصصة في تكنولوجيا المعلومات، خاصة في مجال بناء المواقع وتأمينها ومراقبتها. وافترض أن هذه الشركة سيكون اسمها شركة النيل لتكنولوجيا المعلومات NIT.

( ب ) بعد إعداد مراقب الحسابات لتقريره عن اختبار مزاعم إدارة شركة (المنصورة مثلاً للتجارة) تتولى شركة NIT وضع ختم الثقة على موقع شركة المنصورة على الانترنت.

( ج ) عند دخول زائر معين، وليكن المستثمر البنك الأهلي المصري في أسهم شركة المنصورة، ويريد الوصول إلى تقرير مراقب الحسابات فسوف يضغط على ختم الثقة على موقع الشركة فتتولى عندئذ شركة NIT توصيل البنك الأهلي بتقرير مراقب الحسابات بشأن نتيجة اختبار مزاعم إدارة شركة المنصورة فيما يتعلق بالثقة في موقعها.

( د ) تتولى شركة NIT بعد ذلك اتباع الوسائل اللازمة من البحث والتقصي والمتابعة لضمان حماية ختم الثقة على الموقع، وعدم استخدام هذا الختم في مواقع أخرى على سبيل الغش.

( هـ ) إذا تنحى مراقب الحسابات بعد 90 يوم، هي مدة بقاء ختم الثقة على الموقع، أو عين مراقب حسابات آخر، فسوف يخبر مراقب الحسابات شركة NIT لنزع ختم الثقة من على موقع الشركة.



#### 4- معايير خدمة التأكيد المهني على الثقة في الموقع:

نحن نعتقد بأن مراقب الحسابات مؤهل لممارسة هذه الخدمة المهنية في مصر في الفترة القادمة. وعليه أن يقبل التكليف بها من إدارة الشركة صاحبة الموقع ويخطط وينفذ أعمال الاختبار ويقدم تقريره للإدارة والزائرين ومستخدمي الموقع وأصحاب المصلحة في المنشأة في ضوء معايير الخدمات التصديقية الآتية:

##### 1/4- المعايير الهامة:

وهي المعايير الخاصة بالتكوين العلمي والعملية لمؤدي خدمة التصديق، وتشتمل على خمسة معايير، كما يلي:

##### (أ) الكفاءة العلمية والعملية:

يجب أن يؤدي الاختبار محاسب مؤهل ومدرب بدرجة عالية وملائمة في مجال التأكيد المهني وتكنولوجيا المعلومات واستخدامات وسلامة المعلومات.

##### (ب) المعرفة الكافية بمجال التكليف:

يجب أن يقوم بالاختبار محاسب لديه معرفة كافية بالمواقع على الانترنت واعتبارات أو مبادئ الخصوصية والأمن وسلامة الإجراءات والمعاملات والإفصاح عنها.

##### (ج) شرط قبول التكليف:

يجب أن يقوم المحاسب باختبار الموقع إذا توافر لديه السبب المقتنع بتوافر شرطان:

الشرط الأول: أن مزاعم الإدارة بشأن موقع الشركة قابلة للتقييم وفق معيار ملائم وضعته جهة معينة، أو تضمنه الإفصاح عن المزاем بصورة شاملة وكافية بما يجعل الزائر للموقع قادرا على فهمه.

الشرط الثاني: أن المزاем قابلة للتقويم أو القياس المتسق والمعقول باستخدام هذا المعيار.

وللتوضيح:

يجب أن تزعم الإدارة بأن هناك من الإجراءات والأساليب ما هو كاف للحفاظ على خصوصية زائر الموقع. في هذه الحالة يؤدي مراقب الحسابات اختباره للوقوف على ما إذا كان هناك فعلا حفاظ على خصوصية زائر الموقع أم لا.

(د) الاستقلال:

يجب أن يكون مراقب الحسابات القائم بالاختبار مستقلا في الظاهر والواقع في كافة الأمور الخاصة بالتكليف.

(هـ) العناية المهنية:

يجب أن يبذل مراقب الحسابات العناية المهنية الكافية في كافة مراحل أداء التكليف. وبخلاف مسؤوليته القانونية والمهنية، العادية فسوف يكون مسئولا عن التحقق من مدى سلامة وصديق إجراءات تنفيذ المعاملات الإلكترونية بطريقة آمنة.

2/4- معايير العمل الميداني:

وهي المعايير الخاصة بتخطيط أعمال الاختبار وتنفيذها وجمع الأدلة كالتالي:

(أ) تخطيط العمل والإشراف على المساعدين.

يجب على مراقب الحسابات القائم بالاختبار أن يخطط أعمال الاختبار ويشرف على مساعديه بطريقة ملائمة خاصة مساعديه من غير المحاسبين.

(ب) الحصول على الأدلة الكافية:

يجب أن يجمع مراقب الحسابات الأدلة الكافية التي تقدم أساساً معقولاً لاستنتاجاته التي سوف يتضمنها تقريره والتي تحدد مدى أحقية العميل في ختم التأكيد على الثقة، خاصة فيما يتعلق بتمشي مزاعم الإدارة بشأن الثقة في الموقع مع المقاييس أو المعايير المقبولة الخاصة بالثقة.

3/4- معايير التقرير:

وتشتمل على أربعة معايير كالتالي:

( أ ) يجب أن يشير المراجع في تقريره عن التأكيد على الثقة في الموقع إلى مزاعم الإدارة التي أفصحت عنها بخصوص الثقة في الموقع.

(ب) يجب أن يشير المراجع في تقريره إلى ما إذا كانت مزاعم الإدارة متمشية، في كل جوانبها الهامة، مع المعايير أو المقاييس القائمة.

(جـ) يجب أن يشير المراجع في تقريره إلى أن آليات الإدارة للرقابة على الموقع عادة ما يكون بها أوجه قصور متلازمة.

( د ) يجب أن يشير المراجع في تقريره إلى ما يحذر به مستخدمي الموقع وتقريره من أن ظهور ختم التأكيد على الثقة على الموقع لا يعني بأي حال من الأحوال إمكانية تغيير التقرير أو تحديثه أو تقديم تأكيد إضافي في مواجهة ما يستجد من ظروف تالية لتاريخ التقرير.

## 5- متطلبات تخطيط أعمال التأكيد على الثقة في الموقع:

خدمة التأكيد المهني، على مزاعم الإدارة بشأن موقع الشركة على الإنترنت، خاصة فيما يتعلق بمقومات الثقة في الموقع، خدمة مهنية متكاملة تحتاج من مراقب الحسابات، أو الممارس، تخطيط أعمال التأكيد باختبار مزاعم الإدارة. ومن أهم متطلبات تخطيط أعمال الاختبار ما يلي:

### 1/5- الإلمام بطبيعة نشاط الشركة وموقعها على الإنترنت:

يتطلب تخطيط أعمال اختبار مزاعم الإدارة بشأن الثقة في موقع الشركة أن يلم مراقب الحسابات بما يلي:

( أ ) طبيعة نشاط الشركة وما إذا كان ملائماً لإبرام الصفقات عبر الإنترنت أم لا ؟

(ب) أسم موقع الشركة على الإنترنت.

(جـ) تصميم صفحات موقع الشركة على الإنترنت.

( د ) إجراءات تلقي وتنفيذ طلبات العملاء عبر الإنترنت.

(هـ) إجراءات طلب الشركة للشراء من الغير من خلال الإفصاح على موقعها عبر الإنترنت.

( و ) الشكّل القانوني للشركة وعلاقتها بجهات الرقابة الرسمية، مثل هيئة سوق المال.

( ز ) طبيعة وخريطة نظام المعلومات الإداري والمحاسبي الفوري المعمول به لدى الشركة.

### 2/5- الإلمام بمقاييس الثقة في الموقع:

يتطلب تخطيط أعمال الاختبار أيضاً وقوف مراقب الحسابات، أو الممارس، على المبادئ أو المقاييس، الحالية المعترف بها، وكذا أية تطورات



فيها، والتي يجب أن تلتزم بها الإدارة، والتي سيكون هذا الالتزام مجالاً للاختبار. وأهم هذه المقاييس أو المبادئ ما يلي:

(أ) مبدأ الخصوصية:

يجب أن تلتزم الإدارة بالمحافظة على خصوصية عملائها، وعدم السماح لنفسها أو لغيرها بإساءة استخدام البيانات الخاصة بالعميل.

(ب) دقة وسلامة ممارسات ومعاملات الأعمال:

يجب أن تلتزم الإدارة باتتباع الإجراءات الكافية والملائمة التي تكفل سلامة ودقة معاملاتها وكذا اتصالاتها من خلال الإنترنت.

(ج) القابلية للثقة:

يجب أن تلتزم الإدارة باتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة بما يعظم ثقة الغير في المعلومات المفصح عنها على الموقع من ناحية، والبيانات الخاصة بالدخول من الغير من ناحية أخرى.

(د) الأمن:

يجب أن تلتزم الإدارة بتصميم وتنفيذ ومتابعة آليات ونظم وأدوات ملائمة وكافية لضمان أمن وسلامة الموقع.

(هـ) الاعتراف بالمسؤولية نحو الغير:

يجب أن تلتزم الإدارة بما تعهده عن مسئوليتها نحو الغير خاصة عملاء الشركة وغيرهم من زائري الموقع، وذلك بالتثبت منهم واتتباع الإجراءات المناسبة للوفاء بالتزاماتها نحوهم.

(و) القابلية للاستخدام:

يجب أن تلتزم الإدارة بعدم تغيير استخدام موقع الشركة على الإنترنت من جانب الغير، خاصة العملاء والموردون وجهات الرقابة الرسمية.

(ز) الإفصاح القوري الواقي:

يجب أن تلتزم الإدارة بالإفصاح عن البيانات والإجراءات الخاصة بالثقة في الموقع، وبخاصة الإجراءات المتبعة حيال الالتزام بمبادئ دعم الثقة في الموقع.

3/5- تقدير مخاطر الاختبار:

يتطلب تخطيط أعمال اختبار تأكيدات الإدارة بشأن الثقة في موقع الشركة على الانترنت من مراقب الحسابات، أو الممارس، صياغة نوعين من الأحكام المهنية:

أ) الحكم المهني على حدود الأهمية النسبية لكل مفردة من مفردات الإفصاح المالي عبر الموقع، مثل قيمة المشتريات أو المبيعات أو قيمة رصيد العملاء، عبر الموقع.

ب) الحكم على مخاطر التأكيد، خاصة المخاطر التالية:

- مخاطر التكلفة بقبول أداء الخدمة رغم عدم وجود كفاءات فنية مدربة بالمكتب مما يحتمل معه تحمل تكاليف الإخلال بالمسئولية القانونية.
- مخاطر عدم كفاءة إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية من جانب الإدارة على أمن وسلامة الموقع وخصوصية معلومات العملاء.
- مخاطر تكنولوجيا المعلومات، خاصة ما يرتبط منها بتصميم الموقع وتشغيله وصيانته ومحاولة السطو على ختم التأكيد على الثقة.
- مخاطر أعمال العميل نفسه والمماثلة للخطر المتلازم، ولكن على المستوى الكلي.

## 6- متطلبات أداء أعمال اختبار مزاعم الإدارة بشأن الثقة في الموقع:

بداية يمكن القول بأن مدى وتوقيت وطبيعة اختبارات وإجراءات اختبار مزاعم الإدارة بشأن الثقة في موقع الشركة على الإنترنت سوف تختلف كثيراً عنها في ظل مراجعة الحسابات السنوية أو حتى المراجعة المستمرة، والسبب ببساطة هو اختلاف طبيعة وأهداف ومجال الخدمة المهنية في كل حالة من هذه الحالات.

وبإيجاز يمكن حصر أهم متطلبات اختبار مزاعم الإدارة بشأن الثقة في موقع الشركة على الإنترنت فيما يلي:

### 1/6- إجراءات اختبار أمن الموقع وسرية المعلومات:

ومن هذه الإجراءات ما يلي:

- طلب وفحص خطة وسياسة الإدارة بشأن تأمين الموقع.
- مناقشة الإدارة في آليات ووسائل مواجهة الثغرات الأمنية بالموقع إن وجدت.
- طلب وفحص، والاستفسار عن، إجراءات الإدارة لمواجهة أعطال الموقع لأسباب متعددة كما هو الحال بشأن أعمال القرصنة.
- فحص إجراءات الحفاظ على سرية حسابات العميل.
- التحقق من إجراءات منع وصول ودخول غير المرخص لهم على الموقع.
- الاستفسار عما إذا كانت هناك قواعد بيانات للعملاء وزوار الموقع الذين تتعامل معهم الشركة.
- طلب وفحص أية شكاوى وازددة من العملاء بخصوص عدم الحفاظ على سرية بياناتهم.

- طلب ومناقشة الإدارة فيما يتعلق بالدعاوى المرفوعة على الشركة بسبب عدم كفاية إجراءات أمن وسلامة الموقع.

2/6- إجراءات التحقق من إمكانية استخدام الموقع وصحة الممارسات والمعاملات:

وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

- التأكد من عدم وجود قيود على استخدام الغير للموقع، عن طريق الاستفسار والمناقشة وطلب شهادات داخلية بذلك.
- طلب وفحص عمليات تجديد وتحديث الموقع وتحسين سبل الاتصال به ومن خلاله إلكترونياً.
- فحص مدى كفاية إفصاح الموقع عن السلع والخدمات التي ترغب الشركة في تسويقها عن طريق التجارة الإلكترونية.
- التحقق من الإفصاح عن الفترة الزمنية اللازمة لتشغيل طلبات الشراء من الصلاء إلكترونياً.
- التحقق من دقة وسلامة الإفصاح عن بدائل السداد الإلكترونية أمام الصلاء - أو للموردين - مثل التحويلات الإلكترونية، وبطاقات الائتمان والسداد الفوري والنقود الإلكترونية.
- فحص مكونات الإفصاح عن حق وكيفية رد الصلاء، أو الشركة، للمبيعات والمشتريات من السلع والخدمات.
- فحص مدى كفاية إجراءات المحاسبة والرقابة على المعاملات التجارية الإلكترونية.
- التأكد من تكامل نظام تشغيل طلبات الشراء والبيع والسداد والتحصيل مع النظم الفرعية الأخرى، مثل نظام المخزون، ونظام حسابات الصلاء والموردون.



### 3/6- إجراءات التحقق من كفاية الإفصاح على الموقع:

ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:

- طلب وفحص ومناقشة الإدارة في إجراءات الوفاء بمبادئ أو مقاييس الثقة في الموقع.
- تحليل الإفصاح على صفحات الموقع، عن مزاعم الإدارة بشأن الثقة في الموقع.
- مقارنة الإفصاح عن المعلومات الأساسية للموقع زمنياً كل ثلاثة شهور.
- اختبار مدى الالتزام الفعلي على الموقع بالإفصاح عن المعلومات المعن عنها.

### 4/6- أداء الإجراءات التحليلية:

ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:

- مقارنة رأسية لبنود معينة مثل حجم المبيعات من خلال الموقع، عدد وقيمة مرات رد المبيعات والمسموحات، بين الفترة الحالية (الشهور الثلاث الحالية) والفترة السابقة (الشهور الثلاث السابقة).
- حساب ومقارنة نسبة شكاوى العملاء وزائري الموقع من الإعتداء على خصوصية بياناتهم إلى إجمالي عدد زوار وعملاء الموقع.
- مقارنة عدد مرات اكتشاف شركة خدمة تكنولوجيا المعلومات، الوسيط المسئول عن وضع ختم التأكيد على الثقة على موقع العميل، لحالات سطو وقرصنة على موقع الشركة، وذلك مع ذات العدد عن فترات سابقة.

## 7- تقرير مراقب الحسابات عن التأكيد المهني على الثقة في الموقع:

يعتبر تقرير مراقب الحسابات عن خدمته في مجال التأكيد على الثقة في الموقع المنتج النهائي لهذه الخدمة المهنية، له أهدافه ونواحيه الشكلية ثم له محتواه المهني، كما يلي:

### 1/7- الهدف من التقرير:

يمثل التقرير أداة، أو وسيلة، اتصال لتوصيل رأي مراقب الحسابات إلى أصحاب المصلحة في الثقة في الموقع بشأن ما إذا كان الموقع مستوفيا لمعايير أو مقاييس الثقة الصادرة عن المنظمات المهنية.

### 2/7- النواحي الشكلية للتقرير:

يجب أن يستوفي تقرير مراقب الحسابات، عن خدمة التأكيد على الثقة، مجموعة من النواحي الشكلية تعكس سماته كمنتج مهني من ناحية، وتتسق مع الهدف من الخدمة ومجالها والمستهدف منها من ناحية أخرى. وأهم هذه النواحي الشكلية ما يلي:

(أ) عنوان التقرير:

يجب أن يعنون التقرير بأنه:

تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة في موقع الشركة.

(ب) لمن يوجه التقرير:

يوجه التقرير عادة إلى مجلس إدارة الشركة صاحبة الموقع الذي تم التأكيد على الثقة فيه بظهور ختم الثقة. وذلك باعتبار أن إدارة الشركة هي التي كلفت مراقب الحسابات كممارس بالتحقق من استيفاء الموقع لمقاييس الثقة. ويتمشى هذا الوضع مع كون الخدمة المهنية خدمة تصديقية، كما سبق وأوضحنا في سياق توصيفنا لهذه الخدمة المهنية. كما يوجه أيضا إلى زائري الموقع كطرف، ثالث في هذه الخدمة المهنية.

ج) تاريخ التقرير:

لأن رأي مراقب الحسابات بشأن مدى صدق تأكيدات الإدارة على موقعها يجب أن يكون في نهاية فترة الاختبار وهي ثلاثة شهور، فعادة ما يؤرخ التقرير بنهاية فترة الشهور الثلاث، وتحديدًا بتاريخ انتهاء مراقب الحسابات من أعمال الاختبار والتي غالباً ما تمتد لمدة أسبوعين بعد ذلك.

د) توقيع مراقب الحسابات:

يجب أن ينتهي التقرير بالإفصاح عن اسم مكتب المحاسبة والمراجعة وأسم مراقب الحسابات ورقم سجل م. م، وأخيراً توقيع المراجع.

3/7- محتوى تقرير التأكيد على الثقة النظيفة:

القاعدة أنه إذا انتهى مراقب الحسابات من اختبار مزاعم الإدارة بشأن موقع الشركة على الانترنت إلى صدق هذه المزاعم، في كل جوانبها الهامة، من حيث استيفائها لمقاييس الصدق، فسوف يبدي رأياً نظيفاً، حيث يتكون التقرير عندئذ من خمس فقرات وهي؛ فقرة تمهيدية وفقرة نطاق وفقرة لفت إنتباه ثم فقرة رأي وأخيراً فقرة تحذيره، لكل منها محتواه كما يلي:

1/3/7- الفقرة التمهيدية:

يجب أن يفصح مراقب الحسابات في الفقرة التمهيدية في تقريره عن أعمال اختبار مزاعم الإدارة بالثقة في موقع الشركة عما يلي:

أ) الإشارة إلى أنه قام باختبار مزاعم الإدارة.

ب) الإشارة إلى أن مزاعم الإدارة على موقعها خاصة بعمليات التجارة الالكترونية.

ج) ذكر اسم الموقع Com. اسم الشركة. www

د) الفترة التي غطاها الاختبار، وهي ثلاثة أشهر.

(هـ) مزاعم الإدارة - مجال الاختبار - وهي:

- الإفصاح عن نشاط الشركة في مجال التجارة الالكترونية.
- أن المعاملات التجارية الالكترونية متفقة مع ما تم الإفصاح عنه.
- أن لديها رقابة فعالة تضمن لها سلامة واكتمال إثبات طلبات عملاء التجارة الالكترونية بطريقة منظمة ومكتملة.
- أن لديها آليات رقابة فعالة تضمن حماية بيانات العميل من سوء الاستخدام من الغير بخلاف الشركة.
- أن معاملات التجارة الالكترونية مستوفاه لمعايير الثقة الصادرة من المنظمات المهنية.

و ( الإشارة إلى مسئولية إدارة الشركة عن المزاعم التي أفصحت عنها.

ز ( الإشارة إلى أن مسئوليته قاصرة على اختبار مزاعم أو تأكيدات الإدارة وإبداء الرأي عليها بناءً على اختبارها لها.

2/3/7-فقرة النطاق:

يجب أن يفصح التقرير في فقرة النطاق عن حدود الاختبار واساس القيام به ومشتملات هذا الاختبار والهدف منه، وذلك على النحو التالي:

أ ( الإشارة إلى أنه قام باختباره مزاعم الإدارة حسب المعايير المهنية الملائمة لهذه الخدمة المهنية.

ب ( الإشارة إلى أن هذه المعايير المهنية تتطلب منه تخطيط وأداء أعمال الاختبار للوصول إلى تأكيد معقول بأن مزاعم الإدارة بشأن موقع الشركة خالية من التحريفات الجوهرية.

جـ ( الإشارة إلى مشتملات الاختبار الذي قام به وهي:



- الحصول على فهم كاف لممارسات الشركة في مجال التجارة الإلكترونية.
  - الحصول على فهم كاف لإجراءات الرقابة على صفقات التجارة الإلكترونية.
  - اختبار بعض الصفقات ومطابقتها مع الإفصاح عنها.
  - اختبار وتقييم مدى كفاءة وفعالية الأنشطة الرقابية الإلكترونية.
- د ( الإشارة إلى أنه قام بأداء إجراءات الاختبار إلى المدى الذي رآه كافياً وإن ما قام به من اختبارات يوفر أساساً معقولاً لإبداء الرأي.
- 3/3/7- فقرة لفت الانتباه:

تختص هذه الفقرة بالإشارة إلى لفت انتباه قارئ التقرير مستخدم الموقع إلى أن هناك أمراً بديهياً مؤداه أن الرقابة على الممارسات من خلال التجارة الإلكترونية، وبالتالي على موقع الشركة، عادة ما يكون بها أوجه قصور متلازمة وبالتالي يمكن أن يكون هناك بعض الأخطاء أو الغش ولا تكتشف. أضف إلى ذلك أنه في المستقبل قد تقل فاعلية الرقابة عما رأيناه الآن. وببساطة تشير هذه الفقرة إلى ما يلي:

- أ ( أن الرقابة على الممارسات الإلكترونية والموقع على الشبكة من طبيعتها أن يكون بها أوجه قصور متلازمة.
- ب) بسبب أوجه القصور في الرقابة الداخلية هذه يمكن حدوث بعض التحريفات (أخطاء - أو غش) ولن تكتشف رقابياً (خطر رقابة أكبر من الصفر).

- ج) تقييم مدى فعالية الرقابة في المستقبل دائماً يصاحبه خطر أن مظاهر هذه الرقابة قد تصبح غير كافية مستقبلاً بسبب التغير في الظروف.

د ( أن تغير الظروف المحيطة بالرقابة - أو بيئة الرقابة - يمكن أن يخفض من فعالية الرقابة نفسها.

4/3/7-فقرة الرأي:

القاعدة أن تحتوي فقرة الرأي على المنتج المهني أو التأكيد الإيجابي لخدمة التأكيد على الثقة في الموقع كما يلي:

- أ ( الإشارة إلى أنه يبدي رأياً.
- ب) الإشارة إلى أن الرأي خاص بتأكيدات أو مزاعم الإدارة.
- ج) الإشارة إلى الفترة المحاسبية التي غطاها الاختبار (3 شهور).
- د ( الإشارة إلى أن تأكيدات الإدارة معروضة بعدالة بالنسبة لكل جوانبها الهامة.

هـ) الإشارة إلى أن تأكيدات الإدارة متماشية مع معايير الثقة في موقع الشركة.

5/3/7-الفقرة التحذيرية:

تخصص الفقرة التحذيرية للتأكيد على حقيقة حدود الخدمة المهنية من جهة، والتأكيد على عدم إمكانية تغيير أو تحديث التقرير في مواجهة ما يستجد من الظروف من جهة أخرى كالتالي:

أ ( الإشارة إلى أن ختم مراقب الحسابات بالتأكيد على الثقة في موقع الشركة بمثابة تأكيد على موقع الشركة (xx) فيما يتعلق بتجارتها الإلكترونية.

ب) الإشارة إلى أن الختم على موقع الشركة يعد مثلاً رمزياً لتقرير التأكيد على الثقة في الموقع.

(جـ) أن ظهور ختم المراجع على موقع الشركة على الإنترنت لا يعني بأي حال من الأحوال إمكانية تغيير التقرير أو تحديثه أو تقديم تأكيد إضافي في مواجهة ما يستجد من ظروف تالية لتاريخ التقرير.  
مثال:

شركة المحاسبين الشبان شركة مساهمة تعمل في مجال صناعة البرمجيات التجارية وتنفذ صفقاتها التجارية إلكترونياً من خلال موقعها على الإنترنت [www.Accountantvoth.com](http://www.Accountantvoth.com) ومكتب المحاسب تامر عبد الوهاب هو المكلف بأعمال المراجعة السنوية لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2004/12/31 ولأغراض التأكيد على الثقة في موقع الشركة على الإنترنت عن الفترة من 2004/1/1 حتى 2004/3/31 فقد كلفت إدارة الشركة نفس مراقب الحسابات لآداء التأكيد المهني باختبار مزايعها بشأن الثقة في الموقع والتي شملت ما يلي:

- الإفصاح الكامل عن صفقات التجارة الإلكترونية.
- الإفصاح الكامل عن إجراءات تنفيذ المعاملات ومراقبة إثبات وتشغيل طلبات العملاء.
- الإفصاح الكامل عن إجراءات أمن وسلامة الموقع وخصوصية بيانات العملاء.

كما اتضح لمراقب الحسابات أن الشركة استوفت تماماً مقاييس الثقة في الموقع، وأنه قد جمع الدليل الكافي الملائم على ذلك، وبالتالي فقد أجاز لشركة النيل لتكنولوجيا المعلومات NIT بوضع ختم الثقة في الموقع على موقع الشركة، باعتبارها الشركة التي تعافتت معها جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية لهذا الغرض، بجانب التأمين الرقمي والدخول على موقع مراقب الحسابات والشركة.

### والمطلوب:

بيان كيف يظهر تقرير التأكيد على الثقة في الموقع في هذه الحالة.

### الحل :

طالما انتهى مراقب الحسابات، من أعمال الاختبار، إلى استيفاء الشركة لمقاييس الثقة فسوف يبدي رأياً نظيفاً. ويظهر تقريره مكوناً من 5 فقرات وهي على التوالي؛ الفقرة التمهيدية، فقرة النطاق، فقرة لفت الإنتباه، فقرة الرأي، وأخيراً فقرة تحذيرية، كالتالي:



تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد

على الثقة في موقع الشركة على الإنترنت

المادة/ مجلس إدارة شركة المحاسبين الشبان

زائرو موقع شركة المحاسبين الشبان

قمنا باختبار المزاعم الظاهرة لإدارة شركة المحاسبين الشبان لصناعة البرمجيات ش. م. م على موقعها على الإنترنت [www.Accountanttyoth.com](http://www.Accountanttyoth.com) خلال الشهور الثلاث المنتهية في 2004/3/31 فيما يتعلق بكل من:

- الإفصاح عن ممارسات الشركة فيما يتعلق بصفقات التجارة الالكترونية.
  - الإفصاح الكامل عن إجراءات تنفيذ المعاملات ومراقبة إثبات وتشغيل طلبات العملاء.
  - الإفصاح الكامل عن إجراءات أمن وسلامة الموقع وخصوصية بيانات العملاء.
- إن هذه المزاعم مسئولية إدارة الشركة وتتحصر مسئوليتنا في إبداء رأينا عليها بناءً على اختبارنا لها.
- لقد قمنا بأداء أعمال الاختبار وفقاً لمعايير التأكيد المهني على الثقة في الموقع المعترف بها. وتتطلب منا هذه المعايير أن نخطط وننفذ أعمال الاختبار للوصول إلى تأكيد معقول بأن مزاعم الإدارة خالية من التحريف الجوهرى. وقد اشتمل اختبارنا على ما يلي:
- الحصول على فهم كاف لممارسات أنشطة التجارة الالكترونية للشركة وأوجه رقابتها على معالجة صفقات التجارة الالكترونية وحماية معلومات العميل.
  - اختبار صفقات مختارة منفذة طبقاً للممارسات المفصّل عنها، للنشاط.
  - اختبار وتقييم فاعلية أوجه الرقابة.
  - أداء إجراءات الاختبار الأخرى التي رأيناها ضرورية.

ونعتقد بأن ما قمنا به من أعمال الاختبار كاف ويقدم أساساً معقولاً لكي نبدى رأينا على مزاعم الإدارة بشأن الثقة في الموقع.

وبسبب أوجه القصور المتأزمة للرقابة فإنه قد توجد تحريفات في صورة أخطاء وغش ولا يتم اكتشافها. وكذلك فإن التخطيط لإجراء تقييم لمظاهر الرقابة في الفترات المستقبلية سوف يخضع لمخاطر أن هذه المظاهر قد تصبح غير كافية بسبب التغيرات في الظروف أو انخفاض مدى فعالية الرقابة.

ومن رأينا أن مزاعم إدارة شركة المحاسبين الشبان عن الشهور الثلاث المنتهية في 2004/3/31 تعبر بصدق، في كل جوانبها الهامة، عن الثقة في موقع الشركة على الإنترنت وذلك لكونها متوافقة مع معايير الثقة في الموقع.

ويمثل ختم الثقة في موقع شركة المحاسبين الشبان تأكيداً على الموقع فيما يتعلق بتجارة الشركة الالكترونية، وتمثيلاً رمزياً لمحتوى هذا التقرير، ولا يقصد منه، إمكانية تغيير أو تحديث هذا التقرير، أو تقديم تأكيد إضافي، في مواجهة ما يستجد من ظروف أو أحداث مستقبلية.

المحاسبون الدقهليون

ناصر عبد الوهاب

2004/4/5

10 ميدان أم كلثوم - المنصورة

س.م.م: 12308



# **أسئلة وحالات الفصل الثالث**

## **والإجابة عليها**





## السؤال الأول :

حدد المصطلح المهني الذي تعبر عنه كل عبارة مما يلي :

- 1- عملية منظمة لتجميع وتقييم الأدلة الخاصة بمزاعم الإدارة بشأن موقع الشركة على الإنترنت لإختبار مدى تمشي هذه المزاعم مع معايير الثقة في الموقع، وتوصيل النتائج إلى أصحاب المصلحة في الموقع، وبصفة خاصة الإدارة وزائري الموقع نفسه.
- 2- تشمل هذه المزاعم، سلامة المعاملات التجارية، سلامة إجراءات تنفيذ المعاملات التجارية، ضمان خصوصية زائري الموقع، وضمان أمن الموقع.
- 3- الختم الذي يمنحه المراجع لصيله إذا استوت معايير الثقة في الموقع - أو أحدها.
- 4- من أهم هذه المعايير عند التأكيد على تحققه في موقع الشركة على الإنترنت أن يكون مراقب الحسابات على معرفة كافية بمجال التكليف مثل الإنترنت، مبادئ الخصوصية والأمن وسلامة إجراءات المعاملات التجارية.
- 5- المعيار الرابع من المعايير العامة لخدمة التأكيد على الثقة في موقع الشركة على الإنترنت.
- 6- تشمل هذه المقاييس مجموعة مبادئ منها : الخصوصية، دقة وسلامة ممارسات ومعاملات الأعمال، القابلية للثقة، الأمن، الاعتراف بالمسؤولية نحو الغير، القابلية للاستخدام، والإفصاح الفوري.
- 7- تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة في موقع الشركة.
- 8- الفقرة التي يشير فيها مراقب الحسابات المؤكد على الثقة في الموقع إلى: مزاعم الإدارة، اسم موقع الشركة، وفترة الاختبار ثلاثة شهور.

9- الفقرة التالية للفقرة التمهيدية في تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة في الموقع.

10- الفقرة الثالثة في تقرير مراقب الحسابات النظيف عن التأكيد على الثقة في موقع الشركة على الإنترنت.

11- الفقرة الرابعة في تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة في موقع الشركة على الإنترنت.

12- الفقرة الأخيرة في تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة في موقع الشركة على الإنترنت.

### إجابة السؤال الأول :

1- تعريف خدمة التأكيد على الثقة في الموقع.

2- مزاعم الإدارة بشأن الثقة في الموقع.

3- ختم التأكيد على الثقة في الموقع.

4- المعايير العامة لخدمة التأكيد على الثقة في الموقع.

5- معيار شرط قبول التكليف.

6- مقاييس الثقة في الموقع.

7- عنوان تقرير التأكيد على الثقة في الموقع.

8- الفقرة التمهيدية.

9- فقرة النطاق.

10- فقرة لفت الانتباه.

11- فقرة الرأي.

12- الفقرة التحذيرية.

## السؤال الثاني : الحالات

### الحالة الأولى :

كلفتم بمراجعة حسابات شركة " الياسمين " لتصدير الحاصلات الزراعية عن السنة المنتهية في 2004/12/31 وفحص القوائم المالية المرحلية للشركة عن ذات السنة. ولأن الشركة تسوق نشاطها دولياً فإنها تتعامل من خلال شبكة المعلومات الدولية، ولديها بالطبع موقع على الشبكة، طلبت منك التأكيد على الثقة فيه من ناحية، ومراجعة المعلومات والتقارير المالية الفورية للشركة.

### والمطلوب :

- 1- كم خدمة مهنية تؤديها للشركة.
  - 2- باستخدام جدول مناسب قارن بين هذه الخدمات من حيث :
    - أ- الهدف.
    - ب- المعايير.
    - ج- شكل التقرير النظيف.
  - 3- بافتراض أنك توصلت إلى أن موقع الشركة على الإنترنت [www.MansaurahEXP.com](http://www.MansaurahEXP.com) مستوفى لمقاييس الثقة :
    - أ- أكتب الفقرة الأولى في تقريرك عن هذه الخدمة.
    - ب- أذكر دون أن تشرح مقاييس إستيفاء الموقع لإعتبارات الثقة.
- ### الحالة الثانية :

أفصحت شركة " المنصورة للكيماويات " على موقعها [www, Almansoura. Ch. Com](http://www.Almansoura.Ch.Com) يوم الخميس الموافق 2004/2/5 عن التعاقد على تصدير إنتاج قيمته 15000000 جنيه وحصلت 50% من المبلغ بشيك عن طريق تحويل إلكتروني على حسابها الجارى لدى بنك مصر - فرع المنصورة.

## والمطلوب :

- 1- عرف المراجعة المستمرة.
- 2- عرف التجارة الإلكترونية.
- 3- ما هو مجال المراجعة المستمرة للشركة ؟
- 4- افترض أن مراقب حسابات الشركة توصل إلى أن المعلومات المالية السابقة خالية من التحريفات الجوهرية.
  - أ- ما نوع الرأي ؟ وما سببه ؟
  - ب- ما طبيعة أدلة الإثبات التي بنى عليها رأيه ؟ (كلمة).
  - ج- أكتب الفقرة الثالثة في تقرير مراقب الحسابات عن أعمال المراجعة المستمرة.
  - د- ما مدة بقاء هذا التقرير صالحاً ؟

## الحالة الثالثة :

طلبت منك شركة " الدقهلية للإلكترونيات " التأكيد على الثقة في موقعها على الإنترنت [www.DakhlElec.Com](http://www.DakhlElec.Com) . وبعد آرائك لإجراءات التأكيد الكافية توصلت إلى إستيفاء الشركة لحق وضع ختم التأكيد على الثقة على موقعها.

## المطلوب :

- 1- أذكر دون شرح معايير هذه الخدمة المهنية.
- 2- حدد نوع وشكل تقريرك المهني.
- 3- أكتب الفقرة الرابعة فيه إن وجدت.

## الفصل الرابع

---

### التأكيد على الثقة في نظم المعلومات الفورية

*Sys. Trust*





## الفصل الرابع

### التأكيد على الثقة في نظم المعلومات الفورية

Sys. Trust

#### خطة وأهداف الفصل .

نتناول في هذا الفصل واحدة من الخدمات المهنية المتقدمة التي يقوم بها مراقب الحسابات في مطلع القرن الحادي والعشرين، وهي خدمة التأكيد المهني على الثقة في نظم المعلومات. وتعد هذه الخدمة المهنية واحدة من الخدمات المهنية المرتبطة ببيئة التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات. ومهنياً فإن لهذه الخدمة مفهومها وأهدافها ومجالها ونطاقها ومعاييرها ومبادئها التي عيّنت بها المنظمات المهنية، كما أن لها متطلبات تخطيط وتنفيذ وأخيراً فإن لها منتج مهني وهو تقرير مراقب الحسابات عن التأكيد على الثقة في نظام المعلومات، وهذا ما سنعرض له تفصيلاً من خلال النقاط الآتية<sup>(1)</sup>.

1- التوصيف المهني لخدمة التأكيد على الثقة في نظم المعلومات.

1/1 ماهية خدمة التأكيد على الثقة في النظم.

2/1 الطلب على خدمة التأكيد على الثقة في النظم.

2- فجوة الثقة.

3- مكونات ومبادئ الثقة في النظم.

4- تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة في النظم.

وسنعرض للنقاط السابقة على النحو الوارد في الصفحات التالية.

(1) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع :

- Paugliese, anthory J. and Ronald Halse, " Sys Trust and Web Trust technology Assurance opportunities " CPA Tournal on line

## 1- التوصيف المهني لخدمة التأكيد على الثقة في نظم المعلومات.

مهنياً هناك مفهوم محدد لخدمة التأكيد على الثقة في النظم وهناك طلب وأهداف لهذه الخدمة المهنية المستخدمة وهذا ما سوف نعرض له بإيجاز كما يلي :

### 1/1- ماهية خدمة التأكيد على الثقة في النظم :

خدمة التأكيد على الثقة في النظم خدمة مهنية تصديقية تقدم تأكيد إيجابي بشأن اختبار مدى صدق النظام وأمنه لخدمة المسئولين عن النظم ومستخدمي مخرجاتها ويتضح من هذا التعريف ما يلي :

أ- أن خدمة التأكيد على الثقة في النظم خدمة تصديقية ثلاثية الأطراف، الإدارة والمراجع والمستخدمي مخرجات النظام.

ب- أن هذه الخدمة تقدم تأكيد إيجابي بشأن النظام تفسر سواء فيما يتعلق بإمكانية الاعتماد على النظام - أو صدقه أو فيما يتعلق بأمن النظام.

ج- أن القائم بالخدمة هو مراقب الحسابات أو المحاسب الممارس المرخص له بذلك.

د- أن مجال هذه الخدمة يشمل مزاعم الإدارة بشأن استيفاء النظام لاعتبارات الصدق والأمن.

هـ- أن مستخدمي تقرير مراقب الحسابات عن خدمة التأكيد على الثقة يمكن أن يكونوا :

- الإدارة.
- مجلس الإدارة.
- عملاء الشركة.
- المساهمون.

و- أن هذه الخدمة يمكن أن تطبق على نظام المعلومات ككل أو أحد مكونات هذا النظام.

ز- أن خدمة التأكيد المهني عملية اختبار An examination وهي بذلك امتداد لخدمة مراجعة الحسابات.

ح- أن فترة الخدمة المهنية هنا يمكن أن تكون شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة شهور.

2/1- الطلب على خدمة التأكيد على الثقة في النظم :

يمكن القول بأن الطلب على هذه الخدمة مكمل للطلب على خدمة التأكيد على الثقة في المواقع على الإنترنت.

وعموماً إذا ركزنا على نظم المعلومات، يمكننا رد الطلب على خدمة التأكيد على الثقة إلى الأسباب التالية:

أ- لكي لا يفقد مستخدمي مخرجات نظام المعلومات خدمات النظام لهم بسبب فشل النظام وعدم كفاءته.

ب- لضمان عدم تعرض النظام إلى أعمال التخريب والسطو.

ج- أن فشل النظام نفسه سيؤدي بالقطع إلى نقص الثقة في المعلومات والنظام نفسه.

د- أن عدم كفاءة النظام وأمنه سيؤثر بالسلب على ثقة الطرف الثالث خاصة المستثمرين في مخرجات النظام.

3/1- من يقوم بخدمة التأكيد على الثقة في نظم المعلومات ؟

القاعدة أن هدف الخدمة المهنية امتداد للخدمات التصديقية لمراقب الحسابات، ولذلك يقوم بهذه الخدمة مراقب الحسابات أو المحاسب الممارس المرخص له بذلك.

ويشترط في هذا المراجع عدة اعتبارات أهمها ما يلي :

- أ- أن يكون مستوفياً للمعايير العامة لخدمات التصديق خاصة معيار الكفاءة المهنية المتخصصة في مجال النظم.
- ب- أن يقوم بالخدمة كعملية متكاملة يجب أن تنتهي بتأكيد إيجابي.
- ج- أن يعد تقريراً عن أعمال اختبار النظام مستوفياً نواحي شكلية وموضوعية معينة.



## 2- فجوة الثقة. Trust Gap

ظهرت فجوة الثقة الإلكترونية مصاحبة لثورة تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية. وهي بصفة عامة المساحة بين ما يحتاجه مستخدموا مخرجات نظم المعلومات من وراء هذه النظم وبين ما تتمتع به هذه النظم فعلا من صفات ومقومات تحقق الأمن من جهة والصدق من جهة أخرى. ومهنا ينظر لهذه الفجوة كالتالى :

- أ- أنها اعتراف واقعى بوجود طلب على خدمات التأكيد على الثقة من جانب مراقب الحسابات.
- ب- أنها يجب أن تدفع الإدارة دائما إلى الاستثمار فى النظم وطلب خدمات مراقب الحسابات للتأكيد على الثقة فيها.
- ج- أنه من الصعب القضاء على هذه الفجوة على الأقل بسبب تأخر الممارسة المهنية والنمو المتسارع فى ثورة تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية وخاصة مستخدمي مخرجات نظم المعلومات دائما إلى ما يساعدهم على تخفيض خطر المعلومات.

### 3- مكونات ومبادئ الثقة في نظم المعلومات.

في الممارسة العملية تتم خدمة التأكيد على الثقة في النظم من خلال تقسيم النظام مجال الاختبار إلى عناصر أربع رئيسية.

أ- البنية التحتية للنظام.

ب- البرامج الجاهزة.

ج- إجراءات تشغيل النظام

د- البيانات والمعلومات.

أما المبادئ التي يجب أن تتوفر في النظام فهي كما حددها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA ومجمع المحاسبين القانونيين الكندي CICA وتشمل أربعة مبادئ لكل منها مجموعة من المعايير تبلغ في مجموعها 58 معيار إلا أنها يمكن تجميعها في ثلاثة مجاميع كالتالي :

1/3- المبادئ :

من أجل إصدار تقرير برأى نظيف عن أعمال اختبار النظام يجب أن يستوفي المبادئ الأربع التالية :

أ- الجاهزية أو الإتاحة .Availability

ب- الأمان .Security

ج- التكامل .Integrity

د- القابلية للصيانة باستمرار .Maintainability

2/3- المعايير :

تشمل المعايير التي يجب أن يتحقق المراجع أو يختبر مدى توافرها لضمان استيفاء النظام للمبادئ السابقة 58 معيار يمكن تجميعها في ثلاثة مجموعات :

أ- التوثيق.

ب- الإجراءات.

ج- الرقابة والمتابعة.

#### 4- تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة في نظم المعلومات :

ما لا شك فيه أن خدمة التأكيد على الثقة في النظام خدمة مهنية متكاملة يجب أن تنتهي بمنتج تام وهو تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة في النظام.

ويمكن أن يقوم هذا التقرير في صورته غير المتحفظة بمد العديد من الأطراف بالعديد من المعلومات التي تفيدهم كثيراً ففى الثقة فى إمكانية الاعتماد على النظم التي يستخدمونها فى التجارة الإلكترونية أو التي يدفعون عنها أتعاب للمستخدم.

أضف إلى ذلك أن الإدارة ومجلس الإدارة يمكن أن يحققوا مزيداً من الثقة فى النظم الداخلية عن طريق إخضاعها لرقابات ملاحمة. كما أن الشركات يمكن أن تستفيد بخدمات المراجعة الداخلية فى تطوير النظم بما يحقق سمعتها الطيبة والحفاظ على وتدعيم موقفها أمام المنافسين وزيادة حصتها من السوق.

ويتكون التقرير النظيف أو غير المتحفظ لمراقب الحسابات عن أعمال إختبار الثقة فى النظام من سبعة عناصر وهى :

- عنوان التقرير.
- الجهة الموجه لها التقرير.
- الفقرة التمهيدية.
- فقرة لفت الإنتباه.
- فقرة النطاق.
- فقرة الحقيقة.
- فقرة الرأى.

ويكون عنوان التقرير " تقرير مراقب الحسابات " عن أعمال إختبار الثقة في النظام.

ويوجه التقرير إلى مجلس إدارة الشركة.

وتشتمل الفقرة التمهيدية على ما يلي :

" لقد قمنا باختبار المزاعم التي أعدها إدارة شركة المنصورة للأسمدة، بأنها لديها رقابات فعالة على نظام الخدمات المالية وبما يقدم تأكيداً معقولاً بأن :

- النظام كان متاحاً للتشغيل والاستخدام في الأوقات المحددة سلفاً في قائمة أو اتفاقات مستوى الخدمة.

- النظام له حماية من الحيازة المادية والمنطقية غير المرخص بها.

- تشغيل النظام كان كاملاً ودقيقاً ومعتمداً من صاحب الصلاحية وفي التوقيت المناسب.

- النظام يمكن تحديثه عندما يكون ذلك مطلوباً وبطريقة تمنحه باستمرار خاصية الإتاحة والأمن والتكامل (الصيانة) خلال الفترة من شهر يناير 2004 حتى شهر أبريل 2004 وذلك وفقاً لمبادئ ومعايير التأكيد على الثقة في النظم المتعارف عليها. أن هذه المزاعم مسئولية إدارة شركة المنصورة للأسمدة، بينما تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي عليها بناءً على اختيارنا لها ."

وتشير فقرة لفت الإنتباه إلى ما يلي :

" يمكن الحصول على المعلومات الإضافية عن مبادئ ومعايير التأكيد على الثقة في النظم من موقع جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية [www. EICPA.org](http://www.EICPA.org)

وفيما يتعلق بوصف الإدارة لجوانب نظام الخدمات المالي الذي يغطيه هذا التقرير فيمكن الرجوع إليه في التوصيف المرفق لشركة المنصورة للأسمدة لنظام الخدمات المالية .

أما فقرة النطاق فتشير إلى ما يلي :

" لقد قمنا باختبارنا وفقاً لمعايير التصديق المهنية المتعارف عليها. والتي تتضمن عمل اختبار عينات للأدلة المؤيدة لمزاعم الإدارة، وأداء الإجراءات الأخرى التي رأيناها ضرورية في ضوء الظروف المحيطة، ونعتقد أن الاختبار الذي قمنا به يقدم أساساً معقولاً لإبداء الرأي ."

وتشير فقرة الحقيقة إلى ما يلي :

" وبسبب أوجه القصور المتلازمة في الرقابات، فقد تحدث أخطاء أو غش ولا يتم اكتشافه. وأكثر من ذلك فإن توقع أية استنتاجات، بناء على ما توصلنا إليه من نتائج للفترات المستقبلية سيكون عرضة للخطر، أن أية تقديرات ما في النظام أو الرقابات، أو تقديرات في متطلبات التشغيل، أو الفشل في عمل تغييرات في النظم إذا لزم الأمر قد يغير مدى صحة مثل هذه الاستنتاجات."

أما فقرة الرأي فتشير إلى ما يلي :

" ومن رأينا أن مزاعم الإدارة بأن لديها رقابات فعالة على نظام الخدمات المالية بشأن الإتاحة، الأمن، التكامل، والاستمرارية، بما يقدم تأكيد معقول بأن النظام كان متاحاً للتشغيل والاستخدام كما كان مطلوباً، وأن النظام كان آمناً، كما أشرنا إليه أعلاه خلال الفترة من شهر يناير 2004 حتى شهر أبريل 2004 استناداً إلى مبادئ ومعايير الثقة في النظم قد تم تحديدها بعد في كل جوانبها الهامة ."

وبلاحظ على هذا التقرير ما يلي :



أ- عنوان التقرير :

يعنون التقرير بأنه تقرير مراقب الحسابات عن أعمال اختبار الثقة في النظام.

ب- وجهة التقرير :

يوجه التقرير إلى مجلس إدارة ( أو إدارة ) الشركة.

ج- الفقرة التمهيلية :

يشير مراقب الحسابات في الفقرة التمهيلية من التقرير النظيف إلى ما يلي :

- أنه قام بعملية اختبار.
- أن مجال الاختبار كان مزاعم الإدارة عن صدق وأمن النظام.
- المبادئ الأربع التي تزعم الإدارة أن النظام لم يستوفها.
- أن الإدارة أعدت مزاعمها استناداً إلى معايير الثقة في النظم.
- أن المزاعم مسئولية الإدارة.
- أن مسئولية اختبار هذه المزاعم وإبداء الرأي عليها.
- د- فقرة لفت الانتباه :

الفقرة الثانية في التقرير النظيف عن أعمال اختبار مزاعم الإدارة بشأن الثقة في النظام هي فقرة لفت الانتباه تتضمن ما يلي :

- الإشارة إلى إمكانية الحصول على المعلومات الإضافية عن معايير ومبادئ التأكيد على الثقة من جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.
- الإشارة إلى إمكانية الرجوع إلى تقرير الإدارة عن وصف النظام.

هـ-فقرة النطاق :

الفقرة الثالثة في التقرير النظيف هي فقرة النطاق التي يشير فيها المراجع إلى الأعمال التنفيذية للاختبار.

و-فقرة الحقيقة :

الفقرة الرابعة في التقرير النظيف هي فقرة الحقيقة حيث يشير المراجع إلى أن :

- الرقابات على النظام يمكن أن يكون بها أوجه قصور متكررة.
- الأخطاء والغش يمكن حدوثهما ولا يتم كشفهما.
- الاستنتاجات الخاصة بالمستقبل عرضه للتغيير.

ز-فقرة الرأي :

الفقرة الخامسة في تقرير مراقب الحسابات عن اختبار مزاعم الإدارة بشأن صدق وأمن النظام هي فقرة الرأي التي يبدأ فيها المراجع رأيا بأن :

- الإدارة لديها رقابات فعالة على النظام.
- النظام يستوفي مبادئ الثقة. وذلك عن فترة 3، أو 6 شهور.
- أن مقياس الثقة هو المبادئ والمعايير المعروفة في هذا الشأن.

وسنعرض فيما يلي لنموذج كامل عن تقرير مراجع الحسابات عن أعمال اختبار الثقة في النظام :

### تقرير مراقب الحسابات عن أعمال اختبار الثقة في النظام

السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة .....

لقد قمنا باختبار المزاعم التي أعدها شركة الياسمين التجارية - شركة مساهمة مصرية - بأن لديها رقابات فعالة على نظام الخدمات المالية وبما يقدم تأكيدا معقولا بأن النظام كان متاحا للتشغيل والاستخدام في الأوقات المحددة سلفا في قائمة أو إتفاقات مستوى الخدمة، وأن النظام له حماية من الحيلة المادية والمنطقية غير المرخص بها، وأن تشغيل النظام كسائر أعمالنا دقيقا ومعتمدا من صاحب الصلاحية وفي الوقت المناسب، وأن النظام يمكن تحديثه عندما يكون ذلك مطلوبا أو بطريقة تمنحه باستمرار خاصية الإتاحة والأمن والتكامل والقابلية للصيانة باستمرار خلال الفترة من أول يناير 2004 حتى نهاية مارس 2004 وذلك وفقا لمبادئ ومعايير التأكيد على الثقة في النظام المتعارف عليها.

إن هذه المزاعم مسئولية إدارة شركة الياسمين التجارية، بينما تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي عليها بناء على اختبارنا لها.

لقد قمنا باختبارنا وفقا لمعايير التصديق المهنية المتعارف عليها والتي تتضمن عمل اختبار عينات للأخطاء المؤيدة لمزاعم الإدارة وإدعاء الإجراءات الأخرى التي رأيناها ضرورية في ضوء الظروف المحيطة.

ونعتقد أن الاختبار الذي قمنا به يقدم أساسا معقولا لإبداء الرأي، ويمكن الحصول على العديد من المعلومات الإضافية عن مبادئ ومعايير التأكيد على الثقة في النظام من .....، وفيما يتعلق بوصف الإدارة لجوانب نظام الخدمات المالي الذي يغطيه هذا التقرير فيمكن الرجوع إلى التوصيف المرفق لشركة الياسمين التجارية لنظام الخدمات المالية.

وبسبب أوجه القصور المتلازمة في الرقابة، فقد تحدثت أخطاء أو غش ولا يتم إكتشافه، كما أن توقع أية إستنتاجات بناء على ما توصلنا إليه من نتائج للفترة المستقبلية سيكون عرضة للخطر، أن أية تقديرات في النظام أو في الرقابات أو أية تقديرات في متطلبات التشغيل، أو القسائل في عمل تغييرات في النظام إذا لزم الأمر قد يغير مدى صحة مثل هذه الإستنتاجات.

" ومن رأينا أن مزاعم الإدارة بأن لديها رقابات فعالة على نظام الخدمات المالية بشأن الإتاحة، الأمن، التكامل والإستمرارية بما يقدم تأكيد مفعول بأن النظام كان متاحاً للتشغيل والاستخدام كما كان مطلوباً، وأن النظام كان آمناً كما أشرنا إليه أعلاه خلال الفترة من أول شهر يناير 2004 حتى نهاية شهر مارس 2004 استناداً إلى مبادئ ومعايير الثقة في النظم قد تم تحديدها بعد في كل جوانبها الهامة ."

الإسكندرية في 2004/4/5

مراقب الحسابات  
ياسر شحاته السيد  
م.م.  
إسكندرية

وتجدر الإشارة إلى أن مراقب الحسابات قد أبدى لرأى غير نظيف (متحفظ أو معاكس) في تقريره عن أعمال اختبار الثقة في النظام، وفي هذه الحالة سيتم إضافة فقرة توضيحية قبل فقرة الرأى لشرح أسباب إسداء رأى متحفظ أو معاكس وسيكون التقرير في هذه الحالة من العناصر التالية :

- أ- عنوان التقرير.
- ب- الجهة الموجهة لها التقرير.
- ج- الفقرة التمهيدية.
- د- فقرة لفت الإنتباه.
- هـ- فقرة النطاق.
- و- فقرة الحقيقة.
- ز- فقرة توضيحية.
- ح- فقرة الرأى المتحفظ أو المعاكس.

كما يمكن لمراقب الحسابات الامتناع عن إبداء الرأي أو إعطاء أى تأكيد عن الثقة فى النظام فى تقريره عن أعمال اختبار الثقة فى النظام وفى هذه الحالة لن يحتوى التقرير على فقرة النطاق وستبدأ الفقرة التمهيدية بعبارة " كلفت باختبار المزاем التى أعدتها شركة ..... بدلاً من " قمنا باختبار المزاем التى أعدتها شركة ..... ولن يذكر فى الفقرة التمهيدية جملة " إن مسئوليتنا إبداء الرأي على تلك المزاем بناءً على اختبارنا لها ".

ويتكون التقرير فى حالة الامتناع عن إبداء الرأى من العناصر

التالية:

- أ- عنوان التقرير.
- ب- الجهة الموجه لها التقرير.
- ج- الفقرة التمهيدية.
- د- فقرة لفت الإنتباه.
- هـ- فقرة الحقيقة.
- و- فقرة توضيحية لشرح أسباب الإمتناع عن إبداء الرأى.
- ز- فقرة الإمتناع عن إبداء الرأى.



# **أسئلة على الفصل الرابع**

## **والإجابة عليها**



## السؤال الأول

حدد ما إذا كانت كل عبارة من العبارات التالية صحيحة أم خاطئة مع ذكر السبب باختصار.

- 1- تتشابه خدمة التأكيد المهني على الثقة في النظام مع أعمال الفحص في أن كلاهما يعطى تأكيد سلبى.
- 2- عملاء الشركة هم فقط المستفيدين من خدمة التأكيد المهني على الثقة في النظام.
- 3- يتم أداء خدمة التأكيد المهني على الثقة في النظام سنوياً.
- 4- تعتبر خدمة التأكيد على الثقة في النظام خدمة ثنائية الأطراف.
- 5- يقوم بأداء خدمة التأكيد المهني على الثقة في النظام مراقب حسابات خاص بخلاف مراقب حسابات الشركة الذى يقوم بمراجعة القوائم المالية للشركة.
- 6- يمكن بسهولة القضاء على فجوة الثقة.

## إجابة السؤال الأول :

- 1- العبارة خاطئة : لأن خدمة التأكيد على الثقة في النظام تعطى تأكيد إيجابى بشأن اختبار مدى صدق النظام وأمنه لخدمة المسئولين عن النظام ومستخدمى مخرجاته.
- 2- العبارة خاطئة : لأن مستخدمى تقرير مراقب الحسابات عن خدمة التأكيد المهني على الثقة في النظام يمكن أن يكونوا الإدارة أو مجلس الإدارة وعملاء الشركة والموردين والمساهمين.
- 3- العبارة خاطئة : لأن فترة الخدمة المهنية على الثقة في النظام عادة تكون فترة قصيرة شهر أو ثلاثة شهور.
- 4- العبارة خاطئة : لأن خدمة التأكيد على الثقة في النظام خدمة تصديقية ثلاثية الأطراف وهى الإدارة ومراجع الحسابات ومستخدمى مخرجات النظام.

5- العبارة خاطئة : لأنه قد يقوم بأداء خدمة التأكيد المهني على الثقة في النظام مراقب حسابات الشركة إذا كان مرخص له بأداء هذه الخدمة، ويشترط أن يكون مستوفياً للمعايير العامة لخدمات التصديق خاصة معيار الكفاءة المهنية المتخصصة في مجال النظم، وأن يقوم بالخدمة بعملية متكاملة يجب أن تنتهي بتأكيد إيجابي، وأن يعد تقريراً عن أعمال اختبار النظام مستوفياً للنواحي الشكلية والموضوعية.

6- العبارة خاطئة : لأنه من الصعب القضاء على فجوة الثقة بسبب تأخر الممارسة المهنية لهذه الخدمة والنمو السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية.

### السؤال الثاني :

ما المقصود بفجوة الثقة ؟

### إجابة السؤال الثاني :

فجوة الثقة هي المساحة بين ما يحتاجه مستخدموا مخرجات نظام المعلومات من وراء النظام وبين ما يتمتع به النظام فعلاً من مواصفات ومقومات تحقق له الأمن والصدق.

### السؤال الثالث :

أذكر دون أن تشرح مكونات ومبادئ الثقة في نظم المعلومات.

### إجابة السؤال الثالث :

مكونات ومبادئ الثقة في نظم المعلومات هي :

1- البنية التحتية للنظام.

2- البرامج الجاهزة.

3- إجراءات تشغيل النظام.

4- البيانات والمعلومات.

### السؤال الرابع :

أذكر دون أن تشرح المعايير التي يجب أن يتحقق مراجع الحسابات أو يختبر مدى توافرها لضمان استيفاء النظام للثقة.

### إجابة السؤال الرابع :

المعايير هي :

- 1- التوثيق.
- 2- الإجراءات.
- 3- الرقابة والمتابعة.

### السؤال الخامس :

أذكر دون أن تشرح عناصر تقرير مراقب الحسابات النظيف أو غير المتحفظ عن أعمال التأكيد على الثقة في نظم المعلومات.

### إجابة السؤال الخامس :

عناصر التقرير هي :

- أ- عنوان التقرير.
- ب- الجهة الموجه إليها التقرير.
- ج- الفقرة التمهيدية.
- د- فقرة لفت الانتباه.
- هـ- فقرة النطاق.
- و- فقرة الحقيقة.
- ز- فقرة الرأي.



## السؤال السادس :

- 1- ما هي باختصار محتويات الفقرة التمهيدية في تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة في نظم المعلومات.
- 2- قارن بين محتويات فقرة لفت الانتباه وفقرة الحقيقة في تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة في نظم المعلومات.

## إجابة السؤال السادس :

أجب بنفسك بالرجوع إلى الكتاب.

## السؤال السابع :

- ما هي الأمور التي يبدى فيها مراجع الحسابات لرايه في تقريره عن أعمال التأكيد على الثقة في نظم المعلومات.
- ## إجابة السؤال السابع :

يبدى مراجع الحسابات رأياً بأن :

- 1- الإدارة لديها رقابات فعالة على النظام.
- 2- النظام يستوفي مبادئ الثقة وذلك عن فترة معينة.
- 3- أن مقياس الثقة هو المبادئ والمعايير المعروفة في هذا الشأن.

## السؤال الثامن :

أذكر دون أن تشرح عناصر تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة في نظم المعلومات والذي يتضمن رأى متحفظ أو معاكس.

## إجابة السؤال الثامن :

عناصر التقرير المتحفظ أو المعاكس هي :

- 1- عنوان التقرير.

- 2- الجهة الموجه لها التقرير.
- 3- الفقرة التمهيدية.
- 4- فقرة لفت الإنتباه.
- 5- فقرة النطاق.
- 6- فقرة الحقيقة.
- 7- الفقرة التوضيحية.
- 8- فقرة الرأي المثقف أو المعاكس.

#### السؤال التاسع :

أذكر دون أن تشرح عناصر تقرير مراقب الحسابات عن أعمال  
التأكد على الثقة في نظم المعلومات، وذلك في حالة الامتناع عن إبداء الرأي  
أي الامتناع عن إعطاء أي تأكيد على الثقة في النظام.

#### إجابة السؤال التاسع :

- 1- عنوان التقرير.
- 2- الجهة الموجه لها التقرير.
- 3- الفقرة التمهيدية.
- 4- فقرة لفت الإنتباه.
- 5- فقرة الحقيقة.
- 6- فقرة توضيحية.
- 7- فقرة الإمتناع عن إبداء الرأي.

## **الفصل الخامس**

---

**مراجعة حسابات صناديق**

**وشركات الإستثمار**



- أولاً : التعريف بمراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار.**
  - ثانياً : استكشاف بيئة مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار.**
  - ثالثاً : قواعد وأسس المحاسبة الخاصة بصناديق وشركات الاستثمار.**
  - رابعاً : أهم مشاكل الرقابة الداخلية في صناديق وشركات الاستثمار.**
  - خامساً : الإجراءات الخاصة بمراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار.**
  - سادساً : تقرير مراجع حسابات صناديق وشركات الاستثمار.**
- وسنعرض للعناصر السابقة في الصفحات التالية :**



## أولاً التعريف بمراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار

تعد مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار مراجعة مالية خارجية تستهدف إبداء رأى فنى محايد فى القوائم المالية لصندوق وشركات الاستثمار، ولذلك فهى لا تختلف عن المراجعة الخارجية للوحدات الاقتصادية الأخرى إلا فى النواحي التالية :

### 1- المبادئ والقواعد المحاسبية

لأن صناديق وشركات الاستثمار تعمل فى إطار تشريعى خاص وتزاول نشاطها الرئيسى فى الاستثمار فى الأوراق المالية فكان من المنطقى أن توجد قواعد وأسس محاسبية خاصة بهذا النشاط. ولذلك فإن قياس صدق وعدالة القوائم المالية وملحقاتها، التى تعدها صناديق وشركات الاستثمار، يتحدد بمدى الالتزام فى القياس والإفصاح المحاسبى بكل من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً من ناحية وقواعد وأسس المحاسبة عن نشاط الاستثمار فى الأوراق والقيم المالية من ناحية أخرى.

### 2 تعيين وعزل المراجع

وفقاً لقانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية تتخذ صناديق الاستثمار شكل الشركات المساهمة فقط ويتولى مراجعة الحسابات مراقبان للحسابات يتم اختيارهما من بين المقيدين فى سجل يعد لهذا الغرض بالتشاور بين هيئة سوق المال والجهاز المركزى للمحاسبات، ولا يجوز للمحاسب الواحد أن يراجع حسابات أكثر من صندوقين فى وقت واحد. أما شركات الاستثمار فيمكن أن تكون شركة توصية بالأسهم أو مساهمة ويسمى تعيين وعزل مراقب حساباتها بواسطة الجمعية العمومية كما هو الحال فى الشركات الخاضعة لأحكام قانون الشركات 159 لسنة 1981.

### 3- مجال ونطاق الفحص

يعتبر مجال مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار أوسع من مجال مراجعة حسابات الوحدات الاقتصادية الأخرى للأسباب الآتية :

أ- أن هذه التنظيمات تعمل في إطار تشريعات وقواعد تنظيمية خاصة ينبغي أن يتحقق مراجع الحسابات من مدى الالتزام بها، وإذا كان هناك خروج عليها فما مدى أثره على صدق وعدالة القوائم المالية.

ب- أن شركات وصناديق الاستثمار تعد قوائم مالية وملحقات لها ذات نطاق أوسع من الوحدات الاقتصادية الأخرى وسيكون مطلوباً من مراجع الحسابات إبداء الرأي الفني المحايد في كل هذه القوائم والإفصاحات.

ج- أن هذا النشاط تحكمه قواعد محاسبية خاصة تفرضها طبيعة النشاط، أو التشريعات الرسمية، وعلى المراجع التحقق من مدى الالتزام بهذه القواعد عند فحصه لحسابات الشركة أو الصندوق تمهيداً لإبداء الرأي فيها.

### 4- إطار تخطيط وتنفيذ المراجعة

لا يختلف إطار تخطيط وتنفيذ مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار عنه في ظل المراجعة المالية الخارجية للوحدات الاقتصادية الأخرى سوى في النواحي التالية :

#### 1/4- استكشاف بيئة المراجعة

في حالة صناديق الاستثمار يجب تحديد طبيعة الصندوق وهل هو عام أو صندوق أحد البنوك وشركات التأمين وما هي ضوابط هيئة سوق المال بشأن إنشاء وإدارة الصندوق وما هي طبيعة عملياته وتشكيله استثماراته واسم وشكل ملكية مدير الاستثمار. أما في حالة شركة الاستثمار فيجب الوقوف على شكل الملكية وطبيعة النشاط ومدى استيفاء متطلبات هيئة سوق المال في هذا الشأن.

#### 2/4- تقدير خطر الأعمال وخطر المراجعة

تفرض طبيعة عمليات صناديق وشركات الاستثمار أن يولى مراجع الحسابات أهمية خاصة لكل من :

أ- تقدير خطر أعمال الشركة، لأن النشاط الرئيسى يتركز فى الاستثمار فى، وإدارة محفظة، الأوراق المالية المحلية والأجنبية والتي تتأثر بدرجة كبيرة بمتغيرات سوق النقد والصرف والاستثمار الدولى والمحلى.

ب- تقدير الخطر المتكاثم لبعض الحسابات، خاصة لحسابات الاستثمارات ووثائق الاستثمار ومديرى الاستثمار باعتبار أن هذه الحسابات على وجه الخصوص تتعرض لكثير من العمليات والتسويات الحسابية والمحاسبية.

ج- تقدير خطر الرقابة على الحسابات ذات الخطر المتكاثم المرتفع السابقة حتى يمكن تحديد مستوى خطر الاكتشاف المقبول وفقا لحكمة الشخصى ومستوى خطر الرقابة الفعلى وما يترتب على ذلك من مواعمة اختبارات التفاصيل لتدنية خطر الاكتشاف.

#### 3/4- الأهمية النسبية

تعتبر حسابات الاستثمار ووثائق الاستثمار ومديرى الاستثمار وعائد الاستثمارات من الحسابات التى تعتبر مهمة نسبيا لأن التحريفات فى هذه الحسابات ستؤثر جوهريا فى مدى إمكانية اعتماد أصحاب المصلحة فى المشروع خاصة حملة أسهم شركة الاستثمار على القوائم المالية للشركة، الأمر الذى يعنى أن يقدر المراجع مستويات أهمية نسبية مرتفعة لهذه الحسابات ويأخذ فى الحسبان أثر هذه التقديرات على خطر المراجعة المقبول وخطة وبرنامج وإجراءات الفحص.

## 5- أهمية مراجعة حسابات شركات وصناديق الاستثمار

تعتبر مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار ذات أهمية خاصة، فهي علاوة على تحقيقها لأهداف المراجعة الخارجية فإنها تعتبر هامة لأسباب أخرى أهمها :

### 1/5- توجه الاقتصاد المصري

كما سبق وأوضحنا فإن تنظيم وتنشيط سوق رأس المال في مصر هو أهم آليات التوجه نحو اقتصاد السوق والإصلاح الاقتصادي. وتعتبر صناديق وشركات الاستثمار من أهم آليات تدعيم وتطوير سوق المال، خاصة وأن دخول البنوك التجارية وشركات التأمين في نشاط صناديق الاستثمار سوف يجذب كثير من المدخرات وتحويلها لاستثمارات في أوراق وقيم مالية. ولاشك أن مراجعة حسابات الصناديق ستزيد ثقة الجمهور عامة، وأصحاب وثائق الاستثمار بصفة خاصة، في كفاءة الأداء المالي والاقتصادي لهذه الصناديق.

### 2/5- الرقابة الرسمية والقانونية

اشترط القانون 95 لسنة 1992 الخاص بسوق رأس المال أن تعد صناديق وشركات الاستثمار قوائم نصف سنوية معتمدة من مراجع الحسابات عن المركز المالي للشركة وفقاً لقواعد الإفصاح الواردة بالمادة رقم 179 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، كما يجب أن يعد مراقبا حسابات الصندوق تقرير مراجعة دوري كل ثلاثة شهور عن قائمتي المركز المالي للصندوق وقائمة الدخل عن الفترة. وهذا ما يؤكد أهمية مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار.



## ثانياً : استكشاف بيئة مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار

تعتبر بيئة مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار بيئة جديدة إلى حد ما على مراجعي الحسابات خاصة في مصر. ولذلك تتطلب هذه البيئة مجهوداً كبيراً من المراجع لاستكشافها قبل تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة. ويهدف مراجع الحسابات من استكشاف بيئة مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار إلى الوقوف على والإلمام بما يلي :

### 1- الإطار التشريعي لصناديق وشركات الاستثمار

يتطلب قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية بخصوص صناديق وشركات الاستثمار ما يلي :

#### 1/1- بالنسبة لشركة الاستثمار

شركة الاستثمار هي شركة مساهمة أو شركة توصية بالأسهم تتولى تكوين وإدارة محفظة للأوراق المالية بهدف تحقيق عائد على هذه الأوراق وتنمية قيمتها في سوق الأوراق المالية. ويشترط في هذه الشركات ما يلي :

- أ- أن تكون شركات مساهمة أو توصية بالأسهم فقط.
- ب- أن يكون رأسمالها لا يقل عن ثلاثة ملايين جنيه مدفوع نصفه على الأقل.
- ج- أن يتم تأسيسها مستوفية إجراءات التأسيس التي حددتها هيئة سوق المال.
- د- ألا تراول أية أنشطة بخلاف تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية.

#### 2/1- بالنسبة لصناديق الاستثمار العامة

تهدف صناديق الاستثمار بصفة عامة إلى استثمار أموال الصندوق في الأوراق المالية دون أداء أية أعمال مصرفية أخرى خاصة إقراض الغير



أو ضمانه أو المضاربة في العملات أو المعادن النفيسة. ويشترط في صندوق الاستثمار ما يلي :

أ- أن يتم تأسيس الصندوق مستوفيا شروط التأسيس التي أوردتها اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

ب- يكون استثمار أموال الصندوق بمعرفة مدير استثمار متخصص وفي أوراق مالية ويجب :

- ألا تزيد نسبة ما يستثمره في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على 10% من أموال الصندوق وبما لا يجاوز 15% من أوراق تلك الشركة.

- ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى على 10% من أمواله وبما لا يجاوز 5% من أموال كل صندوق مستثمر فيه.

ج- لا يجوز للصندوق الاقتراض من الغير بما يجاوز 10% من قيمة وثائق الاستثمار القائمة - على أن يكون القرض قصير الأجل وبموافقة البنك الذي يحتفظ لديه بالأوراق المالية التي تستثمر فيها أموال الصندوق.

د- يصدر الصندوق مقابل أموال المستثمرين وثائق استثمار إسمية متساوية على ألا يصدر وثائق لحاملها إلا وفقا لتعليمات هيئة سوق المال وبشروط ألا تزيد هذه الوثائق على 25% من مجموع الوثائق المصدرة. وفي جميع الأحوال يجب ألا تصدر الوثائق إلا بعد تحصيل قيمتها نقدا حسب سعر الإصدار، على ألا تقل قيمة الوثيقة عن عشرة جنيهات وألا تزيد عن 1000 جنيه، ويمكن أن تصدر وثيقة أو خمسة ومضاعفاتها.

هـ- يعهد صندوق الاستثمار بإدارته إلى مدير استثمار معتمد لدى هيئة سوق المال ويجب أن يكون مدير الاستثمار شركة مساهمة لا يقل

رأسمالها المدفوع عن مليون جنيه ويبرم الصندوق مع مدير الاستثمار عقد إدارة يوضح حقوق والتزامات مدير الاستثمار تجاه الصندوق.

### 3/1- بالنسبة لصناديق استثمار البنوك وشركات التأمين

في حالة قيام البنوك وشركات التأمين، التي ترغب في مباشرة نشاط صناديق الاستثمار بإنشاء صندوق استثمار فإنها تساهم بدور فعال في تنشيط سوق الأوراق المالية ودفع عجلة الاستثمار والتنمية. ويشترط قانون سوق رأس المال ولائحته في شأن هذا الصندوق ما يلي :

أ- يتم الترخيص لهذا الصندوق بنفس إجراءات إنشاء صناديق الاستثمار التي تتخذ شكل الشركة المساهمة السابقة.

ب- يكون الحد الأقصى لأموال المستثمرين في صندوق استثمار البنك أو شركة التأمين عشرين مثل المبلغ المخصص لمباشرة ذلك النشاط.

ج- لا يجوز لصندوق الاستثمار هنا استثمار أموال في صناديق استثمار أخرى لدى نفس البنك أو شركة التأمين أو صناديق استثمار بنوك أخرى يساهم هذا البنك فيها.

د- على البنك - أو شركة التأمين - أن يفرد للصندوق حسابات مستقلة عن أنشطته الأخرى.

هـ- يحتفظ بالأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها لدى البنك المنشأ به الصندوق أو أي بنك من البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري.

و- لا يجوز تداول أو قيد وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق البنوك وشركات التأمين في بورصات الأوراق المالية.

## 2- طبيعة نشاط صناديق وشركات الاستثمار

يتشابه نشاط صناديق وشركات الاستثمار في أن كلا منهما يقوم بجمع الأموال واستثمارها في أوراق مالية، إلا أن الاختلاف بينهما يمكن في النواحي الآتية :

أ- تحصيل شركة الاستثمار على أموالها من خلال طرح أسهم رأسمالها للاكتتاب العام فتحصل على الأموال التي تستثمرها في محفظة أوراق مالية يتم استثمارها بهدف تحقيق عائد منها وزيادة قيمة الورقة، وتعهد الشركة لسامسة الأوراق المالية بتنفيذ عمليات الأوراق المالية بالبورصة أما مباشرة أو عن طريق مؤسسة مالية محترفة مثل مدير الاستثمار.

ب- قد يكون صندوق الاستثمار صندوقاً عاماً فيكون في شكل شركة مساهمة، أو يكون صندوق أحد البنوك أو شركة التأمين فيصبح نشاطاً مصرفياً خاصاً مستقلاً للبنك، وفي الحالتين يحصل الصندوق على الأموال بإصدار وثائق استثمار لا تتداول بالبورصة ويعهد بإدارة أمواله واستثمارها في أوراق مالية إلى مدير استثمار متخصص يتخذ شكل الشركة المساهمة.

## 3- القوائم المالية لصناديق وشركات الاستثمار

يجري العمل في بورصة الولايات المتحدة الأمريكية أن تفصح شركة وصندوق الاستثمار عن أدائها المالي بإصدار قوائم مالية نصف سنوية للمساهمين وبورصة الأوراق المالية. وتشمل هذه القوائم المالية ما يلي :

أ- قائمة المركز المالي.

ب- قائمة الدخل.

ج- قائمة الاستثمارات.

د- قائمة الأرباح المحجوزة.

- هـ- قائمة الأصول.
  - و- قائمة الالتزامات.
  - ز- قائمة صافي الأصول.
  - ح- قائمة التغيرات في صافي الأصول.
- أما قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية في مصر فيلزم أن صناديق وشركات الاستثمار بالآتي :
- أ- موافاة هيئة سوق المال بتقارير ربع ونصف سنوية عن المركز المالي ونتائج أعمال الصندوق.
  - ب- نشر ملخص وافى للقوائم المالية نصف السنوية للمساهمين وحملته الوثائق.
  - ج- إعداد ونشر قائمة المركز المالي.
  - د- إعداد ونشر قائمة الدخل.
  - هـ- إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية.
  - و- قررت بعض البنوك التي أنشأت صناديق استثمار في مصر أن تعد كذلك كشف ربع سنوى لحملته وثائق الاستثمار بعد الوثائق التي أكتتب فيها المكتتب والحركة فيها خلال هذه الفترة، وكذلك نشره بملخص أداء الصندوق متضمنة الأوراق المالية التي يستثمر فيها الصندوق وقيمة كل وثيقة كما هي في آخر تقييم معتمد من مراقبي حسابات الصندوق في نهاية الفترة المذكورة.
  - ز- وقررت بنوك أخرى ممن أنشأت صندوق استثمار بها أيضاً إعداد قائمتي مركز مالي ودخل كل ثلاثة شهور بعد مراجع الحسابات تقرير فحص دوري عنها.



### ثالثاً : قواعد وأسس المحاسبة الخاصة بصناديق وشركات الاستثمار

يجب أن يفهم مراجع حسابات صناديق وشركات الاستثمار جيداً قواعد وأسس المحاسبة الخاصة بصناديق وشركات الاستثمار لأن هذه القواعد سوف تستخدم في تحديد مدى صدق وعدالة القوائم المالية دونما إخلال بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً كمقياس أساسي لسلامة القياس والإفصاح المحاسبي في هذه الحالة. ومن أهم قواعد وأسس المحاسبة الخاصة بصناديق وشركات الاستثمار ما يلي :

#### 1- بالنسبة لشركات الاستثمار

##### أ- تقويم الأوراق المالية

تقوم محفظة الأوراق المالية بمتوسط سعر السوق لها في تاريخ الميزانية، أما الأصول الأخرى فتقوم بالقيمة العادلة كما يحددها مجلس إدارة الشركة بما في ذلك الأوراق المالية التي لا يوجد لها سعر سوق. وفي جميع الأحوال يتم الإفصاح عن تكلفة محفظة الأوراق المالية في قائمة الأصول.

##### ب- تاريخ تسجيل عمليات التداول

تسجل عمليات بيع وشراء الأوراق المالية يوم إتمام التبادل دون الانتظار حتى تسوية عملية التبادل ولذلك تظهر مستحقات الشركة على الغير ومطلوبات الغير نحوها كأصول والتزامات ( عملاء / دائنين ) في قائمة المركز المالي.

##### ج- الإفصاح عن الاستثمارات

لأغراض المحاسبة المالية تظهر الاستثمارات كأول مفردة في جانب الأصول في الميزانية على أن يفصح عن تكلفتها محسوبة باستخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً أو الوارد أخيراً صادر أولاً أو متوسط التكلفة، وفي جميع الأحوال يجب الثبات على أسلوب تطبيق طريقة التكلفة.



#### د- أرباح وخسائر الاستثمارات

بالنسبة للأرباح والخسائر من عمليات الأوراق المالية يتم قياس المحقق منها عن الأوراق المالية المباعة ويتم قياس غير المحقق منها على أن يتم الإفصاح عن صافي الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة معاً.

#### هـ- تسجيل التوزيعات

تسجل التوزيعات النقدية على الأوراق المالية المستثمرة كإيراد في اليوم التالي لتاريخ إجراء الشركة المصدرة للورقة للتنويع. أما بالنسبة لإيراد فوائد الاستثمار في السندات فيعترف به كإيراد مستحق عن الفترة دون ربطه بخصم أو علاوة السندات لأن السندات تقوم بسعر السوق كأحد بنود الاستثمارات.

#### و- صافي قيمة محفظة الأوراق المالية

يتم قياس صافي قيمة محفظة الأوراق المالية المستثمرة وفقاً لأسعار سوق تداول الأوراق المالية بالمحفظة ببورصة الأوراق المالية في تاريخ القياس.

#### 2- بالنسبة لصناديق الاستثمار

أ- لأغراض إعداد القوائم المالية يتم حساب قيمة الأوراق المالية التي تستثمرها صناديق الاستثمار على أساس القيمة السوقية لها، على أن يجنب 50% على الأقل من صافي الزيادة في القيمة السوقية كاحتياطي رأسمالي.

ب- إذا قومت الاستثمارات بالتكلفة أو السوق أيهما أقل وأفصح عنها بالميزانية بالتكلفة يتم الإفصاح أيضاً عن سعر السوق، ويمكن عمل مخصص هبوط أسعار أوراق مالية (متداولة) في حالة زيادة التكلفة عن سعر السوق.

ج- تصدر وثائق الاستثمار بالقيمة الاسمية عند طرحها للاكتتاب العام، وإذا تم الإصدار بعد ذلك تتحدد قيمة الوثيقة على أساس صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية آخر يوم عمل مصرفي من الأسبوع السابق في مصر.

د- تتحدد القيمة الاستردادية للوثيقة بنصيبها في صافي أصول الصندوق في نهاية آخر يوم عمل مصرفي من الأسبوع السابق على تقديم الوثيقة للاسترداد حسب النموذج التالي :

## الفصل الخامس : مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار.

xx

- إجمالي النقدية بالخزينة والبنوك

يضاف :

قيمة الاستثمارات المتداولة في الأوراق المالية وهي :

- أوراق مالية مقيدة بالبورصة (على أساس سعر الإقبال في البورصة وقت التقييم، وإذا تعددت أسعار التداول في ذلك اليوم يتم التقييم على أساس المتوسط المرجح لكميات وأسعار التداول والإقبال في هذا اليوم، وفي حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية لفترة لا تقل عن شهر يتم تقييمها بأقل من السعر المحدد في الفترة السابقة بما لا يجاوز 10% من هذا السعر بمعرفة مدير الاستثمار).

xx

- فنون الخزنة

xx

(يتم التقييم على أساس آخر قيمة استردادية معلنة).

- أوراق مالية غير مقيدة

(إذا تم إجراء تعامل عليها مرة كل أسبوعين على الأقل تقوم بحسب طريقة أخرى فتؤخذ القيمة الأقل، أما إذا لم يجرى عليها تعامل مرة كل أسبوعين فتقوم بالتكلفة أو القيمة حسب أحد طرق التقييم أيهما أقل).

xx

xx

- أوراق مالية أجنبية أو مصرية صادرة بعملة أجنبية (تستخدم أسعار السوق المصرفية لتحديد المقابل العادل لقيمتها بالجنيه المصري).

xx

- يضاف أصول ثابتة (بعد طرح مجمعات الإهلاك)

xx

- يضاف أصول وأرصدة مدينة أخرى (بالقيمة العادلة)

xx

- يضاف إيرادات النشاط (عائد الاستثمارات وربح بيعها وأي إيرادات أخرى)

xx

xxx

- القيمة العادلة لأصول الصندوق

ي طرح :

x

- حسابات بنوك دائنة

x

- المخصصات بخلاف الإهلاك

(xx)

x

- أرصدة دائنة أخرى

ي طرح :

مصرفات التشغيل

(تشمل مصرفات التسويق والإعلان والمصاريف الإدارية والصومية)

xx

والتمولية وصولات المستمرة وألعاب مدير الاستثمار )

(xx)

صافي أصول الصندوق

xxx

متوسط القيمة الاستردادية للوثيقة =  $\frac{\text{صافي أصول الصندوق في تاريخ التقييم}}{\text{عدد الوثائق في تاريخ التقييم}}$

هـ- تتحدد القيمة البيعية للوثيقة الصادرة بدلاً من المستردة على أساس نصيب الوثيقة في صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية آخر يوم عمل مصرفي من الأسبوع السابق على الإصدار مع تحميل المشتري نسبة 1% من القيمة مقابل مصاريف ائتمان بخد أدنى 15 جنيه.

#### و- أتعاب مدير الاستثمار

تتحدد أتعاب مدير الاستثمار حسب إتفاق الصندوق مع مدير الاستثمار، ولكنها عادة ما تحسب كنسبة من أرباح أو فائض الصندوق وصافي أصوله معاً، وتعتبر أحد بنود مصروفات الصندوق ويمكن أن تسدد لمدير الاستثمار سنوياً إلا أنها عادة تسدد ربع سنوياً، أو كل ستة أشهر أو حسب الاتفاق.

#### ز- عمولات البنك

يحصل البنك الذي أنشأ صندوق الاستثمار على عمولة تعتبر أحد بنود مصروفات الصندوق - ويمكن أن تكون العمولة نسبة من صافي أصول الصندوق بالإضافة إلى نسبة أخرى من الزيادة في عائد الصندوق عن عائد أدون الخزائنة لأجل معين. ويمكن تسوية وسداد العمولة كل ثلاثة أو ستة شهور أو حسب لائحة النظام الأساسي للصندوق.

## رابعاً : أهم مشاكل هيكل الرقابة الداخلية فـى صناديق وشركات الاستثمار

بداية لا خلاف على أهداف ووسائل تقييم ومحددات جودة نظام الرقابة الداخلية فى صناديق وشركات الاستثمار عنه فى الوحدات الاقتصادية الأخرى. ولكن طبيعة عمليات وأهداف وتنظيم نشاط صناديق وشركات الاستثمار تتطلب تركيز مراجع الحسابات على عناصر ومفردات معينة تستلزم إجراءات رقابية خاصة. وعادة ترتبط مشاكل الرقابة الداخلية فى صناديق وشركات الاستثمار بما يلى :

### 1- توقيت تقييم هيكل الرقابة الداخلية

من المفضل أن يبدأ مراجع الحسابات فى تقييم هيكل الرقابة الداخلية مبكراً منذ بداية سنة المراجعة وذلك للأسباب التالية :

أ- أن عمليات تداول الأوراق المالية - خاصة المتداولة - فى سوق الأوراق المالية تتسم بالسرعة فى أحيان كثيرة فيفضل التحقق من ملاءمة إجراءات الرقابة الداخلية عليها مبكراً قدر الإمكان.

ب- أن تعليمات هيئة سوق المال وكذلك لائحة النظام الأساسى لصندوق وشركة الاستثمار تتطلب إعداد، والإفصاح عن قوائم، وتقارير مالية ربع ونصف سنوية للهيئة وحملة الوثائق والمساهمين، ولكى يتحقق منها المراجع يجب أن يكون قد أنجز مهمة تقييم نظام الرقابة الداخلية مبكراً قدر الإمكان.

ج- أن نشاط هذه الصناديق والشركات فى الأوراق المالية يجب أن يتم بدقة وكفاءة عالية لما للسعة المالية والإدارية من تأثير بالغ على مركز ال صندوق والشركة التنافسى فى سوق الاستثمار والمال مما يتطلب اهتمام الإدارة والمراجع على السواء باستمرارية التحقق من وإستيفاء نظام الرقابة الداخلية لمقومات الكفاءة والفعالية.



## 2- الإنابة في الإدارة والتسجيل للحسابي

من طبيعة صناديق وشركات الاستثمار أن تعهد بإدارة محفظة الأوراق المالية وتسجيل عمليات الأوراق المالية وإمساك الدفاتر إلى طرف آخر هو الوكيل أو الأمين أو مدير الاستثمار. وتتطلب الرقابة الداخلية في هذا الشأن ما يلي :

أ- أن يكون مدير أو وكيل الاستثمار مستوفياً الشروط والمواصفات القانونية حسب قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وتعليمات الهيئة.

ب- أن توجد إجراءات ونظم محددة لمتابعة إدارة الصندوق والشركة لمدى التزام مدير الاستثمار بقواعد وأسس التعامل بين الطرفين والمساءلة المحاسبية والمالية والقانونية.

ج- إذا كان إصدار واسترداد الوثائق في صناديق الاستثمار يتم عن طريق البنك منشئ الصندوق فإن شركات الاستثمار قد تعهد لأحد الوكلاء أو مديري الاستثمار بمهمة إصدار أسهمها وتداولها، والمحاسبة عنها واستردادها وفي جميع الأحوال يجب أن توجد إجراءات محددة للرقابة على هذه العمليات التي لا توجد في الوحدات الاقتصادية الأخرى.

## 3- محفظة الأوراق المالية

تعتبر إجراءات الرقابة الداخلية على الاستثمارات أهم إجراءات الرقابة على الإطلاق في صناديق وشركات الاستثمار، ولوجود رقابة داخلية فعالة في هذا الشأن :

أ- يجب مراعاة ضوابط الاستثمار في الأوراق المالية للشركة المصدرة ووثائق استثمار الصناديق الأخرى ونسبة هذا الاستثمار إلى إجمالي أموال الصندوق.

- ب- يجب أن يكون هناك سياسة محددة وإجراءات لمتابعة حركة الاستثمارات لدى وكيل استثمار شركة الاستثمار ومدير استثمار الصندوق وأن تكون السجلات وإجراءات مسكها وإجراءات الضبط الداخلي والحماية المادية للاستثمارات محل اهتمام مراجع الحسابات.
- ج- يجب الفصل بين سجلات الاستثمارات حسب نوع الورقة المالية من ناحية ومدى تداولها بالبورصة المحلية والأجنبية من ناحية أخرى.
- د- يجب أن تكون هناك إجراءات فعالة لتقييم ومراقبة أداء المحفظة استناداً إلى معايير أداء ورقابة مالية وإدارية متفق عليها مع مدير الاستثمار.
- هـ- يجب أن يكون لدى مدير الاستثمار نظاماً متطوراً للمراجعة الداخلية الحديثة تساعد على، وتهدف، تحقيق رقابة مالية والتصالبة على سجلات وحسابات ومحفظة الأوراق المالية.

### خامساً : الإجراءات الخاصة بمراجعة صناديق وشركات الاستثمار

لا خلاف على ضرورة إتباع مراجع الحسابات لإجراءات المراجعة المتعارف عليها لفحص والتحقق من عناصر المركز المالي وقائمة الدخل لصناديق وشركات الاستثمار إلا أن مفردات معينة تتطلب إتباع إجراءات خاصة في مراجعة صناديق وشركات الاستثمار أهمها ما يلي :

#### 1- حسابات الاستثمارات

عند فحص حساب الاستثمارات كأهم مفردة من مفردات الأصول في صناديق وشركات الاستثمار يجب أن يركز المراجع على إجراءات المراجعة الملائمة للتحقق من :

##### أ- ملكية الأوراق المالية

يجب أن تكون الأوراق المالية بالمحفظة مملوكة للشركة أو الصندوق وفقاً لمستندات الحصول عليها إما من خلال الاكتتاب فيها عند إصدارها أو من خلال شرائها من البورصة عن طريق أحد سماسرة الأوراق المالية، كما يمكن متابعة حركة النقدية وحساب وعمولة السمسار وقوائم تحديد صافي الأصول ربع سنوياً أو عند استرداد الوثائق وكذلك عمولة مدير الاستثمار لجمع الدليل على ملكية الأوراق المالية.

##### ب- الوجود المادي

يجب التحقق من الوجود المادي للأوراق المالية إما من خلال مصادقات من : وكيل الاستثمار، مدير الاستثمار، البنوك والسمسار، ومن خلال محاضر جرد هذه الأوراق بمعرفة حائزها وبحضور مندوب مراجع الحسابات.

وغنى القول أنه إذا اختلفت كمية الأوراق المالية الموجودة عن المملوكة يلزم إعداد مذكرة تسوية لتحديد الأوراق المملوكة في نهاية الفترة.

### ج- تقويم الأوراق المالية

يتم التحقق من صحة تقويم الأوراق المالية حسب نوعها وحسب ما إذا كانت مدرجة بسوق الأوراق المالية وما إذا كان يجري عليها تعامل مستمر أو في فترات متباعدة، وبحسب ما إذا كانت أوراق مالية محلية أو أجنبية.

وتقوم الأوراق المالية المتداولة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل. ويلزم التحقق أيضاً من حساب وتسوية مخصص هبوط أسعارها إذا كان سعر السوق أقل من التكلفة.

### د- دخل الاستثمارات

يتحقق المراجع من صحة حساب وتسجيل وتسوية دخل الاستثمارات وفقاً لمبدأ الاستحقاق. وفي حالة وجود توزيعات على استثمارات فسي أوراق مالية أجنبية يجب التحقق من صحة أسعار الصرف المستخدمة في تحديد ما يعادلها بالجنيه.

ويمكن للمراجع طلب مصادقات من طرف خارجي أجنبي أو محلي، مثل البنوك والشركات الموزعة. كما يجب التحقق من صحة وسلامة تحديد وحساب الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة على الاستثمارات.

### هـ- القيود على الاستثمار

يجب التحقق من مراعاة مدير الاستثمار ووكيل الشركة والسماسة لضوابط الاستثمار في الأوراق المالية كما حددتها هيئة سوق المال من ناحية وسياسة الصندوق في الشركة الاستثمارية من ناحية أخرى. ويمكن أن يرجع المراجع للتقارير الدورية لهيئة سوق المال ويفحص ردود الهيئة وتطبيقاتها وسجل القضايا المرفوعة على الصندوق ومدير الاستثمار في هذا الشأن.



## 2- حساب رأس المال ووثائق الاستثمار

يعتبر حساب رأسمال الأسهم في شركة الاستثمار وكذلك حساب وثائق الاستثمار في صناديق الاستثمار من الحسابات الهامة التي تتطلب اتباع الإجراءات التالية عند مراجعتها :

أ- التحقق من عدد الأسهم ووثائق الاستثمار القائمة في تاريخ إعداد الميزانية، والقوائم ربع ونصف السنوية.

ب- التحقق من صحة وسلامة التقارير الدورية المرسلة لأصحاب وثائق الاستثمار ومحتواها، خاصة عدد الوثائق وسعر إصدارها وعائدها والموزع منه ونصيبها من صافي أصول الصندوق في ذلك الوقت.

ج- فحص أرصدة العملاء والدائنين والسامرة المرتبطة ببيع أو شراء الأسهم ووثائق الاستثمار وقيمة المستحقات للشركة أو الصندوق أو المستحق عليها بسبب هذه العمليات.

د- فحص، والتحقق من، توزيعات الأسهم ووثائق الاستثمار وقيمتها وتاريخها وصحة تحديداتها ومعالجتها دفترياً ونسبتها إلى التوزيعات الفعلية والمستحقة على الاستثمارات.

هـ- فحص سجل المساهمين ووثائق الاستثمار الشخصي والعام ومقارنة أرصدة حسابات المساهمين وحملة الوثائق الشخصية مع رصيد حساب رأسمال الأسهم وحملة وثائق الاستثمار في تاريخ الميزانية.

و- فحص، والتحقق من، أسس وقواعد وطريقة حساب القيمة الاستردادية لوثائق الاستثمار المستردة ووثائق الاستثمار المباعة بدلاً من المستردة وصحة التوجيه والإفصاح المحاسبي في هذا الشأن. ويمكن أن يعتمد المراجع على مطابقة التقارير ربع السنوية لحملة الوثائق وسجل الوثائق في هذا الشأن.



### 3- أتعاب مدير الاستثمار

لأن إدارة محفظة الأوراق المالية وإمساك السجلات والدفاتر يعهد بها إلى مدير استثمار محترف مقابل أتعاب متفق عليها ينبغي أن يركز المراجع على :

- أ- فحص أسس الاتفاق مع مدير الاستثمار وأصل وصورة عقد الإدارة الموقع معه ويطلب منه المستندات المؤيدة لصحة قيامه بهذا النشاط.
- ب- التحقق من صحة حساب الأتعاب حسب الاتفاق السابق مع مدير الاستثمار وآية تعديلات في هذا الاتفاق والمستندات المؤيدة لها وتاريخ تعديل الاتفاق أن وجد.
- ج- التحقق من صحة التوجيه المحاسبي لأتعاب مدير الاستثمار والإفصاح عنها في القوائم المالية.

### 4- ضرائب الدخل

وفقاً لأحكام القوانين المنظمة لنشاط شركات وصناديق الاستثمار من ناحية وقانون الضريبة الموحدة 187 لسنة 93 يتحقق المراجع ما يلي :

- أ- أن صافي الدخل الخاضع للضريبة على أرباح شركات الأموال قد تحدد التزاماً بنصوص التشريع الضريبي.
- ب- أن الإعفاءات المقررة من الضريبة على أرباح شركات الأموال إن وجدت قد تم احتسابها بصورة صحيحة.
- ج- إن الإدارة قد كونت مخصص للضرائب المؤجلة وحملته على الربح عند إعداد قائمة الدخل على أن يسوى المخصص عند تسوية مبلغ الضريبة مع مصلحة الضرائب.

د- للتحقق من سداد الضريبة يتم فحص سجل الضرائب ومطابقته مع دفتر الصندوق والبنك، ويجب طلب شهادة من مصلحة الضرائب بالمسدد من تحت حساب الضريبة والمستحق على الشركة حتى تاريخ الميزانية.

هـ- إذا كانت هناك دعاوى مرفوعة على الشركة بشأن الضرائب المتنازع عليها يجب التحقق من هذا الأمر والإطلاع على وفحص ملف الضرائب تحت التسوية ويمكن طلب شهادة من الجهة القضائية في هذا الشأن. كما يجب عليه أن يتحقق مما إذا كانت الإدارة قد كونت مخصص لهذه الضرائب، وإن وجد يتحقق من صحة وسلامة التوجيه المحاسبي للمخصص والإفصاح عنه في القوائم المالية.

#### 5- الإفصاح المحاسبي الشامل

لا يكفي أن يتحقق المراجع من تشكيلة الإفصاح المالي المقتن وغير المقتن لصندوق وشركة الاستثمار ولكن عليه أن يتحقق كذلك من الآتي :

#### 1/5- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

يشمل التحقق من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية التحقق مما يلي:

أ- التحقق من أن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية تشتمل على وجه الخصوص على أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية وأي تغير فيها يؤثر على القوائم المالية حالياً أو مستقبلاً خاصة، الاستثمارات، المخزون، الأصول الثابتة وإهلاكاتها، المصروفات المرسلة، سياسة تحقق وثبات الإيراد، سياسات رسمة تكلفة الاقتراض، سياسة إثبات وترجمة العملات والأرصدة بالعلاقات الأجنبية ومعالجة ناتج إعادة التقييم.

ب- تحليل الإيرادات والمصروفات عن الفترة.

ج- رأس المال المرخص به والمدفوع والمصدر ونوع الأسهم والقيمة الاسمية للسهم.

د- تفاصيل وحركة الاحتياطات.

هـ- القروض وأعبائها.

و- الموقف الضريبي للشركة أو الصندوق.

ز- عدد أو حدود وثائق الاستثمارات والقيمة الاسمية للوثيقة وعدد الوثائق لحاملها إن وجدت

ح- أسلوب معاملة الأرباح الرأسمالية.

ط- طريقة التقويم الدورى لأصول الصندوق

2/5. أهم عناصر وتبويب قائمة المركز المالى

ينبغي أن يتحقق المراجع مما يلى . .

أ- ان الأصول مهبوبه حسب مفهوم السيولة النقدية.

ب- أن القائمة تحدد رأس المال العامل (أصول متداولة - إلتزامات متداولة)

ج- ان قائمة المركز المالى توضح إجمالى الاستثمار وكيفية تمويله ( حقوق المساهمين + الإلتزامات طويلة الأجل )

د- أن القائمة توضح إجمالى تمويل رأس المال العامل والأصول طويلة الأجل

هـ- اذا ظهرت الاستثمارات المتداولة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل يجب الإفصاح عن سعر السوق السائد فى تاريخ التقويم وإعداد الميزانية.

3/5 قائمة الدخل

يجب التحقق من أن قائمة الدخل توضح الآتى :

أ- صافى ربح أو خسارة النشاط، ويساوى إيرادات النشاط ناقصاً المصروفات الوظيفية.

ب- إيرادات النشاط وتشمل، عائد الاستثمار فى الأوراق المالية وأرباح بيع أوراق مالية والزيادة القطية فى القيمة السوقية للأوراق المالية.

ج- المصروفات الوظيفية وتشمل مصاريف التسويق، مصاريف إدارية وعمومية، مصاريف التمويل، والنقص القطى فى القيمة السوقية للأوراق المالية والمخصصات بصورة مفصلة.

د- أن صافى الدخل قبل ضريبة الدخل = صافى ربح أو خسارة النشاط + فوائد بنكية وأرباح فروق عملة وإيرادات غير عادية - مصروفات غير عادية.

هـ- إذا كانت الشركة، أو الصندوق، خاضعة للضريبة على الدخل يتحدد صافى ربح أو خسارة العام بعد خصم ضريبة الدخل.

#### 4/5- قائمة التدفقات النقدية

تتطلب معايير المحاسبة المصرية أن تعد صناديق وشركات الاستثمار قائمة بالتدفقات النقدية.

## ساسا تقارير مراجع حسابات صناديق وشركات الاستثمار

لا يختلف تقرير مراجع حسابات صندوق الاستثمار عن القوائم المالية السنوية للصندوق عن تقريره بشأن القوائم المالية السنوية لشركة الاستثمار. سواء كان برأى نظيف أو غير نظيف، سوى فيمن يوجه له التقرير حيث يقدم في الحالة الأولى لحملة وثائق الاستثمار والبنك أو شركة التأمين بينما يقدم في الحالة الثانية لمساهمي شركة الاستثمار أما بخصوص صناديق الاستثمار فسوف يعد مراجع الحسابات تقريراً موجهاً لهيئة سوق المال عن نشاط الصندوق كل ثلاثة شهور وكل ستة شهور وتقرير عن كشف ربع سنوي لحملة الوثائق وسوف نعرض لكل من هذه التقارير على حدة من خلال النقاط التالية .

تقرير المراجع برأى نظيف عن القوائم المالية السنوية لصندوق الاستثمار

- بدائل رأى مراجع الحسابات في القوائم المالية السنوية لصندوق الاستثمار .

### 1- تقرير المراجع برأى نظيف عن القوائم المالية السنوية لصندوق الاستثمار

وفقاً لمعيار المراجعة رقم 58 لسنة 1988 الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA يظهر التقرير النمطي المختصر برأى نظيف مكوناً من ثلاث فقرات .

وكمثال افترض أن مراجع الحسابات قد قام بمراجعة حسابات صندوق البنك الوطني للاستثمار عن السنة المالية المنتهية في 2003/12/31. وأنه قد جمع الأدلة الكافية الملائمة على صدق وعدالة القوائم المالية للصندوق وقدم تقريره خلال الربع الأول من عام 2004 كتعليمات هيئة سوق المال وبالتحديد يوم 2004/2/6 في هذه الحالة سيظهر التقرير كالتالي :



### تقرير مراجع الحسابات المستقل

السادة / .....

السادة / .....

" لقد راجعنا الميزانية المرفقة لصندوق استثمار البنك الوطنى المعهدة فى 2003/12/31، وكذلك قوائم الدخل والتدفقات النقدية والإيضاحات المتممة لهذه القوائم عن نفس السنة وتعتبر إدارة الصندوق مسئولة مسئولية كاملة عن القوائم المذكورة وملحقاتها وتتحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى فى هذه القوائم وملحقاتها استناداً إلى مراجعتنا لها "

" لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وتتطلب منا هذه المعايير أن نخطط وننفذ المراجعة للوصول إلى تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت القوائم المالية للصندوق وملحقاتها خالية من التحريف الجوهرى ولقد اشتملت مراجعتنا على عمل فحص اختبارى للأدلة المؤيدة لكل المبالغ والإفصاحات التى احتوت عليها القوائم المالية وملحقاتها كما اشتملت مراجعتنا على تحديد المبادئ المحاسبية وقواعد وأسس المحاسبة عن عمليات الصندوق والتى تفرضها طبيعة النشاط وتعليمات هيئة سوق المال والقوانين واللوائح المنظمه لعمل الصندوق. واشتملت مراجعتنا على تقييم الإفصاح الشامل للصندوق. وكل إجراءات المراجعة الأخرى التى رأيناها ضرورية فى مثل هذه الظروف

" وفى رأينا أن القوائم المالية المذكورة أعلاه تعبر بعدالة، فى كل الأمور الجوهرية، عن المركز المالى لصندوق استثمار البنك الوطنى فى 2003/12/31 ونتائج أعماله والتدفقات النقدية عن السنة المنتهية فى ذلك التاريخ والقوانين واللوائح المنظمة لعمل الصندوق وتعليمات هيئة سوق المال وفى رأينا أيضاً أن المعلومات والإيضاحات المتممة للقوائم المالية للصندوق قد أعدت بعدالة فى علاقتها بالقوائم المالية للصندوق

مراقب الحسابات

2004/2/6

التوقيع

## 2- بدائل رأى مراجع الحسابات فى القوائم المالية السنوية لصندوق الاستثمار

لا تختلف بدائل الرأى أمام مراجع الحسابات عنها فى حالة مراجعة حسابات الوحدات الاقتصادية الأخرى فىمكن إبداء رأى متحفظ أو معاكس أو يمتنع المراجع عن إبداء الرأى للمرة حسب ما يواجهه من قيود على الفحص وإتباع إجراءات المراجعة المتعارف عليها وجمع وتقييم الأدلة الكافية والملائمة. ويهمنى هنا حالة الرأى المتحفظ لأنها الحالة التالية للرأى النظيف باعتبار أن إبداء رأى معاكس أو الامتناع عن إبداء الرأى سيعيد مقدمة ضرورية لتصفية الصندوق؛ لأن مجرد التحفظ فى الرأى سيدفع هيئة سوق المال على وجه الخصوص للتدخل لإلزام الإدارة بتصحيح الأوضاع. وكمثال .

افترض فى المثال السابق أن مراقبى حسابات صندوق البنك الوطنى توصلوا من فحصهما لحسابات الصندوق إلى ما يلى :

أ- أن 20% من استثمارات الأوراق المالية لم يجرى عليها تعامل منذ 2003/10/10 وحتى تاريخ الميزانية فى 2003/12/31، وكانت قيمتها فى 2003/10/10 تبلغ مليون جنيه، ولأغراض إعداد الميزانية حدد مدير الاستثمار قيمة هذه الأوراق بمبلغ 800000 جنيه، والمفروض أن تقوم بأقل من سعر السوق، بما لا يجاوز 10% أى بمبلغ 900000 جنيه.

ب- أن 1% من استثمارات الأوراق المالية كان فى بورصة نيويورك واستخدم مدير الاستثمار سعر صرف 6.25 جنيه لتحديد قيمة الأوراق المالية المعادلة بالجنيه علماً بأن سعر السوق المصرفية 6.38 جنيه، مما أدى إلى تخفيض قيمة الاستثمارات فى الميزانية فى 2003/12/31 بمبلغ 13000 جنيه. فى هذه الحالة يبدى المراجع رأياً متحفظاً خاصة إذا كان يرى - حسب حكمه الشخصى والأهمية النسبية للخطأ - أن الوضع لا يبرر إبداء زأى معاكس. عندئذ يجب أن تضاف للتقرير فقرة رابعة سابقة لفقرة الرأى وتسمى فقرة توضيحية ستكون كالتالى :

" ولقد اتضح لنا عند فحصنا لحساب الاستثمارات أن لدى الصندوق أوراق مالية مقيدة ببورصة إسكندرية توارى 20% من إجمالي الاستثمارات ورغم أنه لم يجرى عليها تعامل منذ أكثر من شهر فقد قومت بأخر قيمة لها بعد خصم 20% | 1000000 جنيه (  $100000 \times 20\%$  ) وطبقاً لتعليمات هيئة سوق المال وقواعد المحاسبة الخاصة بالصندوق كان يجب تقويمها بأخر سعر محدد وبعد خصم 10% على الأكثر | 1000000 (  $1000000 \times 10\%$  ) | وترتب على ذلك تخفيض أصول الصندوق وأرباحه بمبلغ 100000 جنيه. كما إتضح لنا كذلك أن مدير الاستثمار لم يلتزم بأسعار السوق المصرفية عند تحديد القيمة المعادلة بالجنيه للأوراق المالية المستثمرة بالخارج مما أدى إلى نقص أصول وأرباح الصندوق بمبلغ 1300 جنيه

وأما فقرة الرأي فسوف تبدأ كالتالي

" وفي رأينا أنه فيما عدا الآثار المترتبة على عدم صحة تقويم الاستثمارات المشار إليها في الفقرة السابقة فإن القوائم المالية المذكورة ....."

**أسئلة وحالات الفصل الخامس**

**والإجابة عليها**





## السؤال الأول :

فيما يلي أرصدة صندوق بنك الدقهلية للاستثمار في 2003/10/31:

200000 نقدية بالخرينة، 200000 مبانى، 15000 مخصص إهلاك مبانى،  
300000 حسابات جارية مدينة بالبنوك، 100000 ودائع لأجل بالبنوك، 120000  
سندات حكومية، 400000 أسهم محلية، 200000 أسهم أجنبية، 150000 صكوك  
تمويل، 200000 وثائق استثمار صلاحي أخرى، 100000 عملاء، 10000  
مخصص ديون مشكوك فيها، 15000 جارى مدينة مدير الاستثمار، 50000  
تأمينات لدى هيئة سوق المال، 50000 دائنوا توريدات، 90000 بنوك وحسابات  
دائنة، 10000 مخصص تعويضات، 10000 مصاريف تأسيس، 10000 أثاث،  
8000 مخصص إهلاك أثاث، 180000 أرباح الفترة، 1482000 وثائق استثمار  
اسمية ولحاملها، 150000 احتياطات، 50000 أرباح محتجزة، 100000 قروض.

بافتراض أنك والمحاسب سامح مراقبى حسابات الصندوق وإتضح

لكما من الفحص ما يلى :

1- القيمة الاسمية لوثيقة الاستثمار 100 جنيه وتريد إدارة الصندوق إصدار  
180 وثيقة جديدة يوم 11/2. علما بأن آخر يوم عمل مصرفى كان  
2003/10/31 وكان يوم 11/1 عطلة للبنوك.

2- افترض أن الأوراق المالية مقومة بسعر السوق 870000 جنيه فى حين  
تبلغ تكلفة هذه الأوراق 900000 جنيه ومن سياسة الصندوق تقويم  
الأوراق المالية المتداولة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل.

3- أن مدير استثمار الصندوق قدم لك الميزانية فى صورتها النمطية كما فى  
الوحدات الاقتصادية الأخرى بحيث تظهر الأصول الثابتة أولاً ثم الأصول  
المتداولة، بينما تظهر حقوق الملكية أولاً ثم الالتزامات قصيرة الأجل  
فظويلة الأجل.

## والمطلوب :

1- قم بإعداد قائمة المركز المالي للصندوق في 2003/10/31 وفقاً لمتطلبات الإفصاح الملزم.

2- حدد عدد الوثائق في 2003/11/2 وسعر إصدار الوثيقة الجديدة وما هي إجراءات التحقق من هذه الوثائق الجديدة.

3- ناقش باختصار مشاكل الرقابة الداخلية وإجراءاتها على الأوراق المالية.

## إجابة السؤال الأول :

1- قائمة المركز المالي للصندوق في 10/31 حسب القسائم 95 لسنة 92 ولائحته التنفيذية :

الأصول المتداولة		
<u>نقدية بالخزينة والبنوك</u>		
نقدية بالخزينة	200000	
حسابات جارية بالبنوك	300000	
ودائع لأجل بالبنوك	100000	
مجموع النقدية والأرصدة بالبنوك		600000
<u>استثمارات متداولة في أوراق مالية</u>		
أوراق حكومية مضمونة	120000	
أسهم محلية	400000	
أسهم أجنبية	200000	
سكوك تمويل	150000	
سندات	---	
وثائق استثمار صناعي أخرى	200000	
مجموع الاستثمارات المتداولة في أوراق مالية		1070000
<u>المدينون وأرصدة مدينة</u>		
مدينون وعملاء	100000	
بطرحة		
مخصص ديون مشكوك فيها	(10000)	
		90000
جاري مدير الاستثمار		15000
حسابات مدينة لأعضاء مجلس الإدارة		---
تأمينات لدى هيئة سوق المال		50000
حسابات مدينة أخرى		---
		155000
مجموع الأصول المتداولة		1825000

**يُطرح:**

**الالتزامات متداولة**

بدونك وحسابات دائنة	90000	
دائنة التوزيعات	50000	
جاري مدير الاستثمار		
حسابات دائنة لأعضاء مجلس الإدارة	----	
حسابات دائنة متنوعة		
مخصصات بخلاف الإهلاك تعويضات	10000	
مجموع الالتزامات المتداولة		(150000)
رأس المال العامل		1675000

**الأصول طويلة الأجل**

استثمارات طويلة الأجل		
مصرفيات مؤجلة (صافي) م. تأسيس		10000
مباني	200000	

**يُطرح:**

مخصص الإهلاك	(15000)	
		185000

كاش 100000

**يُطرح:**

مخصص الإهلاك	(8000)	
		92000

إجمالي الأصول طويلة الأجل 287000

إجمالي الاستثمار ويتم تمويله كالتالي 1962000

**حقوق الملاك**

إحتياطيات	150000	
أرباح محتجزة	50000	
أرباح العام	180000	
وثائق اسميه وإحتياطها	1482000	
		1862000

**إلتزامات طويلة الأجل**

قروض 100000

إجمالي تمويل رأس المال العامل والأصول طويلة الأجل 1962000

2- عند إصدار وثائق جديدة تتحدد قيمة الوثيقة على أساس صافي قيمة أصول الصندوق في آخر يوم عمل مصرفي من الأسبوع السابق في مصر. وبافتراض أن أرصدة الميزانية في 2003/12/31 هي أرصدة آخر يوم عمل مصرفي :

$$\bullet \text{ صافي الأصول} = 1962000 - 100000 \text{ قروض طويلة الأجل} \\ = 1862000$$

$$\bullet \text{ عدد الوثائق في } 2003/10/31 = 1482000 \div 100 = 14820 \text{ وثيقة}$$

$$\bullet \text{ قيمة الوثيقة حسب صافي الأصول في } 10/31$$

$$\bullet = 1862000 \div 14820 = 125.64 \text{ جنيه}$$

ويتم التحقق من إصدار وثائق جديدة كالتالي :

أ- يتم التحقق من صحة حساب قيمة صافي أصول الصندوق.

ب- يتم معرفة آخر يوم عمل مصرفي في الأسبوع السابق على إصدار الوثائق الجديدة وأنه هو اليوم الذي تم حساب قيمة صافي الأصول فيه.

ج- يتم فحص طلبات الاكتتاب في الوثائق الجديدة وما إذا كانت وثائق لحاملها.

د- يتم التحقق من تسجيل القيمة الاستردادية للوثائق بالدفاتر.

2- يتطلب القانون 95 لسنة 92 ولائحته التنفيذية أن يتم الإفصاح عن تكلفة الاستثمارات المتداولة في الأوراق المالية إذا قومت بالتكلفة أو السوق أيهما أقل في الميزانية ويجب أن يكون الإفصاح كالتالي :

استثمارات في أوراق مالية

900000  
بالتكلفة

يطرح :

مخصص هيوط أسعار أوراق مالية

30000

القيمة السوقية للاستثمارات في أوراق مالية

870000

## مشاكل الرقابة الداخلية على الأوراق المالية

- أ- يجب ألا تتجاوز استثمارات الصندوق في الأوراق المالية للشركة المصدرة لها عن الحدود القانونية التي تشترطها الهيئة العامة لسوق المال.
- ب- يجب أن يمسك مدير الاستثمار سجلات كافية للاستثمارات في الأوراق المالية حسب نوعها والشركة أو الجهة المصدرة لها.
- ج- يجب مراعاة إجراءات الضبط الداخلي وحماية محفظة الأوراق المالية.
- د- يجب تخصيص أفراد مسئولين عن كل سجل من سجلات الأوراق المالية المحلية أو الأجنبية





## الفصل السادس

---

مراجعة حسابات شركات

المسيرة في الأوراق المالية



## الفصل السادس

### مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية

#### مقدمة :

شركات السمسرة في الأوراق المالية هي شركات مساهمة أو توصية بالأسهم تقوم بمباشرة عمليات تداول الأوراق المالية بالبورصة من خلال ممثل لها هو السمسار.

والسمسار هو ممثل شركة السمسرة في الأوراق المالية بالبورصة وهو شخص مؤهل ومدرب ومحترف ومرخص له بمزاولة مهنة الوساطة بين بائعة الأوراق المالية ومشتريها بالبورصة سواء كانت أسهم أو سندات أو صكوك تمويل أو أي شكل آخر من أشكال الأوراق والحقوق المالية المعروفة. وتمثل عمولة السمسار عن عمليات الوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية أهم بنود إيرادات شركة السمسرة في الأوراق المالية على الإطلاق، كما تمثل حسابات عملاء السمسار والأوراق المالية والنقدية بالبنوك والخزينة أهم أصول الشركة، بينما تمثل حسابات الدائنين (العلاء) أهم بنود التزامات شركة السمسرة في الأوراق المالية.

ووفقاً لمتطلبات قوانين الشركات وسوق رأس المال تلتزم الشركة بإعداد مجموعة من القوائم المالية يتم فحصها ومراجعتها بواسطة مراجع حسابات مستقل تعينه الجمعية العمومية لشركة السمسرة في الأوراق المالية.

ولا تزيد مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية عن كونها حالة خاصة من المراجعة المالية الخارجية للحسابات وإن كان لها بعض الخصائص المميزة لها، خاصة من حيث المبادئ المحاسبية وإجراءات

الرقابة الداخلية وإجراءات المراجعة الخاصة ومحتوى تقرير مراجع الحسابات. وسوف نتناول في الصفحات التالية لهذا الموضوع من خلال النقاط الرئيسية التالية<sup>(1)</sup> :

- أولاً : ماهية مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية.
- ثانياً : استكشاف بيئة مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية.
- ثالثاً : أهمية قواعد المحاسبة الخاصة بشركات السمسرة في الأوراق المالية لمراجع الحسابات.
- رابعاً : أهم مشاكل الرقابة الداخلية في شركات السمسرة في الأوراق المالية.
- خامساً : الإجراءات الخاصة بمراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية.
- سادساً : تقرير مراجع حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية.

---

(1) Martin A. Miller and L.P. Bailey. "Audits of Brokers and Dealers in Securities". In *GAAS GUIDE* (N.Y. Harourt Brace Jovanovich, 1986 ).

- د. عبد الوهاب نصر "خدمات مراقب الحسابات لسوق المال"، مرجع سابق.



## أولاً : ماهية مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية

تتشابه مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية مع المراجعة المالية الخارجية فى كثير من الأمور وتختلف عنها فى بعض الأمور الأخرى نوضحها فيما يلى :

### 1- مفهوم المراجعة

لا يختلف مفهوم مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية عن مفهوم المراجعة المالية الخارجية، فهى عملية منظمة للتجميع والتقييم الموضوعى للأدلة الخاصة بالنتائج أو المزاعم التى تتضمنها القوائم المالية لشركة السمسرة للتحقق من مدى تمشى هذه النتائج مع ملا من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً من ناحية، وقواعد وأسس المحاسبة الخاصة بنشاط السمسرة فى الأوراق المالية من ناحية أخرى، وتوصل نتلج هذا التقييم لأصحاب المصلحة فى شركة السمسرة، خاصة الملك والبورصة. ويتضح أن الاختلاف الوحيد فى هذا المفهوم عن مفهوم المراجعة المالية الخارجية التقليدية يكمن فى أن قواعد المحاسبة الخاصة بنشاط السمسرة يجب أن تؤخذ فى الحسبان مثلها مثل المبادئ المحاسبية، عند تحديد مدى صدق القوائم المالية للشركة.

### 2- مستويات المراجعة

يجب أن تتم مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية فى ظل التزام كامل بمعايير أو مستويات المراجعة العشر المتعارف عليها مع مراعاة ما يلى :

- أ- أنه من المفضل أن يكون مراجع الحسابات ذا خبرة ومعرفة متخصصة بطبيعة نشاط شركات السمسرة فى الأوراق المالية وقواعد وأسس المحاسبة الخاصة بهذا النشاط وعلاقة الشركة بالجهات المنوطة بتنظيم نشاط سوق رأس المال على وجه الخصوص.

ب- أن نظام وإجراءات الرقابة الداخلية على عمليات شركات السمسرة قد تختلف بالنسبة لبعض العمليات والحسابات مثل الأوراق المالية والسماسرة والوسطاء الزملاء والحسابات المعقدة، بالمقارنة بما جرى عليه العمل في المراجعة المالية الخارجية بصفة عامة.

ج- أن لغة ومحتوى تقرير المراجع عن مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية يجب أن تعكس طبيعة وأهداف الفحص دون أدنى خروج على معايير التقرير الأربعة المعمول بها في المراجعة المالية الخارجية المعروفة.

### 3- تعيين وعزل المراجع

وفقاً للقانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية فإن شركات السمسرة في الأوراق المالية هي شركات مساهمة أو توصية بالأسهم، ولذلك فإن الجمعية العمومية هي وحدها صاحبة الحق في تعيين وعزل مراجع الحسابات وتحديد أتعابه تماماً مثل الوضع في مراجعة حسابات الشركات المساهمة في ظل القانون 159 لسنة 1981.

### 4- أهداف المراجعة

لا تختلف أهداف مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية عن أهداف المراجعة الخارجية العادية وهي :

أ- أن يبدي مراجع الحسابات رأياً فنياً محايداً بشأن مدى صدق وعدالة القوائم المالية في التعبير عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والأرباح والمحجوزة والتغيرات في المركز المالي للشركة.

ب- تسهيل رقابة أصحاب المصلحة في الشركة خاصة الملاك والبورصة على إدارة شركة السمسرة كوكيل عنهم.

ج- التحقق من، وإضفاء الصديق على، إفصاح الإدارة كوكيل إلى أصحاب المصلحة في الشركة كأصلاء، خاصة الملاك.

د- إبداء الرأي في مدى صدق وعدالة القوائم المالية الخاصة بطبيعة نشاط شركات السمسرة في الأوراق المالية، وهي قائمة التغيرات في حقوق الملاك وقائمة التغيرات في حقوق الدائنين، وأي ملخصات وملحقات أخرى عما، أعدت هذه القوائم والملخصات من أجله، ووفقاً لأسس وقواعد المحاسبة الخاصة بنشاط الشركة.

#### 5- مجال ونطاق المراجعة

يعتبر مجال مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية أوسع من مجال مراجعة الحسابات بصفة عامة، لأن مجال مراجعة الحسابات بصفة عامة يشمل الآن الإفصاح المحاسبي بمعناه الواسع وهو قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغير في المركز المالي وقائمة الأرباح المحجوزة وقائمة التدفقات النقدية، أما مجال مراجعة حسابات شركات السمسرة فيشمل، بالإضافة إلى ذلك، قائمة التغير في حقوق الملاك وقائمة التغير في حقوق الدائنين وأي جداول أو ملخصات تفرضها التشريعات والإجراءات المنظمة للعمل، خاصة من جانب البورصة.

#### 6- إطار تخطيط وتنفيذ المراجعة

لا يختلف إطار تخطيط وتنفيذ مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية عن الإطار العام لتخطيط وتنفيذ المراجعة المالية الخارجية بصفة عامة، ووفقاً لمدخل خطر المراجعة ومفهوم الأهمية النسبية يتكون إطار تخطيط وتنفيذ مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية من الخطوات التالية :

## 1/6- استكشاف بيئة المراجعة

يجب على مراجع حسابات شركة السمسرة أن يستكشف بيئة الفحص طبيعة نشاط الشركة وعلاقتها ببورصة الأوراق المالية والمتعاملين في هذه السوق، تشكيل مجلس إدارة الشركة والسماسرة الممثلين لها في تنفيذ عمليات الوساطة، الخريطة التنظيمية للشركة، هيكل الحسابات وطبيعة النظام المحاسبي للشركة، أهم عناصر القوائم المالية للشركة، والتوزيع الجغرافي لنشاط الشركة بين بورصتي القاهرة والإسكندرية. ومن أهم إجراءات المراجع في هذه المرحلة ما يلي

- أ- الاستفسار من المسؤولين بالمركز الرئيسي عن الأمور السابقة وغيرها.
- ب- الاستطلاع والفحص الميداني لبعض المستندات، مثل النظام الأساسي والخريطة التنظيمية وصور بعض القوائم والحسابات المالية.
- ج- الملاحظة المباشرة لعمليات ومستندات وإجراءات معينة، مثل مستندات وإجراءات الوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية.
- د- استشارة بعض ذوي الاهتمام الخاص بنشاط السمسرة والوساطة في الأوراق المالية، مثل مسئولى شركات وصناديق ومديرى الاستثمار

## 2/6- تقدير خطر الأعمال وخطر المراجعة

وفقاً لمدخل ومفاهيم خطر المراجعة يجب أن يخطط مراجع حسابات شركة السمسرة في الأوراق المالية عملية المراجعة بما يخفض احتمال فشله في تعديل الرأي في القوائم المالية التي تحتوى على تحريف جوهري في صورة أخطاء غير متعمدة. وفي هذا الشأن يجب أن يقوم مراجع حسابات شركة السمسرة بالإجراءات التالية :



أ- أن يحدد مجالات وعناصر الفحص التي من المتوقع أن تجرى عليها العديد من التسويات والعمليات الحسابية فتكون عرضة لحدوث الكثير من الأخطاء. ومن أهم هذه المفردات حساب إيرادات العمولة، حساب الأوراق المالية، حساب العملاء، وحساب الدائنين، وحساب الزملاء من الوسطاء والسماسرة الآخرين.

ب- أن يقدر درجة الخطر المرتبطة بهذه المفردات، أي الخطر المتسارم، مستخدماً خبرته بنشاط السمسرة في الأوراق المالية، حتى يخطط عملية المراجعة بما يمكنه من توجيه جهوده وجهود مساعديه بدرجة أكبر نحو فحص هذه المفردات.

ج- أن يقدر مستوى خطر الأعمال الناتج من تأثير شركة السمسرة بالمتغيرات البيئية وعلاقاتها بأطراف التعامل معها مثل السماسرة والوسطاء الآخرين والراغبين في بيع وشراء الأوراق المالية والبورصة.

د- أن يرجع في تقديره لخطر المراجعة إلى المراجع السابق لشركة السمسرة لتحديد أسباب عزله إن حدث، والأمور التي تمس سمعة الإدارة، والمبادئ والمعالجات والقواعد المحاسبية التي كانت محل خلاف بينهما، والتدخلات الخارجية في أمور الشركة إن وجدت ومصدرها.

### 3/6- التقدير الأولي للأهمية النسبية

تتطلب مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية أن يحدد المراجع مفردات الفحص الهامة نسبياً والتي إذا حدث تحريف جوهري فيها لم يكتشفه المراجع فإنه سيخل بإمكانية اعتماد مستخدمي القوائم المالية للشركة، خاصة الملاك والبورصة، على هذه القوائم وعلى تقرير



مراجع الحسابات. وعندما يضع مراجع الحسابات تقديرات أولية للأهمية النسبية لمفردات الفحص فإنها ستساعده في :

- أ- إعداد خطة وبرنامج المراجعة.
- ب- تحديد معدلات الخطأ المقبولة من وجهة نظره ووفقاً لحكمه الشخصي عند تخطيط عينات الفحص لأغراض أداء الاختبارات الجوهرية للتفاصيل.
- ج- فهم وتحديد مدى أهمية وكيفية مواجهة الشركة للقضايا المرفوعة عليها من الغير.
- د- تخطيط وتخصيص معاونيه على مجالات ومفردات الفحص.
- هـ- ترشيد عائدته من عملية المراجعة ككل في ظل استخدام مدخل خطر المراجعة.

#### 4/6- تقييم هيكل الرقابة الداخلية

لأغراض تخطيط عملية مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية يستخدم مراجع الحسابات خرائط التدفق وقائمة استقصاء الرقابة الداخلية بصفة خاصة لتقييم كلا من :

- أ- بيئة الرقابة. وتشمل مجموعة العوامل التي تزيد فعالية سياسات وإجراءات الرقابة بشركة السمسرة في الأوراق المالية. ومن أهم هذه العوامل ما يلي :

- فلسفة وأسلوب عمل إدارة الشركة.
- الهيكل التنظيمي للشركة.
- نظام عمل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه خاصة لجنة المراجعة

- أساليب تحديد السلطة والمسئولية في كل المستويات التنظيمية للشركة وفروعها.
- أساليب الإدارة في ممارسة الرقابة لأغراض تقييم ومراقبة الأداء في كل أقسام وفروع الشركة.
- أهداف ونظام عمل إدارة المراجعة الداخلية ودرجة الاستقلال التنظيمي لها، وما إذا كانت تتبع مجلس الإدارة مباشرة أم لا، حسبما تقضى متطلبات المراجعة الداخلية الحديثة.
- سياسات الأفراد ونظم تعيينهم وتدريبهم على نشاط الشركة المنخصص في الأوراق المالية.
- نظام تعيين وتدريب السماسرة وتعلمهم بصورة مستمرة واستيفاء المتطلبات التشريعية في هذا الشأن.
- المؤثرات الخارجية البيئية التي تؤثر في عمليات الوساطة التي يقوم بها سماسرة الشركة، مثل تعليمات هيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية والتشريعات الضريبية.
- ب- النظام المحاسبي ويتكون من الطرق والسجلات والقواعد والإجراءات المستخدمة في حصر وتحديد وتحليل وتلخيص وتصنيف وتسجيل والتقرير عن عمليات الشركة والمساءلة عن أصولها، خاصة الأوراق المالية والعلاء، وإلتزاماتها خاصة بالذاتين من العلاء، ويتحقق مراجع الحسابات من أن النظام المحاسبي لشركة السمسرة يراعى إلى الطرق والأسس المحاسبية التي يقوم عليها أنها تساعد في :
  - تحديد وتسجيل العمليات والأحداث الاقتصادية المتصلة والصحيحة.
  - وصف عمليات الشركة وصفا ودقيقا وحظيا بما يسمح بعمل تصنيف سليم للعمليات لأغراض إعداد القوائم المالية.

- قياس قيمة العمليات قياساً دقيقاً يسمح بتسجيلها مالياً بصورة سليمة لأغراض إعداد قوائم مالية صحيحة.
- تحديد الفترة المحاسبية التي تحدث فيها العمليات بما يسمح بتسجيل العمليات في الفترة المحاسبية الملائمة.
- الإفصاح السليم عن العمليات والأحداث الخاصة بالشركة.
- عدم الخروج على المتطلبات التشريعية التي حددها قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية عند قياس والإفصاح عن عمليات الشركة.
- إعداد القوائم المالية وكذا الملخصات والإيضاحات المتممة لها حسبما تقضى المتطلبات التشريعية في هذا الشأن وحسبما تقضى قواعد وأسس المحاسبة الخاصة بنشاط السمسرة في الأوراق المالية.
- ج- إجراءات الرقابة: تعتبر إجراءات الرقابة هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تتكامل مع بيئة الرقابة والنظام المحاسبي لشركة السمسرة في الأوراق المالية وتستهدف الإدارة من ورائها كلها الوصول إلى ضمان معقول لتحقيق شركة السمسرة لأهدافها. وتطبق إجراءات الرقابة في كافة المستويات التنظيمية لشركة السمسرة وفروعها بهدف تحقيق ما يلي :
- الاعتماد الصحيح والرسمي لكافة عمليات وأنشطة الشركة.
- الفصل بين المهام والواجبات ما يحد من، أو يمنع، فرصة حدوث الأخطاء والتلاعبات الإدارية.
- تصميم واستخدام وثائق وسجلات ملائمة لضمان صحة وملائمة وتسجيل العمليات والأحداث، مثال ذلك إعداد سجل شخصي لكل عميل من عملاء السمسرة ولكل زميل من السمسرة والوسطاء الآخرين.

- وجود إجراءات ملائمة لحماية وحيازة واستخدام الأصول والسجلات، خاصة الأوراق المالية وبرامج الحاسب الآلى وسجلات العملاء والزملاء والعقولة.

- الفحص المستقل والمقارنات والتقييم الصحيح والتسويات السنوية لأهم الحسابات والأرصدة والمستندات، خاصة حسابات العملاء المدينة والدائنة.

- الفحص التحليلي للحسابات والعمليات المرتبطة ببعضهما البعض لمتابعة إتجاه وقوة العلاقة بينها، مثل إيراد العقولة وحجم وقيمة عمليات الوساطة فى بيع وشراء الأوراق المالية، وحركة رصيد كبار العملاء وإيراد العقولة من كل منهم على حدة، وحجم ونوع العمليات التى قام بها سماسرة الشركة وإجمالى حجم ونوع عمليات البورصة بصفة إجمالية من ناحية ولكل ورقة مالية وكل شركة مصدرة للأوراق المالية من ناحية أخرى. ويمكن استخدام تحليل النسب المالية والسلاسل الزمنية والانحدار فى هذا الشأن.

- المتابعة الدورية السريعة لرد فعل البورصة وهينة سوق رأس المال تجاه تصرفات سماسرة الشركة والتزامهم بقواعد وأداب تنفيذ العمليات نيابة عن العملاء راغبى البيع أو شراء الأوراق المالية عن طريق سماسرة الشركة.

- المتابعة الدورية لمدى الالتزام بالتشريعات والقرارات الاقتصادية والمالية المؤثرة فى سوق رأس المال وشركة السمسرة مثل الإجراءات المنظمةة لزيارة رقابة البورصة على عمليات التداول، وتطوير أسس وقواعد حساب العقولة والتفاوض عليها، وعلاقة السماسرة بمديرى وصناديق الاستثمار.



## 5/6- إعداد الخطة العامة للمراجعة

يتم تقييم مراجع الحسابات لهيكل الرقابة الداخلية بشركة السمسرة  
بمرحلتين هما :

أ- مرحلة التقييم الأولى : وفيها يسعى المراجع إلى فهم هيكل الرقابة  
الداخلية وخاصة تدفق العمليات خلال النظام المحاسبي للشركة، وإذا  
كان النظام يعتمد على الحاسب الآلي ما مدى استخدام الحاسب فعلاً في  
هذا الشأن. وإذا توصل المراجع من مرحلة التقييم الأولى إلى عدم  
إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية فلن يكمل التقييم لهذا  
الهيكل، وينتقل إلى وضع خطة المراجعة مركزاً على أداء الاختبارات  
الجوهرية في ظل هيكل ضعيف للرقابة الداخلية لدى الشركة.

ب- مرحلة استكمال التقييم : ويقوم المراجع بهذه المرحلة إذا انتهى من  
مرحلة التقييم الأولى لهيكل الرقابة الداخلية بإمكانية الاعتماد عليه،  
حيث يكمل تقييمه للرقابة الداخلية مركزاً بقدر أكبر على الرقابة  
المحاسبية الداخلية أخذاً في الاعتبار ما يلي :

- تحديد أنواع الأخطاء والتلاعب الإداري التي يمكن حدوثها.  
- تحديد إجراءات الرقابة المحاسبية التي يجب أن تمنع أو تكتشف  
هذه الأخطاء وهذا التلاعب.

- تحديد ما إذا كانت إجراءات الرقابة الضرورية معروفة ومحددة.

- ربط إجراءات وأهداف الرقابة بالعمليات والمقررات محل الفحص،  
ثم عمل تقييم مبدئي لمدى تحققها، مثال ذلك أهداف الرقابة على  
حسابات العملاء وإجراءات الرقابة على هذه الحسابات ومدى  
وجودها عتلياً بصورة مبدئية، كأن يتم فحص حساب أحد العملاء  
وسجل إيراد العمولة الفرعي من عمليات هذا العميل والمطابقة  
بينهما.



وبانتهاء هذه المرحلة يكون مراجع الحسابات في وضع يسمح له بتحديد أوجه الضعف في نظام الرقابة الداخلية المحاسبية بصفة خاصة وأماكن الضعف هذه وما إذا كانت مرتبطة بالعمليات اليدوية أو بالحاسب الآلي ودور المراجعة الداخلية كأداة رقابية محاسبية داخلية في وجود أو تذبذب أوجه الضعف هذه، خاصة إذا قام بتتبع عملية أو أكثر من عمليات الشركة خلال النظام لتوضيح مدى فهمه وحكمه على أوجه الضعف، كما قلنا مثلاً من خلال تتبع عملية وساطة في بيع أوراق مالية لمصيل معين. عندئذ يبدأ المراجع في وضع إستراتيجية المراجعة والتي ستشمل ما يلي :

- أ- مدى إمكانية الاعتماد على الرقابة الداخلية لدى شركة السمسرة.
- ب- طبيعة ومدى وثوقيت اختبارات مدى الالتزام.
- ج- طبيعة ومدى وثوقيت الاختبارات الجوهرية للتفاضل.
- د- متطلبات خطة الفحص من المساعدین وخبرات ومؤهلات كل منهم ومدى حاجته إلى مستشارين أو متخصصین في مجال الأوراق المالية والوساطة في تداولها.
- هـ- التقديرات الأولية للأهمية النسبية لعمليات ومفردات الفحص لأغراض مراجعة حسابات شركة السمسرة.
- و- الأهداف المحددة من مراجعة حسابات شركة السمسرة في ضوء المزاعم التي تحتوي عليها القوائم المالية للشركة.
- ز- الحجم المبدئي لعينات الفحص وثوقيت أداء الفحص على مدار الفترة المحاسبية.

#### 6/6- تصميم إجراءات اختبارات مدى الالتزام

طالما قرر مراجع الحسابات إمكانية الاعتماد على الرقابة الداخلية لدى شركة السمسرة لعمليات ومفردات معينة فسوف يقوم بإداء اختبارات

مدى الالتزام بإجراءات الرقابة الداخلية هذه. وهدفه من أداء اختبارات مدى الالتزام إيجاد دليل على أن إجراءات معينة للرقابة الداخلية، والتي يمكن الاعتماد عليها، يتم تطبيقها فعلاً كما سبق تحديدها في مرحلة اختبارات الإلمام بها. ويجب أن يراعى مراجع الحسابات عند أداء اختبارات مدى الالتزام ما يلي :

أ- وإن كان من المفضل أداء اختبارات أثر مدى الالتزام على بيانات عن السنة المالية كلها، مثل إيرادات العسولة عن العام، إلا أنه يمكن أدائها لكل ربع سنة مثلاً كما هو الحال عند التحقق من وجود رقابة داخلية ملائمة على إيرادات العسولة لكل ثلاثة شهور.

ب- يمكن الاعتماد على عينات فحص إحصائية أو غير إحصائية، وفي جميع الأحوال فإن تصميم العينة يجب أن يراعى ما يلي

- هدف المراجعة.

- أقصى معدل لإحراف الالتزام بإجراءات الرقابة والذي يؤيد إمكانية الاعتماد المخطط على هذه الإجراءات.

- خطر المعايمة المسموح به لأكثر أو أقل من إمكانية الاعتماد على إجراءات الرقابة مع مراعاة أهمية مراقبة خطر الاعتماد الزائد على حده الأدنى.

- خصائص المجتمع الذي سوف تسحب منه العينة.

ج- في حالة عدم وجود دليل مستند على تطبيق إجراءات الرقابة عملاً، فعلى المراجع أن يجمع هذا الدليل على مدى الالتزام من خلال الاستفسار والملاحظة أخذاً في الحسبان ما يلي .

- ستم الملاحظة في حالة وجود المراجع بمقر شركة المسمرة وقيامه بإجراء أو أكثر من إجراءات المراجعة. وعلى سبيل المثال عند

مراجعته لسجل العملاء يمكنه ملاحظة ما إذا كانت عمليات السمسرة تسجل في سجل خاص بها بمعرفة موظف آخر غير الموظف المسئول عن إمساك سجلات عملاء السمسار.

- يمكن الاعتماد على إجراءات تتبع العمليات، بهدف توصيف وفهم وتحديد نظام الرقابة الداخلية، في عمل الملاحظات في نفس الوقت، وعلى سبيل المثال عند تتبع عملية المحاسبة والرقابة على تنفيذ عملية بيع الأوراق المالية لصالح العملاء يمكنه ملاحظة ما إذا كان هناك حساب لكل عميل على حدة مع بصورة توضح حجم ونوع وسعر عملية البيع والشراء لصالحه والعولة المرتبطة بكل صفقة على حدة.
- هذا إذا كان يريد ملاحظة مدى تطبيق إجراءات الرقابة على حساب وتسجيل إيراد العولة وكانت الأدلة على هذه الإجراءات عملياً غير متوفرة مستدياً.

- بعض أنواع الرقابة من خلال الحاسب الآلى، التى تسمح بعملية المراجعة المرنية، قد تحتاج إلى فحص العمليات إما يدوياً أو من خلال الحاسب. كما هو الحال عندما يعد الحاسب قائمة بأرصدة العملاء الفرعية والمجمعة فقد يحتاج المراجع إلى اختبار صحة تسجيل عينة من العمليات بحساب عميل أو أكثر يدوياً، أو من خلال الحاسب.

- د- فى حالة إمكانية الاعتماد على المراجعة الداخلية لدى شركة السمسرة، كأداة من أدوات الرقابة الداخلية المحاسبية، فعلى المراجع أن يتحقق من كفاءة وموضوعية المراجعين الداخليين ويفحص بعض أعمالهم للوقوف على مدى كفاءة أدائهم.

- هـ- فى حالة قيام المراجع بأداء اختبارات مدى الالتزام على أساس دورى، ربع سنوى مثلاً، فعليه أن يتابع مدى استمرار فعالية إجراءات الرقابة حتى نهاية السنة المالية.

## 7/6- تصميم الاختبارات الجوهرية وإعداد برنامج المراجعة

تشمل الاختبارات الجوهرية للمراجعة اختبارات تفصيل العمليات والأرصدة وكذلك إجراءات الفحص التحليلي للمعطومات المالية. والهدف من الاختبارات الجوهرية للتفاصيل جمع الأدلة الكافية والملائمة على مدى صحة وملائمة المعالجة المحاسبية للعمليات والأرصدة وعدم احتوائها على الأخطاء والتلاعبات الإدارية. وفي هذه المرحلة من مراحل المراجعة يجب أن يراعى مراجع الحسابات ما يلي :

- أ- أنه قد يؤدي هذه الاختبارات على فترات دورية ولذلك يجب استمرارها حتى نهاية العام، وكلما كان نظام الرقابة الداخلية لدى الشركة جيداً كلما أمكن الاعتماد على إجراءات الفحص التحليلي للعلاقات بين أرصدة الحسابات المرتبطة، مثل إيرادات العمولة والعلاء، إيرادات العمولة والسماسة والوسطاء الزملاء، إيرادات العمولة والدائنين، حجم وعدد العمليات في الشركة وإجمالي وعدد عمليات التداول في البورصة.
- ب- تتحدد كفاءة هذه الإجراءات بمقدرتها على مساعدة المراجع في جمع الدليل الكافي والملائم كأساس لإبداء الرأي الفني، وعادة يتم جمع الأدلة من خلال : الفحص، الملاحظة، الاستفسار، المصادقات، وغيرها من الإجراءات المعروفة.

ج- عند تصميم هذه الإجراءات لجمع الدليل الكافي والملائم يجب على المراجع أن يحدد أهداف مراجعة كل رصيد من أرصدة حسابات شركة السمسرة استناداً إلى المزاعم التي تحتوت عليها القوائم المالية للشركة والملخصات والملحقات المرفقة، ثم يحدد الأدلة المطلوبة جمعها للحكم على كل رصيد على حدة، ثم يحدد الاختبارات الجوهرية الملائمة لجمع الدليل، وعليه أن يراعى في هذا الشأن ما يلي :

- مدى اعتماده على الرقابة الداخلية على حساب معين.



- خطر المراجعة النسبي للأخطاء أو التلاعبات الجوهرية في هذا الحساب.

- أهداف مراجعة هذا الحساب.

- كفاءة وفعالية الاختبارات.

- حالة الدليل المتاح والممكن.

د- لجمع الدليل الكافي والملائم على المراجع أن يركز على الأدلة المتولدة من خارج الشركة من خلال مصادقات العملاء وكشف حساب البنك والمصادقات من البورصة، وعليه أن يوازن بين تكاليف جمع الأدلة ودرجة الاقتناع المتولدة من الأدلة، ويصوغ حكمه الشخصي بصورة مهنية مرضية.

هـ- لاستخدام المعاينة الإحصائية، أو غير الإحصائية، على المراجع أن يدرك جيداً مفهوم خطر المعاينة مراعيًا ما يلي :

- أن الخطر النهائي هو محصلة خطر حدوث خطأ جوهري وخطر أن المراجع لن يكتشف هذا الخطأ.

- يعتمد المراجع على الرقابة الداخلية في تخفيض خطر حدوث الأخطاء بينما يعتمد على الاختبارات الجوهرية في تخفيض خطر عدم اكتشاف هذه الأخطاء.

- عند استخدام المعاينة فإن خطر المعاينة، والذي يشمل خطر القبول الخاطئ وخطر الرفض غير الصحيح، يتم مراقبته في إطار مراقبة الخطر النهائي، ومعروف أنه كلما زاد حجم العينة كلما انخفض خطر المعاينة.

- يجب أن يأخذ المراجع في الاعتبار عند تصميم العينة عدة عوامل أهمها المعاينة، وتمثيلها للمجتمع، وهنالك المراجع من أداء الاختبارات، والتقدير الأدنى للأهمية النسبية، وخطر المعاينة المسموح به وخصائص المجتمع.



و- يستخدم مراجع حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية معظم إجراءات المراجعة المالية الخارجية وبصفة خاصة :

- طلب المصادقات عن حسابات عملاء ودائى السمسار والبنك وبورصة الأوراق المالية.

- الملاحظة على نطاق محدود خاصة بالنسبة لوجودات الشركة من الأصول مثل الحاسبات، والأدوات الكتابية، والأثاث.

- فحص مناولة الأوراق المالية.

- الحصول على خطابات وشهادات مكتوبة من الإدارة.

- طلب مستخرجات من المحاكم بالقضايا المرفوعة على شركة السمسرة أو العكس.

- فحص المعلومات الملحقه بالقوائم المالية والتي تطلبها تشريعات وبورصة الأوراق المالية.

- تحديد وفحص العمليات مع الأطراف الأخرى مثل السماسرة والوسطاء الزملاء.

- فحص المعلومات والقوائم المالية الجزئية والدورية، ربع السنوية مثلا.

و- بعد إنتهاء المراجع من تصميم الاختبارات الجوهرية للتفاصيل يقوم بكتابة برنامج المراجعة لى يخدم أهدافه المعروفة، وأهمها أنه أداة لتخطيط ورقابة ومتابعة أداء كافة عمليات المراجعة.

8/6- تجميع النتائج وصياغة الرأى وإعداد التقرير

بعد تنفيذ برنامج المراجعة والانتهاى من أداء الاختبارات الجوهرية للتفاصيل وتقييم نتائج المراجعة يستكمل مراجع الحسابات عملية المراجعة على النحو التالى :

- أ- يقوم بتجميع كل أدلة المراجعة الملائمة للوصول إلى نتيجة نهائية بشأن كل رصيد وعملية من أرصدة وعمليات الشركة.
- ب- يقيم ويحدد ما إذا كانت القوائم المالية لشركة السمسرة وملحقاتها ككل بها تحريفات جوهرية أم لا.
- ج- بالإضافة إلى تقييم معدل وقيمة التحريفات الجوهرية في القوائم المالية للشركة فيجب على المراجع التركيز على الجوانب النوعية للأخطاء والتي تشمل :
  - طبيعة وسبب التحريفات الجوهرية.
  - العلاقة المحتملة بين التحريفات وكافة مراحل وخطوات عملية المراجعة.
- د- إذا توصل المراجع في تقييمه لنتائج المراجعة أن نتائج الفحينة توضح وجود أخطاء في الافتراضات التي بنى عليها خطة المراجعة فعليه تعديل تقييمه للرقابة الداخلية المحاسبية ومدى اعتماده عليها، ثم يعدل الاختبارات الجوهرية التي حددها استناداً إلى حكمه على نظام الرقابة الداخلية، طالما كان ذلك في صالح جودة عملية المراجعة ككل.
- هـ- يقوم المراجع بتقييم ما إذا كان هناك تغيير في المبادئ والقواعد المحاسبية التي تحكم نشاط شركات السمسرة هذا العام والجهة المصدرة لهذه المبادئ والقواعد لكي يقطع نفسه أن هذه المبادئ والقواعد مقبولة قبولاً عاماً وطبقت بطريقة سليمة وأن الإدارة تفهمها ولديها ما يبررها.
- و- إذا كان لدى المراجع شك جوهري بشأن مقدرة شركة السمسرة الاستمرار لمدة لا تتجاوز سنة تالية لتاريخ نشر القوائم المالية فعليه أن يتحقق من صدق إفصاح الشركة عن هذه الظروف وآثارها على شكل تقريره عن مراجعة القوائم المالية للشركة، إذ يجب في هذه الحالة أن

يبدى رأياً متحفظاً على أن يتضمن التقرير فقرة توضيحية تالية لفقرة الرأي، يشرح فيها لماذا يشك في مقدرة شركة السمسرة على الاستمرار العام القادم.

ز- يجب أن يقوم المراجع بإعداد ملف كامل بأوراق مراجعة حسابات الشركة وأن تكون هذه الأوراق مؤيدة لأهم عمليات وإجراءات الفحص.

ح- وينهى المراجع عمله بإعداد التقرير وإبداء الرأي في القوائم المالية لشركة السمسرة في الأوراق المالية وملحقاتها، على أن يكون التقرير مستوفياً كافة مقوماته الشكلية والفنية ومعداً بلغة مهنية سليمة وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها ومعايير المراجعة الخاصة بشركات السمسرة في الأوراق المالية. كما سنوضح في نهاية هذا الفصل.

#### 7- أهمية مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية

تستمد مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية أهميتها بصفة عامة من أهمية مراجعة الحسابات كمهنة مستقرة هادفة تساهم في رفاهية المجتمع وتتيح لأصحاب المصلحة في المشروع إمكانية الثقة في، والاعتماد على، القوائم المالية للمشروع، إلا أن مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية لها أهمية خاصة للاعتبارات الآتية :

أ- توجه الاقتصاد المصري نحو اقتصاد السوق : منذ أن بدأ الاقتصاد المصري يتجه نحو اقتصاد السوق من خلال برنامج منظم ومهادف للإصلاح الاقتصادي كان لابد من تطوير سوق رأس المال في مصر، وتبع ذلك إعادة ترتيب سوق الأوراق المالية وتنظيمه وإعادة تشغيل شركات السمسرة في الأوراق المالية والترخيص لكثير منه، وتحويل منشآت السمسرة الفردية إلى شركات أموال، وباعتبار أن السمسار يلعب دوراً حيوياً في تشغيل سوق الأوراق المالية فقد أصبحت مراجعة حساباته من أهم تطبيقات المراجعة المالية الخارجية في مصر منذ بداية التسعينات،

حيث تساعد على ممارسة الرقابة الخارجية على شركة السمسرة خاصة من جانب الملاك والبورصة.

ب- الرقابة القانونية والرسمية : اشترك القانون 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية أن تكون شركات السمسرة في الأوراق المالية شركات مساهمة أو توصية بالأسهم. كما تتطلب رقابة البورصة أن تعد وتنشر هذه الشركات قوائم مالية وملحقات معينة يتم مراجعتها بواسطة مراجع حسابات مرخص له بهذه المراجعة مما يزيد من أهمية هذه المراجعة للأغراض الرقابية.

ج- الثقة في سوق الأوراق المالية : يشترط أن تنفذ كل عمليات تداول الأوراق المالية بالبورصة من خلال سمسرة الأوراق المالية المعتمدين الممثلين لشركات السمسرة التي يعملون بها. ولاشك أن مراجعة حسابات هذه الشركات ونشر تقرير ورأى المراجع فيها يؤثر في مدى ثقة البائعين والمشتريين للأوراق المالية في شركة السمسرة والسمسار الممثل بها، وكلما كان رأى مراجع حسابات شركة السمسرة خالياً من التحفظات كلما زادت ثقة المتعاملين في البورصة في شركة السمسرة، والتي تقوم بعمليات الوساطة في تداول الأوراق المالية.



## ثانياً: إجراءات وأهمية استكشاف بيئة مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية

كما سبق وأوضحنا فإن من أهم مراحل المراجعة الخارجية بصفة عامة قيام مراجع الحسابات باستكشاف بيئة الفحص للإلمام بطبيعة نشاط العميل ونظامه المحاسبي وكيفية تشغيله وهيكل القوائم المالية لبيده، وغيرها من العوامل التي تؤثر في تخطيط عملية المراجعة وتنفيذها. ولمراجعة حسابات شركات السمسرة طبيعة مميزة في هذا الشأن، حيث يقوم مراجع الحسابات بالإجراءات التالية :

- أ- إجراء المقابلات مع المسؤولين بالشركة لجمع المعلومات الملائمة عن طبيعة نشاط الشركة وأهدافها وعلاقتها بأطراف سوق الأوراق المالية.
  - ب- الإطلاع على وفهم التشريعات المنظمة لسوق الأوراق المالية وشركات السمسرة فيها، مثل قانون سوق رأس المال، ولائحته التنفيذية والقرارات المركزية المنظمة لأسس ونظام حساب عمولة السمسار عن عمليات الوساطة.
  - ج- يطلب من المسؤولين بالشركة لائحة النظام الأساسي لها وعدد المساهمين ومدة الشركة وأسس توزيع الأرباح والخسائر، وتشكيل مجلس الإدارة، وما إذا كانت الشركة جديدة أو كانت منشأة فردية وتحولت لشركة أموال.
  - د- يطلب ويطلع على خريطة حسابات الشركة وأهم القواعد والمبادئ المحاسبية الخاصة الملزمة للشركة والجهة التي أصدرتها.
- ويهدف مراجع الحسابات من وراء القيام بهذه الإجراءات الوقوف على ما يلي :



## 1- الإطار التشريعي لشركة السمسرة في الأوراق المالية

يتطلب قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية بخصوص شركة السمسرة في الأوراق المالية ما يلي :

أ- يقتصر نشاط شركة السمسرة في الأوراق المالية على عمليات الوساطة في تداول الأوراق المالية.

ب- يحظر على شركة السمسرة في الأوراق المالية تنفيذ عمليات تداول أوراق مالية لحسابها أو لحساب أحد أعضاء مجلس إدارتها أو لحساب أحد العاملين بها.

ج- تقوم شركة السمسرة في الأوراق المالية بتنفيذ عمليات تداول الأوراق المالية من خلال ممثل لها وهو السمسار.

د- يجب أن تكون السمسرة شركة مساهمة أو توصية بالأسهم رأسمالها المصدر لا يقل عم 250000 جنيه مدفوع منه 25% على الأقل.

هـ- لا يجوز أن تباشر شركة السمسرة في الأوراق المالية نشاطها إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة العامة لسوق المال.

## 2- سمسار الأوراق المالية

السمسار هو الممثل المعتمد لشركة السمسرة في الأوراق المالية والمسئول عن مباشرة عمليات الوساطة وتداول الأوراق المالية. ويجب أن تتوفر فيه الاشتراطات التالية :

أ- أن يكون متمتعاً بالأهلية القانونية.

ب- أن يكون حسن السير والسلوك.

ج- ألا يكون قد تم حرمانه من مزاولة مهنة السمسرة أو سبق إشهار إفلاسه.

د- أن يكون لديه خبرة كافية وقام بعمل الدراسات اللازمة في هذا المجال

هـ- أن يكون متفرغاً لا يعمل بالأعمال التجارية أو لدى شركات سمسرة أخرى.

و- أن يكون حاصلاً على مؤهل عال.

ز- أن يكون مقيداً بسجل ممثلي شركات السمسرة في الأوراق المالية في مباشرة عمليات التداول بالبورصة حيث يوجد هذا السجل بالبورصة.

### 3- قواعد تنفيذ الشركة لعمليات تداول الأوراق المالية

يجب أن تلتزم شركة السمسرة في الأوراق المالية بالأحكام والقواعد التالية عند تنفيذ عمليات الوساطة في تداول الأوراق المالية :

أ- يحظر على شركة السمسرة في الأوراق المالية إتباع سياسة أو إجراء عمليات من شأنها أن تضر بالمتعاملين معها أو الإخلال بحقوقهم.

ب- يجب على الشركة تسجيل أوامر العملاء فور ورودها إليها على أن يتضمن التسجيل مضمون الأمر واسم مصدره وصفته وساعته وكيفية وروده إلى الشركة والثمن الذي يرغب العميل التعامل به.

ج- يكون تنفيذ أوامر بيع وشراء الأوراق المالية في المكان والمواعيد التي تحددها إدارة البورصة، ويجب عرض هذه الأوامر بطريقة تكفل العلانية وبالبيانات اللازمة للتعريف بالعملية وفقاً للقواعد التي تقرها البورصة على أن يتم تنفيذها حسب أسبقية ورودها.

د- يجب على شركة السمسرة الإعلان عن العملية التي تقوم بتنفيذها وفقاً لأوامر طرفيها بطريقة واضحة على لوحة التداول لمدة نصف ساعة على الأقل قبل تنفيذ العملية على أن تكون أسعارها مساوية لسعر الإقفال أو سعر التداول حسب الأحوال. ويجوز لكل شركة سمسرة خلال مدة الإعلان التدخل لتنفيذ العملية بذات شروط العميل بسعر أعلى من سعر الطلب أو أقل من سعر العرض طالما كان السمسار وسيطاً للطرفين معاً.

ز- يجوز التعامل على أى عدد من الأوراق المالية ويكون سعر تداول الورقة المالية هو آخر سعر لها تم تنفيذ عملية به خلال يوم العمل وذلك على وحدة تعامل لا تقل عن مائة ورقة. أما سعر الإقفال للورقة فهو آخر سعر تم تنفيذ عملية به حتى نهاية يوم العمل على وحدة التعامل المذكور. ويشطب سعر إقفال الورقة إذا مضت ستة أشهر متصلة دون عقد عمليات عليها وتشطب الشركة المصدرة لها من البورصة إذا المدة المذكورة سنة.

ح- تقوم إدارة البورصة بقيد العمليات التى قامت شركات السمسرة بتنفيذها فى ذات يوم إخطارها به، ويتضمن القيد اسم البائع والمشتري وبيانات كاملة عن الورقة المالية والسعر الذى تم تنفيذ العملية به ويجوز إعطاء ذوى الشأن صورة من القيد حسب النظام المعمول به بالبورصة.

#### 4- طبيعة عمليات الوساطة التى يقوم بها سمسار الأوراق المالية

تتمثل مهمة سمسار الأوراق المالية الأساسية فى تنفيذ أوامر العملاء بما لا يتعارض مع الضوابط التى تضمها بورصة الأوراق المالية. ومن أهم صور أوامر العملاء التى يعهد للسمسار بتنفيذها ما يلى :

أ- الأوامر ذات السعر المحدد حيث يحدد بائع مشتري الورقة المالية سعر البيع أو سعر الشراء فى الأمر الذى أصدره للسمسار.

ب- الأمر بسعر الفتح أو سعر الإقفال حيث يطلب صاحب الأمر من السمسار تنفيذه بالسعر السائد فى سوق الأوراق المالية إما عند الفتح أو عند الإقفال.

ج- الأمر بأفضل سعر حيث يترك صاحب الأمر للسمسار تقدير أفضل سعر ينفذ به الأمر لصالح مصدره.

د- الأمر مع التوقف عند سعر معين حيث يطلب صاحب الأمر من السمسار التوقف عند سعر معين عند الشراء أو البيع.

٦- الأوامر المركبة وهي التي تشتمل على أكثر من نوع من الأنواع سالفة الذكر لأمر التصرف في الورقة المالية. وفي جميع الأحوال فإن الأوامر واقع أو متغير خارجي يؤثر على عمليات السمسار وكيفية أداء عمله وما يهم المراجع هنا الانعكاسات الإجرائية والمالية والرقابية والمحاسبية للأمر.

#### 5- القوائم المالية لشركة السمسرة في الأوراق المالية

يركز مراجع حسابات شركة السمسرة على التعرف على هيكل الإفصاح المالي لدى شركة السمسرة حسب المتطلبات القانونية والتنظيمية وطبيعة وهدف النشاط. ومن المفروض أن تشتمل القوائم والإفصاحات المالية على ما يلي :

- أ- قائمة المركز المالي.
  - ب- قائمة الدخل.
  - ج- قائمة التدفقات النقدية.
  - د- قائمة التغير في حقوق المساهمين.
  - هـ- قائمة التغير في مطلوبات الدائنين.
  - و- الإفصاحات والتحليلات الإيضاحية المتممة للقوائم المالية.
- ويجرى العمل في معظم شركات سمسرة الأوراق المالية في مصر على إعداد القوائم المالية التالية :

- أ- قائمة المركز المالي.
- ب- قائمة الدخل.
- ج- قائمة التدفقات النقدية.
- د- قائمة التغير في حقوق المساهمين.



### ثالثاً : أهمية وقواعد المحاسبة الخاصة بشركات السمسرة فى الأوراق المالية لمراجع الحسابات :

يعتبر إمام مراجع حسابات شركة السمسرة بقواعد وأسس المحاسبة الخاصة بهذه الشركات وفهمه لها مسألة فى غاية الأهمية ويرجع ذلك إلى أن قواعد المحاسبة الخاصة بشركات السمسرة تقف على نفس درجة أهمية المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً عند الحكم على مدى صدق وعدالة القوائم والإفصاحات المالية لشركة السمسرة وإبداء الرأى الفنى المحارب فيها.

إذ يتطلب الأمر أن يتم قياس الأحداث الاقتصادية للشركة والإفصاح عنها إلزاماً بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً من ناحية، وقواعد وأسس المحاسبة الخاصة بهذه الشركات ونشاطها من ناحية أخرى، وتقضى قواعد وأسس المحاسبة الخاصة بنشاط شركات السمسرة فى الأوراق المالية بما يلى :

#### 1- تاريخ للمحاسبة عن عمليات التبادل

عادة تقوم شركات السمسرة بالمحاسبة عن عمليات التبادل فى تاريخ إتمام أو إنجاز عملية التبادل، إلا أنه لأغراض إعداد القوائم المالية للشركة يجب إجراء التسويات اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق فى المحاسبة عن عمليات تبادل التى ينفذها السمسرة. ويكون مطلوباً من مراجع الحسابات فى هذا الشأن ما يلى :

أ- التحقق من صحة إجراءات المحاسبة عن عمليات التبادل التى باشرها سمسرة الشركة خلال العام على أساس نقدي.

ب- التحقق من صحة وسلامة التسويات لهذه العمليات فى نهاية الفترة لقياس إيرادات ومصروفات الفترة وحقوق الشركة طرف الميلاء وحقوق الدائنين طرفها فى نهاية الفترة وفقاً لأساس الاستحقاق.



ج- التحقق من عدم توسع الشركة في استخدام الأساس النقدي وتطبيقه على العمليات النمطية الأخرى.

## 2- الخطوط العريضة لتشغيل النظام للحاسبى لشركة السمسرة

تفرض طبيعة نشاط شركة السمسرة وجود نظام محاسبى مرن يحتوى على مجموعة فريدة من السجلات والدفاتر المحاسبية والمالية والرقابية وقادر على حصر وتسجيل وتشغيل عمليات الشركة والإفصاح عن الأداء المالى بما لا يتعارض مع المتطلبات التشريعية والرسمية، خاصة من جانب البورصة. وأهم ملامح تشغيل هذا النظام ما يلى :

أ- يتم تسجيل عمليات الوساطة والسمسرة فى تاريخ إتمامها، على أن تسجل عمليات شراء وبيع الأوراق المالية والمتحصلات والمدفوعات النقدية فى يومية مؤقتة قبل إعادة تسجيلها فى دفتر اليومية العامة.

ب- يتم إمساك سجل لمركز كل سمسار لكل نوع من أنواع الأوراق المالية بوضع تسليم وتسلم الورقة المالية مع توازن مركز السمسار.

ج- يتم إمساك سجل إيداع لكل ورقة مالية على حدة بوضع ملخص عمليات الورقة وحركتها المادية، ويتم التسجيل فى هذا السجل يومياً عند كل تحرك فى الورقة أو تحصيل وسداد قيمة التحرك فيها، ويظهر السجل رصيداً لورقة والذي يفيد فى تحديد صافى رصيد السمسار.

د- عند فشل السمسار فى إتمام عملية تبادل لورقة معينة، كان يفشل فى تسليم الورقة من سمسار آخر أو تسليمها له يتم تسجيل هذا الوضع فى سجل عمليات الوساطة الفاشلة. وإذا فشل السمسار فى استلام السهم مثلاً يوم الاتفاق على الصفقة تظهر القيمة فى سجل أسهم السمسار كالترام قصير الأجل، أما إذا فشل فى تسليم السهم يوم تمام الاتفاق تظهر القيمة محضاب عملاء طويل الأجل فى سجل الأسهم.

هـ- في حالة وجود اختلافات بين الرصيد الذفترى والفطى للورقة المالية بسبب أخطاء التسجيل أو أى أسباب أخرى، يتم تسجيل هذه الفروق في حساب فروق الأوراق المالية. وإذا حدث ولم يستطع السمسار تحديد أسباب الفروق في الورقة يقوم بالشراء عند العجز والبيع عند الزيادة لتسوية الفروق. ولذلك يجب أن يقوم السمسار بحساب مركز كل ورقة مالية كل ثلاثة شهور مثلاً. ولا يشترط أن يتم هذا الإجراء لكل الأوراق في نفس الوقت. ووفقاً لما جرى عليه العمل في هذا الشأن في الولايات المتحدة فإن إجراءات المحاسبة تقضى بما يلى :

- يجب مقارنة سجلات مراكز الأوراق المالية الفرعية مع حساب الأوراق مبادلتها بدفتر الأستاذ العام.

- يجب الاتصال بالسمسرة لمعرفة كمية وقيمة الأوراق المالية التى يتم مبادلتها ولم تسجل بالدفاتر والسجلات.

- يتم تسجيل الاختلافات في أرصدة مراكز الأوراق المالية خلال أسبوع من تاريخ الفحص الدورى ربع السنوى وذلك مع حساب فروق الأوراق المالية.

و- فى بعض الأحيان يتم تسجيل بعض العمليات باستخدام الحساب المعلق كأحد طرفى قيد اليومية لحين تسوية العملية، ومن الأمثلة على ذلك ما يلى :

- تحصيل مبالغ من العملاء قبل إتمام عملية التبادل.

- تسديدات مبالغ مقدماً من تحت حساب عملية لم تتم بعد.

- حيازة الأوراق المالية قبل إنهاء عملية التبادل.

ز- يتم إمساك سجل الدائنى الشراء الهامشى بوضع المسدد نقداً والجزء الممول على الحساب من عملياتهم.

ح- يتم إمساك سجلات شخصية لكل عميل من العملاء على أن ترسل مراكز العملاء لهم كل ثلاثة شهور على الأكثر، ويجب أن يوضح مركز العميل كل عمليات الأوراق المالية لحسابه وحركة النقدية معه ومركز الأوراق المالية الخاص به في تاريخ إعداد بيان مركز العميل وإرساله له. ويمكن أن تكون الحسابات الآتية مرتبطة بحساب العميل :

- حساب حركة النقدية مع العميل.

- حساب الهامش الممنوح للعميل داخل الحدود المتفق معه عليها.

- حساب دخل العميل من توزيعات كوبونات الأوراق المالية.

- حساب العمليات قصيرة الأجل من الأوراق المالية للعميل.

- أية حسابات مرتبطة أخرى مثل حسابات مشتريات أوراق مالية خيارية وهامشية حسبما يجرى العمل ببورصة الأوراق المالية.

ط- في حالة تجارة السمسار في الأوراق المالية لحسابه - كما هو الحال في بعض الدول الأخرى - يخصص أحد حسابات المتاجرة أو الاستثمار لمشتريات السمسار من الأوراق المالية حسب الهدف من الشراء.

ك- في حالة طلب البورصة أن تحسب شركة السمسرة صافي رأس المال وتجنب احتياطات معينة من أرباحها يجب مراعاة الآتي :

- يعد السمسار بياناً كل ثلاثة شهور من واقع سجل ملاحم يوضح أرصدة النقدية لكل حساب من حسابات الأستاذ وسجل آخر لحساب المديونية والدائنية المجمعة لهذه الحسابات وكيفية حساب صافي رأس المال.

- يجب إمساك سجلاً خاصاً بعمليات الحسابات المدينة أو الدائنة للعملاء والمبالغ المجمعة بالبنك كاحتياطي لعمليات التمويل الهامشي لصفقات العملاء.

### 3- الإفصاح الملزم

يجرى العمل عادة على أن تلتزم شركات السمسرة بنشر وتوصيل قوائم وتقارير أو إفصاحات معينة للأطراف الخارجية أهمها ما يلي :

أ- يتم توصيل صورة من قائمة المركز المالي للشركة إلى العملاء على أن تكون قد تم مراجعتها بواسطة مراجع خارجي مستقل مرخص له بمراجعة حسابات الشركة.

ب- إذا كان رأى مراجع الحسابات غير نظيف فيجب على الشركة أن ترسل لعملائها - مع قائمة المركز المالي - بياناً بالملاحظات على القوائم المالية للشركة موضحاً فيه وجهة نظر الإدارة في هذا الشأن.

ج- يجب أن ترسل الشركة للبورصة صورة من تقرير مراجع الحسابات عن هيكل الرقابة الداخلية لدى الشركة، حيث من المفترض أن المراجع عادة يعد هذا التقرير لمجلس إدارة الشركة ولكنه يجب أن يرسل نسخة منه للبورصة إذا كان بالنظام عيوب جوهرية تجعل من الصعب إعداد قوائم مالية صادقة، كأن يكون هناك سوء في تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية، بحيث يجعل من الصعب اكتشاف الأخطاء والتلاعبات الجوهرية.

### 4- قائمة المركز المالي

يجرى العمل في بعض البورصات العالمية على أن تداول شركات السمسرة نشاط الاستثمار في الأوراق المالية. وفي هذه الحالة يجب إتباع قواعد معينة للمحاسبة عن هذه الاستثمارات كما سنوضح عند عرضنا لمراجعة حسابات شركات وصناديق الاستثمار في الأوراق المالية.

أما في مصر، وكما سبق وأوضحنا، فمن المفترض أن نشاط شركة السمسرة يقتصر على عمليات الوساطة في تداول الأوراق المالية بالبورصة.



ولذلك فإن أهم قواعد المحاسبة الخاصة بقائمة المركز المالى للشركة والتي  
يجب أن يفهمها المراجع ما يلى :

أ- يجب أن يتم الإفصاح عن مستحقات الشركة طرف سماسرتها بصورة  
منفصلة.

ب- يجب الإفصاح عن حقوق الملاك والالتزامات كل بصورة منفصلة عن  
الأخرى.

ج- إذا تم الإفصاح عن حقوق الملاك والالتزامات معاً فيجب إظهار إجمالى  
كل مفردة من المفردتين أولاً ثم مجموعهما ثانياً.

د- يجب أن يتم الإفصاح عن إلتزامات الشركة عن الضرائب المستحقة  
غير المسددة حتى تاريخ الميزانية فى مفردة منفصلة كالإلتزام.

هـ- يجب الإفصاح عن أرصدة النقدية إجمالاً وتفصيلاً يوضح ما إذا كانت  
نقدية بالخرينة أو البنوك، وفى الحالة الأخيرة ما هو نوع وطبيعة  
الحساب.

و- يجب الإفصاح عن مستحقات الشركة طرف الوسطاء والسماسرة  
الآخرين، أو المستحقات عليها لهم، كمفردة منفصلة فى الميزانية. وفى  
حين يتم تقويم مستحقات الشركة طرف السماسرة الآخرين فى صورة  
صفقات أوراق مالية بالتكلفة أو السوق أيهما أقل، فإن المستحقات لهم  
طرف الشركة فى صورة صفقات أوراق مالية تقوم بسعر السوق فى  
تاريخ الميزانية.

#### **5- قائمة الدخل**

يجب أن تعد قائمة الدخل لشركة المسسرة مستوفية الاعتبارات

التالية:



أ- أن توضح قائمة الدخل كافة مصادر إيرادات شركة السمسرة خاصة إيرادات العمولة عن عمليات الوساطة في تداول الأوراق المالية.

ب- أن يتم تبويب مصروفات الفترة تبويباً وظيفياً.

ج- لا يشترط الفصل بين دخل العمليات والدخل من المصادر غير العادية.

6- قوائم التدفقات النقدية - التغيرات في حقوق المساهمين والدائنين

يجب أن يراعى في إعداد قائمة التدفق النقدي وقوائم التغيرات في المركز المالي وحقوق المساهمين والدائنين ما يلي :

أ- أن تعد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية.

ب- أن تلخص قائمة التغير في حقوق المساهمين التغيرات في حسابات حقوق الملكية خلال الفترة المحاسبية.

ج- أن تظهر قائمة التغير في الدائنين ملخص التغيرات في المستحقات للدائنين خلال الفترة المحاسبية.

7- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

إضافة إلى القوائم المالية الخمسة السابقة وما يرتبط بها من ملاحظات يجب أن تعد شركة السمسرة في الأوراق المالية، وتفصح عادة عن، الجداول والإيضاحات التالية :

أ- بيان يوضح كيفية احتساب صافي أصول الشركة.

ب- بيان يوضح كيفية حساب وتسوية المخصصات.

ج- بيان تحليلي أرصدة النقدية.

د- بيان تحليلي أرصدة العملاء.

هـ- بيان تحليلي أرصدة السمسرة والوسطاء الزملاء.

## رابعاً : أهم مشاكل الرقابة الداخلية في شركات السمسرة في الأوراق المالية

كما سبق وأوضحنا لا تختلف أهداف الرقابة الداخلية وأركانها ومقومات جودتها ووسائل تقييمها في مراجعة حسابات شركة السمسرة عنها في أي عملية مراجعة مالية خارجية معروفة، ولكننا يجب أن ندرك جيداً أن طبيعة نشاط شركات السمسرة تفرض حتمية وجود إجراءات رقابة داخلية خاصة على بعض العمليات والحسابات الهامة في الشركة. وفيما يلي أهم مشاكل وتطبيقات الرقابة الداخلية لأهم حسابات وعمليات شركة السمسرة.

### 1- الأوراق المالية

تستهدف الرقابة الداخلية على حساب الأوراق المالية أن تكون هناك إجراءات رقابية ملائمة لضمان صحة وسلامة تسجيل الأوراق المالية والحماية المادية لها وتوافر المعلومات الصادقة عنها، وكل ذلك في ظل الالتزام بالضوابط والإجراءات التشريعية والتنظيمية المركزية في هذا الشأن. ومن أهم إجراءات الرقابة الداخلية في هذا الشأن ما يلي :

أ- يجب أن يكون لكل نوع من الأوراق المالية رقم يميزه مع إعطاء مسلسل لكل ورقة على حدة.

ب- يجب أن يكون كل ورقة مالية مؤيدة لدليل مستند على ملكيتها مع بيان اسم العميل صاحب الورقة.

ج- يجب أن يكون هناك موظف أو أكثر مسئول عن تسجيل مبادلات الأوراق المالية مع مراعاة مبدأ الفصل بين المهام والواجبات واستيفاء مقومات الضبط الداخلي.

د- يجب أن تكون هناك رقابة خاصة على عمليات تبادل الأوراق المالية بالفاكس أو البريد.

هـ- يجب أن يكون هناك موظف مسئول - أو أكثر - عن متابعة سداد قيمة الأوراق المالية المشتراة، وآخر لمتابعة تحصيل قيمة الأوراق المالية المباعة.

و- يجب وجود سجلات منظمة وإجراءات محددة لحيازة الأوراق المالية وتحركاتها.

ز- يجب الاحتفاظ بسجلات للعملاء مصنفة بطريقة سليمة توضح اسم العميل ونوع وحجم العمليات المنفذة لصالحه وقيمة وأسعار التبادل وطريقة سداد أو تحصيل قيمة العملية.

ح- يجب الاحتفاظ بسجلات منفصلة ومجموعة لكل سمسار من سمسرة الشركة تعطي معلومات موثقة عن الأوراق المالية والعمليات التي قاموا بالوساطة في تنفيذها والعقوبات المستحقة والمحصلة عن هذا النشاط.

ط- يجب عمل فحص ومراجعة داخلية دورية للحسابات المعلقة بشأن مراكز الأوراق المالية.

## 2- حسابات العملاء

تستهدف الرقابة الداخلية على حسابات العملاء متابعة وصحة وسلامة إجراءات فتح هذه الحسابات والاحتفاظ بها والتسجيل فيها ومتابعة حركة أرصنتها والإفصاح السليم عنها، ومن أهم متطلبات الرقابة الداخلية في هذا الشأن ما يلي :

أ- يجب أن يكون هناك موظف مسئول عن فتح الحسابات الجديدة للعملاء يحتوى على كل التفاصيل الخاصة بالعميل.

ب- يجب أن يكون هناك سجل خاص لعملاء الشراء الهامشي موضحاً به آية اتفاقات على الرهن إن وجد.

- ج- يجب طلب مصادقات من العملاء بصفة دورية عن أية تعديلات في بياناتهم الشخصية.
- د- يجب أن يكون هناك نظام محدد إرسال مراكز العملاء لهم بصورة دورية قبل تسوية حساباتهم.
- هـ- في حالة وجود حسابات مفتوحة حرة من العملاء لتمويل صفقات التبادل لصالحهم فيجب تخصيص سجل خاص لهؤلاء العملاء والحصول على موافقات كتابية منهم بذلك. ومن البديهي أن يكون هناك ربط بين هذه الحسابات وسجل وحساب إجمالي عملاء الشركة.
- و- في حالة التعامل مع موظفي سمسار زميل كعملاء يجب تدعيم فتح حسابات لهؤلاء الموظفين بموافقة كتابية من السمسار الزميل الذي يعملون لديه.
- ز- في حالة وجود حساب للشراء الهامشي لأحد العملاء فيجب على الموظف المسئول عن هذا الحساب مراقبة حركة الرصيد جيداً من خلال التعامل في الأوراق المالية لصالح العميل.
- ح- يمكن أن يكلف موظف معين، أو موظف مسئول عن مهام غير متعارضة، بعمل فحص دوري لحسابات العملاء الهامشية لمتابعة مدى مراعاة متطلبات الهامش.
- ط- يجب وضع وتنفيذ إجراءات رقابية خاصة لضمان عدم الخروج على تعليمات البورصة بشأن سياسة منح الائتمان لعملاء الشراء الهامشي.
- ح- يمكن أن يكلف موظف معين، أو موظف مسئول عن مهام غير متعارضة، بعمل فحص دوري لحسابات العملاء الهامشية لمتابعة مدى مراعاة متطلبات الهامش.



ط- يجب وضع وتنفيذ إجراءات رقابية خاصة لضمان عدم الخروج على تعليمات البورصة بشأن سياسة منح الائتمان لعلاء الشراء الهامشي.

### 3- العمليات مع الزملاء من السمسرة والوسطاء

من المعروف أن شركة السمسرة كثيراً ما تتعاون مع سمسرة ووسطاء شركات سمسرة أخرى من المقيدين بالبورصة، وفي هذا الصدد تستهدف الرقابة الداخلية صحة وسلامة حصر وتسجيل ومتابعة وتوثيق والمحاسبة عن هذه العمليات. ومن أهم متطلبات الرقابة الداخلية على هذه العمليات ما يلي :

أ- يجب مراعاة متطلبات البورصة بشأن العمليات مع الزملاء، حيث يجب حصر هذه العمليات من ناحية، والوقوف على تفاصيل حالات الفشل فيها، خاصة إذا كانت على الحساب، ومقارنة هذه البيانات بكل من سجلات الأوراق المالية والعلاء والدائنين الخاصة بها من ناحية أخرى، بل ويجب تسوية أية فروق أو اختلافات بين هذه الحسابات وحسابات المراقبة الخاصة بها.

ب- يجب تحديد آجال حالات الفشل في إتمام الصفقات مع الزملاء وتقييمها بصورة دورية.

ج- يجب تسوية حسابات السمسرة والوسطاء الزملاء بصورة دورية مع فحص أية إنحرافات فيها وتسويتها أولاً بأول.

### 4- الحسابات المعلقة

في حالة وجود حسابات معلقة بالمديونية أو الدائنية مع الآخرين، خاصة العلاء، فيجب أن تكون هناك إجراءات رقابية تستهدف متابعة هذه الحسابات والعمليات المنشئة لها وصحة وسلامة تحديد وتسجيلها وتوثيقها وتسويتها. ومن أهم متطلبات الرقابة الداخلية في هذا الشأن ما يلي :



- أ- يجب حصر وتحديد آجال عمليات الشراء والبيع المتعلقة بصفة دورية وفحصها وإعداد تقرير دوري عنها يرفع للمسؤولين عن الرقابة على هذه الحسابات.
  - ب- يجب فحص مفردات العمليات المتعلقة دورياً لتحديد مدى ملاءمة الرصيد المدين أو الدائن في الحساب المعطى.
  - ج- يجب أن يكون هناك تركيز من إدارة المراجعة الداخلية على عمل مطابقة بين عناصر العمليات المتعلقة والمستندات المؤيدة لها.
  - د- وفي جميع الأحوال يجب فحص مفردات وعناصر العمليات المتعلقة التي تم تسويتها والتحقق من صحة إجراءات وأسس التسوية.
- 5- إيرادات العمولة

كانت عمولة السماسرة عن عمليات الوساطة فنى الأوراق المالية تحتسب كنسبة مقطوعة من قيمة العملية من البائع ومن المشتري، وأخيراً أقر مبدأ العمولة التفاوضى بين السماسر وعملته من البائعين والمشتريين. وفي جميع الأحوال فإن الإجراءات المنظمة لحساب العمولة هي قرارات وزارية مركزية. ومن وجهة نظر المراجع يجب أن توجد إجراءات للرقابة الداخلية على إيراد العمولة تستهدف ما يلى :

- أ- أن يكون هناك فصل فى المهام والواجبات فيما يتعلق بحساب العمولة ومراجعة حسابها وتسجيلها دفترياً ضمن قيد إثبات عملية البيع أو الشراء المنفذة من ناحية وترحيلها لحساب العمولة بدفتر الأستاذ من ناحية أخرى.

- ب- أن يخصص سجل خاص بإيراد العمولة اليومي يوضح رقم الصفقة ونوعها، شراء أم بيع، وأسسم العميل وإجمالي إيرادات العمولة والمحصل منها.

ج- أن تكون هناك متابعة مستمرة لكل القرارات الوزارية والتعليمات المركزية الخاصة بأسس حساب العمولة والاستقطاعات منها.

د- أن يتم التحقق من صحة حساب العمولة عن عمليات الوساطة بين الطرفين البائع والمشتري وأن العمولة عن الوساطة في البيع قد استقطعت من الفاتورة وأن العمولة عن الوساطة في عملية الشراء قد أضيفت على تكلفة شراء الأوراق المالية.

## خامساً : الإجراءات الخاصة بمراجعة حسابات شركات السمسرة

سبق وأوضحنا أن مراجعة حسابات شركات السمسرة تعد حالة من المراجعة المالية الخارجية.

ورغم أن الهدف العام لمراجعة حسابات شركات السمسرة هو إبداء رأى فنى محايد فى القوائم المالية للشركة إلا أن لها أهدافاً خاصة أوضحناها سلفاً وبالتالى فإن نطاقها أوسع أيضاً لما تتميز به شركات السمسرة من مباشرة عمليات غير نمطية خاصة لها، ولما تعده من قوائم وتقارير مالية أكثر من مجرد الاختصار على قائمة المركز المالى وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية والأرباح المحجوزة، كما هو الحال فى الوحدات الصناعية التجارية.

ووفقاً لدليل مراجعة حسابات شركات السمسرة، الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى، فإن أهم إجراءات ومتطلبات المراجعة الخاصة لحسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية تتضمن الآتى :

### 1- الإلمام بمتطلبات البورصة

من المفروض أن يكون سمسرة الأوراق المالية أعضاء فى هيئة حماية المستثمرين فى الأوراق المالية، لأن السمسرة وكلاء عن هؤلاء المستثمرين فى تنفيذ أوامرهم.

وتتطلب مراجعة حسابات شركات السمسرة أن يلم المراجع بما يلى على وجه الخصوص.

أ- مراسيم وتعليمات البورصة بشأن منع السمسرة من الغش والتدليس والإضرار بالعملاء.

ب- قواعد احتساب العمولة بما يتناسب مع مجهود السمسار وحسب نوع وطبيعة الصفقات التى ينفذونها لحساب العملاء.

- ج- محاذير الخروج على تعليمات هيئة سوق المال والبورصة.
- د- السجلات وضوابط التسجيل والرقابة والمتابعة التي تضعها البورصة.
- هـ- متطلبات وتعليمات الهيئات الدولية المتخصصة، مثل الجمعية الدولية للمتعاملين في الأوراق المالية، إذا كان السمسار عضواً بها.
- و- قواعد وتعليمات البورصة بشأن الحسابات والعمليات الهامشية.
- ز- المنشورات والتقارير المالية والعامة التي تعدها وتنشرها البورصة.

## 2- تقرير الرقابة الداخلية

إذا كان من المتعارف عليه - كما سبق وأوضحنا - أن المراجع يعد تقريراً عن الرقابة الداخلية إذا كان بها أوجه قصور جوهرية، فإن طبيعة مراجعة حسابات شركات السمسرة تقضى بأن يعد المراجع بالضرورة تقريراً عن نظام الرقابة الداخلية لدى شركة السمسرة، خاصة إذا كان هناك قصوراً جوهرياً في إجراءات الرقابة الداخلية المحاسبية والممارسات والتعليمات التي حددتها البورصة، كما سنوضح في نهاية هذا الفصل.

## 3- سجل مراكز الأوراق المالية

يجب أن يتحقق المراجع من أن سجل كل نوع من أنواع الأوراق المالية يلخص مركز الورقة وأن هذا المركز متوازن، وعليه أن يطلب مصادقات بصفة هذه المراكز من العملاء وبورصة الأوراق المالية.

## 4- الأوراق المالية الخاصة بصفقات فاشلة

إذا كان مركز الأوراق المالية لدى الشركة يحتوى على أوراق مالية خاصة بعمليات فاشلة فيجب أن يقوم المراجع بالإجراءات التالية :

- أ- أن يتحقق من سبب الفشل في إتمام صفقة الأوراق المالية، وهل الفشل كان في استلامها أو تسليمها من وإلى الغير.

ب- في حالة وجود أوراق مالية ممولة بالإقراض أو الإقتراض يتحقق من شروط ونسبة الإئتمان.

ج- إذا كانت هذه الأوراق في حيازة الغير يطلب مصادقة عنها من الطرف الآخر.

#### 5- أرصدة وحسابات الأستاذ العام

توجد حسابات معينة بدفتر الأستاذ العام ذات أهمية خاصة في شركات السمسرة تستدعي تركيزاً خاصاً من المراجع عند فحصها. وأهم هذه الحسابات ما يلي :

#### 1/5- حسابات العملاء

يجب أن يركز المراجع عند فحص حسابات العملاء على الإجراءات التالية :

أ- فحص المستندات المؤيدة لمراكز الأوراق المالية وحركة النقدية في حسابات العملاء، وطلب مصادقات من العملاء بأرصدة حساباتهم.

ب- فحص الأرصدة الهامشية للتحقق من استيفاء نسبة الهامش المتفق عليها، وأسباب الخروج على النسبة إن وجد.

ج- فحص مدى قابلية مراكز العملاء للتحصيل وما إذا كان هناك تراكم في هذه المراكز وسببه.

#### 2/5- حسابات الاستثمار والحسابات التجارية

كما سبق وأوضحنا فإنه في حالة حيازة الشركة لأوراق مالية للاستثمار أو المتاجرة، كما هو الحال في الولايات المتحدة - ما زال قانون رأس المال في مصر يقصر نشاط شركات السمسرة على عمليات الوساطة فقط في تداول الأوراق المالية - فإن مراجع الحسابات يركز على الإجراءات التالية :



أ- أن يتحقق من تقويم الأوراق المالية بنوعيتها بسعر السوق، وفي حالة عدم وجود سعر سوق متاح يسترشد المراجع بسعر سوقها لدى شركة سمسرة أخرى، وإلا فعلى الإدارة تحديد أساس التقويم وعلى المراجع التحقق من صحة وسلامة هذا الأساس استناداً إلى خبرته بهذه العمليات.

ب- إذا انتهى المراجع إلى عدم ملاءمة إجراءات الإدارة لتقويم الأوراق المالية، أو أن أساس التقويم المستخدم غير موثق، فعليه إبداء رأى متحفظ في القوائم المالية.

#### 6- الحسابات الإسمية

لأن شركات السمسرة تسجل عملياتها في تاريخ تسوية أو إتمام العملية وليس يوم التبادل، فإن على المراجع مراعاة تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً عن طريق توضيح أثر هذه العمليات على القوائم المالية، استناداً إلى يوم أو تاريخ العملية أو التبادل. ويجب أن يركز المراجع على فحص حسابات المستحقات للشركة أو عليها لدى أو للغير في تاريخ الميزانية خاصة حسابات :

أ- إيرادات العمولة.

ب- أرباح وخسائر تبادل الأوراق المالية.

ج- إيرادات الاستشارات الاستثمارية.

د- المستحقات للمصنفين أو عليهم.

هـ- التوزيعات المستحقة على مراكز الأسهم أو مستحقة لها.

#### 7- حسابات الزملاء

يمكن أن تطلب شركة سمسرة، خاصة إذا كانت حديثة العهد بالنشاط، من سمسار شركة أخرى تنفيذ عملية تبادل أو وساطة لصالح أحد عملاء

الشركة، ولأن العملية تسجل في دفاتر شركة السمسار المنفذ للعملية فيجب على المراجع أن :

أ- يؤدي نفس إجراءات مراجعة حسابات العملاء عند مراجعة حساب السمسار الزميل.

ب- يتحقق من، وفحص، أتعاب وعمولة السمسرة عن العملية ونصيب الشركة من هذا الإيراد وأسس احتسابه.

#### 8- حساب الاحتياطي الإلزامي

قد يحدث أن تطلب البورصة من شركة السمسرة تكوين احتياطي بنكي ملزم وفق أسس معينة مقابل عمليات معينة تقوم بها الشركة، مثل منح الإئتمان للعميل، وفي هذه الحالة يجب أن يقوم المراجع بالإجراءات التالية :

أ- فحص الإجراءات التي أتبعها الشركة للوفاء بمتطلبات البورصة في هذا الشأن.

ب- فحص، والتحقق من، ما إذا كانت الشركة معفاة من بعض شروط أو نسب هذا الاحتياطي.

ج- فحص، والتحقق من، سلامة المعالجة المحاسبية لحساب الاحتياطي والإفصاح عنه.

## ساساً : تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية

مثلاً تعتبر مراجعة حسابات شركات السمسرة حالة خاصة من المراجعة الخارجية المالية فإن تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة حسابات شركات السمسرة يعتبر حالة خاصة أيضاً من تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة حسابات الوحدات الاقتصادية. وسوف نتناول هذا الموضوع من خلال النقاط التالية :

- التقرير النمطي المختصر المتكامل.
- التقرير النمطي المختصر على مرحلتين.
- بدائل الرأي.
- تقرير المراجع عن نظام الرقابة الداخلية كطلب البورصة.

### 1- التقرير النمطي المختصر المتكامل

وفقاً لمعيار المراجعة رقم 58 لسنة 1988، الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA من ناحية، ونتيجة لطبيعة نشاط شركات السمسرة في الأوراق المالية ومتطلبات البورصات العالمية بشأن تقرير مراجع حسابات هذه الشركات من ناحية أخرى، فإن التقرير النمطي المختصر لمراجع حسابات شركة السمسرة يتصف بالخصائص التالية :

- أ- يجب أن يستوفي التقرير كافة النواحي الشكلية التي يجب مراعاتها في التقرير النمطي المختصر لمراجع حسابات الوحدات الاقتصادية الأخرى، خاصة أن يوضح عنوان التقرير أنه تقرير مراجع الحسابات المستقل.
- ب- يتكون التقرير من أربع فقرات في حالة الرأي النظيف وهي :
  - الفقرة التمهيدية.

- فقرة النطاق التقليدية.

- فقرة الرأي الأساسي.

- فقرة الرأي الخاص.

- بالإضافة للفقرتين الإلزامية الأولى والثانية.

ج- لا يختلف هدف الفقرة التمهيدية هنا عن هدفها في ظل مراجعة الوحدات الاقتصادية الأخرى حيث تستهدف تحديد مسئولية إدارة شركة السمسرة عن إعداد القوائم المالية وقصر مسئولية المراجع على إبداء الرأي في هذه القوائم.

د- لا تختلف فقرة النطاق التقليدية هنا عنها في ظل مراجعة الوحدات الاقتصادية الأخرى سوى في أنها لا توضح أن المراجعة تشمل على فحص الإفصاح الإضافي لشركة السمسرة في صورة جداول وملاحظات متممة.

هـ- لا تختلف فقرة الرأي الأساسي هنا عنها في ظل مراجعة الوحدات الاقتصادية فهي توضح رأي مراجع حسابات شركة السمسرة في قوائمها المالية التقليدية.

و- فقرة الرأي الخاص هي فقرة مميزة لتقرير مراجع حسابات شركة السمسرة تستهدف توضيح الأمور التالية :

- أن الفحص كان يستهدف إبداء رأي فني محايد في القوائم المالية لشركة السمسرة كوحدة واحدة.

- أن المعلومات المفصّل عنها في الجداول والملحقات المرفقة بالقوائم المالية لشركة السمسرة هدفها تسهيل التحليل والإفصاح الإضافي، وأنها وإن كانت غير مطلوبة كجزء من القوائم المالية الأساسية للشركة، إلا أنها معلومات إضافية حسب متطلبات البورصة.

- أن المعلومات الإضافية قد تم فحصها بإتباع إجراءات المراجعة المستخدمة عند فحص القوائم المالية الأساسية للشركة.

ز- لا تختلف الفقرتان الإلزاميتان في تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة الشركات التجارية أو الصناعية سوى في عدم الإشارة إلى سلامة إجراءات جرد وتقييم المخزون.

مثال :

افترض أن الشركة الدولية للسمسرة شركة مساهمة مصرية، وكانت الجمعية العمومية للشركة قد عينت المحاسب (وليد) مراجعاً لحساباتها عن السنة المالية المنتهية في 2003/12/31، وأن المراجع (وليد) قد قام بعملية المراجعة وجمع الأدلة الكافية الملائمة على صدق وعدالة القوائم المالية الأساسية وملحقاتها المتممة لها، وأنه سيبدى رأياً نظيفاً في القوائم المالية وملحقاتها وأنه قدم تقريره في 2004/2/6. وفي هذه الحالة يكون التقرير كالتالي :

**تقرير مراقب الحسابات المستقل  
عن مراجعة حسابات الشركة الدولية للسمسرة**

السادة / مساهمو الشركة الدولية للسمسرة

" لقد قمنا بمراجعة الميزانية المرفقة للشركة الدولية للسمسرة المعدة في 2003/12/31 وكذلك قوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين والدائنين في ذلك التاريخ. وتعتبر إدارة الشركة مسئولة كاملة عن القوائم المالية المذكورة بينما تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي الفني المحايد في هذه القوائم استناداً إلى مراجعتنا لها "



" لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وتتطلب منا هذه المعايير أن نخطط وننفذ المراجعة للوصول إلى تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت القوائم المالية للشركة خالية من التحريفات الجوهرية. واشتملت مراجعتنا على فحص اختباري للأدلة المؤيدة لكل المبالغ والإفصاحات التي أحتوت عليها القوائم المالية للشركة. كما اشتملت مراجعتنا على تحديد المبادئ المحاسبية والتقديرات الجوهرية التي استخدمتها وأعدتها الإدارة، وأيضاً على فحص السجلات المحاسبية وإجراءات المراجعة الأخرى التي رأيناها ضرورية في مثل هذه الظروف ".

" وفي رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بصدق في كل الأمور الجوهرية، عن المركز المالي للشركة الدولية للسمسرة في 2003/12/31 ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية والتغير في حقوق المساهمين والدائنين عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وقواعد المحاسبة الخاصة بشركات السمسرة والقوانين واللوائح ذات الصلة.

" لقد قمنا بمراجعتنا بهدف إبداء رأي في محايد على القوائم المالية الأساسية للشركة ككل، أما المعلومات التي تظهرها الجداول المرفقة [ جدول (1) تحليل مراكز العملاء، جدول (2) قائمة التغير في الدائنين، جدول (3) تحليل المطلوبات .... ]. فقد تم الإفصاح عنها لأغراض التحليل الإضافي وهي غير مطلوبة كجزء من القوائم المالية الأساسية، ولكنها معلومات إضافية كطلب بورصة الأوراق المالية. لقد أتبعنا عند مراجعتنا لهذه المعلومات نفس إجراءات المراجعة التي أتبعناها عند مراجعتنا للقوائم المالية الأساسية للشركة، وفي رأينا أن هذه المعلومات أعدت بعدالة، في كل الأمور الجوهرية، من حيث علاقتها بالقوائم المالية ككل ".

" تمسك الشركة دفاتر وحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجود إثباته فيها، وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ".

" البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر ".

الإسكندرية في 2004/2/6

مراقب الحسابات

الاسم / وليد  
توقيع /

م.م.م 12308

## 2- التقرير النمطي المختصر على مرحلتين

البديل الثاني المتاح أمام مراجع حسابات شركة السمسرة أن يعد التقرير النمطي المختصر على مرحلتين كل منهما في تقرير منفصل - وبافتراض أنه سيبدى رأياً نظيفاً كما سبق في المثال السابق فسيكون الوضع كالتالي :

أ- يعد التقرير الأول ويسمى تقرير المراجع المستقل برأيه في القوائم المالية الأساسية للشركة ويحتوى على خمس فقرات وهي :

- الفقرة التمهيدية.
- فقرة النطاق التقليدية.
- فقرة الرأي الأساسي.
- فقرة إلزامية أولى.
- فقرة إلزامية ثانية.

ب- ثم يعد التقرير الثاني ويسمى تقرير المراجع المستقل برأيه في الإفصاح غير الأساسي الإضافي الملزم لشركة السمسرة من جانب جهات الرقابة.

ج- يجب أن يستوفى التقرير أن كافة النواحي الشكلية لتقرير مراجع الحسابات المستقل.

د- في هذه الحالة لن يختلف محتوى ولغة التقرير الأول، أما التقرير الثاني فيظهر من فقرة واحدة كالتالي :

اسم المراجع .....

عنوان مكتبه .....

تقرير مراجع الحسابات المستقل عن الإفصاح الإضافي الملزم

السادة / مساهموا الشركة الدولية للسمسرة

" لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية للشركة الدولية للسمسرة عن السنة المنتهية في 2003/12/31، وأبدينا رأينا في هذه القوائم كما جاء بتقريرنا المؤرخ في 2004/2/6. ولقد قمنا بمراجعتنا بهدف إبداء رأي فني محايد على القوائم المالية الأساسية للشركة ككل. أما المعلومات التي تظهرها الجداول المرفقة [ جدول (1) تحليل مراكز العملاء، جدول (2) قائمة التغير فني الدائنين، جدول (3) تحليل المطلوبات .... ] فقد تم الإفصاح عنها لأغراض التحليل الإضافي وهي غير مطلوبة كجزء من القوائم المالية الأساسية، ولكنها معلومات إضافية تتطلبها تعليمات هيئة سوق المال وكذا البورصة. لقد اتبعنا عند مراجعتنا لهذه المعلومات نفس إجراءات المراجعة التي اتبعناها عند مراجعتنا للقوائم المالية الأساسية للشركة. وفي رأينا أن هذه المعلومات أعدت بعدالة في كل الأمور الجوهرية، من حيث علاقتها بالقوائم المالية ككل ."

الإسكندرية في 2004/2/6

مراقب الحسابات

اسم المراجع / وليد .....

اتوقيع / .....

3- بدائل الرأي الفني لمراجع حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية

لا تختلف بدائل الرأي أمام مراجع حسابات شركات السمسرة عنها في ظل المراجعة المالية الخارجية للوحدات الاقتصادية بصفة عامة. ومعروف أن بدائل الرأي أربع وهي :

- أ- الرأي النظيف.
- ب- الرأي المتحفظ.
- ج- الرأي المعاكس.
- د- الامتناع عن إبداء الرأي.

هذا ولا تختلف كذلك أسباب ودوافع إبداء مراجع حسابات شركات السمسرة للرأي النظيف أو التحفظ فيه أو إبداء رأي معاكس أو حتى الامتناع عن إبداء الرأي عند مراجعة حسابات شركة السمسرة، عنها في ظل المراجعة المالية الخارجية للوحدات الاقتصادية وفقاً لمعيار المراجعة رقم 58 لسنة 1988 الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA بشأن تقرير مراجع الحسابات المستقل.





# **أسئلة وحالات الفصل السادس**

## **والإجابة عليها**



## السؤال الأول :

حدد أفضل إجابة صحيحة في كل حالة مما يلي :

1- لا تختلف معايير مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية عن معايير المراجعة المتعارف عليها العشر ومع ذلك يجب مراعاة عدة اعتبارات أهمها :

أ- يفضل أن يكون مراجع حسابات شركات السمسرة ذا خبرة بطبيعة النشاط.

ب- قد تختلف إجراءات الرقابة الداخلية لبعض الحسابات مثل الأوراق المالية وإيراد العسولة.

ج- يجب أن تعكس لغة التقرير طبيعة وأهداف الفحص.

د- ليس كل ما سبق صحيح.

هـ- كل ما سبق صحيح عدا ( د ).

2- لا تختلف أهداف مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية

وصناديق وشركات الاستثمار عن أهداف المراجعة المالية إلا من حيث :

أ- إبداء الرأي في مدى صدق وعدالة القوائم والإفصاحات المالية التي تفرضها طبيعة النشاط.

ب- إبداء الرأي في قائمة المركز المالي.

ج- إبداء الرأي في قائمة التغيرات في المركز المالي.

3- أن قيام مراجع الحسابات بوضع الحسابات بوضع تقديرات أولية للأهمية

النسبية لحسابات ومفردات معينة عند مراجعة حسابات الشركات العاملة

في مجال الأوراق المالية سوف يساعده في :

أ- إعداد خطة وبرنامج المراجعة.

ب- تحديد معدلات الخطأ المقبولة وفقاً لحكمة الشخص.

ج- تحديد كيف تواجه الشركة القضايا المرفوعة عليها.

- د- تخطيط العمل وتخصيص المساعدين.
- هـ- ترشيح عائد من في ظل مدخل خطر المراجعة.
- و- كل ما سبق صحيح.
- ز- كل ما سبق صحيح عدا ( د ، و ).
- 4- إن الإجراءات الملائمة لمراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية هى نفسها معظم إجراءات المراجعة العادية عدا :
- أ- المصادقات.
- ب- مراجعة مناقلة الأوراق المالية.
- ج- مستخرجات من المحاكم.
- د- فحص المعلومات غير الملحقة بالقوائم المالية.
- هـ- فحص المعلومات والقوائم المالية الجزئية والدورية.
- 5- ترجع أهمية مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية وصناديق وشركات الاستثمار إلى عديد من العوامل ليس من بينها :
- أ- توجه الاقتصاد المصرى نحو اقتصاد السوق.
- ب- رقابة السماسرة على نشاط شركاتهم.
- ج- الرقابة القانونية والرسمية.
- د- الثقة فى سوق الأوراق المالية.
- 6- وفقا للقانون (95) لسنة 1992 بشأن سوق المال يشترط فى شركة السمسرة فى الأوراق المالية أن :
- أ- تكون شركة أموال.
- ب- يكون رأسمالها 250000 جنيه على الأقل مدفوع منه 25% على الأقل.
- ج- لا تتناول نشاطها إلا بعد ترخيص من هيئة سوق المال.
- د- كل ما سبق عدا ( ب ).
- هـ- كل ما سبق عدا ( أ ، د ).

7- يختلف تقرير مراجع حسابات شركة السمسرة فى الأوراق المالية عن تقريره العادى فى أنه يشمل فقرة إضافية هى :

- أ- الفقرة التمهيدية.
- ب- فقرة الرأى الخاص.
- ج- فقرة الرأى الأساسى.
- د- فقرة النطاق.

8- يمكن إعداد تقرير مراجع حسابات شركة السمسرة فى الأوراق المالية على مرحلتين حيث تشتمل المرحلة الثانية تقرير يوضح رأى المراجع فى:

- أ- الإفصاح الإضافى كطلب هيئة سوق المال.
- ب- قائمة التغيرات فى التدفقات النقدية.
- ج- قائمة الدخل.

9- أن التصرف المهنى السليم لمراجع حسابات شركة السمسرة فى الأوراق المالية نحو أوجه القصور الجوهرية فى الرقابة الداخلية للشركة يتطلب :

أ- إذا اكتشفت وجه القصور أثناء فحص القوائم المالية يشير إلى ذلك فى تقريره عن الرقابة الداخلية.

ب- إذا اكتشفت وجه القصور فى سياق التحقق من وفاء الشركة بمتطلبات بورصة يخطر المدير المالى بذلك.

ج- لا يشير إلى أوجه القصور هذه فى تقريره عن الرقابة الداخلية.

د- الإجابة الصحيحة ( أ + ب )

هـ- كل ما سبق عدا ( د ).



10- إذا كانت أموال صندوق البنك الوطنى للاستثمار 10 مليون جنيهه وتتضمن محفظة الأوراق المالية للصندوق أسهم شركة المنصورة للكيماويات قيمتها 1.5 مليون جنيه تعادل 5% من عجمالى أسهم الشركة فإنه يجب التخلص من أسهم شركة المنصورة بمبلغ :

أ-  $\frac{1}{2}$  مليون جنيه.

ب-  $1\frac{1}{2}$  مليون جنيه.

إجابة السؤال الاول :

رقم الحالة	رمز أفضل إجابة صحيحة
1	هـ
2	أ
3	و
4	د
5	ب
6	هـ
7	ب
8	أ
9	د
10	أ

## السؤال الثانى :

أجب على قدر المطلوب فى كل حالة من الحالات التالية المستقلة عن بعضها البعض :

1- وفقاً لمدخل خطر المراجعة يجب على مراجع حسابات شركة السمسرة فى الأوراق المالية أن يعتبر الحسابات التالية ذات خطر متلزم مرتفع (ضع علامة " ✓ " أو " x " أمام كل حساب).

أ- حساب الأوراق المالية.

ب- حساب عمولة السمسرة.

ج- حساب عملاء الشراء الهامشى.

د- حساب المصاريف العمومية.

هـ- حساب إيراد الفوائد على الودائع.

2- يعتبر نشاط شركات السمسرة فى الأوراق المالية والاستثمار وكذلك صناديق الاستثمار من الأنشطة ذات خطر الأعمال مرتفع.

أ- هل توافق على العبارة.

ب- برر رأيك فى حدود ثلاثة سطور.

3- قارن بين القواعد المنظمة لأعمال شركات السمسرة وقواعد تنفيذ الشركة لعمليات الوساطة فى تداول الأوراق المالية.

4- فيما يلى مجموعة من إجراءات الرقابة الداخلية فى شركات السمسرة فى الأوراق المالية :

أ- يجب أن يكون هناك موظف مسئول عن فتح الحسابات الجديدة.

ب- يجب حصر وتحديد آجال عمليات الشراء والبيع غير المنتهية.

ج- يجب على الموظف المسئول متابعة حركة رصيد الحسابات الهامشية جيداً.

د- يجب تصنيفها إلى أوراق منتهية وأخرى محل تفاوض.

هـ- يجب فحص مقررات العمليات المعلقة دورياً.

- و- يجب طلب مصادقات دورية منهم بآية تعديلات في حسابهم.
- ز- يجب أن تركز إدارة المراجعة الداخلية في عمل مطابقة بين عناصر العمليات المتعلقة ومستنداتها.
- ح- يجب أن يكون لكل نوع من الأوراق المالية رقم يميزها.
- ط- يكلف موظف من خارج القسم بفحص الحسابات دورياً.
- ك- يجب فحص والتحقق من العمليات التي تم تسويتها.
- ل- يجب أن يكون هناك موظف مسئول عن تبادل الأوراق المالية.
- م- يجب متابعة صحة تسجيل العمليات المنشئة للحساب المعطى.
- ن- يجب الاحتفاظ بسجلات منفصلة ومجموعة لكل سمسار.
- س- لا يفتح حساب لموظفى سمسار زميل إلا بعد موافقته.
- ش- يجب التأثر من عدم الخروج على تعليمات البورصة بشأن منح الائتمان.
- ص- يجب تخصيص موظف لمتابعة سداد وتحصيل قيمة الأوراق المشتراه أو المبيعة.

ض- يجب إعداد سجلات منظمة للحبارة.

والمطلوب :

تحديد ما يرتبط من هذه الإجراءات بالرقابة الداخلية على كل من :  
حسابات العملاء، الأوراق المالية، الحسابات المتعلقة.

إجابة السؤال الثانى :

رقم الحالة	رمز أفضل إجابة صحيحة
أ	✓
ب	✓
ج	✓
د	x
هـ	x

2- أ- أوافق.

ب- لأن هذا النشاط يتأثر بقوة بالتقلبات في سوق الأوراق المالية  
وتدخلات الجهات الرقابية المركزية خاصة هيئة سوق المال وبورصة  
الأوراق المالية المحلية والأجنبية.

-3

القواعد المنظمة لأعمال شركات السمسرة	القواعد المنظمة لتنفيذ الشركة لعمليات الوساطة
أ- يقتصر نشاط الشركة على الوساطة في تداول الأوراق المالية.	أ- يحظر عليها الإضرار بالمتعاملين معا.
ب- يحظر عليها عقد عمليات تداول لحسابها أو لحساب أحد أعضاء مجلس الإدارة أو العاملين بها.	ب- يجب تسجيل أوامر العملاء الواردة فور ورودها.
ج- لا تقوم الوساطة من خلال ممثل لها.	ج- يتم تنفيذ الأوامر حسب تعليمات البورصة.
د- أن تكون شركة مساهمة أو توصية بالأسهم.	د- يتم تنفيذ الأوامر حسب أسبقية ورودها.
هـ- لا يقل رأسمالها المصدر عن 250000 جنيه والمدفوع منه لا يقل عن 25%.	هـ- يلزم الإعلان عن أوامر العملاء بصورة واضحة.
و- لا تزاول نشاطها إلا بعد الترخيص من هيئة سوق المال.	و- يجب أن تلتزم بشروط أوامر العملاء.
	ز- إذا خالفت تعليمات العميل يلزم تعويضه.
	ح- تقوم البورصة بتسجيل عمليات الشركة لأغراض الرقابة والمتابعة.

4- إجراءات الرقابة الداخلية على كل من :

حساب العملاء	الأوراق المالية	الحسابات المتعلقة
أ	ح	ب
و	د	هـ
س	ل	ز
حـ	ن	ز
ط	ص	ك
ش	ض	م

## الحالات

### الحالة الأولى :

أثناء مراجعتك لحسابات صندوق البنك الوطنى للاستثمار عن السنة المنتهية فى 2003/12/31 توصلت إلى ما يلى :

1- تقتصر أموال الصندوق على قيمة الوثائق وعددها 100000 وثيقة استثمار قيمة الوثيقة الواحدة 200 جنيه.

2- تتضمن محفظة الاستثمار كما تظهر لدى مدير استثمار الصندوق ما يلى:

أ- 20000 سهم من أسهم شركة إسكندرية للأسمدة قيمة السهم 10 جنيهات ومن خلال المصادقات الواردة من البورصة وشركة إسكندرية للأسمدة إتضح أن إجمالى أسهم الشركة 100000 سهم متداولة بالبورصة.

ب- 15000 وثيقة استثمار منها 2000 وثيقة من وثائق صندوق شركة إسكندرية للتأمين للاستثمار، (50000 وثيقة) قيمة الوثيقة 100 جنيهه والباقى وثائق صندوق بنك الدقهلية للاستثمار (40000 وثيقة) قيمة الوثيقة 200 جنيه.

3- تتضمن وثائق استثمار الصندوق 20000 وثيقة استثمار لحاملها.



## والمطلوب :

- 1- أن توضح كمراجع حسابات للصندوق إجراءات التحقق من حساب وثائق الاستثمار.
- 2- أن تحدد ما إذا كانت هناك أوجه خروج على التشريعات والقواعد المنظمة لعمل الصندوق، وبما تنصح لتداركها إن وجدت.
- 3- باستثناء البيانات السابقة فقد جمعت الدليل الكافي الملائم على صدق وعدالة القوائم المالية للصندوق، فما نوع الرأي الفني وصيغة فقرة الرأي في تقريرك عن مراجعة حسابات الصندوق عن سنة 2003.

## إجابة الحالة الأولى :

- إجراءات التحقق من حساب وثائق الاستثمار :

- أ- التحقق من وحصر عدد وثائق الاستثمار في تاريخ الميزانية ومتابعة حركتها كما أظهرتها القوائم ربع ونصف السنوية.
- ب- فحص سجل وثائق الاستثمار ومطابقته مع سجل أصحاب وثائق الاستثمار.
- ج- مطابقة سجل وثائق الاستثمار مع حركة النقدية من بيع الوثائق الجديدة وسداد قيمة الوثائق المستردة.
- د- فحص سجل جملة الوثائق ومطابقته مع تحليل إجمالي أرصدة العملاء والدائنين بالميزانية ربع ونصف السنوية في 12/31.
- هـ- فحص سجل توزيعات عائد الوثائق ومطابقته بسجل حملة الوثائق.
- و- التحقق من صحة حساب القيمة الاستردادية للوثائق ومطابقته مع الكشف المرسل لحملة الوثائق كل 15 يوم أو كل شهر.

## 2- مدى التزام الصندوق بالتشريعات والتعليمات الرسمية :

### أ- أسهم شركة إسكندرية للأسمدة.

يشتري ألا يزيد ما يستثمره الصندوق في شراء الأوراق المالية لشركة معينة عن 10% من أموال الصندوق ويحد أقصى 15% من أوراق هذه الشركة.

- أموال الصندوق = 100000 وثيقة  $\times$  200 جنيه = 20000000 جنيه.
  - 10% من أموال الصندوق =  $20000000 \times 10\%$  = 2000000 جنيه.
  - 15% من أسهم شركة إسكندرية للأسمدة = 100000 سهم  $\times 15\%$  = 15000 سهم. قيمتها 15000 سهم  $\times$  10 جنيه = 150000 جنيه.
- ويجب ألا يزيد استثمارات الصندوق في أسهم الشركة عن 2000000 جنيه أو 150000 جنيه أيهما أقل.

وعليه يجب تخفيض استثمارات الصندوق في أسهم الشركة بمبلغ 5000 سهم  $\times$  10 جنيه = 50000 جنيه.

### ب- وثائق استثمار صندوق شركة إسكندرية للتأمين :

يجب ألا تزيد استثمارات الصندوق في وثائق صناديق أخرى عن 10% من أمواله وبما لا يجاوز 5% من أموال صندوق شركة إسكندرية للتأمين، 5% من أموال صندوق بنك الدقهلية..

- وثائق صندوق شركة إسكندرية = 2000 وثيقة  $\times$  100 = 200000 جنيه
- وثائق صندوق بنك الدقهلية = 13000 وثيقة  $\times$  200 = 2600000 جنيه
- 5% من إجمالي وثائق صندوق شركة إسكندرية للتأمين =  $50000 \times 5\%$  = 2500 وثيقة.

ولذلك فلا يوجد خروج على قواعد الاستثمار في وثائق هذا الصندوق  
لأن صندوق البنك الوطنى يمتلك 2000 وثيقة فقط وهى أقل من 5% من  
إجمالى وثائق صندوق شركة إسكندرية.

• أما بخصوص وثائق صندوق بنك الدقهلية :

أقصى ما يمكن استثماره فيها بواسطة صندوق البنك الوطنى =

$$20000000 \times 10\% = 2000000 \text{ جنيه.}$$

يطرح:

• قيمة المستثمر فى وثائق صندوق شركة اسكندرية للتأمين

$$200000 \text{ جنيه} = 1800000 \text{ جنيه.}$$

• 5% من أموال صندوق استثمار بنك الدقهلية :

$$40000 \text{ وثيقة} \times 200 \text{ جنيه} \times 5\% = 400000 \text{ جنيه}$$

ولذلك يجب استرداد قيمة وثائق من وثائق صندوق بنك الدقهلية قيمتها

$$2600000 - 400000 = 2200000$$

$$\text{أى } 2200000 \div 200 \text{ جنيه} = 11000 \text{ وثيقة}$$

جـ- الوثائق لحاملها = 100000 وثيقة  $\times 25\% = 25000$  وثيقة المصدرة

فعلا 20000 وثيقة.

إذن لا يوجد خروج على القوانين واللوائح فى هذا الشأن.

## الحالة الثانية :

عينتك الجمعية العمومية للشركة الدولية للسمسرة فى الأوراق المالية شركة مساهمة مصرية مراقباً لحساباتها عن السنة المنتهية فى 2003/2/31 وإتضح لك عند فحص حسابات الشركة ما يلى :

1- لم يتضمن دفتر يومية الشركة أية قيود خاصة بنشاط الشركة يوم 2003/12/1 وكان عبارة عن عمليتى بيع وشراء كالتالى :

أ- قدم المحاسب وليد سامح شيكاً بإسم الشركة بمبلغ 13000 جنيه تحت حساب عملية شراء 1000 سهم من أسهم شركة الدقهلية للأسماك وقلم السمسار ممثل الشركة بتنفيذ الصفقة لصالح العميل المشترى وليد بسر 11 جنيه للسهم وبلغت الدفعة 200 جنيه والعمولة 5% من قيمة الصفقة. وتم تسوية حساب العميل وليد بشيك.

ب- أصدر العميل ياسر أمر السمسار الشركة ببيع 200 سهم من أسهم شركة الدلتا للنسيج وقد قام السمسار بتنفيذ الأمر بسعر 25 جنيه للسهم وتم إضافة صافى قيمة الصفقة لحساب العميل ياسر بالإنك بعد خصم 5% عمولة سمسرة، 150 دفعة.

2- أظهرت الميزانية رصيдаً دائناً لعلاء الشراء الهامشى قدره 25000 جنيه.

## والمطلوب :

1- أن توضح ماذا يجب على رئيس حسابات الشركة عمله لتسجيل عمليتى البيع والشراء السابقتين.

2- أن تحدد ثلاثاً متطلبات الرقابة الداخلية وإجراءات مراجعة حسابات العلاء.

إجابة الحالة الثانية :

المطلوب الأول :

يجب تسجيل عمليتي الشراء والبيع (قبل إقفال الدفاتر) كالتالي :

١- عملية الشراء :

إثبات المستلم من العميل المشتري

13000		من حـ/ البنك
13000		إلى حـ/ العميل المشتري وليد

إثبات عملية الشراء :

11750		من حـ/ العميل المشتري وليد
11000		إلى مذكورين
		حـ/ الأوراق المالية - أسهم الدقهلية للنسيج
		$11 \times 1000$
550		حـ/ العمولة $11000 \times 5\%$
200		حـ/ الدمغة

تسوية حساب العميل وليد

11000		من مذكورين
1250		حـ/ الأوراق المالية
		حـ/ العميل وليد
12250		إلى حـ/ البنك

تسوية الدمغة :

200		من حـ/ الدمغة
200		إلى حـ/ البنك

ويكون التأشير النهائي للعملية زيادة الأصول (البنك) بمبلغ 550 جنيه

تعادل إيراد الشركة وهو العمولة 550 جنيه.



ب- عملية البيع :

إثبات البيع :

5000		من حـ/ الأوراق المالية 200 × 25 إلى مذكورين
	4600	حـ/ البنك
	250	حـ/ العمولة 5000 × 5%
	150	حـ/ الدفعة

تسوية العمولة :

5000		من حـ/ البنك
	5000	إلى حـ/ الأوراق المالية

الدفعة :

150		من حـ/ الدفعة
	150	إلى حـ/ البنك

ويكون التأثير النهائي للعمولة زيادة البنك بمبلغ 250 جنيه هي إيراد العمولة للشركة.

2- إجراءات الرقابة الداخلية والتحقق من حساب العملاء :

من أهم متطلبات الرقابة الداخلية على حساب العملاء بشركات السمسة ما يلي :

أ- يجب أن يكون هناك موظف مسئول عن فتح حسابات العملاء الجدد يحتوى على كل بيانات العميل.

ب- يجب أفراد سجل خاص بعملاء الشراء الهامشى موضعا به أية إتفاقيات على الرهن أو الضمان إن وجد ونسبة الهامش أو الإئتمان.

ج- يجب أن تطلب الشركة مصادقات من عملائها بصفة دورية بأية تعديلات فى بياناتهم الشخصية.

### الحالة الثالثة :

أظهرت الميزانية العمومية لشركة المحاسبين الشبان للسمسة  
وهي شركة مساهمة مصرية في 2003/12/31 الأرصدة التالية :

2000000	عملاء	200000	مخصص ديون مشكوك فيها
20000	إيرادات عمولة مستحقة		

### فإذا علمت أن :

1- يمثل رصيد العملاء الفرق بين مبلغ 6000000 جنيه رصيد عملاء تم شراء أوراق مالية فعلاً لصالحهم بعمولة 0.005 ومبلغ 4000000 رصيد عملاء وضع تحت تصرف الشركة لحين شراء أوراق مالية لصالحهم بنفس شروط العمولة السابقة ومعدل الديون المشكوك فيها الملام 10%.

2- يجري العمل بالشركة على دمج حسابات العملاء مع عملاء الشراء الهامشي.

3- لا تظهر الميزانية رصيداً مدينياً قدره 50000 يستحق على أحد السماسرة الزملاء بشركة المنصورة للسمسة انتظاراً لإجراء مقاصة مع هذا العميل عندما ينفذ عملية بهورصة القاهرة لصالح الشركة يستحق عنها عمولة.

### والمطلوب :

بصفتك مراجع حسابات شركة المحاسبين الشبان عن السنة المنتهية

في 2003/12/31

1- بين كيف يتم الإفصاح في ميزانية الشركة عن العملاء ومخصص الديون المشكوك فيها وإيرادات العمولة المستحقة مفترضاً أنه تم إقفال الدفاتر.

2- ما هي متطلبات الرقابة الداخلية على حساب العملاء ؟

3- ما هي أهم متطلبات الرقابة الداخلية على العمليات مع السماسرة والوسطاء العملاء ؟

4- أذكر أهم إجراءات مراجعة حسابات العملاء بشركات السمسرة في الأوراق المالية.

5- ما نوع الرأي الفني وأثره على تقريرك بشأن حسابات شركة المحاسبين الشبان عن السنة المنتهية في 2003/12/31.

### إجابة الحالة الثالثة :

#### 1- الإفصاح في الميزانية :

أ- لا يجوز إجراء مقاصة بين رصيدى حساب العملاء إذ يجب أن يظهر رصيد عملاء مدين بمبلغ 6000000 جنيه باعتبارهم من عملاء الشراء الهامشي كما يظهر رصيد دائن للعملاء بمبلغ 4000000 جنيه (دائنون).

ب- يجب أن يظهر إيراد العمولة المستحق عن العمليات التامة المنفذة لصالح العملاء المدينين وتبلغ  $0.005 \times 6000000 = 30000$  كما يجب أن تظهر إيرادات العمولة المستحقة على العملاء باعتبارها إيرادات متحققة في تاريخ الميزانية وحيث أنه قد تم إقفال الدفاتر يتم إجراء القيود التالية :

#### تسوية حساب العملاء :

4000000	من حـ/ عملاء الشراء الهامشي (المدينين)	
4000000	إلى حـ/ العملاء (دائنين)	

#### تسوية إيراد العمولة :

10000 فرق + 50000 على زميل شركة المنصورة للسمسرة.

60000	من حـ/ إيرادات عمولة مستحقة	
60000	إلى حـ/ الأرباح المحجوزة ( حـ/ الاحتياطي)	

ج- حيث لا خلاف على نسبة مخصص الديون المشكوك فيها وهي 10%  
فيجب أن تحسب على الرصيد المدين للعلاء.

$$6000000 \times 10\% = 600000$$

ويجرى قيد التسوية بالفرق

$$400000 = (200000 - 600000)$$

400000		من حـ/ الأرباح المحجوزة ( حـ/ الإحتياطي)
	400000	إلى حـ/ مخصص ديون مشكوك فيها

د- تظهر الأرصدة السليمة في الميزانية في 2003/12/31 كالتالي :

#### الميزانية العمومية في 2003/12/31

	6000000	علاء الشراء الهامشي
		بطرح :-
علاء تحت التسوية (دائنين)	4000000	مخصص ديون مشكوك فيها
	5400000	
	80000	إيراد عمولة مستحق

2- إجراءات الرقابة الداخلية على حسابات العملاء :

- أ- يجب تخصيص موظف مسئول عن فتح حسابات العملاء.
- ب- يجب إعداد سجل خاص لعلاء الشراء الهامشي.
- ج- يجب طلب مصادقات بصفة دورية من العملاء بأى تعديلات في بياناتهم.
- د- يجب إرسال مراكز العملاء لهم بصورة دورية حسب نظام محدد.
- هـ- يجب إفرااد سجل خاص بحسابات العملاء المفتوحة لتمويل صفقات لصالحهم.
- و- فى حالة التعامل مع موظفى سمسار زميل كعلاء يجب تدعيم فتح حساباتهم بموافقة كتابية من السمسار الزميل.

ز- يجب على الموظف الحصول عن حساب عملاء الشراء الهامشي مراقبة حركة رصيد هذا الحساب من خلال معاملات الأوراق المالية لصالح العميل.

ح- يجب فحص حسابات عملاء الشراء الهامشي بواسطة موظف محايد.  
ط- يجب متابعة عدم الخروج على تعليمات البورصة خاصة بشأن سياسة منح عملاء الشراء الهامشي إئتمناً معيناً.

3- متطلبات الرقابة الداخلية على العمليات مع الزملاء من السماسرة والوسطاء :

أ- يجب عدم الخروج على متطلبات البورصة بشأن التعامل مع الزملاء.  
ب- يجب حصر وتقييم حالات الفشل في إتمام الصفقات مع الزملاء.  
ج- يجب تسوية حسابات الزملاء بصورة دورية مع فحص وتسوية أية انحرافات في هذه الحسابات.

4- أهم إجراءات مراجعة حسابات العملاء :

أ- فحص المستندات المؤيدة لمراكز الأوراق المالية وحركة النقدية في حسابات العملاء وطلب مصادقات من العملاء بأرصدة حساباتهم.  
ب- فحص الأرصدة الهامشية للتحقق من استيفاء نسبة السهام المتفق عليها وأسباب الخروج عن النسبة إن وجد.  
ج- فحص مدى قابلية مراكز العملاء للتحصيل وما إذا كان هناك تراكم في هذه المراكز وسببه.

5- الرأى الفنى :

أ- سوف أبدى رأياً متحفظاً فى القوائم المالية للشركة عن السنة المنتهية فى 2003/12/31 للأسباب التالية :

هناك خروج على المبادئ المحاسبية بشأن :  
إجراء مقاصة بين نوعى رصيد حساب العملاء.



- عدم طرح مخصص الديون المشكوك فيها من حساب العملاء المدينين لتحديد الديون الجيدة.

- عدم تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي خاصة فيما يتعلق بإيراد العمولة والديون المشكوك فيها.

- سوء الإفصاح في الميزانية.

ب- سيظهر التقرير مكوناً من خمس فقرات هي :

- فقرة تمهيدية.

- فقرة النطاق التقليدية.

- فقرة توضيحية.

- فقرة الرأي الأساسي.

- فقرة الرأي الخاص.

- فقرة إلزامية أولى.

- فقرة إلزامية ثانية.

ج- تظهر الفقرة التوضيحية كالتالي :

" لقد أجرت الإدارة مقاصة بين رصيدى حساب العملاء من ناحية مما أدى إلى عدم صحة مخصص الديون المشكوك فيها من ناحية أخرى، كما لم يتم تسوية إيراد العمولة عن السنة ولقد ترتب على ذلك التأثير على رقم صافى الدخل والأصول وحقوق الملكية "

د- تبدأ فقرة الرأي الأساسي كالتالي :

" وفيما عدا ما يتعلق بحساب العملاء ومخصص الديون المشكوك فيها وإيراد العمولة كما أوضحنا في الفقرة السابقة، فإن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر عن .....



## الفصل السابع

---

دور مراقب الحسابات

في تقييم الشركات

لأغراض الخصخصة



## الفصل السابع

### دور مراقب الحسابات في تقييم الشركات

#### لأغراض الخصخصة

عندما بدأت مصر خطواتها الجادة في تنفيذ برنامج الخصخصة والتحول الإقتصادي نحو الإقتصاد الحر أو إقتصاد السوق، وصدر قانون قطاع الأعمال لعام رقم 203 لسنة 1991 أصبح للجهاز المركزي للمحاسبات دور جديد في الرقابة على عمليات الخصخصة والتي تتمثل في التصرف في أموال الدولة، سواء تمثل ذلك في بيع الشركات أو بيع بعض أصولها، أو بيع أسهم الشركة أو جزء منها، أو تأجير تلك الشركات، أو إسناد إدارتها إلى القطاع الخاص، أو من خلال اتباع أسلوب المشاركة مع المستثمرين من القطاع الخاص والذي يضمن للشركة تحقيق حد أدنى من الأرباح والذي يمثل عادة نسبة مئوية من رقم الأعمال.

ويقوم الجهاز المركزي للمحاسبات في هذا الصدد بإعداد تقرير مراجعة خاص يتضمن نتائج مراجعة الدراسات المتعلقة بتقييم أصول وخصوم الشركات التي يتقرر بيعها، والتي تقوم الشركات القابضة والتابعة بموافقاته بها، وكذلك نتائج مراجعة الأسس التي تم الإستناد إليها في إختيار أسلوب الخصخصة المناسب لكل شركة ( بيع لمستثمر رئيسي أو البيع لإتحاد العاملين المساهمين بالشركة أو طرح أسهم في بورصة الأوراق المالية )، وكذلك بيان مدى ملائمة وسلامة أساليب التقييم والأسس المستخدمة في تقييم أصول المشروعات العامة التي يتقرر بيعها ( أسلوب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، أو أسلوب صافي القيمة البيعية المتوقع تحقيقها أو أسلوب القيمة التاريخية أو أسلوب القيمة الدفترية المعدلة أو أسلوب مضاعف الربحية وغيرها من أساليب التقييم ).



ويقوم مراجعو الجهاز المركزي للمحاسبات بعد ذلك بمراجعة إجراءات البيع وإعداد تقرير مراجعة خاص يتضمن الإشارة إلى مدى التحقق من سلامة إجراءات البيع.

وقد خلق هذا الوضع طلباً جديداً على خدمات مراجعي الحسابات التابعين للجهاز المركزي للمحاسبات، ولكن هذا الطلب غير محدد ولا توجد أي معايير تحكمه وإنما الأمر متروك للقواعد العامة المستخدمة في عملية التقييم.

ومن ناحية أخرى فإنه عند بيع إحدى شركات قطاع الأعمال العام أو إدماجها في شركة أخرى فإن ذلك لا يتم بالقيمة الدفترية، ولكن بالقيمة الحالية للشركة.

ومن الناحية المحاسبية فإن الوصول إلى القيمة الحقيقية للشركة يتم من خلال إتباع العديد من أساليب التقييم مثل أسلوب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية، وأسلوب مضاعف الربحية وأسلوب القيمة البهية المتوقعة التدريجية أو الفورية أو أسلوب القيمة الدفترية المعدلة بوحدة النقد الثابتة. وسنتعرض في هذا الفصل لأساليب تقييم شركات قطاع الأعمال العام لأغراض التخصص، وكذلك التعرض للأساليب المختلفة للتخصص، وأخيراً سنتعرض للنواحي الخاصة بمراجعة الدراسات المتعلقة بتقييم شركات قطاع الأعمال العام وتحديد قيمة الشركة، والقيمة العادلة للسهم بغرض التخصص وذلك على النحو التالي :

أولاً : أساليب التقييم.

ثانياً : أساليب التخصص.

ثالثاً : مراجعة الدراسات المتعلقة بالتقييم لأغراض التخصص.

وسنتعرض لما سبق على النحو التالي :

## أولاً : أساليب تقييم شركات قطاع الأعمال العام لأغراض الخصخصة :

تتجه معظم دول العالم في الوقت الحالي إلى إتباع سياسة اقتصاد السوق الحر، وما يتطلبه ذلك من تحويل لملكية المشروعات العامة المملوكة للدولة إلى ملكية خاصة.

وتهدف دول العالم من خلال التركيز على هذا التحول إلى رفع مستوى الأداء الاقتصادي للمشروعات، وتخفيض الأعباء على الحكومة وتخفيض العبء على موازنة الدولة والحد عن أو التوقف عن تقديم الدعم الذي اعتادت معظم شركات القطاع العام الحصول عليه من الدولة وتهدف معظم دول العالم إلى العمل على دخول القطاع الخاص في العديد من المجالات والمشاريع الاقتصادية التي كانت مقصورة على الدولة أو على الملكية العامة.

ويعتبر هدف توسيع قاعدة الملكية من أهم أهداف عملية الخصخصة في مصر والتي تعمل على مشاركة جميع فئات الشعب في عملية التنمية الاقتصادية وذلك بإتاحة الفرصة أمام جميع المواطنين لشراء أسهم الشركات المملوكة للدولة.

وقد بدأت مصر منذ بداية التسعينات في التحول نحو اقتصاد السوق وخصخصة العديد من الشركات المملوكة للدولة بما يسمح للقطاع الخاص أن يملك ويدير تلك الشركات بصورة تستهدف تحقيق الكفاءة في الأداء وتخفيف الأعباء على الدولة في إدارة وتمويل العديد من المشاريع، والانتصار ملكية الدولة على المشروعات ذات الطابع الاستراتيجي أو القومي والتي تحتاج إلى استثمارات ضخمة والتي يكون عائداتها ضئيل لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها.

وعند بيع أي شركة من شركات قطاع الأعمال العام في مصر بغرض تنفيذ سياسة الدولة نحو الخصخصة، أي الاتجاه نحو اقتصاد السوق الحر والملكية الخاصة، وتوسيع قاعدة الملكية، فإنه لا يمكن أن يتم بيع الشركة

بقيمتها الدفترية أو التاريخية أو الفعلية حيث تعنى القيمة الدفترية الفرق بين مجموع قيمة صافى الأصول وقيمة الالتزامات.

ولا تصلح القيمة الدفترية كأساس لتحديد قيمة الشركة والقيمة العادلة للسهم لأنها قيمة تاريخية قديمة لا تعبر عن الواقع.

ويتم بيع الشركة بناءً على القيمة الحقيقية للشركة والتي يتم تحديدها من خلال تكليف أحد المكاتب الاستشارية ذات الخبرة في مجال التقييم سواء كانت مكاتب محلية تعمل في مصر أو كانت مكاتب أجنبية. ويجب أن يكون المكتب المكلف بعملية التقييم ذو خبرة وعلى دراية بالنواحي الفنية والمالية والاقتصادية والمحاسبية والتسويقية لعملية التقييم وعلى دراسة طبيعة نشاط الشركة وأصولها. ويقوم هذا المكتب الاستشاري بإعداد دراسة تبين قيمة الشركة التي ستباع لها وكذلك تحديد القيمة العادلة للسهم، وكذلك الأسلوب المقترح لخصخصة الشركة.

ويقوم مجلس إدارة الشركة القابضة التابعة لها الشركة محل التقييم بتكليف أحد المكاتب الاستشارية للقيام بإعداد دراسة التقييم التي تتضمن تحديد القيمة التي ستباع لها الشركة، وكذلك تحديد القيمة العادلة للسهم، واقتراح أسلوب الخصخصة المناسب للشركة، ويتم هذا التكليف من جانب الدولة ممثلة في الشركة القابضة، حيث تتولى الشركة القابضة التابعة لها الشركة محل الدراسة أو التقييم بإعداد خطاب التكليف والذي ترسله للمكتب الاستشاري والذي يتم فيه تحديد الشركة محل التقييم والقيمة العادلة للسهم مع تحديد الأسلوب المستخدم في عملية التقييم، وكذلك الأسلوب المقترح للخصخصة، وكذلك تحديد أتعاب المكتب الاستشاري القائم بدراسة التقييم وكيفية سدادها، وبعد موافقة المكتب الاستشاري على القيام بدراسة التقييم للشركة يقوم بإرسال خطاب ارتباط أو خطاب قبول التكليف للشركة القابضة يتضمن موافقته على القيام بدراسة التقييم للشركة التابعة لتحديد القيمة العادلة للشركة محل الدراسة وتحديث



القيمة العادلة للسهم باستخدام أسلوب معين من أساليب التقييم، وكذلك التوصية بإتباع أسلوب معين للخصخصة يتواءم مع ظروف الشركة محل الدراسة ومع طبيعة نشاطها وحجم العالة بها ومدى أهمية نشاط الشركة بالنسبة للاقتصاد القومي.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية خصخصة إحدى شركات قطاع الأعمال العام تعنى تحويل هذه الشركة من شركة قطاع أعمال عام خاضعة لأحكام القانون رقم 203 لسنة 1991 بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام إلى قانون الشركات المساهمة رقم 159 لسنة 1981، وتخضع شركات قطاع الأعمال العام للقانون رقم 203 لسنة 1991 وقد منح هذا القانون للشركات القابضة الحق في التصرف في الشركات التابعة له سواء بالبيع الكلي أو بيع بعض أسهمها. حيث نصت المادة رقم (2) في البند رقم (4) على أنه للشركة القابضة في سبيل تحقيق أغراضها القيام بإجراء جميع التصرفات التي من شأنها أن تساعد على تحقيق كل أو بعض أغراضها، حيث تتولى الشركة القابضة في مجال نشاطها ومن خلال الشركات التابعة لها المشاركة في تنمية الاقتصاد القومي في إطار السياسة العامة للدولة.

وتأخذ الشركات التابعة شكل الشركات المساهمة، وطالما أن الشركة القابضة تملك أكثر من 51% من إجمالي أسهم الشركة فإن هذه الشركة تعتبر شركة من شركات قطاع الأعمال العام خاضعة للقانون 203 لسنة 1991.

وعند بيع الشركة التابعة أو بيع جزء من أسهمها بحيث يصبح الجزء المملوك للدولة ممثل في الشركة القابضة يقل عن 50% من إجمالي أسهم الشركة فإن الشركة هنا تصبح شركة مساهمة قطاع خاص خاضعة لأحكام القانون 159 لسنة 1981.

وتجدر الإشارة إلى أن خصخصة الشركة محل التقييم وبيع أكثر من 50% من إجمالي أسهمها يجعلها شركة مساهمة مصرية قطاع خاص خاضعة

لأحكام القانون 159 لسنة 1981، ويتطلب ذلك ضرورة تعيين الجمعية العامة للشركة لمراجع حسابات خارجي من أحد المكاتب الخاصة وفقاً لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981 (المادة رقم 103)، في حين أن الشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم 203 لسنة 1991 بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام يتولى مراجعة حساباتها وتقييم أدائها الجهاز المركزي للمحاسبات وفقاً لأحكام قانونه رقم 144 لسنة 1988.

أي أن خصخصة شركات قطاع الأعمال العام أدى إلى وجود طلب متزايد على مكاتب المراجعة الخاصة وتزايد نطاق عمل مراجعي الحسابات من مكاتب المراجعة الخاصة على حساب مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات.

وفي نفس الوقت قد يقوم بمراجعة الشركة التابعة بعد الخصخصة مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات مع وجود مراجع حسابات خاص من أحد مكاتب المراجعة الخاصة تعينه الجمعية العامة للشركة وذلك في حالة ما إذا كانت الشركة القابضة تمتلك أكثر من 25% وأقل من 50% من إجمالي عدد أسهم الشركة، حيث أنه وفقاً لأحكام القانون رقم 144 لسنة 1988 بشأن إصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبات يباشر الجهاز المركزي للمحاسبات اختصاصاته بالنسبة للشركات التي يساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن 25% من رأسمالها (مادة رقم 3).

وفي نفس الوقت طالما أن الدولة ممثلة في الشركة القابضة تمتلك أقل من 50% من إجمالي عدد أسهم الشركة، فإن الشركة تخضع لأحكام القانون رقم 159 لسنة 1981 والذي يتطلب ضرورة تعيين الجمعية العامة للشركة لمراجع حسابات خارجي من أحد مكاتب المراجعة الخاصة (مادة رقم 103). أي أن الشركة التي تمتلك الشركة القابضة فيها أكثر من 25% وأقل



من 50% من إجمالي أسهم الشركة يكون لها مراقب للحسابات من الجهاز المركزي للمحاسبات، وفي نفس الوقت يكون لها مراقب حسابات خارجي من أحد مكاتب المراجعة الخاصة تعينه الجمعية العامة للشركة في أول اجتماع لها بعد خضضة الشركة، وذلك باعتبار أن الشركة في هذه الحالة خاضعة لأحكام القانون 159 لسنة 1981.

أما في حالة ما إذا كانت الشركة القابضة تمتلك أقل من 25% من إجمالي أسهم الشركة بعد الخصخصة فإنه في هذه الحالة يتولى مراجعتها فقط مراجع حسابات خارجي من أحد مكاتب المراجعة الخاصة فقط وتعينه الجمعية العامة للشركة.

أما في حالة ما إذا كانت الشركة القابضة تمتلك أكثر من 50% من إجمالي أسهم الشركة فإنه يتولى مراجعتها فقط الجهاز المركزي للمحاسبات باعتبارها شركة خاضعة لأحكام القانون رقم 203 لسنة 1991 الخاص بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام.

مما سبق يتضح أن خصخصة شركات قطاع الأعمال العام وتحولها من شركات قطاع أعمال عام خاضعة لأحكام القانون رقم 203 لسنة 1991 بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام إلى شركات مساهمة خاضعة لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981 أدى إلى زيادة الطلب على مراجعي الحسابات من مكاتب المراجعة الخاصة الذين يتولون مراجعة حسابات الشركة طالما أنها شركة مساهمة خاضعة لأحكام القانون رقم 159 لسنة 1981، وقد يتولى مراجعي الحسابات من مكاتب المراجعة الخاصة مراجعة حسابات الشركة بمفردهم في حالة انخفاض نسبة ملكية الشركة القابضة في أسهم الشركة عن 25%، وقد يقوموا بعملية

المراجعة في ظل وجود الجهاز المركزي للمحاسبات إذا كانت ملكية الشركة القابضة في أسهم الشركة يزيد عن 25% وتقل عن 50%.

ومن ناحية أخرى فإن الشخص أو المكتب القائم بعملية تقييم الشركة لأغراض التخصص يجب أن يكون شخص أو مكتب مستقل، حيث يتم تكليفه للقيام بالدراسة وتحديد قيمة الشركة، والقيمة العادلة للسهم من جانب الدولة ممثلة في الشركة القابضة التابعة لها الشركة محل التقييم، وكذلك يتم تحديد أتعاب المكتب الاستشاري وسدادها من جانب الدولة أو الشركة القابضة التابعة لها الشركة والتي تعتبر بمثابة المالك بالنسبة للشركة التابعة.

ويقوم المكتب الاستشاري القائم بتقييم الشركة بتقديم دراسة التقييم والتي يتم فيها تحديد القيمة العادلة للشركة والقيمة العادلة للسهم واقتراح الأسلوب الأمثل لتخصص الشركة إلى الشركة القابضة التابعة لها الشركة محل التقييم وليس لمجلس إدارة الشركة التابعة محل التقييم.

ويقوم المكتب الاستشاري القائم بعملية التقييم بالحصول على المعلومات اللازمة للقيام بدراسة التقييم وذلك من الشركة التابعة محل الدراسة من خلال الاطلاع على دفاتر الشركة أو على القوائم المالية السنوية التاريخية للشركة محل التقييم عن عدد معين من السنوات، وكذلك الحصول على العديد من المعلومات عن نشاط الشركة محل الدراسة، وموقعها في السوق، وإستراتيجية الشركة ومستقبلها وكذلك الحصول على معلومات عن بعض الشركات الأخرى التي يتشابه نشاطها مع نشاط الشركة محل الدراسة.

ويجب أن يتعرف القائم بدراسة التقييم على نشاط المشروع وأسنمه ووضع القانوني ونوع الملكية ( عامة أو مشتركة )، وكذلك تحديد تاريخ التقييم، وأثر بيع المشروع على العاملين.

ولأغراض التقييم يتم الحصول على العديد من المعلومات التى تتضمن معرفة الظروف الاقتصادية العامة أو معرفة ما إذا كان التوقيت مناسب للتقييم أم لا، وكذلك التعريف بالشركة من ناحية أسمها التجارى وتاريخ تأسيسها وعنوانها ونشاطها، وأسماء أعضاء مجلس الإدارة الحالى، ورأس المال الحالى للشركة، ورأس المال المرخص به والقيمة الاسمية للسهم، ووصف نوع الملكية (ملكية عامة أو ملكية مشتركة)، بالإضافة إلى تحليل إيرادات ومصروفات الشركة عن عدد معين من السنوات، وكذلك تحليل جميع عناصر الأصول والخصوم إلى مفرداتها المختلفة، وبالنسبة للأصول يتم تحليل الإهلاك على عناصر الأصول المختلفة.

ومن ناحية أخرى يجب على المكتب الإستشارى القائم بدراسة التقييم إستعراض هيكل الأصول طويلة الأجل، وتحديد الأصول التى سيستمر استخدامها فى العمل والإنتاج، أى تحديد الأصول المطلوبة والضرورية لتحقيق أهداف الشركة والتى سيتم الاحتفاظ بها، ويتضمن ذلك تحديد التكلفة الأصلية لكل أصل ورصيد مجمع إهلاكه فى تاريخ التقييم وقيمه الدفترية فى تاريخ التقييم، وتحديد قيمته السوقية أو البيعية المتوقعة فى تاريخ التقييم.

ويتم أيضاً تحديد الأصول غير الضرورية لتحقيق أهداف الشركة بعد الخصخصة والمقترح التخلص منها ويتضمن ذلك تحديد التكلفة الأصلية لكل أصل ورصيد مجمع إهلاكه وقيمه الدفترية فى تاريخ التقييم، مع تحديد مبررات التخلص من كل أصل من ناحية إقتصاديات تشغيله أى ربح أو خسارة تشغيل تلك الأصول المقترح الإستغناء عنها والرقابة عليها، مع تحديد خطة التخلص من تلك الأصول غير المطلوبة لتحقيق أهداف الشركة وتتضمن تلك الخطة تحديد عدد سنوات التخلص من تلك الأصول، وتحديد الأصول التى سيتم التخلص منها فى كل سنة من تلك السنوات، وتحديد القيمة البيعية المتوقعة من بيع تلك الأصول فى كل سنة من سنوات التخلص منها.



ويقوم المكتب الاستشاري القائم بعملية التقييم بالحصول على خطة الإحلال والتجديد والتطوير المتوقعة خلال فترة الدراسة، وكذلك الحصول على الهيكل التنظيمي الحالي للشركة ودراسة وتحديد ما قد يكون به من مشاكل تنظيمية تمهيداً لوضع هيكل تنظيمي مقترح للشركة في ظل الخصخصة وفي ظل إعادة الهيكلة المالية والفنية والإدارية للشركة محل التقييم.

ويجب أن يتم تحليل المخزون السلعي وتقسيمه إلى مجموعات سلعية موضحاً به التكلفة والقيمة البيعية المتوقعة وبيان بالمخزون الراكد أن وجسد من ناحية تكلفته، وقيمته البيعية المتوقعة.

ولابد من الحصول على تحليل بأرصدة العملاء وأوراق القبض والأرصدة المدينة الأخرى والمخصصات المكونة لكل منها، مع بيان الأرصدة الجيدة والمشكوك في تحصيلها.

ويتم الحصول على دراسة مستفيضة عن الضرائب المستحقة على الشركة محل التقييم في تاريخ التقييم، مع بيان الموقف الضريبي الحقيقي، وبيان مدى كفاية المخصص المكون لهذا الغرض، مع بيان مدى كفاية مخصص المطالبات والمنازعات والمخصصات الأخرى.

ويجب الحصول على بيان تحليلي بالأرصدة الدائنة وأوراق الدفع وكافة الإلتزامات المستحقة على الشركة، مع إعداد تصور للمبالغ الواجب سدادها فعلاً وبصورة واقعية.

ويجب أن يتم دراسة هيكل العمالة الحالي في الشركة مع تقسيم العمالة في الشركة إلى عمالة دائمة وعمالة مؤقتة وعمالة موسمية، مع تحديد عدد العاملين بالشركة (دائمة - مؤقتة - موسمية) وكذلك أجورهم السنوية. وكذلك تحديد هيكل العمالة الأمثل المقترح بمناسبة إعادة الهيكلة المالية والفنية للشركة، وكذلك خطة تدريب العاملين للسنوات القادمة وتحديد

مشاكل العمالة وخطه تخارج العاملين وتكاليف التخارج إن وجدت، مع بيان تكلفة العمالة الزائدة وأسلوب التخلص منها بالمعاش المبكر مثلاً.

ويجب إعداد دراسة تسويقية تتضمن تحديد المنتجات والخدمات التى تقدمها الشركة حالياً وتحديد الكمية المباعة ومتوسط سعر البيع لها عن الثلاثة سنوات السابقة، وكذلك تحديد المنتجات والخدمات الجديدة المتوقع أن تقدمها الشركة فى ظل إعادة الهيكلة الفنية والمالية للشركة مع تحديد الكمية المتوقع بيعها ومتوسط سعر البيع لها ونسبة الزيادة السنوية المتوقعة فى الكمية والسعر وأيضاً تحديد التكاليف المتوقعة للدعاية والإعلان والعلاقات العامة فى ظل إعادة الهيكلة المالية والفنية للشركة.

ومن ناحية أخرى يجب أن يقوم المكتب الاستشارى القائم بدراسة التقييم بتحديد تكلفة كل منتج أو كل خدمة تقدمها الشركة محل التقييم من ناحية تحديد التكلفة المباشرة لإنتاج الوحدة من المنتج أو لتقديم الوحدة من الخدمة وذلك عن الثلاثة سنوات السابقة وذلك بالنسبة للمنتجات والخدمات التى تقدمها الشركة حالياً على أن يتم تحديد تلك التكلفة بصورة تفصيلية.

ومن ناحية يقوم المكتب الاستشارى القائم بعملية التقييم بتحديد التكلفة المباشرة المتوقعة لإنتاج الوحدة من المنتجات أو الخدمات الجديدة المتوقع أن تقدمها الشركة فى ظل إعادة الهيكلة المالية والفنية للشركة مع تحديد نسبة الزيادة السنوية المتوقعة فى تلك التكلفة على أن يتم تحديد تلك التكلفة بصورة تفصيلية.

ومن ناحية يقوم المكتب الاستشارى القائم بعملية التقييم بتحديد التكلفة المباشرة المتوقعة لإنتاج الوحدة من المنتجات أو الخدمات الجديدة المتوقع أن تقدمها الشركة فى ظل إعادة الهيكلة المالية والفنية للشركة مع تحديد نسبة الزيادة السنوية المتوقعة فى تلك التكلفة على أن يتم تحديد تلك التكلفة بصورة تفصيلية.



ويتم أيضاً تحديد عناصر المصروفات السنوية الأخرى بخلاف التكلفة المباشرة للمنتجات التي تبيعها الشركة أو الخدمات التي تقدمها الشركة مثل الأجور والمرتبات الإدارية والبيعية والمطبوعات والأدوات الكتابية والفوائد المدينة والمصروفات البيعية والتسويقية والكهرباء والإنارة والضرائب العقارية والدعاية والإعلان.

ويجب أن يتم تقسيم التكاليف إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة، كما يجب أن يتم تحديد أقساط الإهلاك السنوية والتي تتضمن تحديد الإهلاك السنوي للأصول التي تقرر الاحتفاظ بها وكذلك تحديد الإهلاك السنوي للأصول الجديدة التي تنطوي عليها خطة الإحلال والتجديد، مع تحديد معدلات الإهلاك بالنسبة لكل نوع من الأصول.

ويجب أن يتم تحديد الإيرادات الأخرى السنوية المتوقع أن تحققها الشركة والتي لا ترتبط بالنشاط الرئيسي لها مثل إيرادات الأوراق المالية والفوائد الدائنة على الودائع والإيرادات المتنوعة الأخرى.

ويجب أن يتم التعرف على خطة سداد القروض (إن وجدت) ومعدلات الفائدة وتحديد الفوائد المدينة السنوية، ويتم الحصول من الشركة التابعة محل التقييم على الرؤية المستقبلية للإيرادات والمصروفات المتوقعة، وهامش الربح المتوقع تحقيقه بعد خصخصة الشركة وإعادة هيكلتها خلال فترة الدراسة.

ولا بد أيضاً من الحصول على بيانات عن النشاط الذي تنتمي له الشركة داخل السوق، وكذلك الحصول على بيانات عن إستراتيجية الشركة ومستقبلها. ويجب أيضاً تحديد ما إذا كان التقييم سيكون لمنشأة مستمرة أم التقييم بغرض التصفية.

وبعد قيام المكتب الاستشاري القائم بعملية التقييم بالحصول على كافة المعلومات اللازمة للقيام بالدراسة يتم تحديد أسلوب التقييم الذي سيتم استخدامه من بين العديد من الأساليب المختلفة للتقييم.

ويقوم المكتب الاستشاري القائم بدراسة التقييم باستخدام العديد من أساليب التقييم على أساس أنه يتم الوصول إلى قيمة مختلفة للشركة باختلاف أسلوب التقييم، وبالتالي فإنه لأغراض الخصخصة يمكن استخدام أكثر من أسلوب لتقييم الشركة وبالتالي يكون هناك أكثر من قيمة للشركة باستخدام أساليب مختلفة للتقييم، حيث يمكن اختيار القيمة المناسبة أو الملائمة للشركة باستخدام الأسلوب المناسب للتقييم والذي يتمشى مع ظروف الشركة وطبيعة نشاطها.

وسنتعرض في هذا الجزء التالي للعديد من أساليب التقييم التي يمكن استخدامها في تحديد قيمة الشركة والقيمة العادلة للسهم والتي تتمثل في أسلوب القيمة الدفترية أو التاريخية، وأسلوب القيمة الدفترية أو التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة، وأسلوب القيمة الحالية للتدفقات النقدية، وأسلوب صافي القيمة البيعية التدريجية وأسلوب صافي القيمة البيعية التقديرية وأسلوب مضاعف الربحية.

#### الأسلوب الأول للتقييم (التقييم على أساس القيمة الدفترية) :

تتمثل قيمة الشركة وفقاً لهذا الأسلوب في صافي القيمة الدفترية للشركة والتي تتمثل في القيمة الدفترية للأصول مطروحاً منها القيمة الدفترية للالتزامات وتتمثل القيمة الدفترية للأصول في التكلفة التاريخية أو الفعلية للأصول مطروحاً منها رصيد مجمع الإهلاك.

ويتميز استخدام هذا الأسلوب بالموضوعية نظراً لإعطاءه المبالغ النقدية المدفوعة فعلاً لاقتناء الأصول، إلا أن القيمة الدفترية لا تعبر عن القيمة الحقيقية للشركة ولا تعبر عن الواقع خاصة في ظل التضخم الذي

يشهده العالم حالياً وبالتالي فإن هذه القيمة غير ملائمة لأغراض تحديد قيمة الشركة والقيمة العادلة للسهم لأغراض المخصصة.

ومن ناحية أخرى فإن تقييم الأصول على أساس التكلفة التاريخية، وهي القيمة التي تفصح عنها القوائم المالية المنشورة، والتي تعكس قيمة ما تحملته الشركة في سبيل الحصول على أصولها في الماضي، لا تصلح للتقييم على أساس أن التكلفة التاريخية لا تعبر عن القيمة الجارية للشركة بمناسبة طرح أسهمها للبيع لأنه يتجاهل القيمة الجارية لهذه الأصول ولا تعكس التكلفة التاريخية أو الدفترية القيمة الاقتصادية الجارية سواء للمنشأة ككل أو للأصول بصورة منفردة<sup>(1)</sup>.

**الأسلوب الثاني للتقييم (التقييم على أساس القيمة الدفترية المعدلة بوحدة النقد الثابتة):**

يعتمد هذا الأسلوب في التقييم على تعديل القيم الدفترية للأصول والالتزامات باستخدام وحدة نقد ثابتة ذات قوة شرائية ثابتة، أي عن طريق أخذ التغيرات في الأسعار في الاعتبار والتي تعبر عنها الأرقام القياسية للأسعار حيث أن :

القيمة الدفترية المعدلة =

القيمة الدفترية ×  $\frac{\text{الرقم القياسي لأسعار سنة التعديل أو القياس}}{\text{الرقم القياسي لأسعار سنة الشراء أو الاقتناء}}$

ولا تعبر القيمة الدفترية المعدلة بوحدة النقد الثابتة والتي يتم الوصول إليها عن طريق طرح القيمة الدفترية المعدلة لأصول الشركة من القيمة الدفترية المعدلة للالتزامات الشركة عن القيمة الحقيقية للشركة على أساس أنها ما زالت تعتمد أساساً على القيم التاريخية للأصول والالتزامات

(1) Richard Lewis & David Pendrill "Advanced Financial Accounting"  
Educational low - priced Book Scheme funded by the British Government, 2003.



وبالتالي فإن هذه القيمة لا تعتبر قيمة ملائمة لأغراض الاختصاص وتحديد القيمة الحقيقية للشركة والقيمة العادلة للسهم.

أي أن تقييم الأصول على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، يعني أخذ عوامل التضخم في الاعتبار وتعديل قيمة الأصول إلى قيمتها بالأسعار السائدة وقت التقييم. ويؤخذ على هذه الطريقة أنها تحتاج إلى معلومات تفصيلية عن تاريخ إقتناء كل أصل من الأصول وعن التغير في المستوى العام للأسعار بالنسبة لكل نوع من أنواع الأصول. وتعكس هذه الطريقة في التقييم التغير في قيمة وحدة النقد السائدة في المجتمع، وقد يحدث تغير في الهيكل النسبي لأسعار بعض الأصول والذي قد لا يتفق مع التغير في المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن هذه الطريقة لا تصلح كأساس لتحديد قيمة الشركة بمناسبة طرح الأسهم للبيع. وتستخدم هذه الطريقة عادة للحصول على قيمة تقريبية للأصول بالأسعار الجارية عند إعداد القوائم المالية.

**الأسلوب الثالث للتقييم ( التقييم على أساس صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية )**

تحدد قيمة الشركة وفقاً لهذا الأسلوب على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للشركة الحصول عليها خلال فترة زمنية مستقبلية معينة وهي عادة عشر سنوات بالإضافة إلى القيمة الحالية للقيمة المتبقية في نهاية العشر سنوات والتي تتمثل في القيمة الدفترية للشركة في نهاية مدة الدراسة. أو أنها تمثل القيمة الرأسمالية للتدفق النقدي المتوقع أن يحققه الشركة من عملياتها العادية في السنة العاشرة أو الأخيرة. ويتطلب تحديد صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية حصر الأصول الموجودة لدى الشركة في تاريخ التقييم، وتحديد الحجم الملائم والضروري من الأصول لتحقيق الأرباح والتدفقات النقدية من خلال العمليات العادية للشركة، وبعد تحديد الحجم الملائم والضروري من الأصول يتم تحديد الأصول غير المطلوبة والتي

ينبغي الاستغناء عنها وتكون نتيجة ذلك تحديد حجم الاستثمار المبدئي المطلوب للشركة والذي يضمن نجاح الشركة واستمرارها في أعمالها بأسلوب اقتصادي يضمن تحقيق أرباح وسلامة المركز المالي.

وبعد تحديد الحجم الملائم من الأصول التي سيستمر استخدامها، أي تحديد الحجم الملائم للاستثمار بالشركة والذي سيستخدم كأساس لتقييم الشركة، ويتم الوصول إلى قيمة التدفقات النقدية الواردة من العمليات العادية ومن العمليات المالية، ومن العمليات الرأسمالية.

ويتطلب ذلك القيام بالخطوات التالية :

- 1- تحديد مجمل الربح المتوقع سنوياً.
- 2- تحديد صافي الربح المتوقع سنوياً قبل الضريبة.
- 3- تحديد صافي الربح المحاسبي المتوقع سنوياً بعد الضريبة.
- 4- توزيع صافي الربح المحاسبي المتوقع تحقيقه سنوياً بعد الضريبة.
- 5- تحديد مصادر واستخدامات رأس المال العامل.
- 6- تحديد إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة من العمليات العادية والعمليات المالية والعمليات الرأسمالية.
  - 1/6 التدفق النقدي المتوقع من العمليات العادية.
  - 2/6 التدفق النقدي المتوقع من العمليات المالية.
  - 3/6 التدفق النقدي المتوقع من العمليات الرأسمالية.
- 7- التنبؤ بالمركز النقدي للشركة (إعداد الموازنة النقدية التقديرية للشركة).
- 8- تحديد عناصر صافي رأس المال العامل.
- 9- التنبؤ بالمركز المالي المتوقع في نهاية كل سنة من سنوات الدراسة.
- 10- التحليل المالي لعمليات الشركة.
- 11- تقييم الشركة، وتحديد قيمة السهم باستخدام أسلوب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية.



وسنعرض لكل خطوة من الخطوات السابقة على النحو الوارد في الصفحات التالية :

#### 1- تحديد مجمل الربح المتوقع تحقيقه سنوياً :

يتطلب تحديد قيمة التدفقات النقدية الواردة من العمليات العادية التنبؤ بإجمالي إيرادات النشاط المتوقعة للشركة خلال فترة الدراسة، وبعد تحديد إجمالي إيرادات النشاط من مختلف المصادر يتم التنبؤ بالتكلفة المباشرة للنشاط من مشتريات البضائع بغرض البيع وكذلك قيمة المستلزمات السلعية والأجور الإنتاجية خلال فترة الدراسة.

ويتم مقابلة إجمالي إيرادات النشاط المتوقعة بإجمالي التكلفة المباشرة المتوقعة للنشاط للوصول إلى مجمل الربح المتوقع في نهاية كل سنة من سنوات الدراسة وذلك على الصورة التالية :

مجمل الربح السنوي المتوقع تحقيقه خلال سنوات الدراسة

جنيه	
x	إجمالي إيرادات النشاط السنوية
	يطرح :
( x )	التكلفة المباشرة المتوقعة للنشاط سنوياً
xx	مجمل الربح السنوي

#### 2- تحديد صافي الربح السنوي قبل الضريبة :

وبعد تحديد مجمل الربح المتوقع في نهاية كل سنة من سنوات الدراسة يتم التنبؤ بالمصاريف الإدارية المتوقعة خلال تلك الفترة، ثم التنبؤ بالإيرادات الأخرى المتوقعة، وبأخذ المصروفات الأخرى والإيرادات الأخرى المتوقعة والتي لا ترتبط بالنشاط في الاعتبار مثل إيرادات الفوائد الدائنة وإيرادات الاستثمار، وبالرجوع إلى إجمالي الربح المقدر في نهاية كل سنة من سنوات الدراسة يتم تحديد صافي الربح السنوي المتوقع خلال كل سنة من سنوات الدراسة وذلك كما يلي :

صافي الربح السنوي قبل الضريبة المتوقع خلال سنوات الدراسة :

جنيه	
xx	مجمّل الربح السنوي
	يطرح :
(x x)	المصاريف الأخرى (البيعية والإدارية)
xx	صافي الربح من العمليات
	يضاف :
xx	الإيرادات الأخرى
xx	صافي الربح قبل الضريبة

**3- تحديد صافي الربح المحاسبي المتوقع سنوياً بعد الضريبة :**

بعد تحديد صافي الربح المحاسبي يتم تطبيق أحكام قانون الضرائب للوصول إلى الربح الضريبي أو الوعاء الضريبي، ومن ثم تحديد الضرائب الواجبة الخصم للوصول إلى صافي الربح القابل للتوزيع وذلك على الصورة التالية :

صافي الربح المحاسبي بعد الضريبة المتوقع أن تحققه الشركة خلال سنوات الدراسة :

جنيه	
xx	صافي الربح قبل الضريبة
	يخصم :
(xx)	القيمة الإيجارية المقدرة للأراضي والمباني المملوكة
(xx)	90% من الفوائد الدائنة
(xx)	مكافأة مجلس الإدارة
(xx)	توزيعات أرباح على العاملين
xx	الربح الضريبي
	يعطى منه :
(xx)	فائدة على رأس المال المدفوع
xx	الوعاء الضريبي
	يطرح :
(xx)	الضريبة المستحقة
xx	صافي الربح السنوي المتوقع بعد الضريبة

#### 4- توزيع صافي الربح للحاسبي المتوقع تحقيقه سنوياً بعد الضريبة :

والخطوة الثانية تكون تحديد توزيعات الأرباح المقترحة وفق أحكام القانون رقم 159 لسنة 1981، وتحديد المبالغ التي سيتم تحويلها إلى حسابات الاحتياطيات وتوزيعات المساهمين والعاملين ومجلس الإدارة في نهاية كل سنة من سنوات الدراسة.

ويتم توزيع صافي الربح بعد الضريبة وفقاً لأحكام القانون رقم 159 لسنة 1981 وذلك على أساس أن الشركة محل الدراسة ستخضع بعد الخصخصة لأحكام هذا القانون.

ويتم توزيع صافي الربح بعد الضريبة على الصورة التالية :

- 15% احتياطيات (5% احتياطي قانوني، 10% احتياطي نظامي).
  - 5% من رأس المال المدفوع دفعة أولى على المساهمين يتم توزيعها بين المساهمين والعامل بنسبة 90% و10%.
  - 10% كحد أقصى من باقى الأرباح كمكافأة لمجلس الإدارة.
  - يتم توزيع الباقي بين المساهمين والعامل بنسبة 90% و10%.
- ويظهر توزيع صافي الربح بعد الضريبة المقترح توزيعه في نهاية كل سنة من سنوات الدراسة على الصورة التالية :

توزيع صافي الربح في نهاية كل سنة من سنوات الدراسة :

جنيه	
xx	صافي الربح بعد الضريبة يتم توزيعه كما يلي :
( x )	احتياطي قانوني 5%
( x )	احتياطي نظامي 10%
xx	الباقى
xx	دفعة أولى للمساهمين والعمال
xx	5% من رأس المال المدفوع ويتم توزيعها كما يلي
%90	المساهمين
%10	العاملين
xx	الباقى
xx	مكافأة مجلس الإدارة 10% من الباقى
xx	دفعة ثانية للمساهمين والعمال يتم توزيعها على النحو التالي
%90	مساهمين
%10	عاملين

5- تحديد مصادر واستخدامات رأس المال العامل :

وبعد تحديد الأرباح وتوزيعها يتم تحديد مصادر واستخدامات رأس المال العامل.

حيث تتمثل مصادر رأس المال العامل في صافي الربح السنوى المحقق والإهلاك والمتحصلات من المدينين والأرصدة المدينة الأخرى، أما استخدامات رأس المال العامل فهي الأرباح الموزعة على المساهمين والعمال ومجلس الإدارة والمسدد للدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى.

ونتيجة لتحديد مصادر واستخدامات رأس المال العامل يتم تحديد قيمة صافي رأس المال العامل في نهاية كل سنة من سنوات الدراسة.

وتظهر مصادر واستخدامات رأس المال العامل على الصورة التالية :

مصادر وإستخدامات رأس المال العامل خلال سنوات الدراسة.

جنيه	
xx	صافي رأس المال العامل أول العام
	يضاف :
xx	صافي الربح بعد الضريبة
xx	الإهلاك السنوي
xx	متحصلات من بيع الأصول المستقنى عنها
xx	خسائر بيع أصول مستقنى عنها
	يطرح :
(xx)	الأرباح الرأسمالية
(xx)	حصة العاملين في الأرباح
(xx)	مكافأة مجلس الإدارة
(xx)	توزيعات أرباح على المساهمين
xx	صافي رأس المال العامل في نهاية العام

6- تحديد إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة من العمليات العادية والعمليات المالية والعمليات الرأسمالية :

وبعد تحديد مصادر وإستخدامات رأس المال العامل يتم بعد ذلك تحديد إجمالي التدفقات النقدية المحققة من العمليات العادية والعمليات الرأسمالية والعمليات المالية كالآتي :

1/6 التدفق النقدي السنوي المتوقع من العمليات العادية :

ويتم تحديد التدفقات النقدية المحققة من العمليات العادية عن طريق إضافة الإهلاك إلى صافي الربح بعد الضريبة، وكذلك أي خسائر رأسمالية محتمل تحقيقها خلال سنوات الدراسة، وطرح أي أرباح رأسمالية متوقع تحقيقها خلال فترة الدراسة.



أي أنه يتم إضافة الإهلاكات السنوية إلى صافي الربح بعد الضريبة،  
وذلك نظراً لأن الإهلاك سبق خصمه عند تحديد صافي الربح وهو ليس تكلفة  
نقدية، كما يتم إضافة أي خسائر رأسمالية محققة باعتبارها من الأعباء  
الدفترية التي لا يترتب عليها تفلقات نقدية.

وتجدر الإشارة إلى أن صافي الربح المحدد فيما سبق قد تم تحديده  
على أساس مبدأ الاستحقاق، بمعنى أن جميع الإيرادات قد أدرجت ضمن  
الإيرادات بصرف النظر عما إذا كان قد تم تحصيلها نقداً أي أنها إيرادات  
أجلة، كما تم استبعاد جميع عناصر التكاليف بصرف النظر عما إذا كانت تلك  
التكاليف قد تم سدادها نقداً أو أنها تكاليف غير نقدية، وحتى يمكن الوصول  
إلى التفلقات النقدية الواردة من العمليات فلابد من تحويل صافي الربح المحدد  
على أساس مبدأ الاستحقاق المحاسبي إلى ربح نقدي أو ربح مجسد على  
الأساس النقدي، ويمكن الوصول إلى هذا الهدف عن طريق استبعاد العناصر  
غير النقدية التي أثرت على هذا الربح وذلك على الصورة التالية :

#### التفليق النقدي السنوي المتوقع من العمليات المعالجة خلال سنوات الدراسة

جنيه

xx

صافي الربح على أساس مبدأ الاستحقاق  
يضاف إليه :

xx

الإهلاك السنوي

xx

خسائر ناتجة عن بيع المخزون الرقود

xx

خسائر رأسمالية ناتجة عن بيع أصول مقترح الاستثناء عنها

xx

الزيادة في أرصدة الالتزامات قصيرة الأجل

xx

النقص في أرصدة الأصول قصيرة الأجل

xx

يطرح منه :

xx

الزيادة في أرصدة الأصول قصيرة الأجل

xx

النقص في أرصدة الالتزامات قصيرة الأجل

xx

الأرباح الرأسمالية

xx

التفليق النقدي السنوي المتوقع من العمليات المعالجة

## 2/6 تحديد التدفق النقدي السنوي المتوقع من العمليات المالية :

تتمثل التدفقات النقدية الواردة والمتعلقة بالعمليات المالية في المتحصلات من المدينين، والأرصدة المدينة الأخرى، والمتحصلات من بيع المخزون الراكد، والمسدد للبنوك الدائنة والمسدد للدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى، والمسدد من القروض طويلة الأجل وذلك على الصورة التالية :

التدفق النقدي السنوي المتوقع من العمليات المالية :

جنيه	
xx	المتحصلات من المدينين والأرصدة المدينة الأخرى
xx	المتحصلات من بيع المخزون الراكد
	يطرح :
( x )	المسدد للدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى
( x )	المسدد من أرصدة القروض
(xx)	المسدد من أرصدة البنوك الدائنة (سحب على المكشوف)
(xx)	المسدد من المصاريف المستحقة
<u>xx</u>	التدفق النقدي المتوقع من العمليات المالية

## 3/6 تحديد التدفق النقدي السنوي المتوقع من العمليات الرأسمالية :

يتمثل التدفق النقدي من العمليات الرأسمالية في قيمة المتحصلات من بيع الأصول المقترح الاستغناء عنها مطروحاً منها الضريبة على الأرباح الرأسمالية أو مضافاً إليها الوفر الضريبي الناتج عن وجود خسائر رأسمالية حيث أن الربح أو الخسارة الرأسمالية يتحدد بالفرق بين قيمته البيعية المتوقعة وقيمه الدفترية والتي تتمثل في الفرق بين تكلفة الأصل ورصيد مجمع الإهلاك.

ومن ناحية أخرى يجب أن نأخذ في الاعتبار الاستثمارات الإضافية الجديدة المتوقع القيام بها لإحلال الأصول القديمة بأصول جديدة لضمان استمرار الشركة في نشاطها وأداء رسالتها واستمرارها في السوق وتحقيق أرباح.

ويتمثل التدفق النقدي من العمليات الرأسمالية في العناصر التالية :

التدفق النقدي السنوي المتوقع من العمليات الرأسمالية

جنيه	
xx	القيمة البيعية المتوقعة من بيع الأصول المقترح الاستغناء عنها
	يضاف :
xx	الوفر الضريبي نتيجة وجود خسائر رأسمالية
	يطرح :
(xx)	الضريبة على الأرباح الرأسمالية
(xx)	أصول جديدة مشتراة (الاستثمارات الجديدة)
<u>xx</u>	<u>التدفق النقدي السنوي المتوقع من العمليات الرأسمالية</u>

4/6 تحديد التدفق النقدي المتوقع من العمليات العادية والعمليات المالية والعمليات الرأسمالية.

وهي التدفقات الواردة من جميع المصادر العادية أو العمليات المالية أو العمليات الرأسمالية وذلك على الصورة التالية :

إجمالي التدفق النقدي السنوي المتوقع من العمليات العادية والعمليات المالية والعمليات الرأسمالية

جنيه	
xx	التدفق النقدي السنوي المتوقع من العمليات العادية
	يضاف :
xx	التدفق النقدي السنوي المتوقع من العمليات المالية
	يضاف :
xx	التدفق النقدي السنوي المتوقع من العمليات الرأسمالية
<u>xx</u>	<u>إجمالي التدفق النقدي المتوقع من العمليات العادية والعمليات المالية والعمليات الرأسمالية</u>

يتضح مما سبق إضافة الإهلاك السنوي لصافي الربح للوصول إلى النقدية الناتجة من العمليات، وذلك لأن مصروف الإهلاك لا يترتب عليه خروج نقدية وإنما ترتب عليه تخفيض الربح، كما يتضح من القائمة السابقة أيضا أننا أضفنا إلى صافي الربح المجدد على أساس مبدأ الاستحقاق المحاسبي قيمة خسارة بيع المخزون الراكد وكذلك الخسائر الرأسمالية الناتجة من بيع الأصول المقترح الاستغناء عنها بإعتبارها من الأعباء الدفترية التي ترتب عليها تخفيض الربح دون أن يكون هناك أي تدفقات نقدية خارجة.

ومن ناحية أخرى فقد أضفنا إلى صافي الربح قيمة الزيادة في أرصدة الالتزامات والأرصدة الدائنة الأخرى على أساس أننا إستبعدنا جميع التكاليف من الإيرادات عند إعداد صافي الربح على أساس مبدأ الاستحقاق المحاسبي، ولكن طالما أن هناك زيادة في أرصدة الالتزامات قصيرة الأجل فإن هذه الزيادة تكون بمثابة تمويل لجزء من هذه التكاليف، وبالتالي فإن هذا التمويل الآجل لجزء من تلك التكاليف يجب أن يضاف إلى صافي الربح للوصول إلى النقدية المتولدة من العمليات.

وتجدر الإشارة إلى أننا أضفنا للتدفق النقدي قيمة النقص في الأصول قصيرة الأجل على أساس أن هذا النقص في الأصول قصيرة الأجل يؤدي إلى زيادة تكلفة النشاط وبالتالي تخفيض الربح.

وبناء عليه يجب إضافة التخفيض في الأصول قصيرة الأجل للوصول إلى التدفق النقدي من العمليات.

ومن الطبيعي أن أي زيادة في رصيد الأصول قصيرة الأجل يجب أن تخصم من رقم صافي الربح فعلى سبيل المثال يتم خصم زيادة في رصيد المخزون على أساس أن تلك الزيادة في الأرصدة قصيرة الأجل أدت إلى نقص في تكلفة النشاط، وبالتالي زيادة الربح دون أن يكون هناك موارد نقدية ناتجة من هذه العملية، وبالتالي تستبعد هذه الزيادة غير النقدية من الربح للوصول



إلى الربح النقدي، كما أنه يجب خصم أي زيادة في أرصدة العملاء على أساس أننا أخذنا في الاعتبار جميع عناصر الإيرادات عند تحديد صافي الربح على أساس مبدأ الاستحقاق المحاسبي، وبالتالي فإن أي زيادة في أرصدة العملاء تعتبر بمثابة إيرادات آجلة ينبغي إستبعادها من صافي الربح للوصول إلى صافي الربح النقدي.

وبعد إجراء التسويات المتعلقة بعناصر الأصول قصيرة الأجل للوصول إلى التدفق النقدي من العمليات يجب أن يخصم من هذا التدفق الأرباح الرأسمالية المحققة نتيجة بيع الأصول التي تقرر الإستغناء عنها لأنها غير متعلقة بنشاط الشركة الرئيسي.

ويتم تحديد التغييرات في عناصر الأصول قصيرة الأجل والالتزامات قصيرة الأجل بناء على مجموعة من الافتراضات التي تحدد قيمة الأرصدة المتوقعة لعناصر الأصول قصيرة الأجل والالتزامات قصيرة الأجل (نسبة من إيرادات النشاط أو تكاليف النشاط).

#### 7- التنبؤ بالمركز النقدي للشركة (إعداد الموازنة النقدية التقديرية للشركة)

بعد تحديد مصادر وإستخدامات صافي رأس المال العامل، وتحديد التدفقات النقدية الواردة من عمليات الشركة العادية وعملياتها المالية وعملياتها الرأسمالية تكون الخطوة التالية في التحليل هي التنبؤ بالمركز النقدي المتوقع للشركة. ويتم التنبؤ بالمركز النقدي للشركة عن طريق إعداد الموازنة النقدية التقديرية للشركة.

ويحدد الرصيد النقدي المتوقع وجوده في نهاية كل سنة من سنوات الدراسة عن طريق أخذ الرصيد الإفتتاحي للنقدية، وإضافة التدفقات النقدية الواردة من جميع العمليات العادية والعمليات المالية والعمليات الرأسمالية، وإستبعاد الأرباح الموزعة على المساهمين والعمال ومجلس الإدارة، ويتحدد



الرصيد النقدى المتوقع وجوده فى نهاية كل سنة من سنوات الدراسة على الصورة التالية:

### التنبؤ بالمركز النقدى المتوقع للشركة خلال سنوات الدراسة

جنيه

xx

رصيد النقدية والودائع أول العام

يضاف :

xx

التدفق النقدى من العمليات العادية والعمليات المالية والعمليات الرأسمالية

يطرح :

(xx)

حصة العاملين فى الأرباح

(xx)

مكافأة مجلس الإدارة

(xx)

توزيعات أرباح المساهمين

xx

الرصيد المتوقع للنقدية فى نهاية السنة المالية

### 8- تحديد عناصر صافى رأس المال العامل :

سبق أن تم تحديد قيمة مصادر وإستخدامات رأس المال العامل وتحديد قيمة صافى رأس المال العامل فى نهاية كل سنة من سنوات الدراسة حيث يتمثل صافى رأس المال العامل فى الفرق بين مجموع عناصر الأصول قصيرة الأجل والإلتزامات قصيرة الأجل.

وبعد أن تم التنبؤ بالرصيد النقدى المتوقع وجوده فى نهاية كل سنة مالية، يتم تحديد الأرصدة المتوقعة لمختلف عناصر الأصول قصيرة الأجل والإلتزامات قصيرة الأجل، أى تحديد تفاصيل عناصر صافى رأس المال العامل، والتي لابد أن تتفق مع قيمة صافى رأس المال العامل التى سبق تحديدها فى الدراسة.

ويوضح الجدول التالى تفاصيل صافى رأس المال العامل من الأصول قصيرة الأجل والإلتزامات قصيرة الأجل فى نهاية كل سنة مالية من سنوات الدراسة.

تفاصيل عناصر صافي رأس المال العامل من العناصر المختلفة في نهاية كل سنة من سنوات الدراسة :

جنبيه

عناصر الأصول قصيرة الأجل

xx

النقدية والودائع

xx

المخزون

xx

العلاء

xx

يطرح :

عناصر الالتزامات قصيرة الأجل

(xx)

الموردين

(xx)

الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

(xx)

المصاريف المستحقة

xx

صافي رأس المال العامل في نهاية السنة المالية

ويوضح الجدول السابق مكونات صافي رأس المال العامل والتي تشمل عناصر الأصول قصيرة الأجل مثل النقدية والودائع والعلاء والحسابات المدينة الأخرى والمخزون من الخامات والإنتاج تحت التشغيل والمخزون من البضائع بغرض البيع. ويشمل جانب الالتزامات قصيرة الأجل على أرصدة الموردين والدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى وتجدر الإشارة إلى ضرورة تساوى قيمة صافي رأس المال العامل التي حصلنا عليها عن طريق التنبؤ بعناصر صافي رأس المال العامل في نهاية كل سنة مالية من سنوات الدراسة مع قيمة صافي رأس المال العامل تم الحصول عليها قبل ذلك عن طريق تحديد مصادر واستخدامات رأس المال العامل في نهاية كل سنة مالية.

## 9- التنبؤ بالمركز المالي المتوقع للشركة (إعداد الميزانية العمومية المتوقعة للشركة)

يتم إعداد الميزانية العمومية المتوقعة للشركة في نهاية كل سنة من سنوات الدراسة ويتطلب التنبؤ بالمركز المالي المتوقع تحديد الأرصدة المتوقعة لجميع عناصر الأصول والخصوم.

وبعد أن يتم تحديد مختلف عناصر قائمة المركز المالي المتوقعة من الأصول والالتزامات وحقوق الملكية يتم تجميع هذه العناصر في قائمة المركز المالي المتوقعة في نهاية كل سنة من سنوات الدراسة.

## 10- التحليل المالي لعمليات الشركة :

سيتم تحليل نتائج أعمال الشركة المتوقعة من خلال التعرض الى خمس مجموعات من النسب المالية هي :

1/10 نسب السيولة Liquidity Ratios

2/10 نسب النشاط Activity Ratios

3/10 نسب الربحية Profitability Ratios

4/10 نسبة الاقتراض Debet Ratios

5/10 نسبة التغطية Coverage Ratios

وتقيس نسب السيولة Liquidity Ratios قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل ( الخصوم المتداولة ) مما لديها من نقدية أو أصول أخرى يمكن تحويلها الى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا ( الأصول المتداولة ).

وتعد نسب السيولة مؤشرا لمدى احتمال تعرض الشركة لمخاطر التوقف التي قد تنجم عن فشلها في سداد الإلتزامات المستحقة عليها. ومن أهم هذه النسب هي نسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، وسيولة العملاء، وسيولة المخزون.

وتقيس نسب النشاط Activity Ratios كفاءة الشركة في إدارة الأصول أي أنها تعكس قدرة الإدارة على توليد الإيرادات مما لديها من أصول، وتوضح مدى زيادة أو نقص الاستثمار عن السلازم عند المقارنة بالنسب المتعارف عليها لنفس مجال نشاط الشركة. ومن أهم نسب النشاط معدل دوران مجموع الأصول، ومعدل دوران الأصول طويلة الأجل ومعدل دوران الأصول قصيرة الأجل ومعدل دوران العملاء ومعدل دوران المخزون.

ومن ناحية أخرى فإن نسب الربحية Profitability Ratios تعكس قدرة الشركة على توليد أرباح من النشاط، وكذا قدرة الشركة على توليد أرباح من الأموال المستثمرة فيها، وبناءا على ذلك فإن هذه النسب تعكس مقدرة الإدارة في الرقابة على تكاليف العمليات، وبالتالي فهي توضح المقدرة على توليد الأرباح من الأموال المقرضة والأموال المملوكة.

ومن أهم مؤشرات الربحية هامش الربح الإجمالي، وهامش الربح الصافي، والقوة الإيرادية، ومعدل العائد على الاستثمار، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم من الأرباح الموزعة.

وتحدد نسب الاقتراض Debet Ratios المدى الذي ذهبست إليه الشركة في الإعتماد على الغير في تمويل إحتياجاتها، ولهذه المجموعة من النسب تأثيرين عكسيين تماما، حيث أن زيادة معدلات المديونية يترتب عليها ميزة ضريبية حيث أن فوائد القروض تعتبر من الأعباء الواجبة الخصم من وعاء الضريبة، ومن ناحية أخرى فإن زيادة الإعتماد على القروض قد يترتب عليه بعض المخاطر بالنسبة للشركة، وتنجم تلك المخاطر من ضرورة



تدبير الأموال اللازمة لسداد القروض والفوائد في مواعيد محددة، وإلا ترتب على ذلك فشل الشركة، وربما توقفها عن النشاط ومن أهم نسب الإقتراض نسبة القروض إلى مجموع الأصول ونسبة القروض إلى مجموع حقوق الملكية ونسبة التدفق التدفق إلى مجموع القروض. وتعكس نسب الإقتراض المدى الذي ذهبت إليه الشركة في الاعتماد على القروض في تمويل احتياجاتها. ويستخدم في هذا الصدد ثلاثة مؤشرات هامة هي نسبة القروض إلى مجموع الأصول، ونسبة القروض إلى حقوق الملكية، ونسبة التدفق النقدي إلى مجموع القروض.

وتهدف نسب التغطية Coverage Ratios إلى قياس قدرة الشركة على سداد الأعباء المالية الثابتة من الربح المتاح ومن أمثلة الأعباء الثابتة فوائد القروض، والإيجارات، ومن أهم هذه النسب عدد مرات تغطية الفوائد وعدد مرات تغطية الأعباء الثابتة.

#### 1/10 نسب السيولة Liquidity Ratios :

تعكس هذه النسب مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل كما سبق أن ذكرنا، وتقاس عن طريق تحديد العلاقة بين الأصول قصيرة الأجل والالتزامات قصيرة الأجل، وتحدد هذه النسب ما توفره الأصول قصيرة الأجل من حماية للالتزامات قصيرة الأجل، وسنعرض فيما يلي لأهم نسب السيولة المستخدمة عمليا.

#### أ- نسبة التداول Current Ratio :

تحسب نسبة التداول بقسمة مجموع الأصول قصيرة الأجل على مجموع الالتزامات قصيرة الأجل، وتعتبر هذه النسبة مؤشرا على مدى قدرة الشركة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل من الأصول قصيرة الأجل. ويراعى عند تحديد الأصول قصيرة الأجل ضرورة إضافة الجزء المتوسى تحصيله خلال العام القادم من المدينين والأرصدة المدينة الأخرى خلال سنوات



الدراسة مع ضرورة إضافة الجزء المستحق خلال العام التالي من الإلتزامات طويلة الأجل الى الإلتزامات قصيرة الأجل.

**ب- نسبة السيولة السريعة Quick Ratio or acid Test Ratio :**

تعبر هذه النسبة عن قدرة الشركة على الوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل من الأصول سريعة التحول الى نقدية، أى أنها تعكس مقدار الحماية التى توفرها الأصول سريعة التحول الى نقدية الى الإلتزامات قصيرة الأجل. ويتم حساب هذه النسبة بنفس الطريقة الخاصة بحساب نسبة التداول فيما عدا أنه يستبعد من الأصول قصيرة الأجل قيمة المخزون على أساس أنه ليس من الأصول سريعة التحول الى نقدية.

**2/10- نسب النشاط Activity Ratios :**

تعبر هذه النسب كما سبق أن ذكرنا عن كفاءة الإدارة فى توليد الإيرادات من الأصول، أى أنها تقيس كفاءة الإدارة فى إدارة وإستغلال الأصول، وأهم هذه النسب هى نسبة معدل دوران الأصول قصيرة الأجل، ومعدل دوران الأصول طويلة الأجل ومعدل دوران مجموع الأصول، ومعدل دوران العملاء.

**أ- معدل دوران الأصول قصيرة الأجل Short Term Assets Turnover:**

يحسب هذا المعدل بقسمة إجمالى إيرادات النشاط على مجموع الأصول قصيرة الأجل، ويعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى الكفاءة فى إدارة الأصول قصيرة الأجل وتوليد الإيرادات منها.

**ب- معدل دوران الأصول طويلة الأجل Long Term Assets Turnover:**

يحسب هذا المعدل بقسمة إجمالى إيرادات النشاط على صافى الأصول طويلة الأجل، ويعكس هذا المعدل كفاءة إدارة الشركة فى تشغيل هذا النوع من الأصول.

ج- معدل دوران مجموع الأصول :

يحسب معدل دوران إجمالي الأصول Total Assets Turnover بقسمة إجمالي إيرادات النشاط على مجموع الأصول، ويقيس هذا المعدل كفاءة الإدارة في استغلال هذه الأصول.

د- معدل دوران العملاء Accounts Receivable Turnover :

يحسب هذا المعدل عن طريق قسمة إيرادات النشاط على رصيد إجمالي العملاء ( قبل طرح مخصص الديون المشكوك فيها) ويمكن حساب هذا المعدل على متوسط أرصدة العملاء، بمعنى إضافة رصيد أول المدة للعملاء الى رصيد العملاء آخر المدة وقسمة المجموع على 2.

ويعتبر هذا المعدل مؤشراً عن مدى ملائمة سياسة الائتمان وسياسة التحصيل بالشركة، فالسياسة المتساهلة في منح الائتمان والتحصيل تؤدي الى زيادة الأموال المستثمرة في العملاء وإنخفاض معدل الدوران. ومن المفروض حساب هذا المعدل على أساس إجمالي إيرادات النشاط الآجلة، وفي حالة عدم توافر معلومات عن هذه الإيرادات الآجلة سيتم حسابه باستخدام أرقام إيرادات النشاط الكلية.

وبافتراض أن معدل دوران العملاء بلغ 20 مرة في جميع السنوات، فإن ذلك يعني أن الإيرادات السنوية تبلغ 20 ضعف رصيد حساب العملاء في نهاية كل سنة. وتعني هذه الأرقام أن كل جنيه مستثمر في العملاء يدور في السنة 20 مرة ليتولد عنه إيرادات 20 جنيه. ويمكن أن يستخدم معدل دوران العملاء لقياس سرعة تحصيل الحسابات المدينة، ذلك لأن المعدل يعني أن أرصدة العملاء تحصل في كل سنة 20 مرة، وحيث أن أيام السنة 360 يوم فإن متوسط فترة التحصيل خلال السنة تكون :

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{360}{20} = 18 \text{ يوم تقريباً.}$$

ويشير هذا الرقم إلى أن فترة تحصيل الأرصدة المستحقة عن العملاء خلال السنة تبلغ 20 يوم.

#### هـ- معدل دوران المخزون Inventory Turnover :

يحسب هذا المعدل عن طريق قسمة تكلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون، حيث أن متوسط المخزون يساوي مجموع مخزون أول الفترة ومخزون آخر الفترة مقسوما على 2.

ويعتبر معدل دوران المخزون مؤشرا لمدى ملائمة حجم الاستثمار في المخزون السلعي.

#### 3/10- نسب الربحية Profitability Ratios :

توفر نسب الربحية مؤشرات عن مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح من النشاط أو من الأموال المستثمرة. وتعتبر هذه النسب في منتهى الأهمية بالنسبة للملاك، حيث أن الأرباح تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية، وتتمثل أهم مؤشرات الربحية في الآتي :

أ- نسبة هامش الربح إلى إجمالي إيرادات النشاط Gross Profit Margin to Sales :

يحسب هذا المؤشر بقسمة مجمل الربح الذي تحققه الشركة على صافي المبيعات. وتعتبر نسبة هامش الربح إلى إيرادات النشاط مؤشرا يعكس كفاءة الإدارة في الرقابة على تكلفة البضاعة المباعة، كما أن هذا المؤشر يعبر عن المدى الذي يمكن أن تنخفض إليه حصيل إيرادات النشاط قبل أن يتحول مجمل الربح إلى قيمة سالبة.

#### ب- نسبة صافي الربح إلى المبيعات : Operation Profit Margin

تحتسب نسبة صافي ربح العمليات Operation Profit Margin إلى المبيعات بقسمة صافي ربح العمليات على إجمالي إيرادات النشاط. وتعتبر هذه النسبة أكثر شمولاً من النسبة السابقة، ذلك لأنها تقيس الكفاءة في

التعامل مع مختلف عناصر المصروفات وليس تكلفة النشاط فقط كما هو الحال في النسبة السابقة.

وبغنى هذا المؤشر أن إيرادات النشاط يمكن أن تنخفض بهذه النسب قبل أن يتحول صافي الربح من العائدات إلى خسارة في أي سنة من السنوات.

ج- نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي إيرادات النشاط :

تستبعد الضرائب من صافي الربح عند حساب هذه النسبة ومنحسب هذه النسبة على أساس صافي الربح النهائي بعد الضريبة وليس على أساس ربح العائدات نظراً لأن الفوائد تمثل نسبة من صافي الربح، وتوضح هذه النسبة المدى الذي يمكن أن ينخفض إليه صافي ربح الشركة قبل أن تتعرض الشركة لخسائر فعلية.

د- نسبة صافي الربح من العائدات إلى مجموع الأصول :

يحسب هذا المعدل بقسمة صافي الربح المحقق من عائدات الشركة العادية على مجموع الأصول المشتركة في العائدات. ويستبعد من صافي الربح في هذه الحالة الإيرادات والمصروفات التي لا تتعلق بعائدات الشركة مثال ذلك الفوائد الدائنة.

ويعكس هذا المعدل للعائد القوة الإيرادية للشركة **Earning Power** حيث يقيس قدرة الشركة على توليد أرباح من العائدات على الأموال المستثمرة فيها وهي صافي الأصول. ومن الطبيعي أن يستبعد من صافي الربح قبل حساب هذا المعدل جميع العناصر غير المرتبطة بالعائدات.

هـ- نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى مجموع الأصول :

ويطلق على هذه النسبة معدل العائد على الاستثمار أو على الأموال المستثمرة **Return on Investment** ويحسب بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الأصول.



وتوضح السنة السابقة معدل العائد على الاستثمار Return on Investment ذلك لأنه ينسب صافي الربح الذي تحققه الشركة الى صافي الأموال المستثمرة في الشركة ( صافي الأصول) في نهاية كل سنة مالية. ويعتبر هذا المؤشر مقياسا جيدا لمدى ربحية هذه الأصول، أي أنه يقيس مدى فاعلية الإدارة في توليد الأرباح من الأصول المتاحة لها.

و- معدل العائد على حقوق الملكية :

يحسب معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية، وتعكس هذه النسبة العائد الذي تحققه الشركة على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك. ز- الأرباح الموزعة على الأسهم :

يتم تحديد توزيعات الأرباح على حملة الأسهم طبقا لأحكام القانون رقم 159 لسنة 1981، وذلك لتحديد التوزيع الذي ستقوم به الشركة بالنسبة لكل سهم، وذلك عن طريق قسمة إجمالي توزيعات الأرباح على المساهمين على عدد الأسهم لتحديد الربح السنوي للسهم.

4/10- نسب الاقتراض :

تحدد نسب الاقتراض Debet Ratios المدى الذي ذهبت إليه الشركة في الاعتماد على الغير في تمويل احتياجاتها، ولهذه المجموعة من النسب تأثيرين عكسيين تماما، حيث أن زيادة معدلات المديونية يترتب عليها ميزة ضريبية حيث أن فوائد القروض تعتبر من الأعباء الواجبة الخصم من وعاء الضريبة.

ومن ناحية أخرى فإن زيادة الاعتماد على القروض قد يترتب عليه بعض المخاطر بالنسبة للشركة، وتنتج تلك المخاطر من ضرورة تدبير الأموال اللازمة لسداد القروض والفوائد في مواعيد محددة، وإلا تترتب على ذلك فشل الشركة، وربما توقفها عن النشاط.



ومن أهم نسب الإقتراض نسبة القروض إلى مجموع الأصول ونسبة القروض إلى مجموع حقوق الملكية ونسبة التدفق النقدي إلى مجموع القروض.

أي أن نسبة الإقتراض تعكس المدى الذي ذهبت إليه الشركة في الاعتماد على القروض في تمويل احتياجاتها. ويستخدم في هذا الصدد ثلاثة مؤشرات هامة هي نسبة القروض إلى مجموع الأصول، ونسبة القروض إلى حقوق الملكية، ونسبة التدفق النقدي إلى مجموع القروض.

#### أ- نسبة القروض إلى مجموع الأصول :

تحسب هذه النسبة بقسمة مجموع القروض على مجموع الأصول وتعكس هذه النسبة المدى الذي تعتمد فيه الشركة على القروض في تمويل احتياجاتها المالية.

#### ب- نسبة القروض إلى مجموع حقوق الملكية Debet Equity Ratio

وتحسب هذه النسبة بقسمة القروض على حقوق الملكية ( رأس المال والإحتياطيات ).

#### ج- نسبة التدفق النقدي إلى مجموع القروض :

توضح هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية السنوية التي تحققها الشركة للوفاء بما عليها من قروض. وتحسب هذه النسبة عن طريق قسمة التدفقات النقدية على مجموع القروض.

#### 5/10- نسب التغطية Coverage Ratios

تهدف نسب التغطية Coverage Ratios إلى قياس قدرة الشركة على سداد الأعباء المالية الثابتة من الربح المتاح ومن أمثلة الأعباء الثابتة فوائد القروض.

أي أن هذه النسب تهدف إلى قياس قدرة الشركة على سداد الأعباء المالية الثابتة من الربح المتاح ومن أمثلة الأعباء الثابتة فوائد القروض والإيجارات وغيرها، وتعتبر نسبة تغطية الفوائد أة عدد مرات تغطية الفوائد Times Interest Earned أهم هذه المؤشرات.

ويتم حساب هذا المعدل بقسمة صافي الربح قبل الضرائب والفوائد على مجموع الفوائد المستحقة، وبالتالي فإن هذا المعدل يوضح عدد المرات التي يمكن فيها تغطية الفوائد من صافي الربح المتاح لسداد الفوائد قبل أن تفقد الشركة قدرتها على سداد تلك الفوائد.

ويحدد التحليل المالي السابق كافة المؤشرات المالية التي ينطوى عليها الاستثمار في الشركة وهي مؤشرات متعلقة بالسيولة والنشاط والربحية والإقتراض والتغطية، وتعكس هذه المؤشرات المالية مدى سلامة المركز المالي للشركة وقدرتها على الإستمرار وتحقيق أرباح ملائمة لحملة الأسهم، ومدى احتمال تعرضها لأي مشاكل في المستقبل. حيث تعكس مؤشرات السيولة مدى وجود علاقات مالية سليمة وهيكل مالي سليم للشركة.

ومن ناحية أخرى فإن مؤشرات النشاط تعكس قدرة الشركة على توليد ارباح معقولة من الأصول الخاصة بها.

أما مؤشرات الربحية فقد فتعكس قدرة الشركة على تحقيق أرباح ملائمة سواء بالنسبة للأموال المستثمرة فيها أو بالنسبة للنشاط الذي تقوم به أو بالنسبة للأموال المستثمرة فيها بواسطة الملاك.

كما تعكس هذه المؤشرات من ناحية أخرى قدرة الشركة الجديدة على تحقيق أرباح من عملياتها ومن كافة الأنشطة التي ستقوم بها بما يكفي لسداد ما يستحق عليها من التزامات في المستقبل.

وتعكس نسبة الاقتراض النقدي الذي ذهبت إليه الشركة في الاعتماد على الغير (القروض) في تمويل عملياتها، وتهدف نسبة التغطية إلى قياس قدرة الشركة على سداد أعبائها الثابتة من أرباحها.

وتعكس المؤشرات السابقة مدى نجاح الاستثمار في هذه الشركة وقدرته على الاستمرار في المستقبل دون مشاكل أو معوقات، ومدى اعتمادها على الغير في تمويل عملياتها وقدرتها على سداد الأعباء المالية الثابتة كالفوائد مثلاً.

#### 11- تقييم الشركة وتحديد قيمة السهم :

تتعدد طرق التقييم التي يمكن إستخدامها لتحديد قيمة الشركة، ولعل أهم هذه الطرق طريقة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي تحققها الشركة، وذلك بإعتبارها كيان إقتصادي مستقل يعمل بكفاءة وفعالية. وتقوم فكرة القيمة الحالية للتدفقات النقدية على أساس أن الربح والتدفق النقدي المتوقع منه يعتبر دالة على القيمة. ولكن يشترط لتطبيق طريقة القيمة الحالية للتدفقات النقدية أن يكون حجم أصول الشركة ملائم، وأن تكون أسعار المدخلات والمخرجات أسعار تنافسية.

وفي حالة تقييم الشركة بإستخدام طريقة صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية، سيتم تقسيم التدفقات النقدية التي تحققها الشركة من المصادر المختلفة إلى أربعة أنواع رئيسية من التدفقات كما سبق أن ذكرنا عند تحديد تلك التدفقات، وهذه التدفقات هي:

1- التدفقات النقدية الواردة من العمليات العادية للشركة والمنطقة بممارسة النشاط الرئيسي للشركة.

2- التدفقات النقدية من العمليات المالية وهي التدفقات المرتبطة بتحصيل أرصدة المدينين والأرصدة المدينة الأخرى وبيع المخزون الراكد وسداد

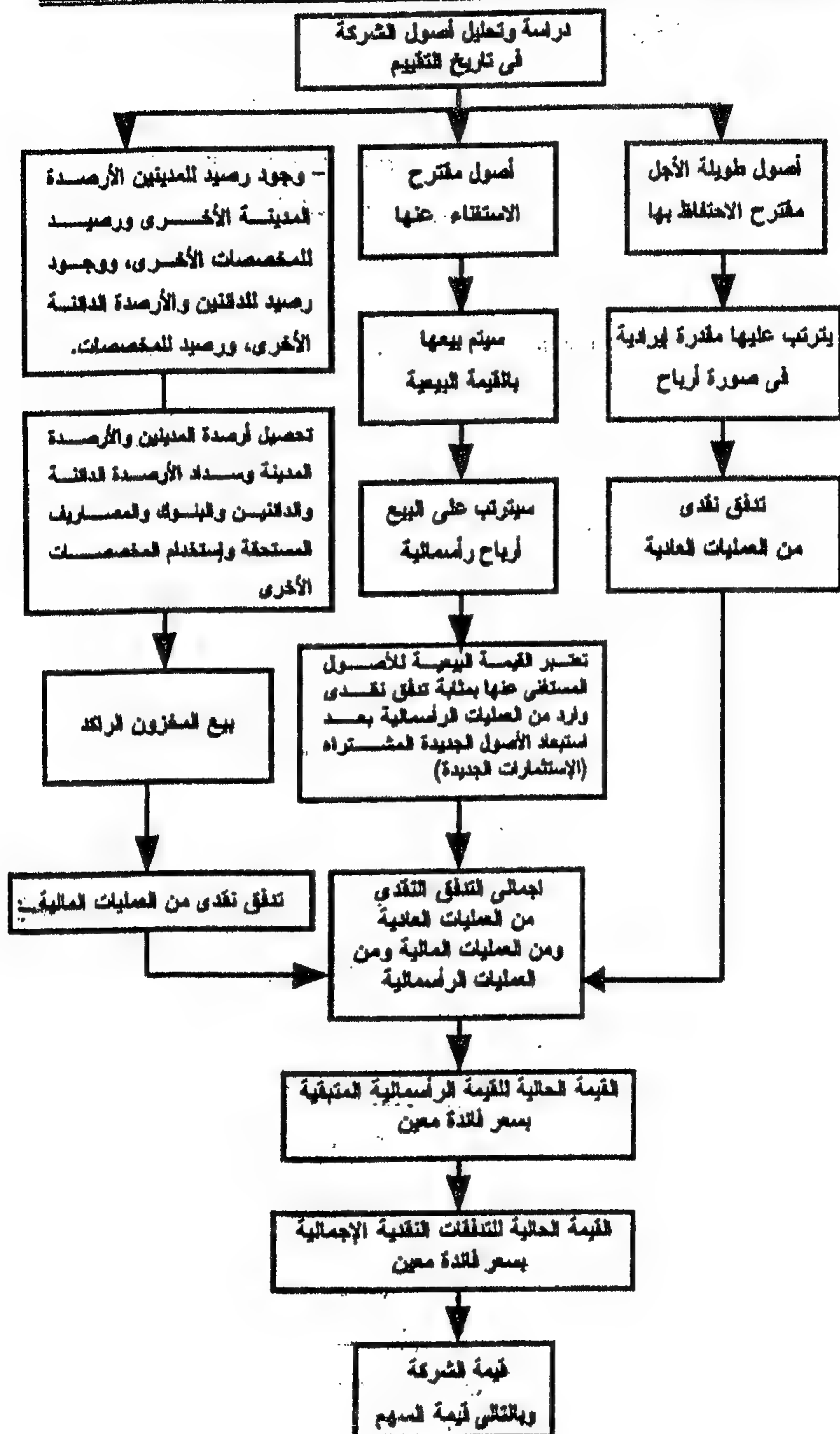
الدائنين والأرصدة الدائنة، والبنوك الدائنة والمصاريف المستحقة وهي العمليات المرتبطة بالعمليات المالية للشركة.

3- التدفقات النقدية من العمليات الرأسمالية وهي التدفقات المرتبطة ببيع الأصول المقترح الاستغناء عنها وشراء أصول جديدة.

4- القيمة الرأسمالية المتبقية من الشركة في نهاية فترة الدراسة.

ويوضح الشكل التالي مصادر هذه التدفقات النقدية وكيفية استخدامها في تحديد قيمة الشركة، وتحديد القيمة العادلة للسهم بناءً على ذلك.







يتضح من الشكل السابق أن القيمة الكلية للشركة تتكون من أربعة عناصر :

- 1- القيمة الحالية للتدفقات النقدية الواردة من عمليات الشركة العادية .
- 2- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المرتبطة بالعمليات المالية الخاصة بتحصيل أرصدة المدينين والأرصدة المدينة الأخرى وبيع المخزون الراكد، وسداد الأرصدة الدائنة والدائنين والبنوك الدائنة والمصاريف المستحقة، واستخدام أرصدة المخصصات الأخرى.
- 3- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المرتبطة بالعمليات الرأسمالية والخاصة ببيع الأصول التي تقرر الإستغناء عنها. وكذلك شراء أصول ثابتة جديدة.
- 4- القيمة الحالية للقيمة الرأسمالية المتبقية.

وتمثل القيمة الحالية لهذه التدفقات الإجمالية بسعر فائدة معين قيمة الشركة، والتي يمكن تقسيمها على عدد الأسهم للوصول الى القيمة العادلة للسهم.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تحديد قيمة الشركة على أساس التدفقات النقدية المتوقعة من العمليات العادية والعمليات المالية والعمليات الرأسمالية لا يمكن أن يتم دون النظر إلى التدفقات النقدية المتوقعة من القيمة المتبقية من الشركة في نهاية فترة الدراسة على أساس أن هذه التدفقات هي تدفقات نظرية وليست حقيقية، بمعنى أنها لن تؤثر على المركز النقدي للشركة أو على مركزها المالي لأن الشركة مستمرة في أعمالها. ويجب أخذ هذه التدفقات المفترضة في الاعتبار عند تحديد قيمة الشركة، ولهذا يفترض أن الشركة ستحقق في نهاية فترة الدراسة تدفقا نقديا يعادل القيمة الرأسمالية للتدفق النقدي المتوقع من العمليات العادية في السنة الأخيرة من سنوات الدراسة. وتتحدد القيمة الرأسمالية للتدفق النقدي عن طريق ضرب التدفق

النقدى المتوقع من العمليات العادية في السنة الأخيرة في مقلوب معدل الفائدة المأخوذ في الاعتبار لتحديد القيمة الحالية.

أى أنه بخلاف التدفقات النقدية من العمليات العادية والعمليات المالية والعمليات الرأسمالية يوجد تدفق آخر هو التدفق النقدى المتوقع من القيمة الرأسمالية للشركة في نهاية فترة الدراسة، حيث غالبا ما تقتصر فترة الدراسة على عشر سنوات ويتم تقدير الإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية خلال تلك الفترة فقط، ولكن في حقيقة الأمر فإن الحياة الإنتاجية للشركة ستستمر لأكثر من ذلك، ربما لأكثر من عشرين أو ثلاثين سنة.

ونظرا لعدم إمكانية تحديد نهاية الحياة الإنتاجية للشركة بالتحديد، وللتغلب على هذه المشكلة يفترض نظريا لأغراض التقييم أن الحياة الإنتاجية للشركة ستنتهى بعد عشر سنوات، وأن الشركة ستحقق تدفقا نقديا يعادل القيمة الرأسمالية للتدفق النقدى المتوقع أن تحققه الشركة من عملياتها العادية في السنة العاشرة والأخيرة.

وتحدد القيمة الرأسمالية للتدفق النقدى المتوقع من القيمة المتبقية للشركة في نهاية فترة الدراسة عن طريق ضرب التدفق النقدى المتوقع تحقيقه من العمليات العادية في السنة العاشرة أو الأخيرة في مقلوب نسبة الفائدة المأخوذة في الاعتبار عند تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية من العمليات العادية للشركة على أساس أن هذا المقلوب يمثل القيمة الرأسمالية لسعر العائد المعين.

وبافتراض أن سعر الفائدة 12%، وكان التدفق النقدى المتوقع من العمليات العادية في السنة الأخيرة 600000 جنيه فإن هذا يعنى أن القيمة الرأسمالية المتبقية في نهاية فترة الدراسة لهذا التدفق النقدى تتحدد على النحو التالى :

$$\begin{array}{cc} 600000 \text{ جنيه} & \%12 \\ & \times \\ \%100 & ? \end{array}$$

وبالتالى فإن :

$$\begin{array}{ccc} \text{القيمة الرأسمالية} & & \text{التدفق النقدى} \\ \text{المتبقية فى نهاية} & = & \text{المتوقع من} \\ \text{فترة الدراسة} & & \text{العمليات العادية فى} \\ & & \text{السنة الأخيرة} \\ \text{مقلوب} & \times & \text{نسبة} \\ \text{الفائدة} & & \end{array}$$

$$= 600000 \times \frac{100}{12} = 5000000 \text{ جنيه}$$

ويعنى ذلك أن القيمة الرأسمالية المتبقية فى السنة الأخيرة وقدرها 5 مليون جنيه تحقق معدل قدره 12% أى تحقق تدفق نقدي متوقع فى السنة الأخيرة قدره 600000 جنيه وهو التدفق النقدي المتوقع تحقيقه من العمليات العادية للشركة فى السنة الأخيرة.

ومن ناحية أخرى يمكن أن يتم احتساب القيمة المتبقاة على أساس أنها تتمثل فى القيمة الدفترية للشركة فى نهاية مدة الدراسة، أو القيمة الدفترية مضافا إليها نسبة معينة تمثل معدل التضخم الذى حدث فى نهاية مدة الدراسة.

ويقتاسب أسلوب صافي القيمة الحالية مع إفتراض أن الشركة محل الدراسة كيان إنتاجي مستمر، وبالتالي فإن هذا الأسلوب يحقق أهداف التخصص، ويساعد على استمرار الشركة وتطويرها ولا بد للقائم بعملية التقييم والمستخدم لهذا الأسلوب أن يحدد الإفتراضات التى تسم بناء عليها

التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة على أساس أن هذا الأسلوب يأخذ فى الاعتبار ما ستحققه الشركة من أرباح وتدفقات نقدية فى المستقبل.

أى أن هذا الأسلوب ينظر إلى المقدرة الإرادية المستقبلية للشركة ككيان اقتصادى مستمر ولا علاقة لهذا الأسلوب بقيمة ما تحملته الشركة فى سبيل الوصول إلى تلك الأصول (التكلفة التاريخية للأصول)، ودون الاهتمام أو النظر للقيمة البيعية لتلك الأصول فى الوقت الحاضر.

ومن ناحية أخرى فإن تحديد سعر الفائدة الذى سيتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية به لإيجاد صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية والتي تمثل قيمة الشركة يعتمد على مدخل تكلفة الفرصة البديلة، وعلى أخذ عنصر المخاطرة فى الاعتبار سواء كانت مخاطر عامة موجودة حالياً فى السوق وفى الاقتصاد المصرى، وهى المتعلقة بزيادة حدة المنافسة العالمية والركود الحالى فى السوق بصفة عامة، أو المخاطر الخاصة بالشركة محل التقييم واحتمال عدم قدرتها على مواجهة حدة المنافسة المحلية والعالمية وظروف عدم التأكد الخاصة بأسعار المدخلات والمخرجات، وكلما زاد سعر الفائدة الذى يتم على أساسه تحديد صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية وبالتالي قيمة الشركة وقيمة السهم فإن ذلك يعنى زيادة المخاطر التى تتعرض لها الشركة محل التقييم، ويتطلب أخذ المخاطر الخاصة بالشركة فى الاعتبار وأخذ احتمال عدم قدرة الشركة على مواجهة حدة المنافسة محلياً وعالمياً، وأخذ ظروف عدم التأكد الخاصة بتقديرات الإيرادات والمصروفات ومختلف عناصر المدخلات المأخوذة فى الاعتبار عند تحديد التدفقات النقدية من العمليات العادية والعمليات الرأسمالية والعمليات المالية، ضرورة زيادة سعر الفائدة المستخدم فى إيجاد صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية وقيمة الشركة والسهم.

وتجدر الإشارة إلى أنه كلما زاد سعر الفائدة الذى يتم على أساسه إيجاد صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية فإن ذلك يعنى تخفيض صافى



القيمة الحالية للتدفقات النقدية وبالتالي قيمة الشركة وقيمة السهم أي أنه كلما زادت درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركة، كلما استخدم سعر فائدة أعلى وبالتالي تخفيض صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية وبالتالي تخفيض قيمة الشركة، والقيمة العادلة للسهم<sup>(1)</sup>.

**الأسلوب الرابع في التقييم:** (تقييم الشركة على أساس مضاعف الربحية):

من الطرق الشائعة والسهلة في تحديد قيمة السهم طريقة مضاعف الربحية، وفي ظل هذه الطريقة يتم تحديد ربحية السهم، ويتسم ضرب هذه الربحية في مضاعف معين يتم تحديده وفق ظروف السوق وظروف العرض والطلب الخاصة بالأوراق المالية وقد يكون هذا الرقم 8 أو 9 أو 10 أو 11 وكلما زاد رقم مضاعف الربحية كلما زادت قيمة السهم وبالتالي زادت قيمة الشركة، بمعنى أنه إذا كانت ربحية السهم في المتوسط خلال عدد من السنوات تبلغ 12 جنيه وأن المضاعف المستخدم لتحديد القيمة الرأسمالية للسهم هو 10 فإن قيمة السهم ستكون 120 جنيه (10×12).

ويمكن استخدام متوسط الربح في السنوات السابقة (الربح التاريخي) أو استخدام متوسط الربح المتوقع للسهم في السنوات المستقبلية (سنوات التنبؤ).

ويفترض هذا الأسلوب في تحديد قيمة السهم أن الشركة المصدرة للأسهم تعمل في سوق تنافسية كاملة، وأن الربح التاريخي يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الموارد الموضوعة تحت تصرفها.

ومن ناحية أخرى فإن هذا الأسلوب في التقييم يفترض أن حجم الأصول في الشركة موضع التقييم هو الحجم الأمثل للأصول، وأنه لا يوجد أي

(1) Richard Lewis & David Pendrill "Advanced Financial Accounting" Educational low - priced Book Scheme funded by the British Government, 2003.



زيادة غير مبررة فى حجم الأصول، وهذا الوضع غير متوافر لمعظم الشركات المصرية. فالسوق المصرى ليست سوقا كاملة بالمعنى الاقتصادى.

ومن ناحية أخرى فإن معظم الشركات لم تكن حرة فى الماضى فى تحديد أسعار الخدمات أو المنتجات أو عناصر المدخلات، أضف إلى ذلك أن كثير من الشركات تعاني من مشاكل عماله ومن تضخم غير مبرر فى عنصر الأجور والمرتبات، والإهلاك نتيجة وجود الأصول غير الضرورية أو غير الملائمة.

ويترتب على وجود هذه العوامل عدم ملائمة استخدام الربحية الماضية كأساس لتحديد قيمة السهم بصفة عامة، ويمكن التغلب على هذه المشكلة عن طريق الاعتماد على الربحية المتوقعة التى تستبعد العناصر غير الضرورية من المصروفات، وتحدد الإيرادات على أساس إمكانيات السوق وعلى قدرة الإدارة فى تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد. أى إنه لا يمكن استخدام الربحية التاريخية كأساس لتحديد القيمة الرأسمالية للسهم نظرا للعوامل التالية:

1- تضخم أعداد العمالة فى معظم شركات قطاع الأعمال العام عن الحجم الملائم الذى ينبغى وجوده.

2- ضرورة إعادة تنظيم شركات قطاع الأعمال العام وتحديد خطوط السلطة والمسئولية بوضوح نتيجة تحول الشركة الى شركة مساهمة، وسيترتب على عملية إعادة التنظيم ترشيد كثير من التكاليف فى المستقبل.

3- إن عملية تخصيص التكاليف بين القطاعات المختلفة فى شركات قطاع الأعمال العام فى معظم الحالات بطريقة تحكمية يترتب عليها التأثير فى رقم الربح التاريخى للقطاع، بحيث لا يعكس هذا الربح الكفاءة فى عملية استغلال الموارد المتاحة.

أى أن متوسط الربح الذى حققته الشركة فى الماضى يتحدد بطرق تقديرية حكمية لا تعكس كفاءة الإدارة فى استغلال الموارد المتاحة. ونتيجة لذلك فإنه لا يمكن استخدام الربحية التاريخية كأساس لتحديد القيمة البهية للسهم، وإنما ينبغى الاعتماد على الربحية المقدرة فى ضوء إمكانيات الشركة محل التقييم، خاصة إذا كانت تلك التقديرات تتصف بالموضوعية.

أى أنه من الأفضل عند تقييم الشركة باستخدام أسلوب مضاعف الربحية استخدام متوسط الربح المتوقع أن تحققه الشركة فى المستقبل.

وتحدد قيمة الشركة وفقاً لهذا الأسلوب عن طريق ضرب قيمة السهم المحددة فى عدد أسهم الشركة.

الأسلوب الخامس فى التقييم : ( تقييم الشركة على أساس صافى القيمة البهية المتوقعة )

أى تقييم الشركة على أساس القيمة البهية المتوقعة لجميع الأصول وسداد الإلتزامات والمحقة خلال فترة زمنية معينة (التصفية التدريجية للشركة)

وتقوم هذه الطريقة فى التقييم على تحديد القيمة المتوقعة تحصيلها من بيع كل أصل على حدة.

وتفترض هذه الطريقة فى التقييم أن الأصول سيتم بيعها بصفة مستقلة عن بعضها البعض، أى أنها تفترض نظرياً تصفية الشركة موضوع التقييم تصفية تدريجية وسداد الإلتزامات خلال فترة زمنية معينة.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن أسلوب تقييم الأصول كل على حدة لا يصلح لتقييم منشأة مستمرة فى أعمالها لأن قيمة الأصول فى الشركة المستمرة تتحدد نتيجة تفاعل هذه الأصول مع بعضها البعض لإنتاج الربح وتحقيق التدفق النقدى فى المستقبل.

ويتم إيجاد التدفق النقدى المتوقع تحقيقه من بيع أصول الشركة، وسداد التزاماتها خلال عدد من السنوات ثم يتم إيجاد صافى القيمة الحالية لهذا التدفق النقدى والذي يمثل قيمة الشركة وبقسمتها على عدد الأسهم نصل إلى قيمة السهم.

أى أن تقييم الأصول على أساس القيمة البيعية المتوقعة، يفترض تحديد القيمة المتوقع تحصيلها من كل أصل عند بيعه على حدة، وتفترض هذه الطريقة أن الأصول سيتم بيعها بصفة مستقلة عن بعضها، أى أنها تفترض تصفية الشركة موضوع التقييم، ولا تصلح هذه الطريقة فى التقييم لتقييم منشأة مستمرة فى أعمالها، لأن قيمة الأصول فى الشركة المستمرة تتحدد بتفاعل هذه الأصول مع بعضها البعض لإنتاج الربح وتحقيق التدفق النقدى فى المستقبل.

ويعاب على هذه الطريقة أنها تركز على تقييم كل أصل بصفة مستقلة عن باقى الأصول ولكن قيمة الشركة تتوقف على تفاعل الأصول مع بعضها البعض وعلى قدرة الأصول مجتمعة على إنتاج الأرباح والتدفقات النقدية فى المستقبل.

وتجدر الإشارة إلى أنه فى كثير من الحالات نجد أن قيمة مجموعة من الأصول معاً تفوق مجموع قيم هذه الأصول منفردة، وبالتالي فإن مجموع قيم الأصول منفردة سيكون أقل من القيمة الحقيقية للشركة ويمكن النظر إلى هذا المجموع على أنه الحد الأدنى لقيمة الشركة ويمثل الحد الأعلى لقيمة الشركة مجموع تكاليف الإحلال لتلك الأصول<sup>(1)</sup>.

أى أن هذه الطريقة فى التقييم لا تصلح لتقييم شركة مستمرة فى أعمالها لأن قيمة الأصول فى الشركة المستمرة تتحدد كما سبق الذكر بتفاعل

(1) Richard Lewis & David Pendrill "Advanced Financial Accounting" Educational low - priced Book Scheme funded by the British Government, 2003.

أصول الشركة مع بعضها البعض لإنتاج الربح، وتحقيق التدفق النقدي في المستقبل.

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس من الضروري أن تتم تصفية الشركة محل التقييم فعلاً، وإنما هذا الأمر يفترض لإستخدامه كأساس في عملية التقييم.

### الأسلوب السادس في التقييم : (التقييم الحسابي)

أي تقييم الشركة على أساس التصفية الفورية للأصول وسداد الالتزامات:

يفترض هذا الأسلوب بيع جميع أصول الشركة وسداد التزاماتها أي تصفيتها في تاريخ محدد، أي بيع جميع أصول الشركة، وتحصيل الأرصدة المدينة المستحقة للشركة فوراً وسداد كافة التزاماتها فوراً ويهمل هذا الأسلوب القيمة الزمنية للنقود، حيث يفترض بيع جميع أصول الشركة وتصفيتها في تاريخ محدد وذلك عن طريق بيع كافة أصول الشركة وسداد كافة الالتزامات للوصول إلى قيمة الشركة.

ويعاب على هذا الأسلوب أنه يهمل القيمة الزمنية للنقود ويفترض التصفية الفورية للشركة وهو أمر صعب تحقيقه.

وتجدر الإشارة إلى أنه من أهداف عمليات الخصخصة ضمان استمرار الشركات في أداء رسالتها وتطويرها وفتح استثمارات جديدة للعمل على زيادة الناتج القومي المصري. ولكن في حالة تقييم الشركة على أساس أسعار التصفية الفورية فإنه لن يتم تحقيق أهداف برنامج الخصخصة حيث سيتم بيع كل أصل على حدة، ولن ينظر إلى الشركة ككيان اقتصادي مستمر ومنتج يحقق قيمة مضافة للاقتصاد القومي.



### ناتج : أساليب الخصخصة :

بعد تحديد قيمة الشركة بأسلوب معين من أساليب التقييم يتم تحديد بدائل عملية الخصخصة.

ووفقا للقواعد المصول بها فى هذا الصدد يحصل العاملین بالشركة محل التقييم على 10% من قيمة الأسهم يخصم 20% عن السعر المعروض ثم بعد ذلك تقترح الدراسة فى ضوء طبيعة الشركة وظروفها بيع باقى الأسهم بأحد الأساليب التالية :

- أ- البيع لمستثمر رئيسى.
  - ب- البيع عن طريق طرح الأسهم بالبورصة.
  - ج- البيع لإتحاد العاملين المساهمين.
  - د- التأجير للغير.
  - هـ- إسناد إدارة الشركة للقطاع الخاص.
  - و- المشاركة مع المستثمرين من القطاع الخاص.
- وسنعرض لكل أسلوب من أساليب الخصخصة السابقة على النحو

التالى :

#### أ- البيع لمستثمر رئيسى:

يمكن إعتبار القيمة التى وصلت إليها دراسة التقييم بعد تحديد سعر الفائدة بواسطة الشركة القابضة بمثابة السعر الأساسى، وذلك بعد موافقة مجلس إدارة الشركة القابضة، والجهاز المركزى للمحاسبات على هذا التقييم، وبناءا على ذلك تعد دراسة شروط تتضمن طلب عروض فى مظاريف مغلقة لشراء الشركة، وتفتح المظاريف ويتم المفاضلة بينها بالأسلوب المتبع بواسطة لجان فحص طبقا لأحكام قانون المناقصات والمزايدات الحكومية على أن تتضمن عروض الشراء عرضا فنيا وعرضا ماليا، بحيث يتضمن العرض الفنى خبرة المشتري فى مجال عمل الشركة.



وتقوم الشركة القابضة بتقييم العروض الفنية أولاً لتحديد الملائم منها والذي يكون لديه الخبرة الفنية التي تضمن استمرار الشركة في تحقيق رسالتها ثم تقوم بعد ذلك بتقييم العروض المالية في ضوء نتيجة تقييم العروض الفنية.

وسيقوم مجلس إدارة الشركة القابضة بالحصول على أعلى الأسعار طبقاً للعروض الفنية المقدمة، ويتم بيع الشركة بناءً على ذلك، وينبغي أن يشترط عند البيع بهذا الأسلوب ضرورة ضخ إستثمارات جديدة وتطوير الشركة والمحافظة على مصالح العاملين بصورة واضحة.

وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي أن يحصل إتحاد العاملين على نسبة 10% من أسهم الشركة في هذه الحالة.

ويعاب على هذا الأسلوب صعوبة استخدامه في خصخصة الشركات ذات القيم الكبيرة أو في خصخصة الشركات التي يكون نشاطها الاقتصادي احتكاري أو يتعلق بالأمن والسيادة القومية.

ب- البيع عن طريق طرح الأسهم بالبورصة:

طبقاً لهذا الأسلوب في الخصخصة يتم إعتبار القيمة التي وصلت إليها هذه الدراسة بعد إعتداد مجلس إدارة الشركة القابضة والجهاز المركزي للمحاسبات بمثابة السعر الأساسي الذي سيتم طرحه على أساسه.

وينبغي الإتفاق مع أحد البنوك وأحد بيوت السمسرة التي تتعامل معها الشركة القابضة لإعداد نشرة إكتتاب على أن تتضمن هذه النشرة المعلومات العادية التي نص عليها قانون هيئة سوق المال. وذلك لتحقيق الإفصاح الكامل عن كل الحقائق التي تنطوي عليها عملية البيع.

ويحقق هذا الأسلوب في طرح الأسهم النتائج التالية:

1- توسيع قاعدة الملكية عن طريق البيع للمساهمين العاديين وصناديق الاستثمار.

2- ضمان استمرار الشركة في مزاولة أعمالها وتحقيق خطة الدولة في التنمية وتوفير فرص العمالة.

3- ضمان حقوق العاملين في الشركة.

4- يضمن هذا الأسلوب تطوير أعمال الشركة وزيادة الكفاءة التشغيلية حيث أن الإدارة ستسعى دائما لتعظيم الأرباح لتحقيق عائد ملائم لأصحاب رأس المال.

5- يضمن هذا الأسلوب الشفافية الكاملة في عملية الخصخصة، حيث أن عملية البيع سيتم بالسعر الذي يكون الطلب عنده كبيرا طبقا للقواعد المعمول بها، وبالتالي سيضمن هذا الأسلوب حصول الدولة على القيمة العادلة للشركة مقابل إسحابها من هذا المجال من مجالات العمل.

ج- البيع لإتحاد العاملين المساهمين :

يعتبر الأسلوب الثالث للخصخصة هو بيع الشركة لإتحاد العاملين المساهمين بنسبة تتعدى 50% من الأسهم بما يسمح بتحول الشركة محل التقييم من القانون 203 لسنة 1991 إلى القانون رقم 159 لسنة 1981 على أن يترك باقي الأسهم لحساب الشركة القابضة، ويحقق هذا الأسلوب في الخصخصة المزايا التالية:

1- يضمن هذا الأسلوب للشركة القابضة الحصول على الأموال المتاحة من عملية البيع خلال فترة زمنية محددة.

2- يحقق هذا الأسلوب في الخصخصة استمرار الشركة في أداء رسالتها ككيان اقتصادي يحقق قيمة مضافة للاقتصاد المصري.

3- يؤدي هذا الأسلوب في الخصخصة إلى توسيع قاعدة الملكية، وذلك عن طريق البيع لإتحاد العاملين المساهمين.

4- يضمن هذا الأسلوب في الخصخصة المحافظة على حقوق العاملين وتطوير أعمال الشركة وتحفيز العاملين على زيادة النشاط وتطويره.

5- يتناسب هذا الأسلوب مع الشركات التي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري في نشاطها أو الشركات التي تتميز بضالة الأموال المستثمرة فيها.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون رقم 95 لسنة 1992 بإصدار قانون سوق رأس المال قد أجاز للعاملين في أي شركة مسن الشركات المتكفلة أو شركات التوضيعة بالأسهم بتأسيس إتحاد يسمى " إتحاد العاملين المساهمين " يكون له الشخصية المعنوية ويتملك لصالحهم بعض أسهم الشركة بموافقة جماعة المؤسسين للشركة أو جمعياتها العامة غير العادية، حسب الأحوال دون إخلال بحق إتحاد العاملين المساهمين " في شراء الأسهم المقيدة أو المتداولة في بورصة الأوراق المالية (مادة 74).

وقد بينت اللاحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 الشروط الواجب توافرها في الشركات التي يكون للعاملين فيها الحق في إنشاء إتحاد عاملين مساهمين، وكذلك أنواع الأسهم التي يمكن لأعضاء إتحاد العاملين المساهمين تملكها، وإجراءات تقويمها وأحكام وشروط تداولها، والتنازل عنها وحقوق العاملين بالنسبة لها أثناء مدة خدمتهم وعند انتهاء الخدمة، وبيان الشروط الواجب توافرها في إتحاد العاملين المساهمين وإختصاصاته والجهة المختصة بإدارته ووسائل هذه الإدارة، وتحديد الموارد المالية الذاتية لإتحاد العاملين المساهمين.

حيث نصت اللاحة التنفيذية لقانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 على أنه يجوز للعاملين في أي شركة من شركات المساهمة أو شركات التوصية بالأسهم تأسيس اتحاد يسمى " اتحاد العاملين المساهمين، لتملك بعض أسهم الشركة المنشأ بها وتوزيع الأرباح التي تدرها على أعضائه، وذلك وفقاً لنظامه الأساسي.

ويشترط في الشركة التي يكون للعاملين بها الحق في إنشاء الاتحاد أن تكون شركة من الشركات الخاضعة لأحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم 97 لسنة 1983، أو شركة من الشركات التابعة الخاضعة لأحكام القانون رقم 203 لسنة 1991 بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام، أو من الشركات الخاضعة للقوانين الأخرى التي تتواءم فيها الشروط التالية :

(أ) ألا يقل رأس مال الشركة عن مليون جنيه.

(ب) ألا يقل عدد العاملين الدائمين بالشركة عن خمسين عاملاً.

ومن ناحية أخرى يشترط في اتحاد العاملين المساهمين ما يلي :

أ- أن يكون مسجلاً لدى الهيئة العامة لسوق المال، وأن يكون له نظام داخلي مكتوب.

ب- ألا يشترك في تأسيسه أو ينضم إلى عضويته غير العاملين بالشركة.

ج- ألا يقل عدد أعضاء اتحاد العاملين المساهمين بالشركة عند تسجيله عن عشرين عضواً.

ومع مراعاة الأحكام التي يتضمنها نموذج النظام الأساسي لاتحاد

العاملين المساهمين يجب أن يشتمل النظام الأساسي لاتحاد العاملين

المساهمين على البيانات الآتية :-



(أ) إسم الشركة المنشأ فيها إتحاد العاملين المساهمين وميدان نشاطها ومركز إدارتها.

(ب) مقر إتحاد العاملين المساهمين.

(ج) الأجهزة التي تمثل إتحاد العاملين المساهمين وإختصاصات كل منها وكيفية اختيار أعضائها وطرق عزلهم أو إسقاط أو إبطال عضويتهم والأسباب اللازمة لصلحة قراؤها.

(د) نظام العضوية وشروطها وحقوق الأعضاء وواجباتهم وعلى الأخص حق حضور الجمعية العامة ونصاب صحة اجتماعها والتصويب فيها.

(هـ) الموارد المالية الذاتية لإتحاد العاملين المساهمين وكيفية استغلالها والتصرف فيها.

(و) نظام المراقبة المالية.

(ز) إسم البنك الذي تودع فيه أموال إتحاد العاملين المساهمين.

(ح) تحديد النسبة التي تقطع من الأرباح للإتفاق منها على إدارة إتحاد العاملين المساهمين.

(ط) كيفية تعديل نظام إتحاد العاملين المساهمين.

وينتخب المؤسسون لإتحاد العاملين المساهمين من بينهم لجنة مكونة من ثلاثة أشخاص يفوضونها في إتمام إجراءات تأسيس الاتحاد، وعلى اللجنة أن تقدم إلى الهيئة العامة لسوق المال طلب تأسيس إتحاد العاملين المساهمين، وخمس نسخ من عقد التأسيس موقعاً عليها من جميع المؤسسين ومصدقاً على توقيعات ثلاث نسخ منها من الشركة، وخمس نسخ من نظام إتحاد العاملين المساهمين موقعاً عليها من جميع المؤسسين ومصدقاً على توقيعات ثلاث نسخ منها من الشركة، وخمس نسخ من كشوف بأسماء المؤسسين موضحاً بها الإسم الثلاثي لكل منهم ولقبه وسنه وديانته وجنسيته



ومهنته ومحل إقامته موقعاً عليها من أعضاء اللجنة، وخمس نسخ من محضر إجتماع المؤسسين الذي تم فيه اختيار اللجنة التي ستتولى إتمام إجراءات التأسيس موقعاً عليه من جميع المؤسسين.

ويعتبر المؤسسون مسئولين عما يستلزم تأسيس نظام إتحاد العاملين المساهمين من نفقات، وترد إليهم الجمعية العامة إتحاد العاملين المساهمين النفقات التي أنفقوها في سبيل تأسيسه.

وتقوم الهيئة العامة لسوق المال بفحص طلبات التأسيس والبت فيها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الأوراق إليها مستوفاة، وفي حالة الموافقة توشر الهيئة العامة لسوق المال على نسختين من نظام إتحاد العاملين المساهمين بما يفيد تسجيله ورقمه وتاريخه، وترسل نسخة منها إلى إتحاد العاملين المساهمين مرفقاً بها شهادة التسجيل وتحفظ بالنسخة الثانية.

وعلى الهيئة العامة لسوق المال إذا رفضت طلب تأسيس إتحاد العاملين المساهمين أن تخطر المؤسسين بذلك بنسخة من كل منها، ولذوى الشأن التظلم أمام لجنة التظلمات المنصوص عليها في قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992. ويتم إنشاء إتحاد العاملين المساهمين بالشركة بقرار من الهيئة العامة لسوق المال وتتولى الهيئة العامة لسوق المال تسجيل نظامه في السجل المعد لذلك، وتثبت الشخصية المعنوية له من اليوم التالي لصدور قرار إنشائه ويكون لإتحاد العاملين المساهمين بالشركة تملك بعض أسهم الشركة الإسمية لصالح أعضائه بموافقة جماعة المؤسسين للشركة بالقيمة والشروط التي يتم الاتفاق عليها، أو بموافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة عن طريق زيادة رأس مالها وتخصيص الزيادة كلها أو بعضها لإتحاد العاملين المساهمين بالشركة بالقيمة والشروط التي يتم الاتفاق عليها أو بشراء أسهم الشركة سواء كانت مقيدة أو غير مقيدة في بورصة الأوراق المالية.

ويجب ألا يقل ما يملكه إتحاد العاملين المساهمين عن 5% من قيمة أسهم الشركة الإسمية. ويجوز النزول عن هذا الحد بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال في الحالات التي يقرها، ويتم تقويم الأسهم التسي يملكها إتحاد العاملين المساهمين وفقا للقواعد التالية :

أ- إذا كانت الأسهم لشركة من شركات القطاع العام التسي يساهم فيها الأفراد أو الأشخاص الاعتبارية الخاصة تقوم أسهمها وفقا لقيمتها السوقية.

ب- إذا كانت الأسهم لشركة من شركات قطاع الأعمال العام يكون تقويم أسهمها وفقا لأحكام المنظمة لذلك في قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم 203 لسنة 1991.

ج- الأسهم التي يتم تملكها بموافقة جماعة المؤسسين أو الجمعية العامة غير العادية للشركة يتم تقويمها وفقا للقيمة والشروط التي يتفق عليها.

ومع مراعاة الشروط التي تم بها شراء الأسهم من جماعة المؤسسين للشركة أو جمعيتها العامة غير العادية، لإتحاد العاملين المساهمين أن يتصرف في أسهمه ببيعها وذلك بموافقة الجمعية العامة غير العادية له، على أن يوجه إلى الشركة إخطارا بذلك قبل ستين يوما من تاريخ التصرف فيها يبين فيه عدد الأسهم موضوع التصرف ونوعها والتمن المعروض لشرائها.

ويقتصر حق العاملين أعضاء إتحاد العاملين المساهمين على الأرباح التي تدرها الأسهم وتنزل عضوية العامل بالإتحاد بالإسحاب منه أو بإنتهاء خدمته بالشركة.

والعضو الذي زالت عضويته أو ورثته الحق في استرداد قيمة مساهمته في اتحاد العاملين المساهمين محسوبة وفقا لآخر ميزانية معتمدة لإتحاد العاملين المساهمين، ولا يجوز لإتحاد العاملين المساهمين أن يتأخر عن رد قيمة هذه المساهمة مدة تزيد على ثلاثة أشهر من إنتهاء زوال العضوية.

يقوم على إدارة إتحاد العاملين المساهمين مجلس إدارة لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة أعضاء. ويمثل رئيس مجلس إدارة إتحاد العاملين المساهمين لدى الغير وأمام القضاء، ويبين نظام إتحاد العاملين المساهمين إختصاص المجلس وطرق إختيار أعضائه وإنتهاء عضويتهم.

وتعتبر الجمعية العامة لإتحاد العاملين المساهمين هي السلطة العليا له، وتتكون من جميع أعضائه.

وتتخذ الجمعية العامة في مقر إتحاد العاملين المساهمين، ويجوز لمجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة للإلتقاء في مكان آخر يحدد في خطاب الدعوة، وتتخذ الجمعية العامة لإتحاد العاملين المساهمين بناء على دعوة من مجلس الإدارة، وبناءا على طلب يتقدم به لمجلس الإدارة كتابة ربع الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العامة مع بيان الغرض من ذلك، أو دعوة من الهيئة العامة لسوق المال إذا رأت ضرورة لذلك، كما يجوز لها دعوة الجمعية إذا لم يستجب المجلس للطلب المشار إليه في الفقرة السابقة. وتتكون الموارد المالية الذاتية من مساهمات الأعضاء التي يحددها نظام إتحاد العاملين المساهمين، ومن حصيلة بيع الأسهم ومن القروض التي يحصل عليها إتحاد العاملين المساهمين، ومن المنح والإعانات التي يقبلها مجلس الإدارة وتدخل في أغراض إتحاد العاملين المساهمين، ومن أي موارد أخرى ناتجة عن نشاطه.

ومن ناحية أخرى يتم شطب إتحاد العاملين المساهمين بالشركة بقرار من الهيئة العامة لسوق المال في حالة إنقضاء الشركة المنشأ بها إتحاد العاملين المساهمين، أو إذا قل ما يملكه إتحاد العاملين المساهمين من أسهم الشركة عن الحد الأدنى المقرر الواجب تملكه من رأس مالها واستثمر ذلك لمدة سنة متصلة، أو في حالة صدور قرار من الجمعية العامة غير العادية لإحلال إتحاد العاملين المساهمين بالشركة بحله، أو إذا ثبت عجز إتحاد العاملين المساهمين عن تحقيق الغرض الذي أنشئ من أجله، أو إذا باشر إتحاد العاملين المساهمين نشاطا مغايرا لهذا الغرض، على أن تقوم الهيئة العامة لسوق المال بإبلاغ إتحاد العاملين المساهمين بالمخالفة وتحدد له أجلا لإزالة التها قبل إصدارها قرار الشطب.

ويخطر إتحاد العاملين المساهمين بقرار الشطب وسببه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول. ويؤشر به في سجلات الهيئة العامة لسوق المال والكل ذي شأن التظلم من قرار الشطب الصادر من الهيئة طبق للبند (4) من المادة السابقة إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة (50) من القانون رقم 95 لسنة 1992

ويعتبر كل إتحاد للعاملين المساهمين بعد شطبه في حاله تصفية، ويحتفظ إتحاد العاملين المساهمين خلال مدة التصفية بالشخصية المعنوية بالقدر اللازم لأعمال التصفية. ويحظر على القائمين على إدارته وعلى موظفيه مواصلة نشاطه أو التصرف في أمواله في هذه الحالة

وفيما عدا حالة صدور قرار من الجمعية العامة غير العادية بحله وتعيين مصفى له، تقوم الهيئة بتعيين مصف لإتحاد العاملين المساهمين وتحدد له أجره على نفقة إتحاد العاملين المساهمين والمدة التي يقوم خلالها بالتصفية.



ويجب على القائمين على إدارة اتحاد العاملين المساهمين تسليم الممتلكات لجميع الممتلكات والدفاتر والسجلات الخاصة باتحاد العاملين المساهمين، ويقتنع على البنك المودع لهذه أموال اتحاد العاملين المساهمين التصرف فيها إلا بإذن كتابي من المصفي وذلك من تاريخ إبلاغه بقرار الشطب

وعلى المصفي أن يقوم بجميع ما يلزم للمحافظة على أموال اتحاد العاملين المساهمين وحقوقه

ويقوم المصفي بعد تمام التصفية بتوزيع الأموال على أعضاء اتحاد العاملين المساهمين وفقا للأحكام المقررة في نظامه، ويبلغ الهيئة العامة لسوق المال بما اتخذته من إجراءات.

#### د. التأجير للغير

يمكن أن تلجأ الشركة القابضة إلى تأجير الشركة أو بعض وحداتها أو معارضها للغير. وذلك في حالة عدم إمكانية بيعها بسبب ضخامة أصولها أو بحقيقتها لخسائر. أو أن معظم أصولها عبارة عن أراضي ومباني مستأجرة من الغير، وبالتالي فإن الموجرين ملاك تلك الأصول قد يستردوا تلك الأصول بمجرد بيع الشركة المستأجرة لتلك الأصول ويحقق التأجير العديد من المزايا حيث يضمن للشركة الحصول على عائد ثابت سنوي. بالإضافة إلى تحمل المستأجر للأعباء الثابتة كالإيجار والكهرباء والمياه والأجور والمرتبات، حيث يتحملها المستأجر وفقا لعقد الإيجار المبرم معه.

ومن ناحية أخرى فإن الأسلوب لا يحقق أهداف برنامج الخصخصة حيث نزل الشركة من ضمن شركات قطاع الأعمال العام الخاضعة للقانون 2003 لسنة 1991، وتدرج القيمة الإيجارية التي تحصل عليها ضمن إيرادات الشركة. مخازنها أو مصانعها أو معارضها للغير ضمن إيرادات الشركة.



#### هـ- إسناد إدارة الشركة للقطاع الخاص

يقوم هذا الأسلوب على إسناد إدارة الشركة التابعة والخاضعة لقانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991 إلى إدارة متخصصة من القطاع الخاص مقابل حصولها على نسبة معينة من الأرباح.

وبطبيعة الحال فإن أداء إدارة متخصصة من القطاع الخاص سيكون أفضل من الأداء الحالي بسبب حرية الحركة المتوفرة للقطاع الخاص، الأمر الذي سيمكن الشركة من تحقيق فائض أكبر من الفائض الحالي بعد استبعاد النسبة التي ستحصل عليها الإدارة.

ويعاب على هذا الأسلوب أنه لا يحقق أهداف برنامج الخصخصة حيث تظل الشركة من ضمن شركات قطاع الأعمال العام الخاضعة للقانون 203 لسنة 1991، وفي نفس الوقت فإن مخاطر التصرفات الخاطئة لمن يقوم بالإدارة في حالة عقود الإدارة مع الإدارة المتخصصة من القطاع الخاص سيتحملها المالك الأصلي للشركة، وهي الشركة القابضة.

#### و- المشاركة مع المستثمرين من القطاع الخاص

في بعض الأحيان قد يتم خصخصة الشركة من خلال إتباع أسلوب المشاركة مع مجموعة من المستثمرين كما في حالة ما إذا كانت الشركة التابعة محل التقييم تباشر نشاطها من خلال أراضي وعقارات مستأجرة من الغير، وبالتالي فإن ملاك الأراضي أو العقارات يكونوا مسترخصين لإسترداد عقاراتهم أو أراضيهم عند أول فرصة للبيع وبالتالي فإنه يتم تحويل الشركة إلى قطاع خاص عن طريق المشاركة مع القطاع الخاص في استغلال أصول الشركة مقابل عائد عادل يتكون من :

- الربح القابل للتوزيع المحقق فعلاً.

- الوفر الذي سيحدث في الأجور نتيجة لتطبيق نظام المعاش المبكر.

- قيمة الإهلاك السنوى.

- الإيجار السنوى لصفى رأس المال العامل بواقع نسبة مئوية من قيمة  
صافى رأس المال العامل.

ولاشك أن أداء القطاع الخاص سيكون أفضل من الأداء الحالى بسبب  
حرية الحركة المتوفرة للقطاع الخاص الأمر الذى سيمكنه من تحقيق فائض  
بعد العائد الذى سيدفعه مقابل استغلال أصول الشركة حيث أن العائد  
المحسوب يمثل قيمة ما تحققه الإدارة الحالية للشركة بعد أخذ التخفيض الذى  
سيحدث فى الأجور نتيجة للمعاش المبكر والإهلاك الذى هو من حق المالك  
الأصلى.

ولاشك أن خصخصة الشركة من خلال عقد مشاركة واستغلال مع  
مجموعة من المستثمرين من القطاع الخاص سيجنب الشركة مخاطر الطرد  
من الأصول المستأجرة من جانب ملك هذه الأصول ( أراضى وعقارات )  
والتي يمكن أن تحدث فى حالة بيع الشركة، كما يجنب ذلك الأسلوب الشركة  
مخاطر التصرفات الخاطئة لمن يقوم بالإدارة فى حالة عقود الإدارة لأن  
تصرفات المدير تنصرف إلى المالك الأصلى وهو الشركة القابضة.

ومن ناحية أخرى فإنه يمكن أن تتواجد الشركة القابضة التابعة لها  
الشركة بنسبة معينة فى عقد المشاركة والاستغلال حتى يمكن توجيه الأمور  
فى الاتجاه الصحيح ولضمان متابعة الشركة القابضة لنشاط الشركة التابعة  
بدون التأثير على الحد الأدنى للعائد المطلوب.

كما يمكن العمل على ألا تزيد نسبة أى مستثمر فى عقد المشاركة أو  
الاستغلال عن نسبة معينة ضمانا لمنع أفراد أى مستثمر أو عدد من  
المستثمرين بالشركة، مع ضرورة تحديد مدة الشركة وتحديد عائد المشاركة  
الذى يلتزم المستثمرون بسداده بنسبة من رقم الأعمال أو قيمة المبيعات، مع  
إلتزام المستثمرين بالعالة المتبقية بعد المعاش المبكر والتي ستكون بالخدمة

عند بداية عقد المشاركة أو الاستغلال طوال مدة المشاركة وعدم الاستغناء عن أى منهم إلا في حالات الإنهاء المبرر وفقاً للقانون مع المحافظة على حقوقهم التي يتمتعون بها وفقاً للقانون واللوائح المنظمة، وأن يؤدي لهم بحد أدنى المتوسط السنوي لأجورهم الأساسية والمتغيرة والمزايا التي كانوا يحصلون عليها قبل بداية عقد المشاركة والاستغلال.

ويتم تحويل المعاش المبكر في هذه الحالة عن طريق بيع الشركة القابضة للأصول التي يمكن للشركة التابعة الاستغناء عنها والتي سيتم إنتقالها من الشركة التابعة للشركة القابضة بما لا يخل بأداء الشركة التابعة لنشاطها.

وعموماً فإن المفاضلة بين هذه الأساليب المختلفة للخصخصة أمر متروك للجمعية العمومية للشركة القابضة، ويتوقف على سياسة الدولة في هذا الصدد، وذلك بعد الحصول على موافقة الجهاز المركزي للمحاسبات على هذا التقييم.

والخلاصة أن هناك أكثر من أسلوب لتقييم الشركة بغرض تحديد قيمة الشركة والقيمة العادلة للسهم المتوقع أن يباع بها السهم بغرض خصخصة الشركة، وكل أسلوب من أساليب التقييم السابق عرضها يعطي قيمة مختلفة عن القيمة التي يمكن الوصول إليها بالأساليب الأخرى للتقييم، وعلى القائم بتقييم الشركة أن يقترح الأسلوب المناسب للتقييم والذي يتلاءم مع ظروف الشركة محل التقييم ومع طبيعة نشاطها وأهميته للاقتصاد القومي، مع مراعاة البعد الاجتماعي وظروف وعدد العاملين بالشركة، وأن يحدد قيمة الشركة والقيمة العادلة للسهم وفقاً للأسلوب الذي اختاره أو اقترحه ويسراه مناسباً للشركة وظروفها وطبيعة نشاطها.

وفي حالة استخدام أسلوب التقييم يعتمد على القيمة الزمنية للنقود أو على مفهوم القيمة الحالية فعلى القائم بعملية تقييم الشركة أن يحدد سعر الفائدة المناسب لخصم التدفقات النقدية المتوقعة والذي يتمشى مع طبيعة نشاط الشركة محل التقييم، ومع درجة المخاطرة التي تواجه الشركة ونشاطها ومع ظروف العرض والطلب في سوق الأوراق المالية، ومع معدل الفائدة السائد في السوق.

ومن ناحية أخرى فإن هناك أكثر من أسلوب للتخصيص يمكن اقتراحه لبيع الشركة محل التقييم، ومن خستل اتباع هذا الأسلوب يتم خصخصة الشركة، وتحويلها إلى شركة مساهمة قطاع خاص خاضعة لأحكام القانون رقم 159 لسنة 1981. وهذه الأساليب تتضمن البيع لمستثمر رئيسي أو البيع عن طريق طرح الأسهم بالبورصة، أو البيع لإتحاد العاملين المساهمين بالشركة، أو التأجير للغير، أو إسناد الإدارة لإدارة متخصصة من القطاع الخاص، أو المشاركة مع مجموعة من المستثمرين من القطاع الخاص. ولكل أسلوب من أساليب التخصيص التي تم عرضها مزاياه وعيوبه، وعلى الشخص أو المكتب الاستشاري القائم بإعداد دراسة تقييم الشركة أن يحدد أسلوب التقييم المناسب للشركة وأن يحدد قيمة الشركة والقيمة العادلة للسهم، وأن يقترح أيضا الأسلوب الملائم لخصخصة الشركة بناء على طبيعة الشركة ونشاطها وظروف وطبيعة عدد العاملين بها مع مراعاة سياسة الدولة في هذا الصدد.



### ثالثا : مراجعة الدراسة المتعلقة بالتقييم لأغراض الخخصة :

يقوم الشخص أو المكتب الاستشاري القائم بدراسة تقييم الشركة بغرض تحديد قيمة الشركة والقيمة العادلة للسهم بتحديد قيمة الشركة التي سيتم بيعها بها وفقا لأسلوب التقييم الذي اختاره والذي يتلائم مع ظروف الشركة وطبيعة نشاطها، وكذلك اقتراح أسلوب معين لبيع وخصخصة الشركة يناسب ظروف نشاطها وطبيعة الحالة ويتمشى مع السياسة العامة للدولة التي تهدف إلى توسيع قاعدة الملكية والمحافظة على حقوق العاملين، ويعمل على تطوير أعمال الشركة وتحفيز العاملين على زيادة نشاط الشركة وتطويره.

ويتم إعداد تقرير متضمنا النتائج النهائية للدراسة ويتم تقديم دراسة للتقييم للشركة القابضة التابعة لها الشركة محل التقييم حيث يتم عرض تلك الدراسة على مجلس إدارة الشركة القابضة للموافقة على أسلوب التقييم وعلى قيمة الشركة المقترحة وعلى أسلوب الخصخصة المقترح في الدراسة تمهيدا لعرضها على الجمعية العمومية للشركة القابضة للموافقة على قيمة الشركة وعلى أسلوب التقييم وعلى أسلوب الخصخصة.

ويتم إرسال دراسة التقييم إلى الجهاز المركزي للمحاسبات لمراجعتها والحصول على موافقة الجهاز المركزي للمحاسبات على القيمة المقترحة لبيع الشركة، وعلى أسلوب الخصخصة تمهيدا لتنفيذ عملية الخصخصة بعد الحصول على الموافقة النهائية من اللجنة العليا للخصخصة.

ولا يمكن أن يتم البدء في تنفيذ عملية بيع أو خصخصة الشركة بإتباع أي أسلوب من أساليب الخصخصة إلا بعد الحصول على موافقة الجهاز المركزي للمحاسبات على القيمة المقترحة للشركة والسهم وعلى الأسلوب المقترح للخصخصة.



السماح بتبقيار الإشتافند إلى أي دور الجهازي المركزي للمحاسبات في مراجعة دراسات التقييم وبيعها الماخذ على صفات التقييم من ناحية أسلوب التقييم المتبع وقيمة الشركة وأصولها الخصخصة على أنها لا يشترك في إعداد دراسة التقييم.

ولاشك أن مراجعة الدراسات المتعلقة بالتقييم عملية ليست بسيطة أو سهلة خاصة بالنسبة للشركات الخاسرة حيث أنه قد تكون هناك شركات خاسرة ورغم ذلك يكون لديها أصول ذات قيمة سوقية أو بيعية مرتفعة، وقد يكون هناك شركات ذات ربحية عالية لا تعبر عن القيمة السوقية بأول البعيرة لأصولها.

أي أن صافي الربح أو الخسارة لا يعبر عن القيمة السوقية لأصول الشركة، لأن الأرباح والخسائر في شركات قطاع الأعمال العام في معظم الحالات تكون نتيجة لسياسة الدولة أي نتيجة لأسباب مفروضة على إدارة الشركة كالدعم والتسعير الجبري للسلعة وغيرها من العوامل.

وبالتالي فإن صافي ربح أو خسارة الشركة قد تكون أكبر أو أقل مما قد يتم تحقيقه وذلك عند خصخصة الشركة وتحويلها من شركات قطاع أعمال عام خاضعة لأحكام القانون 203 لسنة 1991 إلى شركة مساهمة قطاع خاصة خاضعة لأحكام القانون 159 لسنة 1981.

ومن ناحية أخرى فإنه فلا بد لمراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات أن يتأكدوا من تحديد القيمة العادلة للشركة لأنه إذا كانت أقل من القيمة السوقية فإنها لن يمكن تخفيض سياسة الخصخصة، ولن يقبل أي مستثمر من القطاع الخاص على شراء الشركة، كذلك فإنه إذا كانت قيمة الشركة أقل من القيمة الحقيقية أو العادلة وتم بيع الشركة وخصخصتها، فهذا الأمر، فإن ذلك يعنى أن هناك تهديد للمال العام.

ونتيجة لذلك فإن الجهاز المركزي للمحاسبة بصفته المراقب للمال العام يقوم بمراجعة الدراسات المتعلقة بالتقييم لأغراض الخصخصة للتأكد من قيمة الشركة وقيمة السهم هي قيم عادلة وحقيقية دون مغالاة أو تخفيض لتلك القيم.

وعلى مراجع الحسابات من الجهاز المركزي للمحاسبة عند قيامه بمراجعة الدراسات المتعلقة بالتقييم بفرض الخصخصة الالتزام بمعايير الممارسة المهنية وأخلاقيات المهنة في هذا الشأن.

ولاشك أن للجهاز المركزي للمحاسبة دور هام في الحياة الاقتصادية بمصر في ظل سياسة التحول الاقتصادي إلى الاقتصاد الحر وتنفيذ سياسة الخصخصة وتحويل العديد من شركات قطاع الأعمال العام إلى القطاع الخاص.

ويقوم الجهاز المركزي للمحاسبة بالإضافة إلى دوره في تحقيق الرقابة على المال العام إلى دراسة السياسات الاقتصادية والمالية المختلفة وإبداء الرأي فيها وفي دورها في عملية التنمية، وكذلك تحليل القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والعربي والخاص لبيان أوجه القصور بها وإقراح العديد من التعديلات على تلك القوانين والتي من شأنها تشجيع عملية الاستثمار والتنمية في مصر.

ويقوم الجهاز المركزي للمحاسبة بدراسة وتحليل كافة القوانين الاقتصادية المقدمة من الحكومة لإبداء الرأي فيها وتقديم العديد من المقترحات التي تعمل على زيادة فعالية تلك القوانين وزيادة دورها في عملية التنمية وتشجيع الاستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن الجهاز المركزي للمحاسبة يقوم بمراجعة حسابات شركات قطاع الأعمال العام، وكذلك الشركات المشتركة التي يساهم المال العام فيها بنسبة 25% فأكثر من رأس مالها، وبالتالي فإنه عند

الموافقة على خصخصة الشركة وبيعها أو بيع جزء من أسهمها بحيث يقل نسبة مساهمة المال العام أو نسبة الملكية للشركة القابضة عن 25% من أسهم الشركة التابعة فإن ذلك يعنى عدم قيام الجهاز المركزى للمحاسبات بمراجعة حسابات الشركة حيث يحل مراجع من أحد مكاتب المراجعة الخاصة تعيينه الجمعية العمومية للشركة بعد خصصتها محل مراجعى الجهاز المركزى للمحاسبات، وبالتالي فإن تنفيذ برنامج الخصخصة يؤدي إلى تقليص دور الجهاز المركزى للمحاسبات في الرقابة على حسابات الشركات وزيادة الطلب وفتح مجالات جديدة للعمل وتوسيع نطاق العمل لمراجعى الحسابات من مكاتب المراجعة الخاصة.

ومن ناحية أخرى فإنه في حالة خصخصة أو بيع جزء من أسهم الشركة محل التقييم بحيث تظل الشركة القابضة تمتلك أكثر من 25% من أسهم الشركة التابعة فإن الجهاز المركزى للمحاسبات يظل يقوم بدوره في تحقيق الرقابة على حسابات الشركة بجانب مراجع آخر خاص بتعيين الجمعية العمومية للشركة بعد الخصخصة من أحد مكاتب المراجعة الخاصة، وفي هذه الحالة يقوم كل من مراجعى الجهاز المركزى للمحاسبات ومراجعى مكاتب المراجعة الخاصة بالإطلاع على دفاتر الشركة وطلب البيانات والإيضاحات، وتحقيق الموجودات والالتزامات على أفراد، ومع ذلك يجب أن يقدم مراقب الحسابات في هذه الحالة تقريراً موحداً، وفي حالة الاختلاف فيما بينهم يوضح التقرير أوجه الخلاف بينهما ووجهة نظر كل منهم (المادة رقم 265 من اللاحة التنفيذية للقانون 159 لسنة 1981).

ومع ذلك ومن خلال دراسة الممارسة العملية في الواقع العملى تبين قيام كل منهما بإعداد تقرير مستقل، حيث يقوم مراجعى الجهاز المركزى للمحاسبات بإعداد تقرير مراجعة مستقل عن التقرير الذى يعده مراجع الحسابات الخاص الذى عينته الجمعية العامة للشركة بعد الخصخصة.



وتجدر الإشارة إلى أنه في الشركات التي لا تعتبر من شركات قطاع الأعمال العام والتي يساهم فيها المال العام (شخص عام أو الشركة القابضة أو شركة من شركات قطاع الأعمال العام أو بنك من بنوك القطاع العام). بما يقل عن 25% من رأسمالها، فإن الجهاز المركزي للمحاسبة يقوم بالرقابة على تلك الشركات بطريقة غير مباشرة حيث يطلب الجهاز المركزي للمحاسبة من الشخص العام أو الشركة المساهمة في رأس المال الشركة المشتركة أن ترسل له التقرير السنوي لمراقب الحسابات خلال أسبوعين من تاريخ وروده له، وكذلك أن ترسل إليه كافة القوائم والبيانات والمستندات التي تتعلق بالشركة المساهمة فيها التي يطلبها الجهاز المركزي للمحاسبة خلال شهرين من تاريخ طلبها وذلك لمراجعتها وإبداء الرأي فيها ( مادة رقم 5 رابعا من القانون رقم 144 لسنة 1988 بشأن إصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبة).

ويقوم الجهاز المركزي للمحاسبة في هذه الحالة بإعداد تقرير إقتصادي عن مساهمات المال العام في الشركات ذات الملكية المشتركة ويقدم هذا التقرير إلى مجلس الشعب وإلى مجلس الوزراء متضمنا رأي الجهاز المركزي للمحاسبة في تلك المساهمات وجدواها الإقتصادية.

ويقوم الجهاز المركزي للمحاسبة بدور الرقابة على المال العام بمراجعة الدراسات المتعلقة بتقييم الشركات لأغراض التخصص وإعداد تقرير عن نتائج هذه المراجعة يرسله للشركة القابضة التابعة لها الشركة محل التقييم، ويتضمن هذا التقرير تحديد الشركة محل التقييم ونسبة ملكية الشركة القابضة فيها ونتائج مراجعة الدراسة المتعلقة بتقييم الشركة لأغراض التخصص، من ناحية مدى ملائمة أسلوب التقييم المتبع في الدراسة لظروف الشركة وطبيعة نشاطها، وكذلك نتائج مراجعة الأسس التي تم الاستناد إليها في اختيار أسلوب التخصص المناسب للشركة.

ومن ناحية أخرى يقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بدراسة الأسس المستخدمة في تحديد قيمة الأصول، وكذلك تحديد مدى سلامة الافتراضات التي تم بناءا عليها تقدير الإيرادات والتكاليف في المستقبل.

وفي حالة موافقة الجهاز المركزي للمحاسبات على دراسة التقييم من ناحية أسلوب التقييم وقيمة الشركة وقيمة السهم، وكذلك الموافقة على أسلوب الخصخصة فإن دور الجهاز المركزي للمحاسبات لا ينتهي عند هذا الحد بل يمتد لمراجعة إجراءات البيع والتحقق من سلامة إجراءات البيع طبقا للضوابط المحددة في هذا الشأن.

وعلى الجهاز المركزي للمحاسبات أن يتأكد من تسليم الشركة التسي تم بيعها أو خصخصتها وفقا لكشوف معتمدة من لجان مشكلة لهذا الغرض.

ويقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بالتأكد من سلامة إجراءات تحصيل ثمن البيع من ناحية نظم التحصيل وتوقيت التحصيل، وكذلك التأكد من استخدام الشركة القابضة التابعة لها الشركة محل التقييم لثمن البيع في أوجه الاستخدام المحددة لها طبقا لما هو مقرر في برنامج الخصخصة.

وقد سبق الإشارة إلى أنه في حالة بيع جزء من أسهم الشركة محل التقييم بحيث تظل الشركة القابضة تملك 51% فأكثر من رأس مال الشركة فإن الشركة في هذه الحالة تظل شركة قطاع أعمال عام وتظل خاضعة لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات باعتبارها شركة عامة.

أما في حالة بيع جزء من أسهم الشركة محل التقييم بحيث تظل الشركة القابضة تملك نسبة أكبر من 25% وأقل من 50% من رأس مال الشركة فإن الشركة في هذه الحالة تصبح شركة مساهمة قطاع خاص تخضع لإحكام القانون رقم 159 لسنة 1981 ولكنها تظل خاضعة لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات بحكم قانون (مادة رقم 3 بند رقم 3) من القانون رقم 144 لسنة 1988 بشأن إصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبات،



وفي نفس الوقت يتم مراجعة حسابات الشركة بواسطة مراجع حسابات خارجي من أحد مكاتب المراجعة الخاصة تعيينه الجمعية العمومية للشركة في أول إجتماع لها بعد خصخصتها وتحويلها إلى القانون 159 لسنة 1981.

أما في حالة بيع الشركة محل التقييم بحيث تصبح ملكية الشركة القابضة أقل من 25% من رأس المال فإنه يترتب على ذلك عدم خضوع الشركة في هذه الحالة لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات حيث تعين الجمعية العمومية للشركة في أول إجتماع لها بعد الخصخصة مراقب حسابات خارجي من أحد مكاتب المراجعة الخاصة وإن كانت الشركة ما زالت تخضع للرقابة غير المباشرة للجهاز المركزي للمحاسبات كما سبق الإشارة من خلال موافاة الشركة للجهاز المركزي للمحاسبات بتقرير مراقب الحسابات وكافة القوائم التي تتعلق بالشركة المساهم فيها لدراستها وإعداد تقرير إقتصادي عن مساهمات المال العام في الشركات ذات الملكية المشتركة متضمنا رأي الجهاز في الجدوى الإقتصادية لتلك المساهمات، ويقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بتقديم هذا التقرير إلى مجلس الوزراء أو إلى مجلس الشعب، أما في حالة بيع الشركة محل التقييم بالكامل فإنها لا تخضع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي حالة خصخصة الشركة محل التقييم عن طريق تأجير الشركة أو إسناد إدارتها إلى القطاع الخاص أو إتباع أسلوب المشاركة مع مجموعة من المستثمرين من القطاع الخاص فإن الجهاز المركزي للمحاسبات في هذه الحالة يستمر في أداء دوره الرقابي على الشركة لضمان المحافظة على المال العام وحسن استخدامه وتحقيق أكبر عائد منه، وضمان حصول الدولة على حقوقها والتي تتمثل في هذه الحالة في القيمة الإيجارية لعقد الإيجار المحدد أو في نصيب الشركة القابضة من الأرباح المحققة.

ومن ناحية أخرى فإنه في حالة تصفية إحدى شركات قطاع الأعمال العام فإن الجهاز المركزي للمحاسبات يكون له دورا كبيرا في الرقابة على إجراءات التصفية وبيع الأصول لضمان عدم ضياع أى موارد على الدولة، والرقابة على سلامة التصرفات للتأكد من عدم حصول أى شخص على أى مكاسب شخصية أثناء تصفية الشركة وبيع أصولها.

والخلاصة أن إتجاه الدولة نحو إقتصاد السوق وتنفيذ برنامج الخصخصة قد خلق طلب جديد على خدمات مراجعى الحسابات التابعين للجهاز المركزي للمحاسبات من ناحية مراجعة الدراسات المتعلقة بالتقييم لأغراض الخصخصة، حيث يتم مراجعة الأسلوب المستخدم في التقييم من ناحية مدى ملائمة ظروف الشركة وطبيعة نشاطها، وكذلك مراجعة الافتراضات المتعلقة بالتنبؤ بالإيرادات والتكاليف في المستقبل، وكذلك التحقق من سلامة الأسس المستخدمة في تحديد قيمة الأصول للشركة محل التقييم، وكذلك التأكد من سلامة الأسس التي تم الاستناد إليها في اختيار أسلوب الخصخصة الذي يتناسب مع ظروف الشركة وطبيعة نشاطها، ومع السياسة العامة للدولة في هذا الشأن.

ولكن هذا الطلب الجديد على خدمات مراجعى الحسابات التابعين للجهاز المركزي للمحاسبات طلب غير محدد ولا توجد حتى الآن أى معايير تحكمه أو تحدده وإنما يتم أداء تلك الخدمة وفقا للقواعد العامة المستخدمة في هذا الشأن.

ومن ناحية أخرى فإن خصخصة الشركات وتحويلها إلى شركة مساهمة خاضعة لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981 أدى إلى خلق طلب جديد ومتزايد على مراجعى الحسابات من مكاتب المراجعة الخاصة، وتوسيع نطاق عمل مراجعى الحسابات من مكاتب المراجعة الخاصة.



**أَسْئَلَةُ وَحَالَاتِ الْفَصْلِ السَّابِعِ**

**وَالْإِجَابَةُ عَلَيْهِمَا**





## السؤال الأول .

حدد ما إذا كانت كل عبارة من العبارات التالية صحيحة أم خاطئة مع ذكر السبب باختصار :

1- جميع شركات قطاع الأعمال العام التى تأخذ شكل الشركات المساهمة تخضع لأحكام القانون 159 لسنة 1981.

2- عند خصخصة وبيع إحدى شركات قطاع الأعمال العام أو جزء منها فإنها تتحول إلى شركة مساهمة قطاع خاص خاضعة لأحكام القانون 159 لسنة 1981.

3- جميع طرق التقييم لابد وأن تعطى نفس القيمة للشركة محل التقييم.

4- إذا كان التدفق النقدى المتوقع من العمليات العادية فى السنة العاشرة أو الأخيرة لإحدى دراسات التقييم بغرض الخصخصة 1200000 جنيه وسعر الفائدة 12% فإن القيمة الرأسمالية المتبقية فى نهاية فترة الدراسة تكون 132000 جنيه.

5- لا علاقة لأسلوب صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية كأحد أساليب التقييم بالتكلفة التاريخية لأصول الشركة، ولا ينظر هذا الأسلوب للقيمة البيعية المتوقعة لتلك الأصول فى الوقت الحاضر.

6- من الأفضل أن يتم تحديد قيمة السهم باستخدام أسلوب مضاعف الربحية اعتماداً على الربح التاريخى للسهم فى الماضى.

7- تعتبر طريقة صافى القيمة البيعية المتوقعة من أفضل الطرق لتقييم منشأة مستمرة فى أعمالها.

8- يعتمد أسلوب التقييم المحاسبى على افتراض التصفية التدريجية للشركة محل التقييم، وإيجاد القيمة الحالية لصافى القيمة البيعية.

- 9- تقييم شركات قطاع الأعمال العام باستخدام أسلوب التقييم المحاسبي يحقق أهداف برنامج الخصخصة.
- 10- يعتبر أسلوب البيع لمستثمر رئيسي من أفضل أساليب الخصخصة.
- 11- يحقق تأجير الشركة للغير أو جزء منها أهداف برنامج الخصخصة.
- 12- يتم تحقيق برنامج الخصخصة من خلال إسناد إدارة شركات قطاع الأعمال العام لإدارة متخصصة من القطاع الخاص.
- 13- يجب أن يشترك مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات في الدراسات المتعلقة بتقييم شركات قطاع الأعمال العام بغرض الخصخصة.
- 14- الهدف من مراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات للدراسات المتعلقة بتقييم شركات قطاع الأعمال العام بغرض الخصخصة هو إبداء الرأي الفني في صحة المعلومات المالية التي اعتمدت عليها تلك الدراسات.
- 15- ينتهي دور الجهاز المركزي للمحاسبات بمراجعة الدراسات المتعلقة بتقييم الشركات بغرض الخصخصة وإعداد تقرير المراجعة.
- 16- أدى خصخصة العديد من شركات قطاع الأعمال العام إلى تزايد دور مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات.
- 17- تظل الشركة بعد خصخصتها خاضعة لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات في جميع الأحوال.
- 18- يتم مراجعة الدراسات المتعلقة بتقييم الشركات لأغراض الخصخصة من جانب مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات أو بواسطة مراجع حسابات خارجي من أحد مكاتب المراجعة الخاصة بعينه مجلس إدارة الشركة القابضة التابعة لها الشركة محل التقييم.

## إجابة السؤال الأول :

1- العبارة خاطئة . لأن شركات قطاع الأعمال العام تخضع لأحكام القانون 203 لسنة 1991 بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام.

2- العبارة خاطئة : لأنه عند بيع شركات قطاع الأعمال العام أو جزء منها فإنها تتحول إلى شركة مساهمة قطاع خاص لأحكام القانون 159 لسنة 1981 في حالة بيع أكثر من 50% من أسهمها، أما لو تم بيع جزء أقل من 50% أي أن الشركة القابضة ما زالت تمتلك أكثر من 50% من أسهم الشركة فإن الشركة في هذه الحالة ما زالت شركة قطاع أعمال عام خاضعة لأحكام القانون 203 لسنة 1991.

3- العبارة خاطئة : لأن كل أسلوب من أساليب التقييم يعطى قيمة مختلفة للشركة وللشهم.

- العبارة خاطئة : لأن .

$$\begin{array}{ccc} \text{القيمة} & & \text{التدفق النقدي من} \\ \text{الرأسمالية} & = & \text{العمليات العادية في} \\ \text{المتبقية} & & \text{السنة الأخيرة} \\ & & \times \\ \text{سعر الفائدة} & & \text{مقلوب} \\ & & \times \\ 1200000 & & \frac{100}{12} \\ & & = 10 \text{ مليون جنيه} \end{array}$$

5- العبارة صحيحة . لأن أسلوب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية يأخذ في الاعتبار ما ستحققه الشركة من أرباح وتدفقات نقدية في المستقبل، أي ينظر هذا الأسلوب إلى المقدرة الإيرادية المستقبلية للشركة ككيان مستمر، ولا علاقة لهذا الأسلوب بالتكلفة التاريخية للأصول أو القيمة البيعية لتلك الأصول في الوقت الحاضر. أي أن الأسلوب ينظر للشركة ككيان إنتاجي مستمر.

6- العبارة خاطئة : لأن الربح التاريخي لا يعبر عن كفاءة الإدارة لأن شركات قطاع الأعمال العام في الماضي لم تكن حرة في تحديد أسعار الخدمات أو المنتجات أو عناصر المدخلات، وتعانى من مشاكل في العسالة وتضخم غير مبرر في الأجور والإهلاك نتيجة وجود أصول غير ضرورية، وبالتالي فإن الربح التاريخي يصبح غير ملائم لتحديد قيمة السهم ومن الأفضل الاعتماد على الربح المتوقع في المستقبل والذي يتم تحديده على أساس قدرة الإدارة على تحقيق الاستقلال الأمثل للموارد.

7- العبارة خاطئة : لأن طريقة صافي القيمة البيعية المتوقعة لا تصلح لتقييم منشأة مستمرة في أعمالها لأن قيمة الأصول في الشركة المستمرة تتحدد بتفاعل هذه الأصول مع بعضها البعض لإنتاج الربح وتحقيق التدفق النقدى في المستقبل. حيث تركز هذه الطريقة على تقييم كل أصل بصفة مستقلة عن باقى الأصول، أى يفترض هذا الأسلوب تصفية الشركة موضوع التقييم، وبالتالي لا يصبح هذا الأسلوب لتقييم منشأة مستمرة في أعمالها.

8- العبارة خاطئة : لأن أسلوب التقييم المحاسبى يفترض التصفية الفورية للأصول وسداد الإلتزامات في تاريخ التقييم، ويهمل هذا الأسلوب القيمة الزمنية للنقود.

9- العبارة خاطئة : لأن تقييم الشركة على أساس أسعار التصفية الفورية (التقييم المحاسبى) لا يحقق أهداف برنامج الخصخصة حيث يفترض هذا الأسلوب بيع جميع أصول الشركة وسداد الإلتزامات، ولا ينظر إلى الشركة محل التقييم ككيان إقتصادى مستمر ومنتج يحقق قيمة مضافة للاقتصاد القومى. ومن بين أهداف برنامج الخصخصة ضمان استمرار الشركات في أداء رسالتها وتطويرها، وفتح إستثمارات جديدة للعمل على زيادة الناتج القومى المصرى.



10- العبارة خاطئة : لأنه يعاب على هذا الأسلوب في خصخصة الشركات صعوبة استخدامه في خصخصة الشركات ذات القيمة الكبيرة أو خصخصة الشركات التي يكون نشاطها الاقتصادي احتكاري أو يتعلق بالأمن والسيادة القومية.

11- العبارة خاطئة : لأن تأجير الشركة للغير أو جزء منها لا يحقق برنامج الخصخصة حيث تظل الشركة قطاع أعمال عام خاضعة لأحكام القانون 203 لسنة 1991 وأن كان يضمن للشركة الحصول على عائد ثابت ويجنبها تحمل العديد من الأعباء الثابتة.

12- العبارة خاطئة : لأن الشركة تظل من ضمن شركات قطاع الأعمال العام وخاضعة لأحكام القانون 203 لسنة 1991، كما أن التصرفات الخاطئة للإدارة يتحملها المالك الأصلي وهو الشركة القابضة.

13- العبارة خاطئة : لأن دور مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات هو مراجعة دراسات التقييم وإبداء الملاحظات على التقييم ولكنهم لا يشاركون في إعداد دراسة التقييم.

14- العبارة خاطئة : لأن الهدف من مراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات للدراسات المتعلقة بتقييم شركات قطاع الأعمال العام بغرض الخصخصة هو إعداد تقرير يتضمن مراجعة مدى مناسبة أو ملائمة أسلوب التقييم المستخدمة لظروف الشركة ونشاطها، ومدى سلامة أسس تقييم الأصول والالتزامات، وكذلك الافتراضات التي بناء عليها تم التنبؤ بالإيرادات والتكاليف المستقبلية، وأيضاً إبداء الرأي في الأسس التي يتم الاستناد إليها في اختيار أسلوب الخصخصة المناسب للشركة.

ويمتد دور الجهاز المركزي للمحاسبات لمراجعة إجراءات البيع بعد ذلك للتحقق من سلامتها وإعداد تقرير بذلك.



وبصفة عامة على الجهاز المركزى للمحاسبات بصفته المراقب للمال العام أن يتأكد من أن قيمة الشركة وقيمة السهم هي قيم عادلة وحقيقية دون مغالاة أو تخفيض لتلك القيم.

15- العبارة خاطئة : لأن دور الجهاز المركزى للمحاسبات لا ينتهى عند مراجعة دراسات التقييم وإعداد تقرير المراجعة بل يمتد دور الجهاز المركزى للمحاسبات لمراجعة إجراءات البيع والتحقق من سلامة إجراءات البيع طبقاً للضوابط المحددة فى هذا الشأن.

16- العبارة خاطئة : لأن خصخصة شركات قطاع الأعمال العام يؤدى إلى قيام الجمعية العامة للشركة بعد الخصخصة وتحويلها إلى شركة مساهمة قطاع خاص خاضعة لأحكام القانون 159 لسنة 1981 بتعيين مراجع حسابات خارجى من أحد مكاتب المراجعة الخاصة بجانب مراجعى الجهاز المركزى للمحاسبات إذا ظلت ملكية الدولة أكثر من 25% وأقل من 50% من رأس مال الشركة. أما إذا كانت ملكية الدولة أو الشركة القابضة بعد الخصخصة أقل من 25% من رأس مال الشركة فلن يقوم الجهاز المركزى بمراجعة الشركة.

17- العبارة خاطئة : لأن الشركة بعد خصخصتها تظل خاضعة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات بالإضافة إلى مراجع حسابات خارجى مسن أحد مكاتب المراجعة الخاصة تعيينه الجمعية العمومية للشركة بعد الخصخصة فى حالة ما إذا ظلت ملكية الدولة أكثر من 25% وأقل من 50% من رأس مالها.

18- العبارة خاطئة : حيث يجب أن تتم مراجعة الدراسات المتعلقة بتقييم شركات قطاع الأعمال العام من جانب الجهاز المركزى للمحاسبات فقط باعتباره المراقب للمال العام ويهدف الجهاز المركزى للمحاسبات أساساً إلى تحقيق الرقابة على أموال الدولة وعلى أموال الأشخاص العامة.

## السؤال الثاني :

هناك العديد من أساليب التقييم التي يمكن إستخدامها لتحديد قيمة الشركة والقيمة العادلة للسهم والمطلوب :

أ- أذكر دون أن تشرح هذه الأساليب.

ب- هل يؤدي استخدام الأساليب السابقة إلى إعطاء نفس القيمة للسهم وللشركة ككل.

ج- أيهما أفضل ؟ ولماذا ؟

## إجابة السؤال الثاني :

أساليب التقييم عديدة منها :

1- أسلوب القيمة الدفترية.

2- أسلوب القيمة الدفترية المعدلة بوحدة النقد الثابتة.

3- أسلوب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية.

4- أسلوب مضاعف الربحية.

5- أسلوب صافي القيمة البيعية المتوقعة لجميع الأصول وسداد الإلتزامات (التصفية التدريجية).

6- أسلوب التقييم المحاسبي (التصفية الفورية).

ب- لا تعطى الأساليب السابقة نفس القيمة للسهم وللشركة ككل، فكل أسلوب يعطى قيمة مختلفة.

ج- أجب أنت بنفسك بالرجوع إلى الكتاب.

## السؤال الثالث

عند استخدام طريقة صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية نجد أن هناك أربع أنواع رئيسية من التدفقات النقدية .... أذكرها وبيِّن المقصود منها.

### إجابة السؤال الثالث

التدفقات النقدية التي تحققها الشركة من المصادر المختلفة تنقسم إلى أربعة أنواع :

1- التدفق النقدي من العمليات العادية للشركة والمتعلقة بممارسة الشركة لنشاطها الرئيسي.

2- التدفق النقدي من العمليات المالية وهو التدفق المرتبط بتحصيل الأرصدة المستحقة للشركة لدى الغير (المدينين مثلا) أو سداد الشركة للأرصدة المستحقة لها لدى الغير (الدائنين والمصاريف المستحقة مثلا).

3- التدفق النقدي من العمليات الرأسمالية وهو التدفق النقدي المرتبط بشراء أصول جديدة (استثمارات جديدة)، وكذلك بيع بعض الأصول غير الضرورية أو المقترح الاستغناء عنها

4- القيمة الرأسمالية المتبقية من الشركة في نهاية فترة الدراسة والتي تتمثل في القيمة الرأسمالية للتدفق النقدي المتوقع أن تحققه الشركة من عملياتها العادية في السنة الأخيرة للدراسة أو تتمثل في القيمة الدفترية للشركة في نهاية مدة الدراسة. وتؤخذ هذه القيمة الرأسمالية المتبقية فسي الاعتبار على أساس أن فترة الدراسة غالبا ما تقتصر على عشر سنوات وفي حقيقة الأمر فإن الحياة الإنتاجية للشركة ستستمر لأكثر من ذلك ربما لأكثر من عشرين أو ثلاثين سنة. ونظرا لصعوبة تحديد عمر الشركة المتوقع، يفترض نظريا ولأغراض التقييم أن عمر الشركة عشر سنوات وأن الشركة ستحقق تدفق نقدي في السنة العاشرة أو الأخيرة يعادل

القيمة الرأسمالية للتدفق النقدي المتوقع أن تحققه الشركة من عملياتها  
في السنة العاشرة أو الأخيرة.

#### السؤال الرابع :

أذكر مزايا وعيوب أسلوب القيمة الدفترية كأحد أساليب تقييم  
الشركات لأغراض الخصخصة.

#### إجابة السؤال الرابع :

مزايا أسلوب القيمة الدفترية الموضوعية نظراً لإعتماده على النقدية  
المدفوعة فعلاً لإقتناء الأصول، إلا أن القيمة الدفترية لا تعبر عن القيمة  
الحقيقية للشركة، ولا تعبر عن الواقع خاصة في ظل التضخم الذي يشهده  
العالم حالياً، أي أنها قيمة غير ملائمة لأغراض التقييم.

#### السؤال الخامس :

أذكر مزايا وعيوب أسلوب القيمة الدفترية المعدلة بوحدة النقد الثابتة  
كأحد أساليب تقييم الشركات لأغراض الخصخصة.

#### إجابة السؤال الخامس :

يتميز أسلوب القيمة الدفترية المعدلة بوحدة النقد الثابتة بأخذ  
التغيرات التي حدثت في الأسعار في الاعتبار، ولكن هذا الأسلوب ما زال  
يعتمد أساساً على القيم التاريخية للأصول والإلتزامات، كما أن تطبيق هذا  
الأسلوب يحتاج إلى معلومات تفصيلية عن تاريخ إقتناء كل أصل من الأصول،  
وعن التغير في المستوى العام للأسعار بالنسبة لكل نوع من أنواع الأصول،  
وقد يحدث تغير في الهيكل النسبي لأسعار بعض الأصول والذي قد لا يتفق  
مع التغير في المستوى العام للأسعار.

ويستخدم هذا الأسلوب عادة للحصول على قيم تقريبية للأصول  
بالأسعار الجارية عند إعداد القوائم المالية.

## السؤال السادس :

يجب عدم استخدام الربحية التاريخية كأساس لتحديد القيمة الرأسمالية للسهم ومن الأفضل الاعتماد على الربحية المتوقعة في المستقبل. بين مدى صحة العبارة السابقة.

## إجابة السؤال السادس :

العبارة صحيحة : لأن متوسط الربح الذي حققته معظم شركات قطاع الأعمال في الماضي تم تحديده بطرق تقديرية حكمية لا يعكس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لها، ونتيجة لذلك فإنه لا يمكن استخدام الربحية التاريخية كأساس لتحديد القيمة البيعية للسهم وإنما ينبغي الاعتماد على الربحية المقدرة في المستقبل في ضوء إمكانيات الشركة محل التقييم، خاصة إذا كانت تلك التقديرات تتصف بالموضوعية.

ويرجع عدم استخدام الربحية التاريخية كأساس لتحديد القيمة الرأسمالية للسهم للعوامل التالية :

- 1- تضخم أعداد العمالة وتضخم غير مبرر في تكلفة الأجور والمرتبات.
- 2- زيادة أعباء الإهلاك نتيجة وجود أصول غير ضرورية أو غير ملائمة.
- 3- عدم جدية شركات قطاع الأعمال العام في تحديد أسعار الخدمات أو المنتجات وكذلك عناصر المدخلات.
- 4- تخصيص التكاليف بين القطاعات المختلفة في معظم شركات قطاع الأعمال العام تتم بطريقة تحكمية لا تعكس كفاءة القطاعات وبالتالي تؤثر على صافي الربح التاريخي.
- 5- عدم التحديد الواضح لخطوط السلطة والمسئولية مما ترتب عليه عدم ترشيد كثير من التكاليف.



## السؤال السابع :

أذكر مزايا وعيوب التقييم على أساس صافى القيمة البيعية المتوقعة.

### إجابة السؤال السابع :

يقوم أسلوب صافى القيمة البيعية المتوقعة كأحد أساليب التقييم على إيجاد القيمة الجارية الحقيقية للأصول والالتزامات، ولكن يعاب على هذا الأسلوب تقييمه لكل أصل بصفة مستقلة عن باقى الأصول، ولكن فى الحقيقة تتحدد قيمة الشركة وتتوقف على قدرة الأصول مجتمعة وتفاعلها مع بعضها البعض على إنتاج الأرباح والتدفقات النقدية فى المستقبل.

## السؤال الثامن :

أذكر مزايا وعيوب التقييم المحاسبى (التصفية الفورية).

### إجابة السؤال الثامن :

يفترض أسلوب التقييم المحاسبى بيع جميع أصول الشركة محل التقييم وسداد إلتزاماتها أى تصفيتها فى تاريخ محدد. ويعاب على هذا الأسلوب أنه يهمل القيمة الزمنية للنقود ويفترض التصفية الفورية للشركة، وهو أمر صعب تحقيقه. وفى حالة استخدام التقييم المحاسبى فإنه لن يتم تحقيق أهداف برنامج الخصخصة والتى من بينها ضمان إستمرار الشركات بعد الخصخصة فى أداء رسالتها وتطويرها، وفتح إستثمارات جديدة للعمل على زيادة الناتج القومى المصرى.

## السؤال التاسع :

أذكر دون أن تشرح أساليب عملية الخصخصة.

### إجابة السؤال التاسع :

أساليب عملية الخصخصة

1- البيع لمستثمر رئيسى.

2- البيع عن طريق طرح الأسهم بالبورصة.

3- البيع لإتحاد العاملين المساهمين.

4- التأجير للغير.

5- إسناد إدارة الشركة للقطاع الخاص.

6- المشاركة مع المستثمرين من القطاع الخاص.

**السؤال العاشر :**

يحقق أسلوب خصخصة الشركة عن طريق بيع نسبة تتعدى 50% لإتحاد العاملين المساهمين بالشركة العديد من المزايا ..... أذكر باختصار تلك المزايا.

**إجابة السؤال العاشر :**

مزايا البيع لإتحاد العاملين المساهمين كأحد أساليب الخصخصة :

1- ضمان حصول الشركة القابضة على الأموال المتاحة من عملية البيع خلال فترة زمن محددة.

2- ضمان استمرار الشراء في نشاطها ككيان اقتصادي مستمر يحقق قيمة مضافة للاقتصاد القومي.

3- توسيع قاعدة الملكية.

4- ضمان المحافظة على حقوق العاملين.

5- ضمان تطوير أعمال الشركة وتحفيز العاملين على زيادة نشاط الشركة وتطويرهم باعتبارهم ملاك الشركة.

**السؤال الحادي عشر :**

يحقق البيع عن طريق طرح الأسهم في البورصة كأحد أساليب الاختصاصية العديد من المزايا ..... أذكرها.

## إجابة السؤال الحادى عشر :

يحقق أسلوب البيع عن طريق طرح الأسهم بالبورصة النتائج التالية:

1-توسيع قاعدة الملكية عن طريق البيع للعديد من المساهمين وصناديق الإستثمار.

2-ضمان إستمرار الشركة فى مزاولة أعمالها، وتحقيق خطة الدولة فى التنمية، وتوفير فرص عديدة للعمالة.

3-ضمان حقوق العاملين فى الشركة.

4-ضمان تطوير أعمال الشركة وزيادة الكفاءة التشغيلية حيث أن الإدارة ستسعى دائماً لتعظيم الأرباح لتحقيق عائد ملائم لأصحاب رأس المال.

5-يحقق هذا الأسلوب الشفافية الكاملة فى عملية الخصخصة، حيث أن عملية البيع ستتم بالسعر الذى يكون الطلب عنده كبيراً طبقاً للقواعد المعمول بها، وبالتالي يضمن هذا الأسلوب حصول الدولة على القيمة العادلة للشركة.

## السؤال الثانى عشر :

للمشاركة مع مجموعة من المستثمرين من القطاع الخاص كأحد أساليب الخصخصة العديد من المزايا والعيوب ..... استعرضها باختصار.

## إجابة السؤال الثانى عشر :

يحقق أسلوب المشاركة مع مجموعة من المستثمرين من القطاع الخاص العديد من المزايا أهمها أنه يجنب الشركة مخاطر الطرد من الأصول المستأجرة من جانب ملاك هذه الأصول والتي يمكن أن تحدث فى حالة بيع الشركة، كما يجنب هذا الأسلوب الشركة مخاطر التصرفات الخاطئة لمن يقوم

بالإدارة في حالة عقود الإدارة لأن تصرفات الإدارة يتحملها المالك الأصلي وهو الشركة القابضة.

ولكن هذا الأسلوب لا يحقق سياسة الخصخصة في تحويل الشركة إلى شركة مساهمة قطاع خاص تخضع لأحكام القانون 159 لسنة 1981.

**السؤال الثالث عشر :**

التأجير للغير أو إسناد إدارة شركات قطاع الأعمال العام إلى القطاع الخاص كبدائل للخصخصة، رغم أنه يحقق العديد من المزايا إلا أنه يمكن توجيه العديد من الانتقادات لتلك الأساليب ..... بين مدى صحة العبارة السابقة.

### **إجابة السؤال الثالث عشر :**

العبارة صحيحة : فالتأجير للغير يضمن للشركة عائد ثابت وهو القيمة الإيجارية ويجنبها سداد العديد من المصاريف الثابتة كالإيجارات والكهرباء والأجور والمرتبات ولكنه لا يضمن تطوير الشركة حيث تظل الشركة من ضمن شركات قطاع الأعمال العام الخاضعة للقانون 203 لسنة 1991.

وفي حالة إسناد إدارة الشركة للقطاع الخاص فإن الأداء من المفترض أن يكون أفضل وبالتالي سينعكس ذلك على زيادة الفائض، إلا أنه يعاب على هذا الأسلوب عدم تحقيق أهداف برنامج الخصخصة حيث تظل الشركة من شركات قطاع الأعمال العام الخاضعة للقانون 203 لسنة 1991، كما أن مخاطر التصرفات الخاطئة للإدارة المتخصصة في هذه الحالة تتحملها الشركة القابضة والتي تعتبر بمثابة المالك الأصلي للشركة.

## السؤال الرابع عشر :

أدى خصخصة العديد من شركات قطاع الأعمال العام إلى خلق طلب متزايد وتوسيع نطاق عمل مراجعي الحسابات من مكاتب المراجعة الخاصة وتقليص دور الجهاز المركزي للمحاسبات ..... بين مدى صحة تلك العبارة.

## إجابة السؤال الرابع عشر :

العبارة صحيحة : حيث أن خصخصة قطاع الأعمال العام وتحويل بعض شركاته من شركات تابعة لقطاع الأعمال العام وخاضعة لأحكام القانون رقم 203 لسنة 1991 إلى شركات مساهمة قطاع خاص خاضعة لأحكام القانون 159 لسنة 1981 أدى إلى ضرورة تعيين مراجع حسابات خارجي من أحد مكاتب المراجعة الخاصة يتولى مراجعة حساباتها، ويتم هذا التعيين من جانب الجمعية العمومية للشركة في أول إجتماع لها بعد خصخصة الشركة.

وفي حالة ما إذا كانت النسبة التي تم بيعها تزيد عن 75% من أسهم الشركة وأن الشركة القابضة تمتلك أقل من 25% من أسهم الشركة المباشرة فإن الشركة تصبح غير خاضعة لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، مما يؤدي إلى تقليص دور الجهاز المركزي للمحاسبات، أما إذا ظلت الشركة القابضة تملك أكثر من 25% وأقل من 50% فإنها تظل خاضعة لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات بجانب مراجع الحسابات من أحد مكاتب المراجعة الخاصة الذي تعينه الجمعية العمومية للشركة في أول إجتماع لها بعد الخصخصة.





## **الفصل الثامن**

---

**مراجعة القوائم المالية**

**التقديرية لخدمة متفدى**

**القرارات**



## الفصل الثامن

### مراجعة القوائم المالية التقديرية لخدمة مستخدمي القرارات

يختص هذا الفصل بدراسة ماهية القوائم المالية التقديرية وما تحتويه من معلومات مالية مستقبلية وأهميتها وأهمية مراجعتها، ومفهوم وهدف وإجراءات ومعايير مراجعة القوائم المالية التقديرية وتقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية التقديرية<sup>(1)</sup> وذلك من منظور معايير المراجعة الدولية الصادر عن الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ومعايير المراجعة المصرية الصادرة بقرار وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية رقم 625 لسنة 2000 (معايير المراجعة المصرية رقم 230) أو كذلك معايير المراجعة الأمريكية الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين AICPA .

وتستخدم معايير المراجعة المصرية لفظ " إختبار " بدلاً من لفظ " مراجعة " عند القيام بعملية مراجعة القوائم المالية التقديرية والمعلومات المالية المستقبلية وذلك لتمييزها عن عملية مراجعة القوائم المالية التاريخية، وعملية فحص القوائم المالية المرحلية.

وسنعرض في هذا الفصل للموضوعات التالية:

أولاً : ماهية المعلومات المالية المستقبلية وأهميتها :

1- ماهية المعلومات المالية المستقبلية.

2- أهمية القوائم المالية التقديرية وأهمية مراجعتها.

ثانياً : مراجعة القوائم المالية التقديرية.

---

(<sup>1</sup>) د. منصور البديوي، د. شحاته السيد " دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة " مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية، (الدار الجامعية، 2012).

1- مفهوم وهدف مراجعة القوائم المالية التقديرية.

2- معايير مراجعة القوائم المالية التقديرية.

3- إجراءات مراجعة القوائم المالية التقديرية.

ثالثاً : تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية التقديرية.

رابعاً : تقرير مراجع الحسابات في مصر عن مراجعة نشرة الإكتتاب.

وسنعرض لكل موضوع من الموضوعات السابقة على النحو الوارد في الصفحات التالية :



## أولاً : ماهية المعلومات المالية المستقبلية وأهميتها :

سنعرض في الصفحات التالية ل ماهية المعلومات المالية المستقبلية وأهميتها، وأهمية مراجعتها أو إختبارها وذلك على النحو التالي :

1- ماهية المعلومات المالية المستقبلية :

يقصد " بالمعلومات المالية المستقبلية " وفقاً لمعايير المراجعة الدولية <sup>(1)</sup> والمصرية ( معيار المراجعة المصري رقم 230 بشأن إختبار المعلومات المالية المستقبلية )، تلك المعلومات المالية المبنية على إفتراضات عن الأحداث التي قد تقع في المستقبل ورد فعل المنشأة المحتمل تجاهها، وهي تخضع بطبيعتها للحكم الشخصي بدرجة عالية، ويتطلب إعدادها ممارسة قدر كبير من الحكم الشخصي. وقد تكون المعلومات المالية المستقبلية في صورة تنبؤات أو تقديرات مستقبلية أو خليط من كليهما. وعلى سبيل المثال قد يكون هناك تنبؤات عن عام واحد بالإضافة إلى تقديرات مستقبلية عن خمسة أعوام.

وقد تكون المعلومات المالية المستقبلية في صورة موازنات (موازنة المبيعات وموازنة المشتريات وموازنة الإنتاج وموازنة المصاريف والموازنة النقدية)، أو في صورة قوائم مالية تقديرية (قائمة الدخل التقديرية وقائمة المركز المالي التقديرية وقائمة التدفقات النقدية التقديرية).

ويقصد " بالتنبؤات " المعلومات المالية المستقبلية المعدة على أساس إفتراضات خاصة بأحداث مستقبلية تتوقع الإدارة حدوثها بناء على خبرتها في الماضي ورد فعل الإدارة المتوقع عند تحقق تلك الإفتراضات، وذلك في التاريخ الذي يتم فيه إعداد المعلومات (الإفتراضات المتعلقة بأفضل التقديرات).

(1) IFAC, ISA, 810, (1994).

ويقصد " بالتقارير المستقبلية " المعلومات المالية المستقبلية المعدة في ضوء أحد الأسس التالية :

- (أ) إفتراضات نظرية عن أحداث مستقبلية، ورد فعل الإدارة تجاهها والتي ليس من الضروري أن تحدث، وكمثال على ذلك المنشآت في مرحلة بدء التشغيل أو عند النظر في إحداث تغييرات كبرى في طبيعة العمليات، أي لا يتم بناء تلك الأحداث المستقبلية بناءً على خبرة الإدارة في الماضي.
- (ب) خليط من الإفتراضات المستخدمة لإعداد أفضل التقديرات والإفتراضات النظرية.

وتوضح مثل هذه المعلومات النتائج المحتملة ( وذلك في تاريخ إعداد المعلومات ) إذا ما تحققت الأحداث وردود الأفعال.

وقد تتضمن المعلومات المالية المستقبلية القوائم المالية، أو بند أو أكثر من بنود القوائم المالية ويمكن إعدادها كأداة داخلية للإدارة للمساعدة في تقييم جدوى استثمار رأسمالي مثلاً، أو للتوزيع على أطراف أخرى مثل نشرة الإكتتاب في أسهم أو سندات جديدة، التي تمد المستثمرين المحتملين بمعلومات عن التوقعات المستقبلية، وكذلك التقارير المقدمة للجهات المقرضة لتوفير المعلومات اللازمة لإتخاذ قرار منح الإئتمان.

## 2- أهمية القوائم المالية التقديرية وأهمية مراجعتها أو اختبارها :

ترجع أهمية القوائم المالية التقديرية إلى حاجة العديد من الأطراف لتلك المعلومات<sup>(١)</sup>، وأهم تلك الأطراف المساهمين لحاجتهم للوقوف على مدى كفاءة الإدارة كوكيل عنهم في إدارة المشروع، والقيام بوظائفها خاصة وظيفية التخطيط، وما تتطلبه من إعداد تنبؤات مالية تعكس مقدرة الإدارة على

(١) د. شحاته السيد شحاته، " الإتجاهات الحديثة في مجال إعداد تقارير مراجع الحسابات، ومدى تمشى للممارسة المهنية في مصر معها "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

استكشاف المتغيرات المستقبلية التي تؤثر على مقدرة المشروع فى تحقيق أهدافه.

ويحتاج المستثمرين الحاليين والمحتملين إلى القوائم المالية التقديرية لتقييم مدى ملائمة فرص الإستثمار المتاحة وإتخاذ قرار الإستثمار.

ويؤثر العائد المتوقع على الإستثمار بلا شك على قرار الإستثمار لذلك فإن رأى الفنى المحايذ لمراجع الحسابات فى المعلومات المالية المستقبلية يزيد من الثقة فى المعلومات الواردة فى القوائم المالية التقديرية.

ويطلب المحللين الماليين القوائم المالية التقديرية للوصول للعديد من المؤشرات المالية اللازمة للتوصية بمدى إمكانية وجدوى الاستثمار. ويزيد من درجة إعتمادهم على المعلومات الواردة فى القوائم المالية التقديرية مراجعة أو إختبار تلك القوائم بواسطة مراجع حسابات مستقل.

ويتفق المقرضين والبنوك وجهات منح الإئتمان على أهمية القوائم المالية التقديرية فى تحديد مدى مقدرة المشروع على سداد الديون وفوائدها مستقبلا.

ويحتاج المتعاملين فى سوق الأوراق المالية للقوائم المالية التقديرية للتنبؤ بالأرباح المتوقعة للمشروع فى المستقبل وعائد السهم المتوقع، وذلك لإتخاذ قرارات الاستثمار فى بورصة الأوراق المالية.

وتحتاج نقابات العمال إلى القوائم المالية التقديرية لتحديد مدى مقدرة المشروع على تحقيق أرباح فى المستقبل وسداد الأجور والحوافز.

ومن ناحية أخرى فإنه إذا كان المتعاملين فى سوق الأوراق المالية يحتاجون إلى قوائم مالية تاريخية أو تقليدية سنوية أو مرحلية ( نصف أو ربع سنوية )، فإنهم أيضا يحتاجون إلى معلومات مالية مستقبلية سواء فى صورة موازنات تخطيطية (مثلا : موازنة المبيعات وموازنة المشتريات

وموازنة المصاريف والأجور والموازنة النقدية) حيث تبين تلك الموازنات المبيعات والإيرادات المتوقعة للشركة، وكذلك تكاليفه ومصروفاته المتوقعة بنودها المختلفة أو في صورة قوائم مالية تقديرية في شكل قائمة دخل تقديرية وقائمة مركز مالي تقديرية وكذلك قائمة تدفق نقدي متوقع، وبالتالي فإن ذلك قد خلق طلب على تلك المعلومات المالية المستقبلية من جانب المتعاملين في سوق الأوراق المالية، ولزيادة الثقة في تلك المعلومات المالية المستقبلية وزيادة درجة الاعتماد عليها لابد وأن يتم اختبارها أو مراجعتها بواسطة مراجع حسابات خارجي مستقل.

ولاشك أن الحاجة إلى إعداد قوائم مالية تقديرية في مصر قد زادت في الوقت الحاضر بعد اتجاه الدولة إلى إقتصاد السوق وخصخصة العديد من الوحدات المملوكة للدولة وبيعها إلى اتحاد العاملين المساهمين بالشركة، وذلك لتحديد مدى قدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل تكفي لإجراء توزيعات على العاملين المساهمين في المشروع، وسداد اتحاد العاملين لأقساط البيع المستحقة عليه للدولة.

وتقع مسئولية إعداد وعرض القوائم المالية التقديرية على الإدارة، بما في ذلك اختيار الافتراضات التي بينت عليها تلك المعلومات والإفصاح عنها. وقد يطلب من مراجع الحسابات أن يقوم بمراجعة هذه المعلومات وإصدار تقرير عنها لزيادة مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها سواء كان الغرض من استخدامها داخلياً أو إستخدامها بواسطة أطراف أخرى خارج المشروع.



## ثانياً : مراجعة أو اختبار القوائم المالية التقديرية :

سنعرض في هذا الجزء لمفهوم ولهدف ومعايير وإجراءات مراجعة القوائم المالية التقديرية وذلك على النحو الآتي :

### 1- مفهوم وهدف مراجعة أو اختبار القوائم المالية التقديرية.

يقصد بمراجعة القوائم المالية التقديرية فحص وتقييم الافتراضات التي بينت عليها التنبؤات المالية، وتقييم مدى ملاءمة تلك الافتراضات، وكذلك تقييم مدى سلامة الإفصاح عن تلك التنبؤات.

وعند قيام مراجع الحسابات بإجراء مهمة مراجعة أو اختبار لقوائم مالية تقديرية عليه أن يحصل على أدلة كافية وملائمة فيما يتعلق بكل من الأمور التالية :

( أ ) إن الافتراضات التي بنى عليها التنبؤ والتي تم إستخدامها في الوصول إلى القوائم المالية التقديرية تعتبر معقولة، وتمثل أفضل تقدير للإدارة، أما في حالة الافتراضات النظرية فيجب أن تكون تلك الافتراضات متفقة مع الغرض من المعلومات.

(ب) أن القوائم المالية التقديرية تم إعدادها بشكل ملائم على أساس تلك الافتراضات.

(ج) أن يكون قد تم عرض القوائم المالية التقديرية بطريقة مناسبة وأن يكون قد تم الإفصاح الكافي عن كل الافتراضات الهامة بما في ذلك الإشارة الصريحة عما إذا كانت هذه الافتراضات تمثل الافتراضات الخاصة بأفضل التقديرات أم إنها افتراضات نظرية.

(د) أن القوائم المالية التقديرية تم إعدادها على أساس متسق مع القوائم المالية التاريخية وباستخدام مبادئ محاسبية مناسبة.



والهدف من إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية إبداء الرأى الفنى المحايد على المعلومات الواردة فى تلك القوائم وذلك فيما يتعلق بمدى ملائمة الافتراضات التى بنيت عليها تلك القوائم المالية التقديرية، وكذلك مدى سلامة الإفصاح فى تلك القوائم من ناحية أخرى.

وعلى مراجع الحسابات أن يراعى قبل قبول مهمة مراجعة القوائم المالية التقديرية عدة أمور منها :

- الغرض الذى تستخدم فيه هذه القوائم المالية التقديرية.
- ما إذا كانت القوائم سيتم توزيعها بشكل محدود أم بشكل عام.
- ما إذا كانت طبيعة الافتراضات تمثل أفضل التقديرات أو إنها افتراضات نظرية.
- العناصر المكونة لتلك القوائم المالية المستقبلية.
- الفترة التى تغطيها القوائم المالية التقديرية.

ويجب على مراجع الحسابات ألا يقبل، أو عليه أن ينسحب من المهمة فى حالة ما إذا كانت الافتراضات غير واقعية بدرجة واضحة أو عندما يعتقد أن القوائم المالية التقديرية ستكون غير ملائمة للغرض المعدة من أجله.

ووفقاً لمعايير المراجعة الدولية والمصرية لا يجوز مراجعة المعلومات المستقبلية والتى تكون فى شكل وصفى حيث يجب أن تكون المعلومات المستقبلية محل إختبار معلومات مالية.

ويجب أن يتفق مراجع الحسابات مع العميل على شروط المهمة، ومن مصلحة كل من المنشأة ومراجع الحسابات أن يقوم مراجع الحسابات بإرسال خطاب قبول المهمة للمساعدة فى تفادى أى سوء فهم خاص بالمهمة.

ويتعين أن يتناول خطاب قبول المهمة الغرض من استخدام القوائم المالية التقديرية وطبيعتها والفترة التي تغطيها، وطبيعة الافتراضات المستخدمة في التنبؤ، وأن يحد مسئولية الإدارة عن الافتراضات وعن إمداد المراجع بالمعلومات والبيانات المستخدمة في الوصول للإفتراضات.

ويجب أن يكون مراجع الحسابات على مستوى كاف من المعرفة عن نشاط المنشأة ليكون بمقدوره أن يقيم ما إذا كانت كافة الافتراضات الهامة المطلوبة لإعداد القوائم المالية التقديرية قد تم تحديدها. ويحتاج مراجع الحسابات أيضا التعرف على الأنشطة التي تجريها المنشأة لإعداد القوائم المالية التقديرية، وذلك بأخذه في الاعتبار العناصر الآتية على سبيل المثال لا الحصر :

- الرقابة الداخلية على نظام إعداد القوائم المالية التقديرية وخبرات الأشخاص القائمين على إعداد تلك المعلومات.

- طبيعة المستندات المستخدمة والتي تعد من قبل المنشأة لتأييد إفتراضات الإدارة.

- درجة استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية ودرجة الاعتماد على استخدام الحاسب الآلي.

- الأساليب المستخدمة للوصول إلى تطبيق الافتراضات.

- صحة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية التقديرية المعدة في فترات سابقة وأسباب وجود اختلافات جوهرية.

ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات في اعتباره إلى أي مدى يمكنه الاعتماد على المعلومات المالية التاريخية ويتطلب ذلك ضرورة حصوله على درجة من المعرفة عن المعلومات المالية التاريخية لتقييم ما إذا كانت القوائم

المالية التقديرية قد تم إعدادها وفقاً لأساس متسق مع القوائم المالية التاريخية ولتوفير قاعدة تاريخية يمكن إستخدامها لتقييم إفتراضات الإدارة.

وعلى مراجع الحسابات أن يقرر على سبيل المثال ما إذا كانت المعلومات التاريخية قد تم مراجعتها أو فحصها فحصاً محدوداً، وما إذا كان قد تم إستخدام مبادئ محاسبية مقبولة في إعدادها، وإذا كان تقرير المراجعة أو الفحص المحدود الخاص بالمعلومات المالية التاريخية الخاصة بالفترة السابقة تقريراً معدلاً (يتضمن رأي متحفظ أو معاكس) أو إذا كانت المنشأة في المرحلة الأولى من بدء التشغيل فعلى مراجع الحسابات أن يأخذ في اعتباره الظروف المحيطة والتأثير على مراجعة القوائم المالية التقديرية.

ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات في اعتباره الفترة التي تغطيها القوائم المالية التقديرية، حيث إن الإفتراضات التي بينت عليها تلك المعلومات تزداد درجة عدم واقعيتها بزيادة الفترة التي تغطيها تلك المعلومات. حيث إنه كلما طالت الفترة كلما قلت قدرة الإدارة على الوصول إلى إفتراضات مبنية على أفضل التقديرات. ويجب ألا تمتد الفترة بعد الوقت الذي يكون لدى الإدارة أساس معقول لإفتراضاتها.

وفيما يلي بعض العوامل التي ينبغي أن يأخذها مراجع الحسابات في اعتباره فيما يتعلق بالفترة التي تغطيها القوائم المالية التقديرية :

- دورة التشغيل، فعلى سبيل المثال في حالة المشروعات الإنشائية فالوقت المطلوب لإتمام المشروع قد يحدد الفترة التي تغطيها القوائم المالية التقديرية.

- إمكانية الاعتماد على الإفتراضات، فإذا كانت المنشأة مثلاً تنوى تقديم منتج جديد فإن الفترة التي تغطيها القوائم المالية التقديرية قد تكون قصيرة ويمكن تقسيمها إلى فترات أصغر كاسابيع أو شهور، وكبديل لذلك

إذا كان النشاط الوحيد للمنشأة هو إمتلاك الأراضى بموجب عقود إيجار تمويلية طويلة الأجل فقد يكون من المناسب أن تغطى القوائم المالية التقديرية فترة أطول:

- إحتياجات مستخدمى القوائم المالية التقديرية، فقد يتم إعداد تلك المعلومات كجزء من طلب الحصول على قرض عن الفترة اللازمة لتوليد أموال كافية لسداد القرض. ويمكن أيضا إعداد هذه القوائم المالية التقديرية للمستثمرين وذلك فيما يتعلق بإصدار سندات، وذلك لإيضاح الغرض الذى تستخدم فيه حصيلة الإصدار فى الفترات اللاحقة.

## 2- معايير مراجعة القوائم المالية التقديرية :

يتم مراجعة القوائم المالية التقديرية وفقا لمجموعة من المعايير الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين<sup>(1)</sup> وذلك على النحو التالى :

### المعيار الأول :

أن تتم هذه المراجعة عن طريق شخص مؤهل وذو كفاءة مهنية كافية وملائمة.

### المعيار الثانى :

يجب أن يكون مراجع الحسابات القائم بعملية المراجعة شخص مستقل فى الظاهر والواقع.

### المعيار الثالث :

يجب على مراجع الحسابات القائم بمراجعة القوائم المالية التقديرية أن يبذل العناية المهنية الكافية عند قيامه بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة وعند إعداد تقريره.

(1) AICPA, SSAE, NO. 1 (1985).



#### المعيار الرابع :

ضرورة قيام مراجع الحسابات بالتخطيط والإشراف الجيد على تنفيذ عملية مراجعة القوائم المالية التقديرية.

#### المعيار الخامس :

يجب على مراجع الحسابات القائم بعملية مراجعة القوائم المالية التقديرية أن يحصل على فهم كامل لعملية إعداد القوائم المالية التقديرية لأغراض تحديد نطاق الاختيار.

#### المعيار السادس :

ضرورة حصول مراجع الحسابات القائم بمراجعة القوائم المالية التقديرية على أدلة ملائمة وكافية لإبداء رأيه وإعداده لتقرير عن اختبار تلك المعلومات.

#### المعيار السابع :

ضرورة إشارة مراجع الحسابات في تقريره عن مراجعة القوائم المالية التقديرية إلى ما إذا كانت القوائم المالية التقديرية قد تم إعدادها والإفصاح عنها بما يتماشى مع معايير مراجعة القوائم المالية التقديرية، وكذلك الإشارة إلى ما إذا كانت تلك القوائم المالية التقديرية تم إعدادها استناداً إلى افتراضات ملائمة.

وتتشابه تلك المعايير مع بعض معايير المراجعة المالية التقليدية العشر المتعارف عليها، وهي المعايير العامة الثلاثة والمعيار الأول من معايير العمل الميداني (معيير التخطيط السليم والإشراف الدقيق على المساعدين). حيث يتشابه المعيار الأول مع المعيار الأول من المعايير العامة وهو معيار التأهيل المهني والكفاءة، ولكن مع ضرورة أن يكون مراجع الحسابات على



دراسة بأساليب التنبؤ والتحليل المالي ودراسات السوق وبحوث العمليات إذا ما أراد أن يعمل في مجال مراجعة القوائم المالية التقديرية.

ويتشابه المعيار الثاني مع المعيار الثاني من المعايير العامة وهو معيار الاستقلال والحياد في المراجع المالية حيث يجب أن يخطط وينفذ مراجع الحسابات ويعد تقريره عن مراجعة القوائم المالية التقديرية بمنتهى الحياد والاستقلال.

ويتشابه المعيار الثالث مع المعيار الثالث من المعايير العامة وهو معيار بذل العناية المهنية المناسبة والالتزام بقواعد السلوك المهني، وذلك وفقا لمسئوليته المهنية والقانونية والاجتماعية.

ويتشابه المعيار الرابع مع المعيار الأول من معايير الأداء المهني ( العمل الميداني ) وهو معيار التخطيط السليم لعملية المراجعة والإشراف الدقيق على المساهمين، ويتطلب الالتزام بهذا المعيار في حالة مراجعة القوائم المالية التقديرية أن يكون مراجع الحسابات على درجة عالية من الكفاءة والخبرة لتخطيط إجراءات مراجعة القوائم المالية التقديرية.

وتختلف معايير مراجعة القوائم المالية التقديرية السابقة مع بعض معايير المراجعة المالية التقليدية العشر المتعارف عليها، وهي المعيار الثاني والثالث من معايير العمل الميداني، وكذلك معايير إعداد التقارير الأربعة، حيث يختلف المعيار الخامس عن المعيار الثاني من معايير العمل الميداني وهو معيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية لتحديد نطاق عملية المراجعة، ويحل محله ضرورة الفهم الكافي والكامل لعملية إعداد القوائم المالية التقديرية من ناحية فهم نظام التنبؤ والتخطيط وإعداد الموازنات وغيرها، وذلك لأغراض تحديد نطاق مراجعة القوائم المالية التقديرية.

ويختلف المعيار السادس عن المعيار الثالث من معايير العمل الميداني في المراجعة المالية التقليدية وهو معيار الحصول على الأدلة الكافية والملائمة لإبداء الرأي في مدى صدق القوائم المالية. حيث أن مراجعة القوائم المالية التقديرية لا يهدف إلى إبداء الرأي في تلك القوائم التقديرية، ولكن الهدف كما سبق وأن ذكرنا هو تحديد مدى ملائمة الافتراضات التي بنيت عليها تلك القوائم المالية التقديرية، وكذلك مدى سلامة الإفصاح عن تلك المعلومات، وبالتالي فإن هذا الهدف سينعكس على الأدلة التي يجب أن يحصل عليها مراجع الحسابات والمتعلقة بأحداث متوقع حدوثها في المستقبل. وتتعلق تلك الأدلة بتأييد وتدعيم الافتراضات التي بنيت عليها المعلومات المالية المستقبلية وإثباتها أفضل تقديرات للإدارة، وأنه تسم استخدامها في الإعداد والإفصاح عن المعلومات الواردة في القوائم المالية التقديرية وبصورة متسقة مع القوائم المالية التاريخية وبنفس السياسات المحاسبية، وهي ليست أدلة تاريخية مؤكدة قابلة للتحقق، بل أدلة تتعلق بأحداث مستقبلية صعب الحصول عليها، وقد يعتمد هذا الدليل على بيانات تاريخية.

ففي سبيل المثال إذا افترضت شركة الياسمين التجارية (شركة مساهمة مصرية) أن المبيعات المتوقعة في سنة 2005 قدرها 100000 وحدة ومن المتوقع زيادتها في السنوات الخمس التالية من سنة 2005 إلى سنة 2010 بمعدل 10% سنوياً. ويتطلب إقناع مراجع الحسابات بسلامة هذا الافتراض الرجوع إلى البيانات التاريخية للشركة واستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة للحكم على سلامة هذا الافتراض وإن كان هناك صعوبة في الحصول على أدلة كافية لإبداء رأي إيجابي في تلك الافتراضات.

وكمثال آخر افترض الشركة لتصنيها من سوق المنتج في عام 2005 بنسبة 70% بسبب التحسن في جودة المنتج أو تخفيض السعر، فإن ذلك لا يوفر لمراجع الحسابات دليل مؤكد كما في حالة مراجعة القوائم المالية

التاريخية. وسيحاول المراجع في هذه الحالة الحصول على التأييد الكافي لهذا الافتراض من خلال إطلاعه على سجلات الغرفة التجارية أو وزارة الصناعة مثلاً.

ويختلف المعيار السابع من معايير مراجعة القوائم المالية التقديرية مع معايير إعداد التقرير الأربعة في المراجعة المالية التقليدية حيث يتطلب المعيار السابع ضرورة أن يشير مراجع الحسابات في تقريره عن مراجعة القوائم المالية التقديرية إلى ما إذا كانت القوائم المالية التقديرية قد تم إعدادها والإفصاح عنها وفقاً لمعايير مراجعة القوائم المالية التقديرية، وكذلك الإشارة إلى ما إذا كانت تلك القوائم المالية التقديرية قد تم إعدادها استناداً إلى افتراضات ملائمة. ويؤدي هذا المعيار إلى اختلاف شكل ومحتوى تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية التقديرية عن تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية التقليدية أو التاريخية على ما نحو ما سنرى فيما بعد.

ويوضح الجدول التالي بصورة مقارنة مدى ملائمة معايير المراجعة المتعارف عليها في المراجعة المالية التقليدية العشر مع مراجعة القوائم المالية التقديرية.

## مراجعة الحسابات في بيئة المخصصة وأسواق المال والتجارة الإلكترونية

ملاحظات	مستوى ملائمة	المعيار
مع ضرورة أن يكون مراجع الحسابات القائم بعملية مراجعة القوائم المالية التقديرية على دراية بأساليب التنبؤ والتحليل المالي وبحوث العمليات.	مستوى ملائم مستوى ملائم مستوى ملائم	أولاً: المعيار العامة : 1- معيار التأهيل الطبي والكفاءة المهنية. 2- معيار الاستقلال والحياد. 3- معيار بذل العناية المهنية الملائمة.
1. مع ضرورة أن يكون مراجع الحسابات المكلف بمراجعة القوائم المالية التقديرية على درجة عالية من الكفاءة والخبرة لتخطيط إجراءات مراجعة القوائم المالية التقديرية. 2. يحل محله معيار ضرورة الفهم الكافي والكمال لعملية إعداد القوائم المالية التقديرية. 3. الأداة هنا ليست أداة تاريخية مؤكدة قابلة للتحقق بل أداة تتعلق بأحداث مستقبلية يصعب الحصول عليها. يجب محل معيار ضرورة حصول المراجع على أداة كافية وملائمة لإبداء رأيه وإعداد تقريره عن مراجعة القوائم المالية التقديرية.	مستوى ملائم مستوى ملائم مستوى ملائم	ثانياً: معايير الأداء المهني : 1- معيار التخطيط السليم للمراجعة والإشراف على المساعدين. 2- معيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية. 3- معيار الحصول على الأدلة الكافية والملائمة.
يحل محلهم معيار ضرورة إشارة مراجع الحسابات في تقريره عن مراجعة القوائم المالية التقديرية إلى ما إذا كانت المعلومات المستقبلية الواردة في تلك القوائم تم إعدادها والإفصاح عنها بما يتماشى مع معايير مراجعة القوائم المالية التقديرية وما إذا كانت تلك المعلومات تم إعدادها استناداً إلى افتراضات ملائمة.	لا يتناسب	ثالثاً: معيار التقرير : 1- ضرورة الإشارة إلى تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً. 2- الإشارة إلى أي تغيير في تطبيق المبادئ المحاسبية. 3- التحقق وكافية وملائمة الإفصاح في القوائم المالية. 4- إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة.



### 3- إجراءات مراجعة أو اختبار القوائم المالية التقديرية :

عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة يجب على مراجع الحسابات أن يراعى ما يلي :

- ( أ ) إمكانية وجود أخطاء جوهرية.
- (ب) الخبرة المكتسبة من المهام السابقة.
- (جـ) قدرة الإدارة على إعداد القوائم المالية التقديرية.
- ( د ) مدى تأثير القوائم المالية التقديرية بالحكم الشخصي للإدارة.
- (هـ) مدى كفاية وإمكانية الاعتماد على البيانات التي تم استخدامها لإعداد القوائم المالية التقديرية.

وعلى مراجع الحسابات أن يقيم مصدر الأدلة المؤيدة لافتراضات أفضل تقديرات الإدارة، وإلى أي حد يمكن الاعتماد عليها، ويمكن الحصول على أدلة كافية ومناسبة لتأييد تلك الافتراضات من مصادر داخلية وخارجية، وتتضمن تقييم الافتراضات في ظل المعلومات المالية التاريخية، وتقييم ما إذا كانت تلك الافتراضات مبنية على خطط قابلة للتحقيق.

ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات في اعتباره عند استخدام افتراضات نظرية، ما إذا كان قد تم مراعاة كافة الآثار الهامة لاستخدام تلك الافتراضات. وعلى سبيل المثال إذا ما تم افتراض نمو المبيعات إلى ما يزيد عن الطاقة الإنتاجية الحالية للمصنع، فيجب أن تتضمن القوائم المالية التقديرية الاستثمار اللازم لزيادة الطاقة الإنتاجية للمصنع أو تكلفة البدائل الأخرى لمقابلة المبيعات المتوقعة مثل إسناد مهمة الإنتاج الإضافي لمقاول من الباطن.



وعلى الرغم من أنه ليس من الضروري الحصول على أدلة لتدعيم الافتراضات النظرية، يكون على مراجع الحسابات أن يحصل على درجة قناعة كافية بأن تلك الافتراضات متسقة مع الغرض من إعداد المعلومات المالية المستقبلية، وأنه لا يوجد سبب يدعو للإعتقاد بعدم واقعيتها.

ويجب أن يقتنع مراجع الحسابات بأن القوائم المالية التقديرية قد تم إعدادها وفقا لافتراضات الإدارة بشكل مناسب، وذلك مثلا عن طريق اختبار دقة العمليات الحسابية مثل إعادة الحساب ومراجعة مدى الاتساق الداخلي ( بمعنى مدى توافق الإجراءات التي تتوى الإدارة اتخاذها مع بعضها، وأنه لا توجد أوجه عدم اتساق في تحديد القيم المبنية على عوامل مشتركة مثل معدلات الفائدة ).

ويجب أن يولى مراجع الحسابات اهتماما لدرجة تأثير الأمور ذات الحساسية للتغيرات على النتائج التي تظهرها المعلومات المالية المستقبلية ( الأهمية النسبية )، حيث إن ذلك سيحدد إلى أي مدى سيقوم بجمع الأدلة المناسبة وأيضا سيؤثر على تقييمه لمدى ملاءمة وكفاية الإفصاحات.

وعند قيام مراجع الحسابات بمراجعة عنصر أو أكثر من عناصر القوائم المالية التقديرية ( مثل إحدى القوائم المالية ) يكون من المهم أن يراعى إتفاق البيانات في هذا العنصر مع البيانات ذات العلاقة في القوائم المالية الأخرى.

وعلى مراجع الحسابات أن يحصل على تأكيدات مكتوبة من الإدارة، بخصوص الغرض الذي تستخدم فيه القوائم المالية التقديرية ومدى إكمال افتراضات الإدارة وقبول الإدارة لمسئوليتها عن المعلومات المالية المستقبلية الواردة في القوائم المالية التقديرية..

ويجب أن يراعى مراجع الحسابات عند تقييم العرض والإفصاح للمعلومات المالية المستقبلية الواردة فى القوائم المالية التقديرية، بالإضافة إلى المتطلبات التى تحددها القوانين المتبعة والقواعد التنظيمية أو المعايير المهنية ما إذا كان :

(أ) عرض المعلومات المالية المستقبلية فى القوائم المالية التقديرية بمدى القارئ بالمعلومات ولا يضلله.

(ب) قد تم الإفصاح عن السياسات المحاسبية بشكل كاف فى الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية التقديرية.

(جـ) قد تم الإفصاح بشكل كاف عن الافتراضات فى الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية التقديرية. ويجب أن يكون من الواضح ما إذا كانت تلك الافتراضات تمثل أفضل تقديرات للإدارة أو أنها تمثل افتراضات نظرية، وعندما تكون الافتراضات متعلقة بأمر جوهري وخاضعة لدرجة كبيرة من عدم التأكد فيجب أن يتم الإفصاح بشكل كاف عن ذلك وعن مدى حساسية النتائج.

(د) قد تم الإفصاح عن تاريخ إعداد القوائم المالية التقديرية، وعلى الإدارة أن تتأكد من أن الافتراضات تعتبر ملائمة فى هذا التاريخ على الرغم من أن المعلومات الواردة فى القوائم المالية التقديرية قد تكون قد تم تجميعها على مدى فترة زمنية.

(هـ) قد تم الإفصاح عن أى تغيير فى السياسات المحاسبية عن تلك المتبعة فى إعداد أحدث قوائم مالية تاريخية، والإفصاح عن أسباب التغيير وأثره على المعلومات المالية المستقبلية الواردة فى القوائم المالية التقديرية.

### ثالثا : تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة أو اختبار القوائم المالية التقديرية.

يجب أن يتضمن تقرير مراجع الحسابات غير المتحفظ عن مراجعة أو اختبار المعلومات المالية المستقبلية وفقا للإصدارات المهنية الدولية والمصرية للمراجعة على العناصر التالية:

أ- عنوان التقرير.

ب- الجهة التي يوجه إليها التقرير.

ج- الفقرة التمهيدية.

د- فقرة النطاق.

هـ- فقرة الرأي.

و- فقرة تحذيرية.

ز- تاريخ التقرير.

ح- توقيع وعنوان مراجع الحسابات.

وسنعرض لهذه العناصر على النحو التالي :

#### أ- عنوان التقرير :

" تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة أو اختبار المعلومات المالية المستقبلية " أو تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة أو اختبار القوائم المالية التقديرية. وتضيف معايير المراجعة الدولية إلى هذا العنوان كلمة المستقل.

ب- الجهة التي يوجه إليها التقرير :

" الجمعية العامة للمساهمين "

ج- الفقرة التمهيدية :

" فقرة المقدمة أو الفقرة التمهيدية " ويتم فيها تحديد المعلومات المالية المستقبلية محل المراجعة أو الاختبار، مع تحديد الفترة المالية التي تغطيها، مع الإشارة إلى مسئولية الإدارة عن إعداد المعلومات المالية المستقبلية، وكذلك مسئوليتها عن الافتراضات التي بنيت عليها تلك المعلومات.

د- فقرة النطاق :

وتتضمن الإشارة إلى معيار المراجعة الدولي أو المصري المطبق على عملية مراجعة أو اختبار المعلومات المالية المستقبلية. مع ضرورة الإشارة إلى الغرض من إعداد المعلومات المالية المستقبلية وتحديد الأطراف التي يجب أن يقتصر عليها توزيع المعلومات المالية المستقبلية وذلك في حالة وجود خطر على توزيع تلك المعلومات.

هـ- فقرة الرأي :

وتتضمن تلك الفقرة إعطاء تأكيدات سلبية عما إذا كانت الافتراضات التي بنى عليها التنبؤ توفر أساسا معقولا للتنبؤ بالمعلومات المالية المستقبلية، وكذلك إبداء الرأي عما إذا كانت المعلومات المالية المستقبلية قد تم إعدادها بشكل ملائم على أساس الافتراضات المستخدمة وتم عرضها بما يتفق مع الإطار المحاسبي المستخدم لإعداد القوائم المالية التاريخية. أي أن فقرة الرأي تتضمن تحديد ما إذا كان قد نما إلى علم مراجعي الحسابات كنتيجة لفحص الأدلة المؤيدة للافتراضات ما يدعو للاعتقاد بـأن هذه الافتراضات لا توفر أساسا مناسباً للمعلومات المالية المستقبلية (تأكيد سلبى)، وكذلك إبداء الرأي عما إذا كانت المعلومات المالية المستقبلية قد تم إعدادها بصورة ملائمة على أساس الافتراضات المستخدمة وأنه قد تم عرضها بما يتفق مع الإطار المحاسبي المستخدم لإعداد القوائم المالية التاريخية (تأكيد إيجابى).



أى أن فقرة الرأى تتضمن إعطاء تأكيد سلبى وتأكيد إيجابى، ويشتمل التأكيد السلبى الإشارة إلى أنه لم يتم إلى علم مراجع الحسابات ما يدعو للاعتقاد بأن الافتراضات التى بنى عليها التنبؤ لا توفر أساس معقول للتنبؤ، فى حين يشتمل التأكيد الإيجابى إلى إعداد القوائم المالية المستقبلية على أساس الافتراضات المستخدمة وأنه تم عرضها بما يتفق مع معايير الممارسة الدولية أو المصرية والقوائن واللوائح ذات الصلة.

و- فقرة تحذيرية :

تتضمن تحذير القارئ عن مدى إمكانية تحقيق النتائج التى تظهرها المعلومات المالية المستقبلية، وذلك بالنص على أنه من المتوقع أن تكون النتائج الفعلية مختلفة عن المعلومات المالية المستقبلية حيث إن الأحداث المتوقعة غالباً ما لا تتحقق كما هو متوقع وقد يكون الاختلاف جوهرياً أيضاً.

وتضيف الإصدارات المهنية الأمريكية<sup>(1)</sup> إلى هذه الفقرة ضرورة إشارة مراجع الحسابات فى تقريره إلى أنه لن يقوم بإعادة إبداء الرأى وإعداد تقرير مرة أخرى فى حالة اختلاف الظروف والأحداث الفعلية عما كان متوقعاً.

ز- تاريخ التقرير :

وهو تاريخ الإنتهاء من عملية مراجعة أو إختبار القوائم المالية التقديرية وإستكمال مراجع الحسابات لاختبارات المراجعة اللازمة.

ح- عنوان وتوقيع مراجع الحسابات :

والذى يتضمن إسم المدينة التى يوجد بها مكتب مراجع الحسابات ورقم سجل المحاسبين والمراجعين (س.م.م)..

(1) AICPA: SSAE, NO. 4 (1994).



ويمكن لمراجع الحسابات أن يصدر تقرير عن إختبار المعلومات المالية المستقبلية يتضمن رأى غير متحفظ أو رأى متحفظ أو رأى معاكس وقد يمتنع عن إبداء الرأى وذلك على النحو التالى :

**1- إصدار تقرير غير متحفظ عن مراجعة أو إختيار المعلومات المالية المستقبلية.**

يصدر مراجع الحسابات تقرير غير متحفظ فى حالة عدم وجود ما يجعله يعتقد بعدم ملائمة الافتراضات التى تم بناء المعلومات المالية التقديرية عليها، وأن الإفصاح والعرض فى القوائم المالية التقديرية كان ملائم ويتمشى مع المعايير المستخدمة فى إعداد القوائم المالية التاريخية.

وعلى سبيل المثال قامت الجمعية العامة لشركة الياسمين التجارية بالإسكندرية بتكليف مراجع الحسابات الأستاذ / ياسر شحاته بإختبار القوائم المالية التقديرية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى 2005/12/31، وأنه قد قام بكافة الإختبارات اللازمة. وتوصل إلى سلامة الافتراضات التى بنيت عليها تلك القوائم وإلى إعداد تلك القوائم على أساس تلك الافتراضات وأنه تم عرض القوائم المالية التقديرية بما يتمشى مع القوائم المالية التاريخية.

فى هذه الحالة سيبدى مراجع الحسابات رأى غير متحفظ فى تقريره عن مراجعة أو إختيار القوائم المالية التقديرية وذلك على النحو التالى :

**تقرير مراجع الحسابات المستقل  
عن مراجعة (إختبار) المعلومات المالية المستقبلية  
لشركة الياسمين التجارية عن عام 2005**

إلى الجمعية العامة لشركة الياسمين التجارية (ش.م.م):

قمنا بمراجعة أو (بإختبار) القوائم المالية التقديرية لشركة الياسمين التجارية - شركة مساهمة مصرية - والتي تتضمن قائمة المركز المالي التقديرية في 2005/12/31، وكذلك قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية التقديرية عن السنة المالية المنتهية في 2005/12/31 وهذه القوائم مسئولية الإدارة بما في ذلك الافتراضات المذكورة في الإيضاح رقم (....) والتي تم بناء التنبؤات عليها.

وقد قمنا بعملية المراجعة أو (بهذا الإختبار) وفقا لمعايير المراجعة الدولية أو المصرية الخاصة بمراجعة أو بإختبار المعلومات المالية المستقبلية.

وبناء على فحصنا للأدلة المؤيدة لتلك الافتراضات لم يتم إلى علمنا أي شيء يدعو للإعتقاد بأن تلك الافتراضات لا توفر أساس معقول للتنبؤ. ومن رأينا أن تلك القوائم التقديرية المذكورة أعلاه قد تم إعدادها بصورة ملائمة على أساس الافتراضات المستخدمة، وأنه قد تم عرضها بما يتفق مع معايير المحاسبة (الدولية أو الوطنية) والقوانين واللوائح ذات الصلة.

ومن المحتمل أن تختلف النتائج الفعلية عن تلك التنبؤات حيث أن الأحداث المتوقعة قد لا تتحقق كما هو متوقع لها وقد يكون هذا الاختلاف جوهريا .

الإسكندرية في 2004/12/31

مراجع الحسابات

ياسر شحاته السيد

سجل محاسبين ومراجعين رقم .....

**2- إصدار تقرير متحفظ مراجعة أو إختبار المعلومات المالية المستقبلية :**

يجب أن يتحفظ مراجع الحسابات في تقريره عن مراجعة أو إختبار القوائم المالية التقديرية إذا كانت الافتراضات التي بنى عليها التنبؤ المالي غير ملائمة، وكان تأثيرها غير جوهري على إعداد القوائم المالية التقديرية، أو إذا ما اقتصرَت مراجعته على قائمة أو أكثر من القوائم المالية التقديرية

حسب التكاليف الصادر له، أو إذا كان الإفصاح والعرض في القوائم المالية التقديرية غير كافى ولكن ليس بالقدر الذى يجعله يبدى رأى عكسى. ويجب أن يضيف مراجع الحسابات في تقريره فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأى يشرح فيها أسباب التحفظ في الرأى.

ويتكون تقرير مراجع الحسابات المتحفظ عن مراجعة أو إختبار القوائم المالية المستقبلية من العناصر التالية :

- عنوان التقرير.
- الجهة التى يوجه إليها التقرير.
- فقرة تمهيدية.
- فقرة نطاق.
- فقرة توضيحية.
- فقرة الرأى.
- فقرة تحذيرية.
- تاريخ التقرير.
- اسم وعنوان مراجع الحسابات.

ومنفتراض أن مراجع حسابات شركة الياسمين التجارية (شركة مساهمة مصرية) توصل إلى عدم إفصاح قائمة الدخل التقديرية للشركة بحسن قيمة الإهلاك السنوى لمبانى الشركة وقدره 14000 جنيه. ويرى وفقا لحكمه المهنى وإعتبارات الأهمية النسبية أنه سيبدى رأى متحفظ وسيكون تقرير مراجع أو إختبار المعلومات المالية المستقبلية في هذه الحالة من خمس فقرات وهى فقرة المقدمة وفقرة النطاق والفقرة التوضيحية وفقرة الرأى والفقرة التحذيرية وستكون فقرة المقدمة وفقرة النطاق والفقرة التحذيرية كما

هى فى حالة التقرير غير المتحفظ، وستكون الفقرة التوضيحية قبل فقرة  
الرأى كما يلى :

" لم تتضمن قائمة الدخل التقديرية عن السنة المالية المنتهية  
فى 2005/12/31 الإفصاح عن مصروف إهلاك مباني الشركة عن تلك السنة  
وقيمته 14000 جنيه، وترتب على ذلك زيادة صافى الربح المقدّر عن السنة  
المالية المنتهية فى 2005/12/31 بهذا المبلغ، وبالتالي زيادة عائد المسهم  
المتوقع بمبلغ ..... جنيه "

وتظهر فقرة الرأى على النحو التالى :

" بناء على مراجعتنا أو إختبارنا للأدلة المؤيدة للإفتراضات التى  
استندت إليها الإدارة فى إعداد القوائم المالية التقديرية، لم ينم إلى علمنا أى  
شئ يدعو للإعتقاد بأن تلك الإفتراضات لا توفر أساس معقول للتنبؤ، وفيما  
عدا ما أشرنا إليه فى الفقرة السابقة فمن رأينا أن تلك القوائم المالية  
التقديرية المذكورة أعلاه ( فى فقرة المقدمة ) تم إعدادها بصورة ملائمة على  
أساس الإفتراضات المستخدمة، وأنه تم عرضها بما يتفق مع معايير  
المحاسبة ( المصرية أو الدولية ) والقوانين واللوائح المصرية ذات الصلة.

ويأخذ تقرير مراجع الحسابات المتحفظ عن مراجعة أو إختبار القوائم  
المالية التقديرية النموذج التالى :



تقرير مراجع الحسابات المستقل  
عن مراجعة (إختبار) القوائم المالية التقديرية  
لشركة الياسمين التجارية عن عام 2005

إلى الجمعية العامة لشركة الياسمين التجارية (ش.م.م)

قمنا بمراجعة (إختبار) القوائم المالية التقديرية لشركة الياسمين التجاريـ  
— شركة مساهمة مصرية — والتي تتضمن قائمة المركز المالي التقديرية في  
2005/12/31، وكذلك قائمة الدخل وقائمة التدفقات التقديرية عن السنة المالية  
المنتهية في 2005/12/31، وهذه القوائم مسئولية الإدارة بما في ذلك  
الإفتراضات التي بنى عليها التنبؤ.

وقد قمنا بعملية المراجعة (الإختبار) وفقا لمعايير المراجعة الدولية  
أو المصرية الخاصة بمراجعة (إختبار) القوائم المالية التقديرية.

لم تتضمن قائمة الدخل التقديرية عن السنة المالية المنتهية في  
2005/12/31 مصروف إهلاك مباني الشركة عن السنة المالية المنتهية في  
2005/12/31 وقيمتها ..... جنيه مما يترتب عليه زيادة صافي الربح المقد  
عن السنة المالية المنتهية في 2005/12/31 بهذا المبلغ، وبالتالي زيادة العائد  
المتوقع للسهم عن عام 2005 بمبلغ ..... جنيه للسهم.

وبناء على مراجعتنا (أو إختبارنا) للأدلة المؤيدة للإفتراضات التي  
استندت إليها الإدارة في إعداد القوائم المالية التقديرية، لم ينم إلى علمنا أي شيء  
يدعو للاعتقاد بأن تلك الإفتراضات لا توفر أساس معقول للتنبؤ، وفيما عدا ما  
أشرنا إليه في الفقرة السابقة فمن رأينا أن القوائم المالية التقديرية المذكورة أعلا  
قد تم إعدادها بصورة ملائمة على أساس الإفتراضات المستخدمة، وأنه تم عرضها  
بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية أو المصرية ومع القوانين واللوائح المصرية  
ذات الصلة.

ومن المحتمل أن تختلف النتائج الفعلية عن تلك التنبؤات، حيث أن  
الأحداث المتوقعة قد لا تتحقق كما هو متوقع لها، وقد يكون هذا الاختلاف  
جوهريا.

الإسكندرية في 2004/12/31

مراجع الحسابات  
ياسر شحاته  
ش.م.م



### 3- إصدار تقرير يتضمن رأي عكسي عن مراجعة أو اختبار المعلومات المالية المستقبلية.

يبدى مراجع الحسابات رأيا معاكسا في تقريره، في حالة ما إذا كانت الافتراضات التي بنى عليها التنبؤ المالي غير ملائمة، وكان تأثيرها جوهري على سلامة إعداد القوائم المالية التقديرية، أو إذا كان هناك خروجاً جوهرياً عن معايير الإفصاح على المعلومات المالية المستقبلية، أو إذا كانت هناك قيوداً غير جوهريّة على نطاق الاختبار.

ويجب أن يضيف مراجع الحسابات لتقريره في هذه الحالة لفقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأي لشرح أسباب إبدائه لرأيا عكسياً. ويتكون التقرير الذي يتضمن لرأي معاكس على العناصر التالية :

- عنوان التقرير.
- الجهة الموجه إليها التقرير.
- فقرة تمهيدية.
- فقرة نطاق.
- فقرة توضيحية.
- فقرة رأي.
- فقرة تحذيرية.
- تاريخ التقرير.
- عنوان وإسم مراجع الحسابات.

وسنفترض أن مراجع الحسابات توصل إلى أن القوائم المالية التقديرية لشركة الياسمين عن عام 2005 معدة على أساس افتراضات غير مناسبة، حيث افترضت إدارة الشركة ثبات أجور عام 2005 رغم عدم

إنخفاض عدد العاملين بالشركة، وكذلك إفتراض زيادة مبيعات السيارة الأجرة (الميكروباص) بنسبة 25% عن العام السابق 2004. وقد تبين لمراجع الحسابات عدم سلامة تلك الإفتراضات بسبب ضرورة زيادة الأجور والمرتبات وفقاً لقانون العاملين بالدولة على الأقل بقيمة العلاوات الدورية خاصة وأن خطط الشركة لم تتضمن الاستغناء عن أى عمالة، بل على العكس تتضمن بعض التعيينات الجديدة، وكذلك تبين لمراجع الحسابات صدور قرار فى 2004/12/25 بمنع ترخيص سيارات الميكروباص كآجرة لمدة 5 سنوات.

وسيصدر فى هذه الحالة مراجع الحسابات تقرير يتضمن رأى معاكس، وسيتكون التقرير من خمس فقرات ( مقدمة - نطاق - توضيحية - رأى - تحذيرية ) ولن تختلف فقرة المقدمة وفقرة النطاق والفقرة التحذيرية عن التقرير غير المتحفظ وستظهر الفقرة التوضيحية على الصورة التالية :

" اتضح لنا عدم ملائمة إفتراض الإدارة بثبات الأجور والمرتبات عن عام 2005، وكذلك إفتراض زيادة مبيعات السيارات الأجرة (الميكروباص) بنسبة 25% ."

وتظهر فقرة الرأى كما يلى :

" بناءً على إختبارنا للأدلة المؤيدة للإفتراضات التى استندت إليها الإدارة فى إعداد القوائم المالية التقديرية، وكما أوضحنا فى الفقرة السابقة فإن القوائم المالية التقديرية المذكورة أعلاه لا تستند فى إعدادها إلى إفتراضات واقعية ."

ويتكون تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة (أو إختبار) القوائم المالية المستقبلية الذى يتضمن رأى معاكس على العناصر التالية :

- عنوان التقرير.

- الجهة التي يوجه إليها التقرير.
  - فقرة تمهيدية.
  - فقرة نطاق.
  - فقرة توضيحية.
  - فقرة الرأي.
  - فقرة تحذيرية.
  - تاريخ التقرير.
  - اسم وعنوان مراجع الحسابات.
- ويأخذ هذا التقرير المعاكس النموذج التالي :

تقرير مراجع الحسابات المستقل  
عن مراجعة (إختبار) القوائم المالية التقديرية  
لشركة الياسمين التجارية ش.م.م عن عام 2005

إلى الجمعية العامة لشركة الياسمين التجارية (ش.م.م)  
قمنا بمراجعة (إختبار) القوائم المالية التقديرية لشركة الياسمين  
التجارية - شركة مساهمة مصرية - والتي تتضمن قائمة المركز المالي  
التقديرية في 2005/12/31، وكذلك قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية  
للتقديرية عن السنة المالية المنتهية في 2005/12/31، وهذه القوائم مسئولو  
الإدارة بما في ذلك الإفتراضات التي بنى عليها التنبؤ.

وقد قمنا بعملية المراجعة (الإختبار) وفقاً لمعايير المراجعة الدولية أو  
المصرية الخاصة بمراجعة (إختبار) القوائم المالية التقديرية.

وإتضح لنا عدم ملائمة الإفتراضات التي بنى عليها التنبؤ ( عدم  
ملائمة إفتراض ثبات الأجور والمرتبات أو عدم ملائمة إفتراض ثبات سعر  
الدولار العام القادم أو عدم ملائمة إفتراض زيادة مبيعات السيارات الأجرة بنسبة  
25% ).

وبناءً على إختبارنا للأدلة المؤيدة للإفتراضات التي استندت إليها  
الإدارة في إعداد القوائم المالية التقديرية، وكما أوضحنا في الفقرة السابقة فإن  
القوائم المالية التقديرية المذكورة أعلاه لا تستند في إعدادها إلى إفتراضات  
واقعية.

ومن المحتمل أن تختلف النتائج الفعلية عن تلك التنبؤات، حيث أن  
الأحداث المتوقعة قد لا تتحقق كما هو متوقع لها وقد يكون هذا الاختلاف  
جوهرياً.

مراجع الحسابات

يلس شحاته

ش.م.م.....

الإسكندرية في 2004/12/30

4- إصدار تقرير عن مراجعة أو اختبار المعلومات المالية المستقبلية يتضمن الإمتناع عن إبداء الرأي فيها.

في حالة وجود قيود جوهرية على نطاق الاختبار، أو في حالة عدم جمع مراجع الحسابات للدليل الكافي للحكم على ملائمة الافتراضات التي بنى عليها التنبؤ والحكم على مدى ملائمة الإفصاح عن التنبؤ نفسه، فإنه يجب على مراجع الحسابات أن يمتنع عن إبداء الرأي في القوائم المالية المستقبلية. ولا يوجد فقرة نطاق في التقرير في هذه الحالة، كما أن الفقرة التمهيدية تبدأ بجملة " تم تكليفى بمراجعة أو اختبار القوائم المالية التقديرية وذلك بدلاً من جملة " قمنا بمراجعة أو اختبار القوائم المالية التقديرية ". ويجب على مراجع الحسابات أن يضيف في تقريره فقرة توضيحية سابقة لفقرة الإمتناع عن إبداء الرأي يشرح فيها أسباب الإمتناع عن إبداء الرأي.

وسنفترض أن مراجع حسابات شركة الياسمين التجارية لم يتمكن من التحقق من صحة الافتراضات التي بنى عليها التنبؤ (القوائم المالية التقديرية).

في هذه الحالة سيصدر تقرير يتضمن إمتناعه عن إبداء الرأي وسيكون التقرير من العناصر التالية :

- عنوان التقرير.
- فقرة تمهيدية.
- فقرة توضيحية.
- فقرة الإمتناع عن إبداء الرأي.
- فقرة تحذيرية.
- تاريخ التقرير.
- عنوان وتوقيع مراجع الحسابات.

وننتقل على النحو التالي :



- الفقرة التمهيدية :

كلفت من قبل الجمعية العامة لشركة الياسمين التجارية بالإسكندرية (ش.م.م) بمراجعة أو بإختبار القوائم المالية التقديرية للشركة والتي تتضمن قائمة المركز المالي التقديرية فـى 2005/12/31، وكذلك قائمة الدخل والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فـى 2005/12/31، وهذه القوائم مسئولية الإدارة بما فـى ذلك الإفتراضات المذكورة فـى الإيضاح رقم ( ) والتي تم بناء التنبؤات عليها .

- لا يوجد فقرة نطاق.

- الفقرة التوضيحية :

" لم نتمكن من إختبار مدى سلامة الإفتراضات التي تم على أساسها إعداد القوائم المالية التقديرية المذكورة أعلاه بسبب .....

- فقرة الإمتناع عن إبداء الرأي :

" لم أتمكن من تحديد مدى سلامة أو واقعية الإفتراضات التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية التقديرية المذكورة أعلاه، أو إبداء رأينا على سلامة الإفصاح والعرض فـى تلك القوائم بسبب ما سبق الإشارة إليه فـى الفقرة السابقة ."

ويظهر تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن الامتناع عن إبداء الرأي

فـى القوائم المالية التقديرية على الصورة التالية :

تقرير مراجع الحسابات المستقل  
عن مراجعة (إختبار) القوائم المالية التقديرية  
لشركة الياسمين التجارية (ش.م.م)

إلى الجمعية العامة لشركة الياسمين التجارية (ش.م.م)

كلفنا من قبل الجمعية العامة لشركة الياسمين التجارية (ش.م.م) بمراجعة (إختبار) القوائم المالية للشركة والتي تتضمن قائمة المركز المالي التقديرية في 2005/12/31 وكذلك قائمة الدخل والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في 2005/12/31، وهذه القوائم مسئولية الإدارة بما فسى ذلك الافتراضات التي بنى عليها التنبؤ.

ولم أتمكن من إختبار (أو مراجعة) مدى سلامة الافتراضات التي بنى عليها التنبؤ وإعداد القوائم المالية التقديرية.

ولم أتمكن من تحديد مدى سلامة أو واقعية الافتراضات التي تسم على أساسها إعداد القوائم المالية التقديرية المذكورة أعلاه، أو إبداء الرأي على سلامة الإفصاح والعرض في تلك القوائم التقديرية بسبب ما سبق الإشارة إليه في الفقرة السابقة.

ومن المحتمل أن تختلف النتائج الفعلية عن تلك التنبؤات، حيث أن الأحداث المتوقعة قد لا تتفق كما هو متوقع لها، وقد يكون هذا الاختلاف جوهرياً.

مراجع الحسابات

يلسب شحاته

ش.م.م.....

الإسكندرية في 2005/12/30

#### رابعاً : تقرير مراجع الحسابات في مصر عن مراجعة نشرة الإكتتاب.

تجدر الإشارة إلى أن القانون رقم 95 لسنة 1992 بإصدار قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية (المادة رقم 5) قد ألزم الشركات التي تطرح أوراق مالية للإكتتاب العام ( أسهم أو سندات ) ، بإعداد نشرة إكتتاب معتمدة من هيئة سوق المال ومن مراجع الحسابات.

ومن الضروري أن تتضمن هذه النشرة غرض المنشأة، ومدتها، ورأسمالها المصدر والمدفوع، وسابقة أعمال المنشأة، وأسماء أعضاء مجلس الإدارة وخبراتهم، ومواصفات الأوراق المالية المطروحة وشروط طرحها، وخطة المنشأة في استخدام تلك الأموال وتوقعاتها بالنسبة لنتائج استخدام تلك الأموال، وموجز للقوائم والبيانات المالية عن السنوات الثلاث السابقة، أو عن المدة من تاريخ تأسيس المنشأة أيهما أقل، وذلك وفقاً لقواعد الإفصاح الموضحة في نشرة الإكتتاب التي وضعتها الهيئة في اللائحة التنفيذية للقانون.

أي أن نشرة الإكتتاب التي يتم إعدادها وفقاً لأحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 بإصدار قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية يجب أن تتضمن البيانات التالية :

- (أ) غرض الشركة ومدتها.
- (ب) رأس مال الشركة المصدر والمدفوع.
- (ج) مواصفات الأسهم المطروحة ومميزاتها وشروط طرحها.
- (د) أسماء المؤسسين ومقدار مساهمة كل منهم وبيان الحصص العينية إن وجدت.
- (هـ) خطة الشركة في استخدام الأموال المتحصلة من الإكتتاب في الأسهم المطروحة وتوقعاتها بالنسبة لنتائج استخدام الأموال.

- (و) أماكن الحصول على نشرة الاكتتاب المعتمدة من الهيئة.
- (ز) أي بيانات تحددها اللاحة التنفيذية.

ويجب أن تتضمن نشرات الإكتتاب الأخرى بالإضافة إلى البيانات المشار إليها في الفقرة السابقة الإفصاح عن البيانات التالية :

- (أ) سابقة أعمال الشركة.
- (ب) أسماء أعضاء مجلس الإدارة والمديرين المسؤولين بها وخبراتهم.
- (ج) أسماء حاملي الأسهم الإسمية الذين يملك كل منهم أكثر من 5% من أسهم الشركة ونسبة ما يملكه كل منهم.
- (د) موجز للقوائم المالية المعتمدة من مراقب الحسابات عن السنوات الثلاثة السابقة أو عن المدة من تاريخ تأسيس الشركة أيهما أقل والمعدة طبقاً لقواعد الإفصاح التي تبينها اللاحة التنفيذية والنماذج التي تضعها الهيئة.

وتنص المادة (7) من القانون رقم 95 لسنة 92 على ضرورة قيام الشركة ومراقبي حساباتها موافاة هيئة سوق المال بما تتطلبه من بيانات ووثائق للتحقق من صحة البيانات الواردة بنشرات الاكتتاب والتقارير الدورية والبيانات والقوائم المالية للشركة.

ويتم نشر موجز لنشرة الإكتتاب بعد اعتمادها من الهيئة متضمنة البيانات الرئيسية لها في صحيفتين يوميتين وأسعى الانتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية وذلك قبل بدء الاكتتاب بخمسة عشر يوماً على الأقل.

ونتيجة لذلك فإنه يمكن القول أن هذا القانون ( القانون رقم 95 لسنة 1992 بإصدار قانون سوق المال ) قد خلق طلباً جديداً على مهنة المراجعة في مصر<sup>(1)</sup>، وعلى ضرورة إعداد مراجع الحسابات في مصر لتقرير عن مراجعة نشرة الإكتتاب في الأسهم والسندات الجديدة، يبدى فيه رأيه في كل ما ورد في نشرة الإكتتاب من ناحية مدى ملاءمة أساليب التنبؤ، ومدى تمشيها مع الأساليب العلمية والمهنية المستخدمة عند إعداد الدراسات المماثلة، ومدى التحقق من المعلومات الواردة في نشرة الإكتتاب، دون التحقق من إمكانية تحقيق نتائج معينة للنشاط، ويتشابه هذا التقرير مع تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة أو اختبار المعلومات المالية المستقبلية.

أى أن تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة نشرة الإكتتاب في أسهم أو سندات جديدة يعتبر بمثابة حالة خاصة من حالات مراجعة أو اختبار المعلومات المالية المستقبلية أو مراجعة أو اختبار القوائم المالية التقديرية.

---

(1) د. عبد الوهاب نصر، د. شعاعه السيد شعاعه، د. عادل لعمسة الله، "دراسات في المراجعة المتقدمة"، الدار الجامعية، 2003.





# **أسئلة وحالات على الفصل الثامن**

## **والإجابة عليها**



## 1- ما المقصود بالمعلومات المالية المستقبلية ؟

المعلومات المالية المستقبلية: هي تلك المعلومات المالية المبنية على افتراضات عن الأحداث التي قد تقع في المستقبل ورد فعل المنشأة المحتمل تجاهها.

## 2- ما هو الهدف من مراجعة أو اختبار القوائم المالية التقديرية أو المعلومات المالية المستقبلية؟

الهدف من مراجعة أو اختبار القوائم المالية التقديرية واختبار أو مراجعة المعلومات المالية المستقبلية: إبداء الرأي الفنى المحايد على تلك المعلومات وذلك فيما يتعلق بمدى ملاءمة الافتراضات التي بنيت عليها تلك المعلومات المالية المستقبلية وما إذا كانت المعلومات المالية المستقبلية قد تم إعدادها بشكل ملائم على أساس تلك الافتراضات وكذلك مدى سلامة الإفصاح عن تلك المعلومات من ناحية أخرى.

3- أذكر دون أن تشرح الأركان الأساسية لتقرير مراجع الحسابات غير المتحفظ عن اختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية وذلك وفقاً لمعايير المراجعة الدولية والمصرية. وبين الاختلافات في حالة إبداء رأى متحفظ أو معاكس وكذلك في حالة الإمتناع عن إبداء الرأى.

الأركان الأساسية لتقرير مراجع الحسابات عن مراجعة أو اختبار القوائم المالية التقديرية غير المتحفظ.

أ- عنوان التقرير : تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة أو اختبار القوائم المالية التقديرية.

ب- البهة التي يوجه إليها التقرير : الجمعية العامة للمساهمين.

ج- الفقرة التمهيدية.

د- فقرة النطاق.

هـ- فقرة الرأى.

و- فقرة تحذيرية.

ز- تاريخ التقرير وعنون وتوقيع مراجع الحسابات.

إذا كان التقرير متحفظ أو معاكس : يضيف فقرة توضيحية سابقة لفقرة  
الرأى يشرح فيها أسباب ذلك : ( التقرير فقرات : تمهيدية - نطاق -  
توضيحية - رأى ).

إذا كان التقرير إمتناع : ( سيتكون من 3 فقرات هى : التمهيدية -  
التوضيحية - الإمتناع ).

4- ما الغرض فى وجود الفقرة التحذيرية فى تقرير مراجع الحسابات عن  
إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية ؟

الغرض من وجود الفقرة التحذيرية هو تحذير القارئ عن مدى  
إمكانية تحقيق النتائج التى تظهرها القوائم المالية التقديرية وذلك بالنص على  
أنه من المتوقع أن تكون النتائج الفعلية مختلفة عن المعلومات المالية  
المستقبلية حيث أن الأحداث المتوقعة غالباً لا تتحقق كما هو متوقع وقد يكون  
الاختلاف جوهرياً أيضاً.

5- متى يبدى مراجع الحسابات لرأى غير متحفظ، ولرأى متحفظ ولرأى  
معاكس فى تقريره عن مراجعة أو إختبار القوائم المالية التقديرية؟  
ومتى يمتنع عن إبداء الرأى؟

شروط الرأى غير المتحفظ :

أ- عدم وجود ما يجعل المراجع يعتقد بعدم ملائمة الافتراضات  
التي تم بناء المعلومات المالية التقديرية عليها.

ب- أن القوائم المالية التقديرية قد تم إعدادها بشكل ملائم على  
أساس تلك الافتراضات.



ج- إن الإفصاح والعرض في القوائم المالية التقديرية كان ملائم ويتمشى مع المعايير المستخدمة في إعداد القوائم المالية التاريخية.

شروط الراى المتحفظ :

أ- إذا كانت الافتراضات التى بنى عليها التنبؤ المالى غير ملائمة وكان تأثيرها غير جوهري.

ب- إذا إقتصرت عملية الإختبار على قائمة أو أكثر من القوائم المالية التقديرية حسب التكلفة الصادر له.

ج- إذا كان الإفصاح والعرض في القوائم المالية التقديرية غير كاف ولكن بقدر غير جوهري.

شروط الراى المعاكس :

أ- إذا كانت الافتراضات التى بنى عليها التنبؤ المالى غير ملائمة وكان تأثيرها جوهري.

ب- إذا كان هناك خروج جوهري عن معايير الإفصاح على المعلومات المالية المستقبلية.

ج- إذا كان هناك قيود غير جوهري على نطاق الإختبار.

شروط الإمتناع عن إبداء الراى :

أ- فى حالة وجود قيود جوهري على نطاق الإختبار.

ب- عدم جمع المراجع للدليل الكافى للحكم على ملائمة الافتراضات التى بنى عليها التنبؤ والحكم على مدى ملائمة الإفصاح عن التنبؤ نفسه.

6- ما هو الهدف من مراجعة نشرة الإكتتاب ؟

الهدف من مراجعة نشرة الإكتتاب : إبداء الرأى فى مدى ملائمة أساليب التنبؤ ومدى تمثيلها مع الأساليب العلمية والمهنية المستخدمة عند إعداد الدراسات المماثلة ومدى التحقق من المعلومات الواردة فى نشرة الإكتتاب دون التحقق من إمكانية تحقيق نتائج معينة للنشاط.

7- حدد أوجه الصواب أو الخطأ فى كل عبارة من العبارات التالية :

أ- يجب ألا يقبل مراجع الحسابات التكاليف بإختبار أو مراجعة معلومات مالية مستقبلية وإعداد تقرير بنتيجة هذا الإختبار إلا إذا كانت تلك المعلومات سيتم توزيعها على جهات خارج المشروع.

ب- يجب ألا يقبل مراجع الحسابات التكاليف بإختبار أو مراجعة معلومات مستقبلية إلا إذا كانت تلك المعلومات فى صورة مالية.

ج- يزداد الطلب على إختبار أو مراجعة المعلومات المالية المستقبلية فى مصر فى الوقت الحاضر.

د- الهدف من إختبار أو مراجعة المعلومات المستقبلية هو إبداء الرأى فى مدى صحة وصدق تلك المعلومات.

هـ- تزداد واقعية المعلومات المالية المستقبلية كلما طالت الفترة الزمنية التى تغطيها تلك المعلومات.

و- لا تختلف معايير إعداد التقرير فى المراجعة المالية التقليدية عنها فى ظل إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية.

ز- تتناسب معايير العمل الميدانى تماماً فى المراجعة المالية التقليدية مع عملية إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية.

ح- لا تختلف طبيعة الأدلة التي يحصل عليها مراجع الحسابات في المراجعة المالية التقليدية عنها في ظل مراجعة أو اختبار القوائم المالية التقديرية.

ط- يعطى مراجع الحسابات في تقريره عن اختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية لتأكيد إيجابى عن صحة الافتراضات التي بنيت عليها تلك المعلومات.

ى- يتشابه تقرير مراجع الحسابات عن نشرة الإكتتاب مع تقرير مراجعة القوائم المالية السنوية.

ك- الهدف من مراجعة نشرة الإكتتاب هو إعطاء تأكيد إيجابى عن إمكانية تحقيق نتائج معينة.

#### الإجابة:

م	الإجابة	التفسير
أ-	العبارة خطأ	: قد يطلب من مراجع الحسابات أن يقوم باختبار أو مراجعة هذه المعلومات وإصدار تقرير عنها لزيادة مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها سواء كان الغرض من استخدامها داخلياً أو استخدامها بواسطة أطراف أخرى خارج المشروع.
ب-	العبارة صحيحة	: لا يجوز اختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية والتي تكون في شكل وصفى حيث يجب أن تكون المعلومات المستقبلية محل الاختبار معلومات مالية.
ج-	العبارة صحيحة	: حيث يزداد الطلب على اختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية في مصر في الوقت الحاضر بعد اتجاه الدولة إلى إقتصاد السوق وخصخصة العديد من الوحدات المملوكة للدولة وبيعها إلى اتحاد العاملين المساهمين بالشركة وذلك لتحديد مدى

		<p>قدرة المشروع على تحقيق أرباح فى المستقبل تكفى لإجراء توزيعات على العاملين المساهمين وسداد إتحاد العاملين لأقساط البيع المستحقة عليه للدولة.</p>
د-	العبارة خطأ	<p>: الهدف من إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية إبداء الرأى الفنى المحاسب على تلك المعلومات المالية وذلك فيما يتعلق بمدى ملائمة الافتراضات التى بنيت عليها تلك المعلومات المالية المستقبلية وكذلك مدى سلامة الإفصاح عن تلك المعلومات من ناحية أخرى.</p>
هـ	العبارة خطأ	<p>: إن الافتراضات التى بنيت عليها تلك المعلومات تزداد درجة عدم واقعيتها بزيادة الفترة التى تغطيها تلك المعلومات. لأنه كلما طالت الفترة كلما قلت قدرة الإدارة على الوصول إلى افتراضات مبنية على أفضل التقديرات.</p>
و-	العبارة خطأ	<p>: لأن معايير إعداد التقرير الأربعة فى المراجعة المالية التقليدية تختلف تماماً حيث يحل محلها معيار ضرورة إشارة المراجع فى تقريره إلى ما إذا كانت القوائم المالية التقديرية قد تم إعدادها والإفصاح عنها بما يتمشى مع معايير إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية وما إذا كانت تلك المعلومات الواردة فى القوائم المالية التقديرية تم إعدادها إستناداً إلى افتراضات ملائمة.</p>
ز-	العبارة خطأ	<p>: حيث يتشابه المعيار الأول مع معايير العمل الميدانى فى المراجعة المالية التقليدية مع عملية إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية ( التخطيط السليم والإشراف على المحاسبين). بينما يختلف المعيار</p>

		الثاني والثالث من معايير العمل الميداني عنها ( معيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية، ومعيار الحصول على الأدلة الملائمة والكافية ).
ح-	العبارة خطأ	: لأنه في ظل اختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية تكون الأدلة غير تاريخية وغير مؤكدة وقابلة للتحقق وإنما هي أدلة تتعلق بأحداث مستقبلية صعب الحصول عليها وقد يعتمد هذا الدليل على بيانات تاريخية.
ط-	العبارة خطأ	: حيث يتضمن تأكيد سلبي عن ما إذا كانت الافتراضات التي بنى عليها التنبؤ توفّر أساس معقول للتنبؤ بالمعلومات المالية المستقبلية.
ي-	العبارة خطأ	: حيث يتشابه تقرير مراجع الحسابات عن نشرة الإكتتاب مع تقرير مراجع الحسابات عن اختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية.
ك-	العبارة خطأ	: لأن الهدف هو إبداء الرأي في كل ما ورد في نشرة الإكتتاب من ناحية مدى ملائمة أساليب التنبؤ ومدى تمثيلها مع الأساليب العلمية والمهنية المستخدمة عند إعداد الدراسات المماثلة.

#### 8- أكمل العبارات التالية :

أ- يقصد بالمعلومات المالية المستقبلية هي تلك المعلومات المالية  
المبنية على ..... عن الأحداث التي تقع في المستقبل ورد  
فعل أو نشأة المحتمل غيرها.

ب- يحتاج ..... لإختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية  
لمساعدتهم في الحكم على مدى كفاءة الإدارة ووظيفة التخطيط  
بالنسبة للإدارة.



ج- يحتاج ..... لإختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية لمساعدتهم للوصول إلى عدد من المؤشرات المالية والتوصية بمدى إمكانية الإستثمار، في حيث أن البنوك وجهات منح الإئتمان تحتاج إلى هذا الإختبار لمساعدتها على .....

د- تحتاج ..... إلى إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية بهدف تحديد قدرة المشروع على سداد الأجرور والحوافز في المستقبل، في حين يحتاج إتحاد العاملين المساهمين بالشركة إلى هذا الإختبار بغرض .....

هـ- المعايير التي تتشابه في معايير المراجعة المالية التقليدية ومعايير إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية هي .....

و- معيار العمل الميداني الذي يتشابه في معايير المراجعة المالية التقليدية ومعايير إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية هو معيار .....

ز- معيار إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية الذي يحل محل المعيار الثاني من معايير العمل الميداني والذي يتمثل في تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة لتحديد نطاق عملية المراجعة هو .....

ح- يعطى مراجع الحسابات في تقريره عن إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية تأكيد ..... وذلك بأن ينص في تقريره على .....

الإجابة :

أ- إفتراضات.

ب- المساهمين.

ج- المحللين الماليين - تحديد مدى مقدرة المشروع على سداد الديون وفوائدها مستقبلاً.

د- نقابات العمال، تحديد مدى مقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل.

هـ- المعايير العامة.

و- التخطيط السليم للمراجعة والإشراف على المساعدين.

ز- الحصول على فهم كامل لعملية إعداد المعلومات المالية المستقبلية لأغراض تحديد نطاق الاختبار.

ح- سلبي - أنه بناءً على فحصنا للأدلة المؤيدة لتلك الافتراضات لم يتم التي علمنا أي شيء يدعو للإعتقاد بأن تلك الافتراضات لا توفر أساس معقول للتنبؤ.

### الحالات

بين التصرف المهني لمراجع الحسابات في كل حالة من الحالات

التالية:

الحالة رقم (1) :

كلف باختيار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية لشركة الرزق الصناعية (ش.م.م) عن السنة المالية المنتهية في 2005/6/30 وتوصلت إلى ما يؤيد سلامة الافتراضات التي استندت إليها الإدارة في إعداد تلك القوائم، وأنه تم إعداد تلك القوائم وفقاً لتلك الافتراضات، وكذلك سلامة الإفصاح والعرض في تلك القوائم.

الحل :

يؤدي مراجع الحسابات رأي غير متحفظ ويتكون التقرير

من 4 فقرات هي : تمهيدية - نطاق - رأي - تحذيرية.

**تقرير مراجع الحسابات المستقل  
عن مراجعة أو اختبار القوائم المالية التقديرية  
لشركة الرزق الصناعية عن السنة المالية المنتهية في 2005/6/30  
إلى السادة / الجمعية العامة لشركة الرزق الصناعية.  
الفقرة التمهيلية :**

" قمنا باختبار (مراجعة) القوائم المالية التقديرية لشركة الرزق الصناعية والتي تتضمن قائمة المركز المالي التقديرية في 2005/6/30 وكذلك قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية التقديرية عن السنة المالية المنتهية في 2005/6/30، وهذه القوائم مسئولية الإدارة بما في ذلك الافتراضات المذكورة والتي تم بناء التنبؤات عليها. "

**فقرة النطاق :**

" وقد قمنا بهذا الاختبار وفقاً لمعايير المراجعة الدولية والمصرية الخاصة باختبار المعلومات المالية المستقبلية. "

**فقرة الرأي :**

" وبناء على فحصنا للأدلة المؤيدة لتلك الافتراضات لم ينع إلى علمنا أى شئ يدعو للإعتقاد بأن تلك الافتراضات لا توفر أساس معقول للتنبؤ، ومن رأينا أن تلك القوائم المالية التقديرية المذكورة أعلاه قد تم إعدادها بصورة ملائمة على أساس الافتراضات المستخدمة، وأنه قد تم عرضها بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح ذات الصلة. "

**فقرة تحنيرية :**

" ومن المحتمل أن تختلف النتائج الفعلية عن تلك التنبؤات حيث أن الأحداث المتوقعة قد لا تتحقق كما هو متوقع لها وقد يكون هذا الاختلاف جوهرياً. "

الإسكندرية في ..... / ..... / .....

اسم المراجع / .....

التوقيع / .....

س.م.م / .....

## الحالة رقم (2) :

إذا تبين لك في الحالة رقم (1) أن القوائم المالية التقديرية لا تتضمن الإفصاح عن الضريبة المقدرة على شركات الأموال والتي تقدر بنسبة 40% من صافي الربح مما أدى إلى زيادة عائد السهم المتوقع عن تلك السنة بمبلغ 2 جنيه.

الحل :

يبدى مراجع الحسابات رأى متحفظ بأن يضيف فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأى.

### الفقرة التوضيحية :

" لم تتضمن القوائم المالية التقديرية الإفصاح عن الضريبة المقدرة على شركات الأموال والتي تقدر بنسبة 40% من صافي الربح مما أدى إلى زيادة عائد السهم المتوقع عن تلك السنة بمبلغ 2 جنيه ."

### فقرة الرأى :

" بناء على إختبارنا للأدلة المؤيدة للإفتراضات التى إستندت إليها الإدارة فى إعداد القوائم المالية التقديرية، لم ينم إلى علمنا أى شئ يدعو للإعتقاد بأن تلك الإفتراضات لا توفر أساس معقول للتنبؤ، وبما عدا ما أشرنا إليه فى الفقرة السابقة، فمن رأينا أن تلك للقوائم المالية التقديرية المذكورة أعلاه تم إعدادها بصورة ملائمة على أساس الإفتراضات المستخدمة وأنه تم عرضها بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح ذات الصلة. "

وتظل باقى فقرات التقرير كما هى فى الحالة رقم (1).

## الحالة رقم (3) :

تبين لك عند تكليف شركة الياسمين التجارية (ش.م.م) لك بإختبار أو مراجعة المعلومات المستقبلية لها عن الأعوام من 2005 / 2010 أن تلك المعلومات وصفية ولا تتضمن أية معلومات مالية.

الحصل :

يجب على مراجع الحسابات ألا يقبل هذا التكاليف، أى يعتذر عنه ولا يجوز له إختبار المعلومات المستقبلية إذا كانت تلك المعلومات وصفية وليست مالية. حيث يجب أن تكون المعلومات المستقبلية محل الإختبار معلومات مالية.

الحالة رقم (4) :

تبين لك عند إختبار أو مراجعة التوائم المالية المستقبلية لشركة الياسمين لتجارة الأسمدة (ش.م.م) عن السنة المالية المنتهية فى 2005/6/30 أنها تتضمن مبيعات للسوق المحلى، وكذلك التصدير للخارج. وتبين لك أن نسبة المبيعات الخارجية 85% من قيمة المبيعات، واتضح لك أن وزارة الزراعة أصدرت فى 2004/3/3 قراراً بمنع تصدير الأسمدة للخارج نظراً لوجود عجز فى السوق المحلى.

الحصل :

يبدى مراجع الحسابات رأى معاكس ويتكون التقرير من 5 فقرات

هى:

تمهيدية - نطاق - توضيحية - رأى - تحذيرية

الفقرة التوضيحية :

" إتضح لنا عدم ملائمة إفتراض الإدارة بشأن حصة التصدير للخارج والتي تصل إلى 85% من قيمة المبيعات. "

فقرة الراى :

" بناء على إختبارنا للأدلة المؤيدة للإفتراضات التى إستندت إليها الإدارة فى إعداد القوائم المالية التقديرية، وكما أوضحنا فى الفقرة السابقة فإن القوائم المالية التقديرية المذكورة أعلاه لا تستند فى إعدادها إلى إفتراضات واقعية. " وباقى فقرات التقرير مثل الحالة رقم (1).



#### الحالة رقم (5).

تبين لك عند قيامك بإختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية لشركة ياسر الدولية عن السنة المالية المنتهية في 2005/12/31، أن إدارة الشركة افترضت أن حصة الشركة من السوق العالمي للمنتج الذي تقوم بإنتاجه وبيعه في السوق المحلي والخارجي 40% ولم تتمكن من التحقق من صحة هذا الافتراض.

الحل :

يتمتع المراجع عن إبداء الرأي بسبب عدم تمكنه من التحقق من صحة الافتراض الخاص بأن حصة الشركة من السوق العالمي للمنتج الذي تقوم بإنتاجه وبيعه في السوق المحلي والخارجي 40%، ويتكون تقريره من 3 فقرات هي : تمهيدية - توضيحية - إمتناع.

#### الفقرة التمهيدية

" كلفت بإختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية لشركة ياسركو الدولية والتي تتضمن قائمة المركز المالي التقديرية في 2005/12/31 وكذلك قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية التقديرية عن السنة المالية المنتهية في 2005/12/31، وهذه القوائم مسئولية الإدارة بما في ذلك الافتراضات المذكورة والتي تم بناء التنبؤات عليها. "

#### الفقرة التوضيحية

" لم نتمكن من إختبار مدى سلامة الافتراضات التي تم على أساسها إعداد القوائم المالية التقديرية المذكورة أعلاه والمتضمنة افتراض أن حصة الشركة من السوق العالمي للمنتج الذي تقوم بإنتاجه وبيعه في السوق المحلي والخارجي 40% ولم نتمكن من التحقق من صحة هذا الافتراض.

## فقرة الإمتناع :

" لم أتمكن من تحديد مدى سلامة أو واقعية الافتراضات التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية التقديرية المذكورة أعلاه، أو إبداء رأينا على سلامة الإفصاح والعرض في تلك القوائم بسبب ما سبق الإشارة إليه في الفقرة السابقة. "

## الحالة رقم (6) :

كلفتم بصفحتك مراجع حسابات في 2003/12/3 بإختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية لشركة الياسمين لإستيراد أدوات التجميل (ش.م.م) عن السنة المالية المنتهية في 2004/12/31، وتبين لك إعداد تلك القوائم بإفتراض أن سعر الدولار 5.6 جنيه، وتبين لك عند القيام بإجراءات الإختبار أن سعر الدولار في سوق الصرف أصبح 6.20 جنيه اعتباراً من 2003/12/17.

**الحل :**

يبدى مراجع الحسابات رأي معاكس بسبب تغير سعر الدولار في سوق الصرف إلى 5.6 جنيه، مما أدى إلى عدم ملائمة إفتراض أن سعر الدولار 6.2 جنيه وكان هذا التغير جوهرياً نظراً لأن شركة الياسمين تعمل في مجال إستيراد أدوات التجميل، يتكون التقرير من 5 فقرات هي :

تمهيدية - نطاق - توضيحية - رأي - تحذيرية كما في الحالة رقم (4) على النحو التالي :

## الفقرة التوضيحية :

" إتضح لنا عدم ملائمة إفتراض الإدارة أن سعر الدولار 5.60 جنيه بسبب أن سعر الدولار المعطن في سوق الصرف إعتباراً من 2003/12/17 يبلغ 6.2 جنيه للدولار.

## فقرة الراى :

" بناء على مراجعتنا أو إختبارنا للأدلة المؤيدة للإفتراضات التى إستندت إليها الإدارة فى إعداد القوائم المالية التقديرية عن السنة المالية المنتهية فى 2004/12/31، وكما أوضحنا فى الفقرة السابقة فإن القوائم المالية التقديرية والمذكورة أعلاه لا تستند فى إعدادها إلى إفتراضات واقعية . "

وتظل الفقرة التمهيدية وفقرة النطاق والفقرة التحذيرية كما هى فى الحالة رقم (1).



## الفصل التاسع

---

بعض الخدمات الحديثة غير  
التقليدية لمراجع الحسابات  
في بيئة الخصخصة





## الفصل التاسع

### بعض الخدمات الحديثة غير التقليدية لمراجع الحسابات

#### في بيئة المخصصة

##### مقدمة :

اتسمت بيئة الأعمال بمصر في مطلع القرن الحادي والعشرين، بالعديد من السمات، أهمها تحول الاقتصاد المصري بقوة متسارعة نحو اقتصاد السوق، الأمر الذي انعكس وتعبّر عنه العديد من المتغيرات، لعل أهمها تخصيص العديد من وحدات قطاع الأعمال العام، ودعم وإعادة تنظيم وتطوير سوق المال، والسير في اتجاه تحرير التجارة الخارجية والتي تشمل الخدمات أيضاً، وصدور العديد من القوانين الاقتصادية الهامة مثل قانون التاجير التمويلي، وقانون البنوك الموحدة، وقانون العمل الموحد، وقانون البيئة. وغيرها من القوانين، وصدور العديد من القرارات الهامة عن الهيئة العامة لسوق المال وبورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية بهدف تحقيق الكفاءة المنشودة لسوق الأوراق المالية من خلال توفير جميع المعلومات لكافة المتعاملين في الوقت المناسب وبالوضوح الكافي الذي يتحقق من الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات التي يمكن أن تؤثر في أسعار الأوراق المالية، وتعمل تلك القرارات على تحقيق التعاون والتكامل بين جميع الأطراف المشتركة في تحقيق كفاءة السوق، الأمر الذي يكون له أكبر الأثر في رفع عملية النمو الاقتصادي.

وفي نفس الوقت التمهيد التقني والتشريعي للتحول نحو ممارسات التجارة الإلكترونية<sup>(1)</sup>، ووجود مشاريع العديد من القوانين الاقتصادية الهامة.

---

(1) د. عبد الوهاب نصر، د. شحاته السيد شحاته، "مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات"، مرجع سابق.

ونتيجة للسماح والتحويلات السابقة، وأهمها خصخصة العديد من شركات قطاع الأعمال العام في مصر، أصبحت تلك الشركات التي تم خصصتها شركات مساهمة مصرية قطاع خاص خاضعة لأحكام القانون رقم 159 لسنة 1981، وقد أدى ذلك إلى وجود طلب متزايد، وفتح مجالات جديدة للعمل بالنسبة لمراجعي الحسابات من مكاتب المراجعة الخاصة، حيث يجب أن يقوم المساهمين الجدد للشركة من أفراد أو شركات أو إتحاد العاملين المساهمين وذلك من خلال الجمعية العمومية للشركة بعد خصصتها بتعيين مراقب لحسابات الشركة من بين مكاتب المراجعة الخاصة، ويقوم مراقب الحسابات الخارجى فى هذه الحالة بالرقابة على حسابات الشركة بمفرده فى حالة بيع أو خصخصة أكثر من 75% من أسهم الشركة، وقد يقوم مراجع الحسابات الخارجى بالرقابة على حسابات الشركة بالإضافة إلى وجود رقابة من جانب مراجعي حسابات الجهاز المركزى للمحاسبات إذا تم بيع أكثر من 50% وأقل من 75% من أسهم الشركة.

يتضح مما سبق وجود طلب متزايد من جانب أصحاب المصلحة فى المشروع أو الطرف الثالث على مراجعة الحسابات، بل وينمو هذا الطلب باستمرار من جانب أصحاب المصلحة فى المشروع خاصة المساهمين والمستثمرين المحتملين وجهات منح الائتمان خاصة كلما زاد المورد الإقتصادى لمراجعة الحسابات، وكلما زادت القيمة المضافة للمعلومات المستخدمة فى اتخاذ القرارات نتيجة مراجعة تلك المعلومات، وبالتالي المساهمة فى تخفيض خطر المعلومات الذى يواجهه متخذى القرارات مستخدمى القوائم المالية والمعلومات المالية خاصة المساهمين والمستثمرين المحتملين.

وبناءً على ما سبق ونتيجة للسماح التى تتصف بها بيئة الأعمال فى مصر حالياً ظهرت العديد من الخدمات الحديثة غير التقليدية لمراجع الحسابات.

ويختص هذا الفصل بدراسة بعض الخدمات الحديثة وغير التقليدية لمراجع الحسابات في بيئة التخصص من ناحية طبيعتها وأنواعها ومتطلبات وإجراءات عملية المراجعة وكيفية التقرير عنها.

وسيتم التعرض لتلك الخدمات غير التقليدية من منظور معايير المراجعة الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، كذلك معايير المراجعة المصرية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد رقم 625 لسنة 2000، والإصدارات المهنية الأمريكية الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين AICPA.

وسيتم في هذا الفصل التعرض لطبيعة الخدمات الحديثة غير التقليدية لمراجع الحسابات في بيئة التخصص، واستعراض أهم تلك الخدمات ثم التعرض بالتفصيل لكل خدمة من تلك الخدمات من ناحية طبيعتها وإجراءات المراجعة التي يجب القيام بها لأداء تلك الخدمة، وكيفية إعداد تقرير المراجعة عن أداء تلك الخدمة، حيث سنتعرض للموضوعات التالية :

**أولاً : طبيعة الخدمات غير التقليدية لمراجع الحسابات.**

**ثانياً : أهم الخدمات الحديثة غير التقليدية لمراجع الحسابات في بيئة التخصص.**

وسنعرض لما سبق على النحو الوارد في الصفحات التالية :

### أولاً : طبيعة الخدمات غير التقليدية لمراجع الحسابات :

تختلف طبيعة وتوقيت ونطاق العمل في مهام المراجعة غير التقليدية باختلاف الظروف المتعلقة بكل مهمة، وعلى مراجع الحسابات أن يتأكد من وجود اتفاق تام مع العميل حول طبيعة المهمة بالتحديد وشكل ومحتويات التقرير الذي سيتم إصداره وذلك قبل بدء مراجع الحسابات في تنفيذ المهمة.

ويجب على مراجع الحسابات عند التخطيط لأعمال المراجعة غير التقليدية أن يحصل على تفهم واضح للغرض الذي ستستخدم فيه المعلومات التي سيعد تقريره عنها، ومعرفة من هم مستخدمو هذه المعلومات، ولتفادي احتمال استخدام تقرير المراجع في أغراض لم يكن مخصصاً من أجلها، يجب على مراجع الحسابات أن يذكر في صلب التقرير الغرض من إعدادة، وكذلك وجود أي حظر على توزيعه أو استخدامه.

لا تسري عمليات المراجعة غير التقليدية على المهام المتعلقة بالفحص المحدود للقوائم المالية أو تلك المتعلقة بتطبيق إجراءات متفق عليها أو بمهمة إعداد معلومات مالية. ويتعين على مراجع الحسابات دراسة وتقييم النتائج المستخلصة من الأدلة التي حصل عليها خلال عملية المراجعة ( غير التقليدية ) كأساس لإبداء رأيه، ويجب أن يتضمن تقرير المراجعة رأياً واضحاً ومكتوباً لمراجع الحسابات.

وعندما تكون المعلومات التي يقوم مراجع الحسابات بإعداد تقريره عنها قد أعدت وفقاً لشروط اتفاقية ما - يكون على مراجع الحسابات أن يأخذ في اعتباره التفسيرات الهامة التي تبنتها الإدارة لتلك الشروط عند إعداد هذه المعلومات، وتعتبر هذه التفسيرات هامة في حالة ما إذا كان تبني تفسير آخر معقول سيؤدي لظهور اختلاف جوهري في المعلومات المالية، ويجب على مراجع الحسابات أن يتأكد من أنه قد تم الإفصاح الكافي عن التفسيرات الهامة لاتفاقية ما والتي تم في ضوئها إعداد المعلومات المالية،



ويكون من الملائم أن يشير مراجع الحسابات في تقريره إلى الإيضاح المدرج ضمن المعلومات المالية والذي يصف هذه التفسيرات.

وتتشابه إجراءات تنفيذ أعمال المراجعة غير التقليدية ذات الطبيعة الخاصة بدرجة كبيرة مع إجراءات تنفيذ أعمال مراجعة القوائم المالية السنوية، كما أنه يمكن لمراجع الحسابات أداء إجراءات المراجعة على أساس إختباري في أعمال المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة.

ومن ناحية أخرى فإن مقياس الصدق المستخدمة في مراجعة القوائم المالية هي نفسها المقاييس المستخدمة في خدمات المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة، وأن أعمال المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة تشتمل أيضاً على تقييم السياسات المحاسبية المطبقة والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة، وكذلك سلامة العرض والإفصاح.

وتجدر الإشارة إلى أن القول بأن القوائم المالية تعبر بصدق (عدل)<sup>(1)</sup> Fairly Represent يعنى أن المبادئ المحاسبية المطبقة تلقى القبول العام، وإنها ملائمة لظروف الممارسة المحاسبية المالية، بالإضافة إلى استخدام مراجع الحسابات لحكمه الشخصي لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية ومرفقاتها تفصح عن كل الأمور الجوهرية التي تؤثر في إمكانية استخدامها، وما إذا كانت المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية قد تم الإفصاح عنها بصورة ملائمة، وما إذا كانت هذه القوائم تعكس العمليات والأحداث الإقتصادية للمنشأة محل المراجعة بصورة تعبر عن مركزها المالي ونتيجة أعمالها وغير ما من الأمور المالية للمنشأة محل المراجعة بصورة سليمة.

---

(1) AICPA, SAS, No, 69, (1992).

وتجدر الإشارة إلى أن كلمة " المراجع " المستخدمة فى معايير المراجعة المصرية تعنى الشخص الذى يتحمل المسئولية النهائية عن اعتماد التقرير الذى يقدمه المراجع عن الخدمة المهنية المقدمة سواء كانت مراجعة القوائم المالية أو الخدمات ذات الصلة بها، وعند الإشارة إلى مراجعة القوائم المالية فإن كلمة " مراجع " تشير إلى " مراقب الحسابات " ، أما عند الإشارة إلى الخدمات الأخرى غير التقليدية ذات الصلة بعملية المراجعة فإن كلمة "مراجع" لا تعنى بالضرورة أن من يقوم بتقديم تلك الخدمات هو " مراقب الحسابات " .

وقد تناولت الإصدارات المهنية الدولية (1) والأمريكية (2) والمصرية (3) تقارير المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة.

ويجب أن يتضمن تقرير مراجع الحسابات (غير المتحفظ) حول خدمات المراجعة ذات الأغراض الخاصة على العناصر الأساسية التالية طبقاً للإصدارات الدولية.

أ- عنوان التقرير : تقرير المراجع المستقل عن مراجعة ( يذكر الغرض).

ب- الجهة التى يوجه إليها التقرير (الجهة التى كلفت مراجع الحسابات).

ج- الفقرة التمهيدية ( الإفتتاحية ) وتتضمن تحديد المعلومات المالية التى تم مراجعتها، وتحديد مسئولية الإدارة ومسئولية مراجع الحسابات.

د- فقرة النطاق وهى الفقرة التى تصف طبيعة عملية المراجعة غير التقليدية ، وتتضمن الإشارة إلى معايير المراجعة (الدولية أو

(1) IFAC, ISA, NO. 800, (1994).

(2) AICPA, SAS, No. 62, (1989).

(3) معيار المراجعة المصري رقم 220.

المصرية) المستخدمة في أداء الخدمات غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة ووصف العمل الذي قام به مراجع الحسابات.

هـ- فقرة الرأي والتي تتضمن إبداء مراجع الحسابات لرأيه في المعلومات المالية التي قام بمراجعتها.

و- تاريخ التقرير، وعنوان، وتوقيع مراجع الحسابات.

ويفضل توحيد شكل ومحتوى تقرير مراجع الحسابات عن الخدمات غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة، لأن ذلك يساعد على زيادة تفهم القارئ للتقرير، ولأنه في بعض الحالات قد تطلب بعض الجهات الحكومية من مراجع الحسابات مراجعة بعض المعلومات المالية وإصدار تقرير عنها وفقاً للنموذج محدد لا يتفق مع الإصدارات الدولية، وفي هذه الحالة يجب على مراجع الحسابات دراسة هذا النموذج وإجراءات التعديلات اللازمة عليه حتى يتمشى مع تلك الإصدارات أو إرفاق تقرير منفصل.

## ثانياً: الخدمات الحديثة غير لتقليدية لمراجع الحسابات فى بيئة التخصص:

هناك العديد من الخدمات الحديثة غير التقليدية التى يمكن أن يؤديها مراجع الحسابات فى بيئة التخصص وتتمثل أهم تلك الخدمات فى مراجعة عنصر من عناصر القوائم المالية أو جزء منها، ومراجعة مدى التزام منشأة ما بالشروط التعاقدية وكذلك أداء خدمة أو مهمة متفق عليها مع منشأة ما، ومراجعة الإفصاح عن المعلومات المالية الواردة فى صورة أشكال أو جداول معينة، ومراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لإطار محاسبى شامل بخلاف معايير المحاسبة المصرية أو الدولية أو المعبدة وفقاً لإجراءات تنظيمية وحكومية خاصة بجانب المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وذلك على النحو التالى<sup>(1)</sup>.

1. مراجعة عنصر من عناصر القوائم المالية أو جزء من القوائم المالية.
2. مراجعة عن مدى الالتزام بالشروط التعاقدية.
3. الاتفاق مع مراجع الحسابات على إنجاز مهمة أو خدمة معينة متفق عليها.
4. مراجعة الإفصاح عن المعلومات المالية الواردة فى صورة أشكال أو جداول معينة.
5. مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لإطار محاسبى شامل بخلاف معايير المحاسبة المصرية أو الدولية.
6. مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لإجراءات تنظيمية وحكومية خاصة بجانب المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

وسنعرض لكل خدمة من تلك الخدمات غير التقليدية فى الصفحات

التالية :

(1) د. منصور البديوى، د. شحاته السيد شحاته، "دراسات فى الاتجاهات الحديثة فى المراجعة"، مع تطبيقات صلبة على معايير المراجعة المصرية والدولية (مرجع سابق).



### 1- مراجعة عنصر من عناصر القوائم المالية أو جزء من القوائم المالية :

في ظل بيئة الخصخصة قد يطلب من مراجع الحسابات مراجعة أحد أو بعض أجزاء القوائم المالية التي تم مراجعتها، مثل حسابات العملاء، أو حسابات المخزون، أو حساب مكافأة لأحد العاملين أو حساب مخصص ضريبة الدخل، وإعداد تقرير مراجعة يتضمن رأيه الفني في هذا العنصر لتقديمه إلى إحدى الجهات لأغراض اتخاذ القرار، كجهات منح الإئتمان مثلا لاتخاذ قرار بمنح قرض بضمان هذا العنصر (المخزون أو العملاء).

وتجدر الإشارة إلى أن مراجعة بعض البنود أو المفردات التي لا تشمل عليها القوائم المالية مثل عدد العاملين والخطط الإستثمارية المستقبلية ونصيب الشركة من السوق تعتبر معلومات أخرى مرافقة للقوائم المالية والتي يتم مراجعتها لمعرفة مدى تماثلها مع المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية.

ويقوم مراجع الحسابات بمهمة مراجعة عنصر من عناصر القوائم المالية أو جزء منها بإعتباره مراجعا لحسابات المنشأة أو قد يقوم بها كخدمة أو كمهمة منفصلة، وتساعد عملية مراجعة بند أو أكثر من بنود القوائم المالية متخذى القرارات ومستخدمى القوائم المالية خاصة المتعاملين في سوق الأوراق المالية على زيادة ثقتهم ودرجة اعتمادهم على المعلومات التي توفرها تلك البنود، ولا يؤدي هذا النوع من المهام إلى إصدار تقرير عن القوائم المالية كوحدة واحدة، ومن ثم فإن مراجع الحسابات يصدر تقريره عن رأيه فقط عما إذا كان العنصر الذي تمت مراجعته قد تم إعداده - في جميع جوانبه الهامة - بما يتفق مع الإطار المحاسبى الموضح.

وتوجد علاقات مترابطة بين العديد من بنود القوائم المالية، وعلى سبيل المثال - المبيعات وأرصدة حسابات العملاء، المخزون وحسابات المورد، وعليه فعند إعداد تقرير عن مراجعة أحد بنود القوائم المالية قد لا



يستطيع مراجع الحسابات أحياناً أن يأخذ البند في عزلة عن بنود أخرى بالقوائم المالية، ويتعين عليه أن يفحص معلومات مالية أخرى، ومن ثم فإنه على مراجع الحسابات عند تحديد نطاق المهمة أن يأخذ في اعتباره بنود القوائم المالية ذات العلاقات المترابطة والتي يمكن أن تؤثر بصورة جوهرية على المعلومات التي سيتم إبداء الرأي عنها.

ويتعين على مراجع الحسابات أن يأخذ في اعتباره مبدأ الأهمية النسبية للبند الذي سيتم إعداد التقرير عنه، فعلى سبيل المثال فإن رصيد حساب معين يوفر أساساً أقل لقياس الأهمية النسبية بالمقارنة بالقوائم المالية إذا أخذت كوحدة واحدة، ومن ثم فإن نطاق فحص مراجع الحسابات سيكون أكبر مما لو كان قد تم مراجعة نفس البند في إطار إعداد تقرير عن القوائم المالية بالكامل.

ويجب على مراجع الحسابات إعلام العميل بأن تقريره عن أحد بنود القوائم المالية يجب ألا يصاحب القوائم المالية للمنشأة لا ينشر مع القوائم المالية الكاملة وذلك لتفادي الإيحاء لمستخدم التقرير بأن هذا التقرير يتطرق بالقوائم المالية بالكامل.

وينبغي أن يتضمن تقرير مراجع الحسابات عن أحد بنود القوائم المالية عبارة توضح أساس المحاسبة الذي تم عرض البند وفقاً له، أو أن يشير إلى إتفاقية ما تحدد هذا الأساس ويجب أن يذكر في فقرة الرأي ما إذا كان البند قد تم إعداده - في كل جوانبه الهامة - بما يتفق مع الأساس المحاسبي المشار إليه وفي ضوء القوانين واللوائح ذات الصلة حيث تستهدف عملية مراجعة بند أو أكثر من القوائم المالية تحديد ما إذا كان هذا البند قد تم إعداده في جميع جوانبه الهامة بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية (أو الدولية) وفي ضوء القوانين واللوائح السارية.

وفي حالة إبداء رأى عكسى أو الامتناع عن إبداء رأى عن القوائم المالية بالكامل يمكن لمراجع الحسابات إعداد تقرير عن بعض أو أحد بنود القوائم المالية فقط في حالة ما إذا كانت هذه البنود ليست بالحجم الذى يجعلها تمثل جزءاً كبيراً من القوائم المالية، حيث إن إصدار تقرير عن بند يمثل جزءاً كبيراً من قوائم مالية تم إبداء رأى عكسى أو الامتناع عن إبداء رأى عنها قد يحول الانتباه عن تقرير مراجعة القوائم المالية الكاملة.

وبافتراض أن شركة الياسمين للتجارة ( شركة مساهمة مصرية ) قد طلبت من مراجع حساباتها الأستاذ / ياسر شحاته بمراجعة بيان العملاء فى 2003/12/31 الذى أعدته إدارة الشركة لتقديمه إلى البنك التجارى البحرى بالإسكندرية للحصول على قرض لتمويل صفقة شراء أجهزة كمبيوتر جديدة وذلك بضمان أرصدة العملاء وقد تم إجراء مراجع الحسابات من صحة وسلامة وصدق أرصدة العملاء فى 2003/12/31.

وسيتظهر تقرير مراجع الحسابات غير المتحفظ عن مراجعة بيان أرصدة العملاء فى 2003/12/31 على النحو التالى :

تقرير مراجع الحسابات المستقل عن مراجعة بيان أرصدة حسابات العملاء فى 2003/12/31 لشركة الياسمين للتجارة.

السادة/مجلس إدارة شركة الياسمين للتجارة ( شركة مساهمة مصرية )  
/ البنك التجارى البحرى بالإسكندرية.

راجعنا البيان الخاص بحسابات عملاء شركة الياسمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2003 وهذا البيان مسئولية الشركة ومسئوليتنا إبداء الرأي على هذا البيان في ضوء مراجعتنا له.

وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب معايير المراجعة المصرية تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن البيان لا يحتوى على أخطاء مؤثرة، وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص إختبارى للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالبيان، كما تتضمن أعمال المراجعة أو تقييماً للسياسات وللقواعد المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذى قدم به البيان، وقد حصلنا من الإدارة على البيانات والإيضاحات التى رأيناها لازمة لأغراض المراجعة، ونرى أن ما قمنا به من أعمال المراجعة يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على هذا البيان.

ومن رأينا أن بيان العملاء يعبر بصدق في كل جوانبه الهامة عن أرصدة العملاء بالشركة في 31 ديسمبر 2003 طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

الإسكندرية في 2004/4/1

مراجع الحسابات  
يلس شحاته السيد  
س.م.م ...

وفي حالة إبداء مراجع الحسابات لرأى متحفظ على بيان العملاء الذي أعدته إدارة شركة الياسمين (ش.م.م) بسبب وجود قيود غير جوهرية على نطاق أعمال المراجعة، أو بسبب الاختلاف مع الإدارة على بعض السياسات المحاسبية الخاصة بتسجيل حسابات العملاء. فإنه يجب أن يضيف لتقرير المراجعة فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأى يبين فيها سبب إبدائه لرأى متحفظ ، مع بدء فقرة الرأى بعبارة فيما عدا ويظل باقى التقرير كما سبق.

أما فى حالة إبداء مراجع الحسابات لرأى معاكس على بيان العملاء الذى أعدته الإدارة بسبب وجود خروج جوهرى عن معايير المحاسبة المصرية لتسجيل حسابات العملاء أو خروج عن القوانين واللوائح السارية، فإن تقرير مراجعة بيان أرصدة العملاء يجب أن يتضمن فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأى يبين فيها أسباب إبدائه لرأى معاكس، على أن تتضمن فقرة الرأى الإشارة إلى أنه بناءً على ما سبق شرحه فى الفقرة السابقة فمن رأينا أن بيان العملاء لا يعبر بوضوح عن أرصدة العملاء بالشركة فى 31 ديسمبر 2003 طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

ومن ناحية أخرى فإنه يمكن لمراجع الحسابات الإمتناع عن إبداء الرأى فى بيان حسابات العملاء فى 2003/12/31 والذى أعدته إدارة شركة الياسمين وذلك فى حالة وجود قيود جوهرية فرضتها الإدارة على نطاق عملية المراجعة أو فى حالة فقد مراجع الحسابات لاستقلاله. وفى هذه الحالة سيكون مراجع الحسابات سيكون تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة أرصدة حسابات العملاء على النحو التالى :

- فى الفقرة التمهيدية عبارة " تم تكليفى بمراجعة بيان حسابات عملاء شركة الياسمين فى 2003/12/31 وإعداد هذا البيان مسئولية الإدارة بدلاً من عبارة راجعنا البيان الخاص بحسابات عملاء شركة الياسمين فى



2003/12/31 ولا يذكر عبارة أن مسئوليته إبداء الرأي على هذا البيان في ضوء مراجعته له.

- لا يتضمن التقرير في هذه الحالة فقرة نطاق.

- وجود فقرة توضيحية سابقة لفقرة الامتناع عن إبداء الرأي يبين فيها مراجع الحسابات أسباب الامتناع عن إبداء الرأي في بيان حسابات العملاء في 2003/12/31.

- فقرة الامتناع والتي يبين فيها مراجع الحسابات امتناعه عن إبداء الرأي في بيان حسابات العملاء في 2003/12/31 بسبب ما أشار إليه في الفقرة السابقة.

ونعرض فيما يلي أيضاً نموذج غير متحفظ عن مراجعة بيان المشاركة في الأرباح وذلك بافتراض أن شركة الياسمين التجارية قد طلبت من مراجع الحسابات الأستاذ / ياسر شحاته مراجعة بيان عائد مشاركتها في أرباح شركة الرزق الصناعية (عائد حصتها أو استثماراتها في شركة الرزق) بغرض تقديمه إلى البنك الوطني البحري بالإسكندرية تمهيداً للحصول على قرض بضمان تلك الحصة.



تقرير مراجع الحسابات المستقل عن مراجعة بيان المشاركة في الأرباح  
لشركة الياسمين عن السنة المالية المنتهية في 2002/12/31

السادة / بنك الوطنى البحرى بالإسكندرية  
السادة / مجلس إدارة شركة الياسمين التجارية (ش.م.م).

راجعنا بيان المشاركة في الأرباح المرفق لشركة الياسمين عن  
السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2003، وهذا البيان مسئولية إدارة  
الشركة ومسئوليتنا إبداء الرأي على هذا البيان في ضوء مراجعتنا له.  
وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية (أو الدولية) وفي  
ضوء القوانين السارية وتتطلب معايير المراجعة المصرية (أو الدولية) تخطيط  
وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن البيان لا يحتوى على أخطاء  
مؤثرة، وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص إختباري للمستندات والأدلة  
المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالبيان، كما تتضمن أعمال المراجعة أيضاً  
تقييماً للسياسات وللقواعد المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التى أعدت  
بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذى قدم البيان به، وقد حصلنا من  
الإدارة على البيانات والإيضاحات التى رأيناها لازمة لأغراض المراجعة،  
ونرى أن ما قمنا به من أعمال المراجعة يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على  
هذا الجدول.

ومن رأينا أن بيان المشاركة في الأرباح يعبر بصديق في كل جوانبه  
الهامة عن حصة شركة الياسمين التجارية في أرباح شركة الرزق عن السنة  
المنتهية في 31 ديسمبر 2003 وفقاً لشروط عقود العمل بين شركة الرزق  
والشركة المؤرخة في 2000/1/11.

مراجع الحسابات  
ياسر شحاته السيد

ش.م.م ...

الإسكندرية في 2004/3/3

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن أن يتضمن التقرير السابق إبداء رأي متحفظ أو معاكس أو إمتناع عن إبداء الرأي على نحو ما سبق وأن بينا.

2- مراجعة مدى الإلتزام بالشروط التعاقدية :

قد يطلب من مراجع الحسابات مراجعة مدى إلتزام منشأة ما ببعض الأمور المالية الواردة في إتفاقات تعاقدية، كصكوك السندات أو إتفاقات القروض، وإعداد تقرير مراجعة عن مدى إلتزام المنشأة بالشروط التعاقدية الواردة في إتفاق تعاقدى معين وغالباً ما تتطلب مثل هذه الإتفاقات من المنشأة الإلتزام بمجموعة من الشروط تتعلق بأمور مثل سداد الفوائد أو الحفاظ على نسب مالية محددة مسبقاً أو وجود حظر على سداد توزيعات الأرباح أو وجود حظر على إستخدام عائد بيع ممتلكات المنشأة، وكذلك بيان مدى إلتزام المنشأة بسداد الأقساط أو الفوائد.

ويمكن لمراجع الحسابات قبول أداء الخدمة أو المهمة المتعلقة بإبداء الرأي عن مدى إلتزام المنشأة بالشروط التعاقدية فقط عندما تتعلق نواحي الإلتزام بأمور محاسبية ومالية تدخل ضمن نطاق الكفاءة المهنية له وضمن نطاق معرفته وخبرته، وفي بعض الحالات التي تقع الأمور المطلوب مراجعتها خارج نطاق خبرة مراجع الحسابات يكون عليه أن يدرس ويقرر ما إذا كان في حاجة إلى الإستفادة من عمل خبير متخصص في هذه الأمور.

وتجدر الإشارة إلى أن الهدف من مراجعة مدى الإلتزام بالشروط التعاقدية هو إبداء الرأي فيما إذا كانت المنشأة قد إلتزمت بشروط الإتفاق، وهو الهدف الرئيسى من عملية مراجعة مدى الإلتزام بالشروط التعاقدية ولا يهدف مراجع الحسابات من أداء تلك الخدمة إلى إبداء الرأي في مدى سلامة الشروط التعاقدية من الناحية القانونية.

ويجب أن يتضمن تقرير المراجعة فى هذه الحالة رأى مراجع الحسابات فيما إذا كانت المنشأة قد إلتزمت بشروط هذا الاتفاق، وهو الهدف الرئيسى من عملية مراجعة مدى الإلتزام بالشروط التعاقدية.

ولاشك أن مثل هذا التقرير سيدعم من ثقة مستخدمى القوائم المالية فى قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها، ويزيد من ناحية أخرى من ثقة البنوك ومانحى الإئتمان فى قدرة الشركة على سداد ديونها وبالشروط التعاقدية وبالتالي إتخاذ قرار منح الإئتمان للشركة.

وللتوضيح سنفترض أن البنك التجارى البحرى بالإسكندرية قد طلب من شركة الياسمين التجارية (ش.م.م) تقرير من مراجع حسابات الشركة عن مدى إلتزامها بالشروط التعاقدية لقرض بنك القاهرة - باريس بالإسكندرية والذى يبلغ قيمته 15 مليون جنيه وذلك لأغراض إتخاذ قرار بمنح قرض للشركة قيمته 20 مليون جنيه. وقد تبين لمراجع حسابات شركة الياسمين التجارية (ش.م.م) الأستاذ / ياسر شحاته أن الشركة قد إلتزمت بكافة المتطلبات المحاسبية والمالية لهذا القرض.

وفى هذه الحالة سيظهر تقرير مراجع الحسابات غير المتحفظ عن مراجعة مدى إلتزام شركة الياسمين (ش.م.م) بالشروط التعاقدية لقرض البنك الوطنى بالإسكندرية على النحو التالى :

تقرير مراجع الحسابات المستقل عن مراجعة مدى التزام شركة  
الياسمين التجارية (ش.م.م) بالشروط التعاقدية مع بنك القاهرة - باريس  
بالإسكندرية

السادة / مجلس إدارة شركة الياسمين (ش.م.م)

السادة / بنك إسكندرية التجاري البحري

راجعنا مدى التزام شركة الياسمين التجارية (ش.م.م)  
بالمتطلبات المحاسبية والمالية الواردة في الفقرات من ( ) إلى  
( ) من الإتفاقية المؤرخة 1999/6/4 مع بنك القاهرة - باريس  
بالإسكندرية.

وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية ( أو  
الدولية ) الخاصة بمهام المراجعة المتعلقة بالالتزام بمتطلبات ما،  
وتتطلب معايير المراجعة تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد  
مناسب عما إذا كانت شركة الياسمين قد التزمت بمتطلبات الفقرات  
المشار إليها من الإتفاقية. وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص  
إختباري ونرى أن ما قمنا به من أعمال المراجعة يعد أساساً مناسباً  
لإبداء رأينا.

من رأينا أن الشركة كانت في كل الجوانب الهامة، ملتزمة  
بالمتطلبات المحاسبية والمالية الواردة في فقرات الإتفاقية المشار  
إليها. وذلك في 2002/6/4

الإسكندرية في 2004/3/3

مراجع الحسابات  
ياسر شحاته السيد  
ش.م.م ...



يتضح من التقرير السابق أنه يتكون من ثلاثة فقرات وهي الفقرة التمهيدية، وفقرة النطاق، وفقرة إبداء الرأي.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن لمراجع الحسابات إبداء رأى متحفظ في تقريره عن مراجعة مدى الإلتزام بالشروط التعاقدية كما في حالة وجود قيود غير جوهرية على نطاق أعمال المراجعة، ويرى أن تلك القيود لا تتطلب امتناعه عن إبداء الرأى، وكذلك في حالة عدم إلتزام الشركة ببعض الشروط التعاقدية والتي رأى مراجع الحسابات وفقاً لأهميتها النسبية أنها لا تؤثر على إلتزامات الشركة بالشروط التعاقدية.

وفي حالة إبداء رأى متحفظ يتم إضافة فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأى لشرح أسباب التحفظ في الرأى، ويتم تعديل فقرة الرأى لتبدأ بعبارة " فيما عدا ما ورد في الفقرة السابقة " ، ويظل باقى التقرير كما هو في حالة الرأى غير المتحفظ.

فعلى سبيل المثال إذا تبين لمراجع الحسابات أن الفوائد المدينة المسددة على قرض بنك القاهرة - باريس بالإسكندرية عن شهر ديسمبر 2003 تقل عن الفوائد المحددة في إتفاقية القرض بمبلغ 2000 جنيه ويرى مراجع الحسابات إنه وفقاً لمفهوم الأهمية النسبية أن هذا الاختلاف لا يستدعى إبداء رأى معاكس، في هذه الحالة تظهر الفقرة التوضيحية قبل فقرة الرأى على الصورة التالية :

" تبين أن الفوائد المسددة على قرض بنك القاهرة - باريس بالإسكندرية عن شهر ديسمبر 2003 تقل عن الفوائد المحددة في إتفاقية القرض مع البنك الوطنى بمبلغ قيمته 2000 جنيه حيث بلغت الفوائد المسددة خلال شهر ديسمبر 2003 مبلغ ..... جنيه في حين أن الفوائد المدينة المحددة عن شهر ديسمبر 2003 في إتفاقية القرض مع بنك القاهرة - باريس بالإسكندرية تبلغ ..... جنيه.



وتظهر فقرة الرأي بعد ذلك على الصورة التالية :

" فيما عدا ما تم الإشارة إليه في الفقرة السابقة، فمن رأينا أن الشركة كانت في كل الجوانب الهامة ملتزمة بالمتطلبات المحاسبية والمالية الواردة في فقرات الإتفاقية المشار إليها ."

أما إذا رأى مراجع الحسابات عدم إلزام شركة الياسمين بالمتطلبات المحاسبية والمالية لهذا القرض بصورة تتطلب منه إبداء رأى عكسي، فإنه لابد من إضافة فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأي يشرح فيها أسباب إبدائه لرأى عكسي، وتتضمن فقرة الرأي في هذه الحالة الإشارة إلى أن الشركة غير ملتزمة بالمتطلبات المحاسبية والمالية الواردة في فقرات إتفاقية القرض المشار إليها ."

فإذا تبين لمراجع الحسابات عدم سداد شركة الياسمين لأقساط القرض والفوائد عن شهرى نوفمبر وديسمبر 2003، فإنه يجب أن يبدى رأى معاكس وتظهر الفقرة التوضيحية قبل فقرة الرأي على النحو التالي :

" تبين لنا عدم إلزام شركة الياسمين بالمتطلبات المالية والمحاسبية لإتفاقية القرض مع بنك القاهرة - باريس بالإسكندرية حيث لم تقسم الشركة بسداد أقساط القروض وفوائدها عن شهرى نوفمبر وديسمبر 2003 ."

وتظهر فقرة إبداء الرأي في هذه الحالة كما يلي :

" بناءً على ما أشرنا إليه في الفقرة السابقة فإن شركة الياسمين كانت غير ملتزمة بالمتطلبات المالية والمحاسبية الواردة في فقرات الإتفاقية المشار إليها ."

ومن ناحية أخرى فإنه في حالة إمتناع مراجع الحسابات عن إبداء الرأى في مدى إلزام الشركة بالشروط التعاقدية بسبب فرض الإدارة لقيود

جوهريّة على نطاق أعمال المراجعة فإن تقرير المراجعة في هذه الحالة يتضمن ما يلي :

- الفقرة التمهيدية تتضمن عبارة تم تكليفى بمراجعة مدى التزام شركة الياسمين بالمتطلبات المالية لإتفاقية القرض المؤرخة 2002/6/4 مع بنك القاهرة - باريس بالإسكندرية، وذلك بدلاً من استخدام كلمة راجعاً.

- لا توجد فقرة نطاق.

- إضافة فقرة توضيحية سابقة لفقرة الإمتناع عن إبداء الرأى لشرح أسباب الإمتناع عن إبداء الرأى.

- فقرة الإمتناع عن إبداء الرأى والتي يشير فيها مراجع الحسابات إلى أنه نتيجة للأسباب المشار إليها في الفقرة السابقة لم يستطع إبداء الرأى، في مدى التزام الشركة بالمتطلبات المحاسبية والمالية الواردة في فقرات إتفاقية القرض المشار إليها.

3- الإتفاق مع مراجع الحسابات على إنجاز مهمة أو خدمة معينة متفق عليها

تناولت معايير المراجعة الدولية<sup>(1)</sup> عملية إتفاق مراجع الحسابات مع منشأة ما على إنجاز مهمة متفق أو خدمة معينة عليها بينه وبين المنشأة أو أى طرف ثالث ذو علاقة، بهدف توفير بعض الحقائق.

ويجب على مراجع الحسابات أن يحدد الإجراءات المتفق عليها مع العميل بدقة مثل الإتفاق على القيام ببعض الإجراءات المسددة لمراجعة حسابات الموردين، وقد تتضمن تلك الإجراءات مطابقة رصيد ميزان المراجعة مع رصيد حساب الأستاذ العام ومع مجموع الأرصدة الدائنة في الأستاذ المساعد، وكذلك مراجعة فواتير الشراء ومراجعة الشيكات المسددة ومراجعة الخصومات، وتحديد فواتير الشراء غير المسددة، وقد تقوم جهة معينة مثل

(1) IFAC, ISA, NO, 920 (1994).

هيئة الرقابة على الصادرات بالإتفاق مع مراجع الحسابات على القيام ببعض الإجراءات المتفق عليها لمراجعة مبيعات البضاعة للخارج (مبيعات التصدير) وذلك بغرض تحديد قيمة الدعم الذي سيتم سداده للمنشأة عن مبيعات التصدير للخارج بغرض تشجيع الصادرات، وقد تتضمن تلك الإجراءات مطابقة فواتير مبيعات التصدير مع رصيد حساب مبيعات التصدير في دفتر الأستاذ العام، وتحديد فواتير البيع للخارج غير المحصلة. وكذلك تحديد قيمة المبالغ المحصلة من عملاء الخارج، كما يمكن لأحد البنوك الإتفاق مع مراجع الحسابات على قيامه ببعض الإجراءات المتعلقة بمراجعة ما في حالة دخول البنك كشريك مع المنشأة أو القيام بإجراءات معينة للتحقق من تسجيل منشأة ما للأرض، والتي ستدخل بها كشريك مع البنك في تأسيس شركة جديدة.

ويجب أن يشير مراجع الحسابات في تقريره إلى اسم الجهة الموجه إليها هذا التقرير (عادة اسم العميل الذي إتفق مع مراجع الحسابات على إنجاز هذه المهمة) مع تحديد المعلومات التي طبقت عليها الإجراءات المتفق عليها، وبيان أن الإجراءات المتفق عليها قد تم تنفيذها وأنه قد تم إنجازها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المتعلقة بتكليف مراجع الحسابات بإجراءات متفق عليها. ويجب أن يوضح تقرير المراجعة في هذه الحالة الغرض من هذا التقرير، مع وصف الحقائق المكتشفة نتيجة القيام بتلك الإجراءات بصورة تفصيلية، مع توضيح أن تلك الإجراءات المتفق عليها لا تشكل عملية مراجعة أو فحص محدود، وبالتالي فإنه لن يتم إعطاء أى درجة تأكيد، حيث أن المستفيدين من التقرير هم الذين سيقومون بتقييم تلك الإجراءات وما توصل إليه مراجع الحسابات من نتائج، ويجب أن يشير مراجع الحسابات إلى أنه في حالة قيامه بإجراءات إضافية بخلاف الإجراءات المتفق عليها فإنه ربما يتم إكتشاف حقائق أخرى، مع ضرورة الإشارة إلى أن هذا التقرير يقتصر استخدامه فقط على الجهة التي إتفقت مع مراجع الحسابات على تلك المهمة.

وأخيراً يجب أن يحتوى هذا التقرير على تاريخ وعلى عنوان مراجع الحسابات وتوقيعه.

وفيما يلى نموذج لتقرير مراجع الحسابات عن إنجاز مهمة متفق عليها ( كشف بعض الحقائق ذات الصلة بالدائنين ) وفقاً لمعايير المراجعة الدولية.

تقرير مراجع الحسابات المستقل حول الحقائق المكتشفة والمتعلقة بالدائنين

إلى (الجهة التى اتفقت مع المراجع .....)

قمت بإنجاز الإجراءات المتفق عليها معكم والمتعلقة بحسابات الدائنين لشركة الياسمين التجارية (شركة مساهمة مصرية) فى 2003/12/21 والمبرزة بالكشوف المرفقة، وقد باشرت مهمتى وفقاً لمعايير المراجعة الدولية. وفيما يلى ملخص لتلك الإجراءات التى تم القيام بها.

( يذكر الإجراءات التى تم القيام بها مع وصف الحقائق المكتشفة نتيجة القيام بتلك الإجراءات )  
بالنظر لكون تلك الإجراءات المشار إليها لا تشكل عملية مراجعة أو فحص محدود وفقاً لمعايير المراجعة الدولية أو المحلية ( فإتينا لم نقم بإبداء أى تأكيد على حساب الدائنين فى 2003/12/31.

وفى حالة قيامنا بإجراءات إضافية فإن حقائق أخرى ربما يتم إكتشافها. إن هذا التقرير لا يستعمل لأى غرض آخر ولا يوزع على أى أطراف أخرى ويتعلق فقط بالحسابات المشار إليها ولا يمتد إلى معلومات أخرى لشركة .....

توقيع مراجع الحسابات

الإسكندرية فى 2004/3/3

يلس شحاته

م.م.م.....



ويختلف تقرير مراجع الحسابات عن إنجاز مهمة متفق عليها، عن تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة عنصر من عناصر القوائم المالية والذي يتضمن ضرورة إبداء الرأي في ما إذا كان هذا العنصر قد تم إعداده في كل جوانبه الهامة بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية أو المصرية، في حين أن تقرير مراجع الحسابات عن إنجاز مهمة متفق عليها لا يتضمن إبداء الرأي أو إعطاء أي تأكيد، ويقتصر على وصف تلك الإجراءات وكشف الحقائق المكتشفة فقط حيث أن المستفيدين من التقرير هم الذين سيقومون بعملية التقييم، كما أن إجراءات مراجعة عنصر معين من عناصر القوائم المالية لا يتفق عليها مع العميل بل يحددها مراجع الحسابات وفقاً لحكمه المهني، ففى حين أنه في حالة الاتفاق على إنجاز مهمة معينة يتم الاتفاق بالتفصيل على الإجراءات التي سيقوم بها مراجع الحسابات.

ويوضح الجدول التالي مقارنة بين تقرير المراجع عن مراجعة عنصر وتقريره عن إنجاز مهمة متفق عليها.

مراجعة عنصر من عناصر القوائم المالية	الاتفاق على إنجاز مهمة أو خدمة معينة متفق عليها	
توجد (من رأينا أن .....	لا توجد (كشف للحقائق فقط)	فقرة الرأي
تتضمن إبداء رأي بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية والدولية	لا تتضمن إبداء رأي وإنما تقتصر على وصف الإجراءات وكشف الحقائق.	إبداء الرأي
عالية (تأكيد إيجابي)	لا تعطى أي تأكيد	درجة التأكيد
لا يتفق عليها بل يحددها المراجع وفق حكمه المهني	يتم الاتفاق عليها بالتفصيل مع المراجع	إجراءات المراجعة

وقد فرقت معايير المراجعة الدولية والمصرية بين عمليات المراجعة والخدمات الأخرى ذات الصلة بها وتتضمن الخدمات ذات الصلة كل من : الفحص المصنوع والإجراءات المتفق عليها وإعداد القوائم المالية. وكما هو



موضح في الجدول أدناه فالمراجعة والفحص المحدود يهدفان إلى تمكين المراجع من الحصول على تأكيد عال ومتوسط على الترتيب، وهذه المصطلحات تستخدم للإشارة إلى درجات المقارنة بينهما. أما الإجراءات المتفق عليها وإعداد المعلومات المالية فلا تهدفان إلى التعبير عن أي تأكيد.

الخدمات ذات الصلة			المراجعة	
إعداد القوائم المالية	إجراءات تتفق عليها	فحص محدود	مراجعة	طبيعة الخدمة
لا يعطى أي تأكيد	لا يعطى أي تأكيد	تأكيد متوسط	عالية، ولكن لا تعطى تأكيداً تاماً (تأكيد مناسب)	درجة التأكيد التي يوفرها المراجع
تحديد المعلومات التي تم إعدادها	الحقائق المكتشفة من الإجراءات	تأكيد سلبي	تأكيد إيجابي	ما يوفره التقرير

ولا ينطبق هذا الإطار على الخدمات الأخرى المقدمة من المراجع مثل الضرائب والخبرة الاستشارية والاستشارات المالية والمحاسبية.

ويشير مصطلح التأكيد في هذا الإطار إلى قناعة المراجع بمدى الاعتماد على تأكيد يعطيه أحد الأطراف ليستخدم بمعرفة طرف آخر.

ومن أجل توفير هذا التأكيد يقوم المراجع بتقييم الأدلة المستخلصة من الإجراءات التي نفذها ثم يقوم بعرض ما تم استخلاصه من نتائج. وتتحدد درجة القناعة، وبالتالي درجة التأكيد التي يعطيها المراجع في ضوء الإجراءات المنفذة والنتائج المستخلصة منها.

ويعطى المراجع في عمليات المراجعة درجة عالية من التأكيد (وليس تأكيداً مطلقاً) بأن المعلومات محل المراجعة تخلو من أي تحريف هام ومؤثر. ويتم التعبير عن هذا إيجابياً في تقرير مراقب الحسابات كتأكد معقول.

ويعطى المراجع في مهام الفحص المحدود درجة تأكد متوسطة بأن المعلومات محل الفحص المحدود تخلو من أى تحريف هام ومؤثر ويتم التعبير عن هذا في صورة تأكد سلبي.

ويقوم المراجع بالنسبة لمهام الإجراءات المتفق عليها، بإصدار تقرير بالحقائق المكتشفة من الإجراءات ولا يعطى أى تأكد وبدلاً من ذلك يقوم مستخدموا التقرير أنفسهم بتقييم الإجراءات والنتائج التي تضمنها تقرير المراجع ويقومون بالتوصل إلى استنتاجاتهم الخاصة.

ومن ناحية أخرى فإنه في مهام إعداد القوائم والمعلومات المالية، وبالرغم من أن مستخدمى المعلومات المالية المعدة يحصلون على بعض الفوائد من أعمال المحاسب إلا أنه لا يوجد أى تأكد يعبر عنه في التقرير ( وقد استخدم مصطلح المحاسب بدلاً من المراجع للتعبير عن عمل المحاسب المستقل ).

وتهدف مراجعة القوائم المالية إلى تمكين المراجع من إبداء رأى عما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت في كل جوانبها الهامة طبقاً لإطار محاسبي محدد. والعبارة المستخدمة لذلك هي " تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة ". وينطبق نفس الغرض في حالة مراجعة البيانات والمعلومات المالية المعدة طبقاً لأسس مناسبة.

ويحصل المراقب على أدلة مراجعة كافية تساعد في التوصل إلى الاستنتاجات التي تمكنه من تكوين رأيه حول القوائم المالية.

ويدعم رأى مراقب الحسابات من مصداقية القوائم المالية وذلك بإعطائه درجة عالية (وليس مطلقة) من التأكد. ولا يمكن الوصول إلى التأكد التام لعدة أسباب مثل الحاجة إلى الحكم الشخصي واستخدام الأساليب الإختبارية، والمحددات التي تحيط بتنظيم الرقابة الداخلية والمحاسبية وإمكانية

حدوث تواطؤ بين العاملين وحقيقة أن أغلب الأدلة المتاحة للمراجع تكون في طبيعتها مقتعة وليست حاسمة.

ويهدف الفحص المحدود للقوائم المالية إلى تمكين المراجع ( في ضوء الإجراءات التي لا توفر كل الأدلة التي قد تكون مطلوبة لأعمال المراجعة ) من التقرير أنه لم يتم إلى علم المراجع أية تعديلات هامة أو مؤثرة ينبغي إجراؤها على القوائم المالية. والغرض نفسه ينطبق على الفحص المحدود للبيانات والمعلومات المالية المعدة طبقا لأسس مناسبة.

وتقتصر أعمال الفحص المحدود على الاستفسار من مسئولى المنشأة وتطبيق الإجراءات التحليلية، والتي تصمم لفحص مدى الثقة في تأكيد من طرف معين يستخدم بمعرفة طرف آخر. وعلى الرغم من أن الفحص المحدود يشمل تطبيق مهارات وأساليب المراجعة وتجميع الأدلة فإنه لا يتضمن عادة تقييمًا للسياسات والقواعد المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية واختبار السجلات والحصول على أدلة المراجعة عن طريق الاستفسار والاطلاع والمصادقات وإعادة الحساب والتي تتم عادة خلال تنفيذ مهمة المراجعة.

وعلى الرغم من محاولة المراجع أن يكون على دراية بالأمور الهامة ولكن إجراءات الفحص المحدود تجعل الوصول إلى هذا الهدف أقل حدودًا عنه في المراجعة ولذلك فإن درجة التأكد الممنوحة تكون أقل في الفحص المحدود عنها في تقرير المراجعة.

أما في مهمة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها، يعين المراجع لتنفيذ تلك الإجراءات التي لها طبيعة إجراءات المراجعة، والتي أقرتها المنشأة والمراجع وأي طرف ثالث ثم التقرير عن الحقائق المكتشفة، وعلى الموجه لهم التقرير تكوين استنتاجاتهم من تقرير الحقائق المكتشفة من المراجع. وتجدر الإشارة بأن استخدام التقرير يكون قاصرا على الأطراف التي أقرت الإجراءات المتفق



عليها حيث إن الآخرين والذين على غير علم بأسباب هذه الإجراءات قد لا يتفهموا النتائج.

ومن ناحية أخرى فإنه في مهمة إعداد قوائم أو معلومات مالية، يقوم المحاسب المسئول باستخدام خبراته المحاسبية على عكس الخبرة من المراجعة وذلك لتجميع وتنسيق وتلخيص المعلومات المالية. وهي تتكون عادة من تقليص البيانات التفصيلية إلى شكل سهل ومفهوم دون اختبار التأكيدات في هذه المعلومات ولا تسمح الإجراءات المنفذة والمصممة للمحاسب إبداء رأي على المعلومات المالية. إلا أن مستخدمي المعلومات المالية يحصلون على بعض الفوائد من استخدام المحاسب لخبرته وعنايته المهنية في إعداد المعلومات المالية.

ويرتبط المراجع بالمعلومات المالية عندما يرفق تقريره على هذه المعلومات أو يوافق على استخدام اسمه في ارتباط منهني. وإذا لم يكن المراجع مرتبطاً بهذه الطريقة، فلا تقع على عاتقه مسئولية تجاه أي طرف ثالث. وإذا علم المراجع باستخدام اسمه بطريقة غير مناسبة على معلومات مالية، عليه أن يطلب من الإدارة عدم الاستمرار في ذلك والتفكير في إجراءات أخرى (إذا تطلب الأمر) مثل إبلاغ أي طرف ثالث معطوم يستخدم المعلومات بعدم أحقية استخدام اسم المراجع مرتبطاً بالمعلومات المالية. وقد يرى المراجع من الضروري اتخاذ إجراءات أخرى مثل الاستعانة باستشارة قانونية.

ومن ناحية أخرى فإن الإصدارات المهنية<sup>(1)</sup> تناولت بعض الحالات التي يتم فيها تقييد استخدام تقرير مراجع الحسابات، كما في حالة إعداد تقرير مراجعة عن مدى التزام المنشأة ببعض الشروط التعاقدية. حيث يقتصر استخدام تقرير المراجعة على الجهة التي طلبت إعداد هذا التقرير، وكذلك في

(1) AICPA, SAS, NO. 87 (1999).

حالة إعداد تقرير مراجعة عن إنجاز مهمة متفقة حيث يجب على مراجع الحسابات الإشارة في تقريره على أن هذا التقرير لا يستعمل لأي غرض آخر ولا يوزع على أي أطراف أخرى غير الجهة التي إتفقت مع مراجع الحسابات على إنجاز المهمة المتفق عليها.

4- مراجعة الإفصاح عن المعلومات المالية الواردة في صور لشكل أو جداول معينة.

في بعض الأحيان قد تقوم الشركات بالإفصاح عن بعض المعلومات المالية في صورة جداول أو أشكال معينة أو رسوم بيانية، وينعكس هذا الإفصاح بالطبع على صياغة تقرير مراجع الحسابات عن تلك المعلومات. ويجب أن يحدد تقرير المراجعة في هذه الحالة مدى صحة هذه الجداول أو الأشكال أو الرسوم البيانية، وكذلك تحديد الجهة المعد لها هذه الجداول أو الأشكال أو الرسوم البيانية.

ومن أهم الحالات التي يتم فيها استخدام مثل هذا التقرير هو طلب بعض البنوك أو مؤسسات التمويل كجهات مانحة للإئتمان من الشركات طالبة الإئتمان إعداد جداول توضح بعض النسب المالية مثل نسب التداول ونسب السيولة ونسب الربحية ومعدلات الدوران المختلفة ونسبة حقوق الملكية إلى الإلتزامات لمدة 10 سنوات سابقة لتاريخ التفاوض على منح القرض، وذلك لأغراض اتخاذ قرارات منح الإئتمان مع ضرورة وجود تقرير من مراجع الحسابات عن الإفصاح عن تلك المعلومات المالية التي تم إعدادها في صورة جداول أو أشكال ورسوم بيانية.

وفي مثل هذه الحالات يجب أن يتضمن تقرير المراجعة الخاص الذي يعده مراجع الحسابات بشأن تلك الجداول والأشكال والرسوم البيانية ضرورة الإشارة إلى ما إذا كانت هذه النسب المالية قد أعدت بطريقة صحيحة، وأن تلك الجداول والأشكال والرسوم البيانية صحيحة وتعبر عن تلك النسب خلال



السنوات التي تم عنها حساب تلك النسب، مع ضرورة أن يحدد تقرير المراجعة الجهة المعد لها هذه الجداول والأشكال أو الرسوم البيانية والتي تم إعدادها لخدمة إدارة المنشأة والجهة مانحة الإلتزام.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن لمراجع الحسابات أن يتحفظ في تقريره إذا تبين له عدم صحة بعض المعلومات المالية، أو عدم صحة الجداول أو الأشكال أو الرسوم البيانية في التعبير عن تلك المعلومات المالية، وكذلك في حالة وجود قيود غير جوهرية على نطاق أعمال المراجعة، وفي هذه الحالة لابد وأن يضيف لتقريره فقرة توضيحية قبل فقرة الرأي يشير فيها إلى أسباب التحفظ، على أن تتضمن فقرة الرأي عبارة " فيما عدا ما تم الإشارة إليه في الفقرة السابقة فمن رأينا أن المعلومات المالية قد أعدت بطريقة صحيحة وأن الجداول أو الأشكال والرسوم البيانية صحيحة وتعبر عن تلك المعلومات المالية.

أما في حالة ما إذا تبين لمراجع الحسابات عدم صحة المعلومات أو عدم صحة الجداول أو الأشكال البيانية في التعبير عن تلك المعلومات المالية فإنه يجب أن يبدى رأياً عكسياً ويتطلب ذلك ضرورة إضافة فقرة توضيحية قبل فقرة الرأي يشرح فيها أسباب إبدائه لرأي عكسي على أن تتضمن فقرة الرأي الإشارة إلى أنه بناءً على ما سبق الإشارة إليه في الفقرة السابقة فمن رأينا أن المعلومات المالية قد أعدت بطريقة غير صحيحة أو أن الجداول أو الأشكال أو الرسوم البيانية غير صحيحة ولا تعبر عن تلك المعلومات المالية.

أما في حالة وجود قيود جوهرية على نطاق أعمال مراجعة الإفصاح عن المعلومات المالية في صورة أشكال أو جداول معينة بصورة لا تمكن مراجع الحسابات من إبداء رأيه فإنه يجب أن يمتنع عن إبداء الرأي ويشتمل تقرير المراجع في هذه الحالة على ما يلي :

- الفقرة الافتتاحية ويشير فيها مراجع الحسابات إلى أن تم تكليفه بمراجعة الإفصاح عن بعض المعلومات المالية في صورة أشكال أو جداول معينة، وإن إعداد تلك المعلومات المالية والإفصاح عنها في صورة الأشكال والجداول المرفقة مسئولية إدارة الشركة. أي لن يذكر في تلك الفقرة كلمة راجعنا، وكذلك لا يشير إلى أن مسئوليته هي إبداء الرأي في مدى صحة حساب تلك المعلومات والإفصاح عنها في صورة أشكال أو جداول معينة.

- لا توجد فقرة نطاق.

- فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأي للإشارة إلى أسباب الإمتناع عن إبداء الرأي.

- فقرة الإمتناع عن إبداء الرأي ويشير فيها مراجع الحسابات إلى إمتناعه عن إبداء الرأي في مدى صحة المعلومات المالية، ومدى صحة الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة أشكال أو جداول معينة وذلك بسبب ما سبق الإشارة إليه في الفقرة السابقة.

5- مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لإطار محاسبي شامل بخلاف معايير المحاسبة المصرية أو الدولية.

يتم عادة إعداد وعرض القوائم المالية سنوياً لتلبية إحتياجات عدد متنوع من مستخدمي القوائم المالية. ويعتمد كثير من مستخدمي القوائم المالية على البيانات الواردة بها كمصدر أساسي للمعلومات وذلك لأنه من غير المتاح لهم الحصول على معلومات إضافية أخرى لتلبية إحتياجاتهم الخاصة. لذلك فمن المطلوب إعداد القوائم المالية طبقاً لأحد أو خليط من :

(أ) معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد رقم 503 لسنة 1997 والمعلقة بالقرار 345 لسنة 2002.

(ب) معايير المحاسبة الدولية.

(ج) أى إطار محاسبى آخر شامل يصدر من جهة رقابية مصمم لإعداد تقرير مالية على أن يتم الإفصاح عن هذا الإطار فى القوائم المالية مثل الإطار المكمل للنظام المحاسبى والموحد الصادر بقرار السيد / رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم 2644 لسنة 1996.

ويتكون الإطار المحاسبى الشامل من مجموعة من القواعد المستخدمة فى إعداد القوائم المالية والتي تسرى على كافة البنود الهامة ويكون لها ما يؤيد إستخدامها، وقد يتم إعداد القوائم المالية لأغراض خاصة بما يتفق مع إطار محاسبى شامل بخلاف معايير المحاسبة الدولية أو المصرية ( والمشار إليه فيما بعد بالإطار المحاسبى الشامل الآخر )، ولا تعتبر مجموعة القواعد المحاسبية التى تعد وفقاً لرغبات شخصية بمثابة إطار محاسبى شامل، وقد يتضمن الإطار المحاسبى المستخدم لإعداد القوائم المالية بخلاف معايير المحاسبة المصرية أو الدولية على ما يلى :

(أ) القواعد التى تستخدمها المنشأة لإعداد الإقرار الضريبى عن الدخل.

(ب) استخدام الأساس النقدى للمحاسبة.

(ج) قواعد إعداد التقارير المالية الخاصة بجهات حكومية.

وينبغى أن يتضمن تقرير مراجع الحسابات على القوائم المالية وفقاً لإطار محاسبى شامل آخر عبارة توضح الإطار المحاسبى المستخدم. أو أن تتم الإشارة إلى الإيضاح بالقوائم المالية التى يفصح عن هذه المعلومات وذلك قبل فقرة رأى. وينبغى أن يذكر فى فقرة رأى ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها - فى كل جوانبها الهامة - بما يتفق مع الإطار المحاسبى المعين.

ويجب على مراجع الحسابات أن يراعى ما إذا كان عنوان القوائم المالية أو واحد الإيضاحات الخاصة المرفق بها يوضح للقارئ أن هذه القوائم لم يتم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية أو الدولية.

وعلى سبيل المثال فإن القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس ضريبي يمكن أن تعنون " قائمة الإيرادات والمصروفات - وفقاً للأساس الضريبي " والقوائم المالية المعدة وفقاً للأساس النقدي يمكن أن يكون عنوانها " قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية " . وفي حالة ما إذا كانت القوائم المالية المعدة وفقاً لإطار محاسبي شامل آخر غير معونة على النحو الملصق أو إذا لم يتم الإفصاح عن الأساس المحاسبي بدرجة كافية، يجب على المراجع إصدار تقرير برأي معدل ( رأى متحفظ أو معاكس ) بما يتناسب مع الموقف.

وبافتراض قيام مراجع الحسابات بمراجعة قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية لشركة الياسمين التجارية عن السنة المالية المنتهية في 2003/12/31، والتي تم إعدادها باستخدام الأساس النقدي وهو إطار محاسبي شامل بخلاف معايير المحاسبة المصرية أو الدولية. في هذه الحالة سيظهر تقرير مراجع الحسابات على الصورة التالية :

أ- عنوان التقرير : " تقرير مراجع الحسابات المستقل عن مراجعة قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية " .

ب- الجهة التي يوجه إليها التقرير : السادة / مساهمي شركة الياسمين (شركة مساهمة مصرية).

ج- الفقرة التمهيدية ( الفقرة الافتتاحية أو فقرة المقدمة ) :

راجعنا قائمة المقبوضات والمدفوعات لشركة الياسمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2003 وهذه القائمة مسنولة إدارة الشركة ومسئوليتنا إبداء الرأي على هذه القائمة في ضوء مراجعتنا لها.

د- فقرة النطاق :

وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية أو الدولية وفي ضوء القوانين واللوائح السارية، وتتطلب معايير المراجعة المصرية أو



الدولية تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القائمة المالية لا تحتوي على أخطاء مؤثرة، وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص إختباري للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقائمة المالية، كما تتضمن أعمال المراجعة أيضاً تقييماً للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة والتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القائمة المالية، وقد حصلنا من الإدارة على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض المراجعة، ونرى أن ما قمنا به من أعمال المراجعة يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على هذه القائمة المالية.

هـ- تحديد الإطار المحاسبى المستخدم فى إعداد القوائم المالية :

إن سياسة الشركة هى إعداد القائمة المالية المرفقة على أساس المقبوضات والمدفوعات النقدية، وفقاً لهذا الأساس يتم تحقق الإيراد عند تحصيله وليس عند إكتسابه وكذلك يتم تحقق المصروف عند سداده وليس عند إستحقاقه.

#### و- فقرة الرأى :

ومن رأينا أن القائمة المرفقة تعبر بصدق فى كل جوانبها الهامة عن الإيرادات المحصلة والمصروفات المدفوعة بواسطة الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2003 طبقاً لأساس المقبوضات والمدفوعات النقدية كما هو موضح فى الإيضاح رقم ( .. ) .

#### ز- تاريخ التقرير وعنوان وتوقيع مراجع الحسابات.

وفيما يلى مثال لتقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لإطار محاسبى شامل بخلاف معايير المحاسبة المصرية (قوائم مالية معدة وفقاً للأساس النقدى) وذلك كما ورد فى معايير المراجعة المصرية.



تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية لشركة .....  
المعدة وفقاً للأسس النقدية

السادة .....

راجعنا قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية لشركة ..... عن  
السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر ..... وهذه القائمة مسؤولة إدارة  
الشركة ومسئوليتنا إبداء الرأي على هذه القائمة في ضوء مراجعتنا لها.  
وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين  
المصرية السارية، وتتطلب معايير المراجعة المصرية تخطيط وأداء المراجعة  
للحصول على تأكيد مناسب بأن القائمة المالية لا تحتوي على أخطاء مؤثرة،  
وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص إختباري للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم  
والإيضاحات الواردة بالقائمة المالية، كما تتضمن أعمال المراجعة أيضاً تقييماً  
للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة والتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة  
الإدارة وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القائمة المالية، وقد حصلنا من  
الإدارة على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض المراجعة، ونرى أن  
ما قمنا به من أعمال المراجعة بعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على هذه القائمة  
المالية.

إن سياسة الشركة هي إعداد القائمة المالية المرفقة على أساس  
المقبوضات والمدفوعات النقدية، وفقاً لهذا الأساس يتم تحقق الإيراد عند تحصيله  
وليس عند اكتسابه وكذلك يتم تحقق المصروف عند سداؤه وليس عند استحقاقه.  
ومن رأينا أن القائمة المرفقة تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن  
الإيرادات المحصلة والمصروفات المدفوعة بواسطة الشركة خلال السنة المالية  
المنتهية في 31 ديسمبر ..... طبقاً لأسس المقبوضات والمدفوعات  
النقدية كما هو موضح في الإيضاح رقم ( ..... ).

توقيع المراجع  
ياسر شحاته السيد  
سجل محاسبين ومراجعين رقم .....

الإسكندرية في 2004/3/3

وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة إبداء مراجع الحسابات لرأي متحفظ في تقريره بسبب اختلافه مع الإدارة بشأن بعض السياسات المحاسبية أو بسبب وجود قيود على نطاق أعمال المراجعة لأغراض خاصة ويرى مراجع الحسابات أن تلك القيود لا تتطلب إمتناعه عن إبداء الرأي، فإن تقرير مراجع الحسابات المتحفظ يجب أن يتضمن في هذه الحالة فقرة توضيحية سابقة على فقرة الرأي يشرح فيها أسباب التحفظ في الرأي، وسيتم تعديل فقرة الرأي لتبدأ بعبارة " فيما عدا الآثار المترتبة على ما ورد في الفقرة السابقة "، ويظل باقي التقرير كما هو في حالة الرأي النظيف ( غير المتحفظ ) .

وبافتراض أن مراجع الحسابات لم يستطع مراجعة العمليات النقدية لفرع جرجا ويرى وفقاً لحكمه الشخصي وللأهمية النسبية لعمليات فرع جرجا أنه سيحتفظ في تقريره في هذه الحالة سيقوم بإضافة فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأي كما يلي :

" لم نستطع القيام بإجراءات المراجعة للعمليات النقدية لفرع جرجا . "

وتظهر فقرة الرأي على الصورة التالية :

" فيما عدا الآثار التي قد ترتب على عدم مراجعة العمليات النقدية لفرع جرجا، والواردة في الفقرة السابقة فإن القائمة المرفقة بغير صدق في كل جوانبها الهامة عن الإيرادات المحصلة والمصروفات المدفوعة بواسطة الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2003/12/31 طبقاً لأساس المقبوضات والمدفوعات النقدية كما هو موضح في الإيضاح رقم ( .. ) . "

أما إذا رأى مراجع الحسابات أن هناك ما يستدعي إبداء رأي معاكس بسبب أن هناك خروج جوهري عن الإطار المحاسبي الشامل بخلاف معاييرتمدة المصرية أو الدولية فإن تقرير المراجعة يجب أن يتضمن فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأي يشرح فيها أسباب إبداء الرأي المعاكس، وتتضمن فقرة الرأي عبارة : " بناءً على ما ورد في الفقرة السابقة،

فمن رأينا أن القائمة المرفقة لا تعبر في كل جوانبها الهامة عن الإیرادات المحصلة والمصروفات المدفوعة بواسطة الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2003/12/31 كما هو موضح في الإيضاح رقم ( .. ).

ومن ناحية أخرى فإنه في حالة إمتناع مراجع الحسابات عن إبداء الرأي بسبب وجود قيود جوهرية على عمليات المراجعة بحيث لم يتمكن من القيام بإجراءات المراجعة المطلوبة، أو فقدته لإستقلاله فإن تقرير المراجعة في هذه الحالة سيتضمن في الفقرة التمهيديّة عبارة تم تكليفى بمراجعة قائمة المقبوضات والمدفوعات لشركة ..... عن السنة المالية المنتهية في .. / .. / ... وهذه القائمة مسئولية إدارة الشركة ( أى لن يذكر كلمة راجعنا ولن يذكر عبارة ومسئوليتنا إبداء الرأي على هذه القائمة في ضوء مراجعتنا لها )، ولن يتضمن تقرير المراجعة في هذه الحالة فقرة نطاق، مع إضافة فقرة توضيحية سابقة لفقرة الإمتناع عن إبداء السراى يبين فيها أسباب الإمتناع عن إبداء السراى والتي سيشير فيها إلى إمتناعه عن إبداء السراى بسبب ما سبق شرحه في الفقرة التوضيحية السابقة.

وسنعرض فيما يلى نموذج لتقرير غير متحفظ عن مراجعة قوائم مالية معدة وفقاً لأساس ضريبة الدخل ( القواعد التى تستخدمها المنشأة لإعداد الإقرار الضريبى ).

تقرير مراجع الحسابات المستقل عن مراجعة القوائم المالية المعدة  
وفقا لأساس ضريبة الدخل

السادة / .....

راجعنا القوائم المالية المعدة وفقا لأساس ضريبة الدخل لشركة  
..... عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2003 وهذه  
القوائم مسئولية إدارة الشركة ومسئوليتنا إبداء الرأى على هذه القوائم  
فى ضوء مراجعتنا لها.

وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية (أو الدولية)  
وفى ضوء القوانين السارية، وتتطلب معايير المراجعة المصرية  
(أو الدولية) تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن  
القوائم المالية لا تحتوى على أخطاء مؤثرة، وتتضمن أعمال المراجعة  
إجراء فحص إختبارى للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات  
الواردة بالقوائم المالية.

كما تتضمن أعمال المراجعة أيضا تقييما للسياسات والقواعد  
المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك  
سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية وقد حصلنا من الإدارة على  
البيانات والإيضاحات التى رأيناها لازمة لأراض المراجعة ونرى أن مسا  
قمنا به من أعمال المراجعة بعد أساسا مناسباً لإبداء رأينا على القوائم  
المالية.

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بصدق فى  
كل جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى 31 ديسمبر 2003 وعن  
إيراداتها ومصروفاتها عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك  
طبقا للأساس المحاسبى المستخدم لأغراض ضريبة الدخل كما هو موضح  
فى الإيضاح رقم ( .. ).

الإسكندرية فى 2004/3/3

توقيع مراجع الحسابات

ياسر شحاته السيد

س.م.م .....



وبالتأكيد يمكن أن يتضمن التقرير السابق إبداء رأى متحفظ أو معاكس أو امتناع عن إبداء الرأى على نحو ما سبق وأن بينا.

6- مراجعة القوائم المالية الواردة المعدة وفقاً لإجراءات تنظيمية وحكومية خاصة بجانب المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

قد يطلب من مراجع الحسابات مراجعة القوائم المالية لمنشأة ما والمعدة وفقاً لإجراءات وطرق ومبادئ محاسبية خاصة تفرضها بعض الجهات الحكومية على الشركات والوحدات التابعة لها، والتي تخضع لإشرافها مثل النظام المحاسبى الخاص الذى تفرضه هيئة التجارة الأمريكية على شركات السكك الحديدية، أو الطرق والمبادئ المحاسبية التى تفرضها مصلحة الضرائب الأمريكية على الشركات، واللام إتباعها فى حساب الربح الضريبى الخاص بالفترة المالية المعد عنها القوائم المالية السنوية أو كما هو الحال فى مصر حيث يتم إعداد القوائم المالية فى بعض الشركات وفقاً لإجراءات تنظيمية وحكومية خاصة كما هو الحال فى شركات التأمين، وفى البنوك التجارية وصناديق الإستثمار وشركات السمسرة وغيرها.

ولا يختلف تقرير المراجعة فى هذه الحالة عن تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية المعدة وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ( متاير المحاسبة المصرية أو الدولية مثلاً ). والسابق دراسته فيما عدا أنه يجب على مراجع الحسابات أن تشير فى تقريره فى مثل هذه الحالات فى فقرة سابقة على فقرة الرأى إلى ذلك الإجراءات التنظيمية والحكومية الخاصة، وأن يشير فى فقرة الرأى إلى أن هذه القوائم المحاسبية فى كل جوانبها الهامة عن المركز المالى فى نهاية السنة المالية ونتيجة النشاط والتدفقات النقدية عن السنة المنتهية فى ذات التاريخ فى ضوء المبادئ والأسس المحاسبية الواردة عن الجهات التى تصدرها.



ومن ناحية أخرى لا تختلف بدائل الرأي وأسبابها وشكل تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لإجراءات تنظيمية وحكومية خاصة بجانب المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (تقرير يتضمن رأي متحفظ أو رأي معاكس أو إمتناع عن إبداء الرأي) عن بدائل الرأي وأسبابها وشكل تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية.

ولاشك أن لهذا التقرير أهمية خاصة في مصر، كما في حالة مراجعة شركات التأمين التي تقوم بإعداد ونشر قوائمها المالية وفقاً لأسس حددتها هيئة الرقابة والإشراف على شركات التأمين ( قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر رقم 91 لسنة 1995)، وكذلك عند مراجعة البنوك، أو عند مراجعة صناديق الإستثمار أو حسابات شركات السمسرة وشركات الإستثمار على نحو ما سبق وأن بينا في الفصول السابقة من هذا الكتاب، الأمر الذي يتطلب من مراجع الحسابات في مصر في مثل هذه الحالات ضرورة الإشارة في تقرير المراجعة إلى الإجراءات والقوانين التي على أساسها تم إعداد القوائم المالية مع ضرورة الإشارة في فقرة الرأي إلى أن القوائم المالية تعبر بصدق في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي ونتيجة النشاط والتدفقات النقدية في ضوء تلك الإجراءات التنظيمية والقوانين المعدة على أساسها القوائم المالية بجانب المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

**أسئلة وحالات الفصل التاسع**

**والإجابة عليها**



## السؤال الأول :

ما المقصود بأن القوائم المالية تعبر بصدق وفقاً للإصدارات المهنية الأمريكية؟ وهل يمكن تطبيق مقاييس الصديق السابقة على بعض خدمات المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة؟

## إجابة السؤال الأول :

المقصود بأن القوائم المالية تعبر بصدق أن :

- المبادئ المحاسبية المطبقة تلقى القبول العام.
- المبادئ المحاسبية المطبقة ملائمة لظروف الممارسة المحاسبية المالية.
- القوائم المالية ومرفقاتها تفصح في كل الأمور الجوهرية التي تؤثر في إمكانية إستخدامها.
- المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية قد تم الإفصاح عنها بصورة ملائمة.
- القوائم المالية تعكس العمليات والأحداث الإقتصادية المنشأة من المراجعة بصورة تعبر عن مركزها المالي ونتيجة نشاطها بصورة سليمة.
- وتستخدم نفس مقاييس الصديق السابقة في مهام المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة بالإضافة إلى تقييم السياسات المحاسبية المطبقة والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض والإفصاح.

## السؤال الثاني :

ما هي العناصر الأساسية لتقرير مراجع الحسابات من مهام المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة؟

## إجابة السؤال الثانى :

العناصر الأساسية لتقرير مراجع الحسابات عن مهام المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة هي :

- أ- عنوان التقرير.
- ب- الجهة التى يوجه لها التقرير.
- ج- الفقرة الافتتاحية التمهيدية.
- د- فقرة النطاق.
- هـ- فقرة الرأى.
- و- تاريخ التقرير وعنوان وتوقيع مراجع الحسابات.
- ولتحديد محتوى كل عنصر.

## سؤال الثالث :

أذكر بعض الأمثلة عن الإطار المحاسبى المستخدم لإعداد القوائم المالية بخلاف معايير المحاسبة الدولية أو المصرية؟

## إجابة السؤال الثالث :

- القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس ضريبة الدخل.
- القوائم المالية المعدة وفقاً للأساس النقدى.
- القوائم المالية المعدة وفقاً لقواعد خاصة لجهات حكومية معينة.

## السؤال الرابع :

بين أوجه الاختلاف بين تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية، وتقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لإطار محاسبى شامل بخلاف معايير المحاسبة المصرية أو الدولية.



#### إجابة السؤال الرابع :

يتمثل الاختلاف في أن تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لإطار محاسبي شامل بخلاف معايير المحاسبة المصرية الدولية يجب أن يتضمن فقرة قبل فقرة الرأي لتحديد الإطار المحاسبي المستخدم في إعداد القوائم المالية، ويجب أن يذكر مراجع الحسابات في فقرة الرأي ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها في كل جوانبها الهامة بما يتفق مع الإطار المحاسبي المستخدم.

#### السؤال الخامس :

حدد الهدف من مراجعة بند أو أكثر من القوائم المالية.

#### إجابة السؤال الخامس :

الهدف من مراجعة بند أو أكثر من القوائم المالية هو تحديد ما إذا كان العنصر الذى تمت مراجعته قد تم إعداده فى جميع جوانبه الهامة بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية أو الدولية أو الإطار المحاسبي المستخدم.

#### السؤال السادس :

ما هى الأسباب التى تستدعى تحفظ مراجع الحسابات فى تقريره عن مراجعة مدى الإلتزام بالشروط التعاقدية؟ وما هى فقرات التقرير فى هذه الحالة؟

#### إجابة السؤال السادس :

يحتفظ مراجع الحسابات فى تقريره عن مراجعة مدى الإلتزام بالشروط التعاقدية فى حالة وجود قيود غير جوهرية على نطاق أعمال المراجعة ويرى أن تلك القيود لا تتطلب إمتناعه عن إبداء الرأى والتعليق الحرجى حالة عدم إلتزام الشركة ببعض الشروط التعاقدية والتى يرى مراجع الحسابات

وفقاً لأهميتها النسبية أنها لا تؤثر على إلتزامات الشركة بالشروط التعاقدية.  
وفقرات التقرير في هذه الحالة هي :

(تمهيدية - نطاق - توضيحية - رأى)

### السؤال السابع

ما هي الأسباب التي تستدعي إبداء مراجع الحسابات لرأى معين  
في تقريره عن مدى الإلتزام بالشروط التعاقدية؟ وما هي فقرات التقرير فسي  
هذه الحالة؟ مع صياغة فقرة الرأى.

### إجابة السؤال السابع :

( الفقرات هي : تمهيدية - نطاق - توضيحية - رأى )

صياغة فقرة الرأى كما يلي :

" بناء على ما أشرنا إليه في الفقرات السابقة، فإن الشركة ... كسائت  
غير ملتزمة بالمتطلبات المالية والمحاسبية الواردة في فقرات الاتفاقية المشار  
إليها " .

### السؤال الثامن :

ما هي الأسباب التي تستدعي إمتناع مراجع الحسابات عن إبداء  
الرأى في مدى الإلتزام بالشروط التعاقدية؟ وما هي فقرات التقرير فسي  
هذه الحالة؟ مع صياغة الفقرة التمهيدية.

### إجابة السؤال الثامن :

( الفقرات هي : تمهيدية - توضيحية - إمتناع )

صياغة الفقرة التمهيدية كما يلي :

" تم تكليفى بمراجعة مسدى إلتزام شركة ..... بالمتطلبات المحاسبية والمالية الواردة فى الفقرات ..... من الإتفاقية المؤرخة ... / ... / ..... مع .....

### السؤال التاسع :

ما هى أوجه الاختلاف بين إنجاز مراجع الحسابات لمهمة متفق عليها ومراجعة عنصر من عناصر القوائم المالية؟

### إجابة السؤال التاسع :

أنظر الكتاب : وستجد ما يلى :

تقرير مراجع الحسابات عن إنجاز مهمة متفق عليها	تقرير مراجعة عنصر من عناصر القوائم المالية	
إبداء الراى لا يتضمن إبداء الراى أو إعطاء أى تأكيد " مجرد وصف الحقائق المكتشفة فقط"	إبداء الراى فيما إذا كان العنصر قد تم إعداده فى كل جوانبه الهامة بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية أو الدولية.	
إجراءات المراجعة يتفق عليها مراجع الحسابات مع العميل بالتفصيل وكتابة	لا يتفق عليها مراجع الحسابات مع العميل بل يحددها وفقا لحكمه المهنى	

### السؤال العاشر :

حدد أوجه الصواب أو الخطأ فى كل عبارة من العبارات التالية :

- أ- يطبق على عمليات المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة كافة الإجراءات المتعلقة بالفحص المحدود للقوائم المالية.

ب- تختلف إجراءات تنفيذ أعمال المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة عن إجراءات تنفيذ أعمال مراجعة القوائم المالية السنوية.

ج- يختلف تقرير مراجع الحسابات عن مهام المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة من الناحية الشكلية باختلاف الغرض من إعداده.

د- يجب أن يتمتع مراجع الحسابات عن مهام المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة في حالة ما إذا طلب منه إصدار تقرير عنها وفقاً لنموذج محدد لا يتفق مع الإصدارات المهنية.

هـ- يجب على مراجع الحسابات إرفاق تقريره عن مراجعة أحد بنود القوائم المالية مع القوائم المالية للمنشأة.

و- يمكن لمراجع الحسابات إعداد تقرير مراجعة عن بعض بنود القوائم المالية رغم امتناعه عن إبداء الرأي في القوائم المالية الكاملة للشركة.

ز- يمكن لمراجع الحسابات إعداد تقرير مراجعة عن بعض بنود القوائم المالية رغم إبدائه لرأي عكسي في القوائم المالية الكاملة للشركة.

ح- الهدف من مراجعة مدى الالتزام بالشروط التعاقدية هو إبداء الرأي في مدى سلامة الشروط التعاقدية من الناحية القانونية.

ط- الغرض من تقرير مراجع الحسابات عن إنجاز مهمة متفق عليها هو إعطاء تأكيد سلبي بأنه لم يتبين لمراجع الحسابات وجود أي تعديلات جوهرية ينبغي إجراؤها.

ي- يجب أن يتضمن تقرير مراجع الحسابات عن إنجاز مهمة متفق عليها تقييم للإجراءات التي قام بها، وما توصل إليه من نتائج.

إجابة السؤال العاشر :

م	الإجابة	التبـرير
أ-	العبارة خطأ	: حيث لا تسرى عمليات المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة على المهام المتعلقة بالفحص المحدود للقوائم المالية.
ب-	العبارة خطأ	: حيث تتشابه إجراءات تنفيذ أعمال المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة بدرجة كبيرة مع إجراءات تنفيذ أعمال مراجعة القوائم المالية السنوية، كما أنه يمكن لمراجع الحسابات أداء إجراءات المراجعة على أساس إختبارى فى أعمال المراجعة ذات الأغراض الخاصة.
جـ	العبارة خطأ	: حيث يفضل توحيد شكل ومحتوى تقرير المراجعة عن مهام المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة لأن ذلك يساعد على زيادة تفهم القارئ للتقرير.
د-	العبارة خطأ	: لأنه فى هذه الحالة يجب على مراجع الحسابات دراسة هذا النموذج وإجراء التعديلات اللازمة عليه حيث يتمشى مع تلك الإصدارات أو إرفاق تقرير منفصل.
هـ	العبارة خطأ	: يجب على مراجع الحسابات إعلام العميل بأن تقريره عن أحد بنود القوائم المالية يجب ألا يصاحب القوائم المالية للمنشأة وذلك لتفادى الإيحاء لمستخدم التقرير بأن هذا التقرير يتعلق بالقوائم المالية بالكامل.



و-	العبارة صحيحة	: في حالة الإمتناع عن إبداء الرأي عن القوائم المالية بالكامل يمكن للمراجع إعداد تقرير عن أحد بنود القوائم المالية فقط في حالة ما إذا كانت هذه البنود ليست بالحجم الذي يجعلها تمثل جزء كبير من القوائم المالية حتى لا يحول الإنتباه عن تقرير مراجعة القوائم المالية الكاملة.
ز-	العبارة صحيحة	: نفس إجابة العبارة السابقة.
ح-	العبارة خطأ	: لأن الهدف هو إبداء الرأي فيما إذا كانت المنشأة قد إلتزمت بشروط الإتفاق وهو الهدف الرئيسي من عملية مراجعة مدى الإلتزام بالشروط التعاقدية
ط-	العبارة خطأ	: حيث يجب أن يوضح مراجع الحسابات ان تلك الإجراءات المتفق عليها لا تشكل عملية مراجعة أو فحص محدود وبالتالي فإنه لن يتم إعطاء أى درجة تأكيد. أى لن يبدي أى رأى ولكن كشف الحقائق المكتشفة فقط.
ي-	العبارة خطأ	: حيث أن المستفيدين من التقرير هم الذين سيقومون بتقييم تلك الإجراءات وما توصل إليه مراجع الحسابات من نتائج وكشف للحقائق، ولن يبدي مراجع الحسابات أى رأى ولن يعطى أى تأكيد.

## السؤال الحادى عشر :

حدد أوجه الصواب أو الخطأ فى كل عبارة من العبارات التالية :

أ- يتفق مراجع الحسابات فى حالة مراجعة عنصر من عناصر القوائم المالية على إجراءات مراجعة هذا العنصر، كما هو الحال فى حالة الاتفاق على إنجاز مهمة متفق عليها.

ب- يبدى مراجع الحسابات لرايه فى حالة الاتفاق على مراجعة عنصر من عناصر القوائم المالية، كما هو الحال فى حالة الاتفاق على إنجاز مهمة معينة.

ج- يتشابه تقرير مراجعة القوائم المالية السنوية المعدة على أساس معايير المحاسبة المصرية تماما مع تقرير مراجعة القوائم المالية المعدة وفقا لإجراءات تنظيمية وحكومية خاصة بجانب المبادئ المحاسبية المقبولة قهولا عاما.

د- الهدف من مراجعة الإفصاح عن المعلومات المالية فى صورة أشكال أو جداول معينة هو إبداء الراى فى صدق تلك المعلومات.

هـ- يعتبر تقرير مراجعى الحسابات عن مراجعة صناديق الإستثمار بمثابة تقرير مراجعة غير تقليدى أو لأغراض خاصة.

و- لا يمكن لمراجع الحسابات قبول مهمة إبداء الراى عن مدى إلتزام المنشأة بالشروط التعاقدية إلا عندما تنطبق نواحي الإلتزام بأمور محاسبية ومالية فقط.

ز- تضمنت فقرة الراى غير المتحفظ فى تقرير مراجعة بيان حسابات العملاء لشركة الياسمين التجارية فى 2003/12/31 ما يلى :

" ونرى أن كل ما جاء فى بيان حسابات العملاء لشركة الياسمين التجارية فى 2003/12/31 صحيح وصادق ."

ح- يتضمن تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة بيسان حسابات العملاء لشركة ياسركي في 2003/12/31 والذي يتضمن إمتناعه عن إبداء الرأي ما يلي :

" تم تكليفى بمراجعة بيان حسابات العملاء لشركة الرزق التجارية في 2003/12/31، وإعداد هذا البيان مسئولية الإدارة، ومسئوليتنا هو إبداء الرأي على هذا البيان في ضوء مراجعتنا له ."

### إجابة السؤال الحادى عشر

- | م  | الإجابة     | التبـرير  |
|----|-------------|---|
| أ- | العبارة خطأ | لأن إجراءات مراجعة عنصر معين من عناصر القوائم المالية لا يتفق عليها مع العميل بل يحددها مراجع الحسابات وفقاً لحكمه المهني، في حين أنه في حالة الاتفاق على إنجاز مهمة معينة يتم الاتفاق بالتفصيل على الإجراءات التي سيقوم بها مراجع الحسابات.  |
| ب- | العبارة خطأ | من الضروري أن يبدى المراجع رأى في ما اذا كان العنصر من عناصر القوائم المالية قد تم إعداده في كل جوانبه الهامة بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية أو المصرية، في حين أن تقرير المراجع عن إنجاز مهمة متفق عليها لا يتضمن إبداء الرأي أو إعطاء أى تأكيد ويقتصر على وصف تلك الإجراءات وكشف الحقائق المكتشفة فقط. |
| ج- | العبارة خطأ | حيث يختلف التقرير المعد وفقاً لإجراءات تنظيمية وحكومية بجانب المبادئ المحاسبية المقبولة عن تقرير مراجعة القوائم المالية السنوية من حيث ضرورة أن يشير المراجع لذلك في فقرة سابقة على   |

		<p>فقرة الرأي للإجراءات التنظيمية والحكومية الخاصة التي إتبعها في إعداد تقريره. وأن يشير في فقرة الرأي إلى ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها في كل جوانبها الهامة بما يتفق مع الإطار المحاسبي المستخدم.</p>
د-	العبارة خطأ	<p>: الهدف من مراجعة الإفصاح عن المعلومات المالية في صورة أشكال أو جداول معينة هو إبداء الرأي في مدى صحة تلك الجداول والأشكال البيانية في التعبير عن تلك المعلومات المالية.</p>
هـ-	العبارة خطأ	<p>: لا يعتبر تقرير مراجعي الحسابات عن مراجعة صناديق الاستثمار تقرير مراجعة خاص حيث لا يختلف عن تقرير مراجعي الحسابات بصفة عامة فهو تقرير مراجعة مالية خارجية، وإن كان له طبيعة مميزة تفرضها طبيعة ونشاط وأهداف الصندوق.</p>
و-	العبارة خطأ	<p>: إذا كانت نواحي الالتزام خارج نطاق خبرة المراجع يكون عليه أن يدرس ويقرر ما إذا كان في حاجة إلى الاستفادة من عمل خبير متخصص في هذه الأمور.</p>
ز-	العبارة خطأ	<p>: لأنه من الصحيح أن يذكر في فقرة الرأي ما يلي: ومن رأينا أن بيان العملاء يعبر بصدق في كل جوانبه الهامة عن أرصدة العملاء بالشركة في 2013/12/31 طبقاً لمعايير المعايير الدولية.</p>
ح-	العبارة خطأ	<p>: لا بد من حذف آخر جملة الخاصة بمسؤولية المراجع.</p>

## السؤال الثاني عشر : الحالات

حدد التصرف المهني في تقرير المراجعة في كل حالة من الحالات التالية :

### الحالة رقم (1) :

كلفك الجمعية العامة لشركة الياسمين (ش.م.م) بمراجعة قائمة المقبوضات والمدفوعات عن عام 2003، وتبين لك أن تلك القائمة تتفق في كل جوانبها الهامة مع أساس المقبوضات والمدفوعات المستخدم.

**الحل**

يبدى مراجع الحسابات رأى غير متحفظ ويتكون التقرير من :

فقرة تمهيدية - فقرة النطاق - تحديد الإطار المحاسبى المستخدم فى إعداد القوائم المالية - فقرة الرأى ويظهر التقرير كما يلى :

عنوان التقرير : تقرير مراجع الحسابات المستقل عن مراجعة قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية

الجهة الموجه لها التقرير : إلى السادة / مساهمى شركة الياسمين (ش.م.م).

الفقرة الافتتاحية :

" راجعنا قائمة المقبوضات والمدفوعات لشركة الياسمين (ش.م.م) عن السنة المالية المنتهية فى 2003/12/31 وهذا القائمة مسنولية إدارة الشركة، ومسئوليتنا إبداء الرأى على هذه القائمة فى ضوء مراجعتنا لها. "

فقرة النطاق :

" وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح السارية، وتتطلب معايير المراجعة المصرية تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القائمة المالية لا تحتوى على أخطاء مؤثرة، وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص إختبارى للمستندات



والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقائمة المالية، كما تتضمن أعمال المراجعة أيضاً تقييماً للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القائمة المالية، وقد حصلنا من الإدارة على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض المراجعة، ونرى أن ما قمنا من أعمال المراجعة يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على هذه القائمة المالية. "

تحديد الإطار المحاسبى المستخدم فى إعداد القوائم المالية :

" إن سياسة الشركة هى إعداد القائمة المالية المرفقة على أساس المقبوضات والمدفوعات النقدية ووفقاً لهذا الأساس يتم تحقق الإيراد عند تحصيله وليس عند إكتسابه وكذلك يتم تحقق المصروف عند سداده وليس عند إستحقاقه. "

فقرة الرأى :

" ومن رأينا أن القائمة المرفقة تعبر بصدق فى كل جوانبها الهامة عن الإيرادات المحصلة والمصروفات المدفوعة بواسطة الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى 2003/12/31 طبقاً لأساس المقبوضات والمدفوعات النقدية. "

الإسكندرية فى ... / ... / ...      اسم المراجع / .....  
توقيع / .....  
م.م.م / .....

## الحالة رقم (2)

بافتراض أنه تبين لك أن إدارة الشركة فى الحالة السابقة أدرجت ضمن المدفوعات فى القائمة السابقة مبلغ 25000 جنيه مصروف، وذلك تمسلى الشركة.

**الحل :**

يبدى المراجع رأى متحفظ من خلال إضافة فقرة توضيحية سابقة  
على فقرة الرأى. كما يلى :

**الفقرة التوضيحية :**

" لقد أدرجت ضمن المدفوعات فى القائمة السابقة مبلغ 25000 جنيه  
مصرف إهلاك مبانى الشركة وهذا لا يتمشى مع أساس المقبوضات  
والمدفوعات. "

**فقرة الرأى :**

" فيما عدا ما تم مناقشته فى الفقرة السابقة، فمن رأينا أن القائمة  
المرفقة تعبر بصدق فى كل جوانبها الهامة عن الإيرادات المحصلة  
والمصروفات المدفوعة بواسطة الشركة خلال السنة المالية المنتهية  
فى 2003/12/31 طبقاً لأساس المقبوضات والمدفوعات النقدية. "

وباقى فقرات التقرير مثل الحالة رقم (1)

**الحالة رقم (3) :**

يفترض أنك فى الحالة رقم (2) لم تستطع القيام بأعمال المراجعة  
بسبب وجود قيود جوهرية على عمليات مراجعة فرع الشركة بأسوان  
والقاهرة.

**الحل :**

يمنع مراجع الحسابات عن إبداء الرأى كما يلى :

**الفقرة التمهيدية :**

" كلفنا بمراجعة قائمة المقبوضات والمدفوعات لشركة الناصر عن  
السنة المالية المنتهية فى 2003/12/31، وهذه القائمة مسئولية إدارة الشركة. "

#### الفقرة التوضيحية :

" لم نستطع القيام بأعمال المراجعة بسبب وجود قيود جوهرية على عمليات مراجعة فرع الشركة بأسوان والقاهرة. "

#### فقرة الإمتناع :

" نظراً لجوهرية الأمور الموضحة في الفقرة السابقة، فإننا لن نستطع إبداء رأينا على القوائم المالية للشركة. "

كما يمكن لمراجع الحسابات في هذه الحالة أن يتحفظ في تقريره وفقاً لأهمية النسبية لعمليات فرع أسوان والقاهرة وفي هذه الحالة لن يختلف التقرير عن التقرير في الحالة السابقة.

#### الحالة رقم (4) :

تبين لك عند مراجعة القوائم المالية لشركة الظافر فى 2003/12/31 والمعدة وفقاً لأساس ضريبة الدخل إدراج مبلغ 2 مليون جنيه ضمن المصاريف كتبرعات نصفها لإنشاء مسجد، والنصف الآخر لإنشاء مستشفى سرطان الأطفال ( مستشفى حكومى ).

#### الحل

يبدى مراجع الحسابات رأى معاكس بسبب أن ذلك خروج جوهرى على الإطار المحاسبى الشامل بخلاف معايير المحاسبة المصرية أو الدولية. ويتطلب إضافة فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأى يشرح فيها أسباب إبداء رأى معاكس تظهر كما يلى :

#### الفقرة التوضيحية :

" لقد تبين لنا عن مراجعة القوائم المالية فى 2003/12/31، والمعدة وفقاً لأساس ضريبة الدخل إدراج مبلغ 2 مليون جنيه ضمن المصاريف كتبرعات نصفها لإنشاء مسجد والنصف الآخر لإنشاء مستشفى سرطان الأطفال ( مستشفى حكومى ).

## فقرة الرأي :

" فيما عدا ما تم مناقشته في الفقرة السابقة، فمن رأينا أن القائمة المرفقة لا تعبر في كل جوانبها الهامة وذلك طبقاً للأساس المستخدم لأغراض ضريبة الدخل بواسطة الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2003/12/31، كما هو موضح في الإيضاح رقم ( ... ... ) . "

ولا تختلف الفقرة الافتتاحية وفترة النطاق عن التقرير غير المتحفظ الوارد في الحالة رقم (1).

## الحالة رقم (5) :

قام مراجع الحسابات ياسر شحاته بمراجعة بيان أعدته شركة الرزق لتجارة السيارات بالإسكندرية عن حسابات العملاء في 2003/12/31 وذلك لتقديمه إلى البنك الوطني بالإسكندرية تمهيداً للحصول على قرض لتمويل عملية إنشاء مركز خدمة وصيانة السيارات بمنطقة مرغم بضمسان حسابات العملاء، وقد قام مراجع الحسابات بجمع الدليل الكافي على صدق أرصدة حسابات العملاء لشركة الرزق لتجارة السيارات في 2003/12/31.

## الحصل :

يبدأ مراجع الحسابات رأي غير متحفظ ويتكون التقرير من 3 فقرات هي : تمهيدية - نطاق - رأي - ويظهر التقرير كما يلي .

تقرير مراجع الحسابات المستقل عن مراجعة بيان أرصدة حسابات العملاء

في 2003/12/31 لشركة الرزق لتجارة السيارات

إلى السادة / مجلس إدارة شركة الرزق للتجارة

البنك الوطني بالإسكندرية

الفقرة التمهيدية :

راجعنا البيان الخاص بحسابات العملاء لشركة الرزق عين السنة المالية المنتهية في 2003/12/31، وهذا البيان مسئولية إدارة الشركة، ومسئوليتنا إبداء الرأي على هذا البيان في ضوء مراجعتنا له.

فقرة النطاق :

"وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب معايير المراجعة المصرية تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن بيان العملاء لا يحتوي على أخطاء مؤثرة، وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص إختباري للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالبيان، كما تتضمن أعمال المراجعة أيضاً تقريباً للسجلات والمقواعد المحاسبية المطبقة والتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذي قدم به البيان، وقد حصلنا من الإدارة على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض المراجعة، ونرى أن ما قمنا به من أعمال المراجعة يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على هذا البيان".

فقرة الرأي :

نرى من رأينا أن بيان العملاء يعبر بصدق في كل جوانبه الهامة عن أرصدة العملاء بالشركة في 2003/12/31 طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعمول بها.

الإسكندرية في ١٠ / ١ / ٢٠٠٤

بسم المراجع

التوقيع / .....

م.م. / .....



## الحالة رقم (6) :

افترض في الحالة السابقة أن مراجع الحسابات لم يتمكن من إسداء  
الرأى فى بيان حسابات العملاء فى 2003/12/31 لشركة الرزق بسبب وجود  
قيود جوهرية فرضتها إدارة الشركة على نطاق عملية المراجعة.

### الحل :

يتمتع مراجع الحسابات عن إيداع الرأى بسبب وجود قيود جوهرية  
فرضتها إدارة الشركة على نطاق عملية المراجعة ويتكون التقرير من 3  
فقرات هى :  
الفقرة التمهيدية :

" كلفنا بمراجعة بيان حسابات العملاء لشركة الرزق عن السنة  
المالية المنتهية فى 2003/12/31، وإعداد هذا البيان مسئولية الإدارة . "  
الفقرة التوضيحية :

" لم نستطع القيام بأعمال المراجعة بسبب وجود قيود جوهرية  
فرضتها إدارة الشركة على نطاق عملية المراجعة . "  
فقرة الإمتناع :

" نظراً لجوهرية الأمور الموضحة فى الفقرة السابقة، فإننا لن نستطع  
إيداع رأينا على بيان أرصدة العملاء للشركة . "  
الحالة رقم (7) :

افترض أن شركة الرزق لتجارة السيارات لها حصة فى شركة  
الياسمين موتورز وأن قيمة هذه الحصة 25 مليون جنيه وعائد تلك الحصة  
عن السنة المالية المنتهية فى 2004/6/30 قيمته 2 مليون جنيه وقد طلبت  
شركة الرزق من مراجع حساباتها إعداد تقرير عن مراجعة حصتها وعائد  
استثماراتها فى شركة الياسمين موتورز لتقديمه إلى البنك الوطنى  
بالإسكندرية تمهيداً لبيع حصتها إلى البنك. وقد تحقق مراجع الحسابات من  
صلى حصة شركة الرزق وعائد أرباحها فى شركة الياسمين موتورز.

**الحصل :**

يبدى مراجع الحسابات رأى غير متحفظ ويتكون من 3 فقرات هي :  
" تمهيدية - نطاق - رأى "

**تقرير مراجع الحسابات المستقل  
عن مراجعة بيان المشاركة في الأرباح لشركة الرزق التجارية**

**السادة / البنك الوطنى بالإسكندرية**

**مجلس إدارة شركة الرزق التجارية.**

**الفقرة التمهيدية :**

" راجعنا بيان الحصة وعائد استثماراتها المرفسقى لشركة الرزق التجارية عن السنة المالية المنتهية فى 2003/12/31، وهذا البيان مسئولية إدارة الشركة، ومسئوليتنا إبداء الرأى على هذا البيان فى ضوء مراجعتنا له."  
**فقرة النطاق :**

" كما هى فى الحالة رقم (1) مع إستبدال كلمة " القليلة المالية " بكلمة " البيان " .  
**فقرة الرأى :**

" ومن رأينا أن بيان الحصة وعائد استثماراتها بصير بصلى - فى كل جوانبها الهامة - عن حصة شركة الرزق فى أرباح شركة الياسمين عن السنة المنتهية فى 2003/12/31 وفقاً لشروط عقود الصل بين شركة الرزق وشركة الياسمين. "

## الحالة رقم (8) :

افتراض أن البنك الوطنى بالإسكندرية قد طلب من شركة التحرير تقرير من مراجع الحسابات عن مدى التزامها بالشروط التعاقدية لقرض بنك مصر والذي يبلغ قيمته 18 مليون جنيه وذلك لأغراض اتخاذ قرار منح قرض قيمته 10 مليون للشركة. وقد تبين لمراجع الحسابات عدم التزام شركة التحرير بسداد أقساط القرض وفوائده عن شهرى فبراير ومارس 2003 وقيمتها 3.5 مليون جنيه.

### الحل :

يبدى مراجع الحسابات رأياً معاكساً من خلال إضافة فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأى.

### الفقرة التوضيحية :

" لقد تبين لنا عدم التزام شركة التحرير بسداد أقساط القرض وفوائده عن شهرى فبراير ومارس 2003 وقيمتها 3.5 مليون جنيه. "

فقرة الرأى :

" بناء على ما أشرنا إليه فى الفقرة السابقة فإن شركة التحرير كانت غير ملتزمة بالمتطلبات المالية والمحاسبية الواردة فى فقرات الإتفاقية المشار إليها. "

وباقى فقرات التقرير مثل الحالة السابقة.

## الحالة رقم (9) :

بافتراض أنه تبين لمراجع الحسابات فى الحالة السابقة أن القسط المسدد عن شهر مارس 2003 يقل بمبلغ 5730 جنيه عن القسط الحواري فى إتفاقية القرض مع بنك مصر، وأن هذا الاختلاف لا يستدعى إبداء رأى معاكس وفقاً لمفهوم الأهمية النسبية.

**الحل :**

يبدى مراجع الحسابات رأى متحفظ بسبب أن الخطأ هنا غير جوهري من خلال إضافة فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأى يبين فيها سبب التحفظ. وتظهر فقرة الرأى كما يلى :

" فيما عدا ما تم مناقشته فى الفقرة السابقة، فمن رأينا أن الشركة كانت فى كل الجوانب الهامة ملتزمة بالمتطلبات المحاسبية والمالية السواردة فى فقرات الاتفاقية المشار إليها. "

**الحالة رقم (10) :**

طلب بنك القاهرة - باريس من شركة أبو السعود التجارية حساب بعض النسب المالية والإفصاح عنها فى صورة أشكال أو جداول معينة على أن يرفق بها تقرير مراجع الحسابات. وتبين لك بصفتك مراجع حسابات أن هذه النسب قد أعيت بطريقة صحيحة، وأن الجداول والأشكال البيانية المرفقة تعبر عن تلك النسب بصورة صحيحة.

**الحل :**

يبدى مراجع الحسابات رأى غير متحفظ ويتكون التقرير من 3 فقرات هى :

التمهيدية - النطاق - الرأى. على مثال الحالة رقم (1) مع إستبدال كلمة " القائمة المالية " بكلمة " المطومات المالية " أو " الجداول " أو " الأشكال " أو الرسوم البيانية .

**الحالة رقم (11) :**

إذا تبين لك فى الحالة السابقة أن الجداول والأشكال البيانية المرفقة لا تعبر عن تلك النسب المالية بصورة صحيحة.

**الحل :**

يبدى مراجع الحسابات رأى معاكس من خلال إضافة فقرة توضيحية  
سابقة لفقرة الرأى. ويصبح التقرير يتكون من 4 فقرات هي :  
" التمهيدية - النطاق - التوضيحية - الرأى " .

**فقرة الرأى :**

" بناء على ما أشرنا إليه فى الفقرة السابقة، فمن رأينا أن الجداول  
والأشكال البيانية المرفقة غير صحيحة ولا تعبر عن تلك النسب المالية  
بصورة صحيحة . "



## فهرس الكتاب

رقم الصفحة	الموضوعات
	<b>الفصل الأول : المراجعة وتكنولوجيا المعلومات باستخدام الحاسب الآلى .....</b>
11	
	<b>الفصل الثانى : المراجعة المستمرة فى ظل التجارة الإلكترونية.....</b>
67	
	<b>الفصل الثالث : التأكيد المهني على الثقة فى مواقع الشركات على الإنترنت .....</b>
129	
	<b>الفصل الرابع : مراقب الحسابات والتأكد على الثقة فى نظم المعلومات الفورية.....</b>
161	
	<b>الفصل الخامس : مراجعة حسابات صناديق وشركات الإستثمار.....</b>
185	
	<b>الفصل السادس : مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية...</b>
225	
	<b>الفصل السابع : دور مراقب الحسابات فى تقييم الشركات لأغراض الخصخصة .....</b>
301	
	<b>الفصل الثامن : مراجعة القوائم المالية التقديرية لخدمة متخذى القرارات .....</b>
395	
	<b>الفصل التاسع : بعض الخدمات الحديثة غير التقليدية لمراجع الحسابات فى بيئة الخصخصة .....</b>
458	







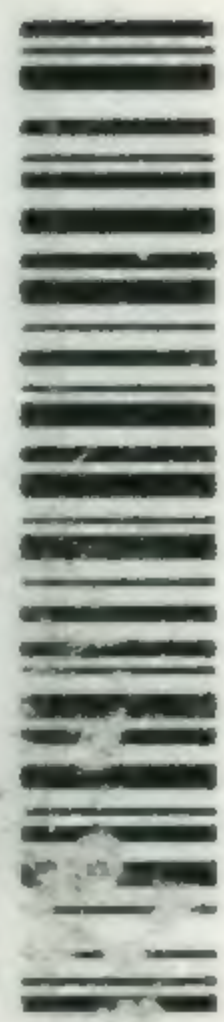








Bibliotheca Alexandrina



1194080



## دار التعليم الجامعي

١١ شادي عبد السلام - برج زهرة الأنوار - ميامي - الإسكندرية - ج.م.ع  
تليفاكس: ٠٣/٥٥٦٣٩٦١ موبايل: ٠١٠١٨٣١٧٩٦ ٠٠٢/٠  
٠٠٢/٠١١١٩٩٩٥٠٠٩ Email : dartalemg@yahoo.com